جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة كربـــلاء
كليـــة التربية للعلوم الانسانيـــــة
قسم التاريخ / الدراسات العليا

حـــزب الوحـــدة التـــركـــي

1980-1966

((دراســـة تأريخيـــة))

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر

من الطالب

واثق موفق كامل التميمي

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم حسن جاسم الاسدي

1444هـ 2023م

﴿ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة الروم: الآية 32

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة (حزب الوحدة التركي ١٩٦٦-١٩٨٠ دراسة تاريخية) المقدمة من الطالب (واثق موفق كامل) جرى بأشرافي في جامعة كربلاء / كلية التربية – قسم التاريخ ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .

أشراف

أ . م . د . كاظم حسن جاسم الاسدي

قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة كربلاء

١٥ / ٥ / ٢٠٢٣م

وبناء على التوصيات والتعليمات المقررة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ . م . د . سلام فاضل حسون

رئيس قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة كربلاء

١٥/٥/ ٢٠٢٣م

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (**حزب الوحدة التركي ١٩٦٦-١٩٨٠ دراسة تاريخية**) وقد ناقشنا الطالب (**واثق موفق كامل**) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير (جيد جداً)

التوقيع :

الاسم : أ. د. علي طاهر تركي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

رئيساً

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. قاسم خليف عمار العكيلي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

عضواً

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. فلاح حسن كزار

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. كاظم حسن جاسم الاسدي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء في جلسته ( ) بتاريخ

( ) على قرار لجنة المناقشة .

الاستاذ الدكتور حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء

التاريخ : ١٧/ ٨/ ٢٠٢٣م

الإهداء

الى نقية القلب ،التي بدعائها تنير لي

الدرب.....أمي (رحمها الله)

الى.. خيمة الرحمة التي هي لي ظلٌ باردٌ في هجير الحياة .... أبي الفاضل

الى.. الدعم المسنمر والسند الأمين .....أخي وأخواتي

الى.. عائلتي

إلى.. أساتذتي الذين لم يبخلوا عليَ بالتوجيه والنصح والارشاد

الى.. كل من ساندني وقدم لي الدعم لإكمال رسالتي ...

اهدي ثمرة جهدي هذا راجياً من الله القبول والسداد.

الباحث

الشكر والأمتان

قال الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾.

(سورة النمل:40)

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملء السموات والأرض على ما أكرمني به من اتمام هذه الرسالة .

كما يقتضي الواجب أن أقدم الشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي: **أ.م.د. كاظم حسن جاسم الاسدي**، على ما قدمه لي من نصح وأرشاد وتوجيه طيلة فترة الأشراف ودون أن يدخر جهداً الى حين إنجازها.

كذلك أقدم شكري وامتناني الى اساتذتي الفضلاء في السنة التحضيرية وهم الدكتور علي طاهر تركي والدكتور عدي المفرجي والدكتور عدي الهاشمي والدكتور كاظم جاسم الاسدي والدكتور حسين جبار شكر والدكتور حاتم راهي والدكتور حيدر صبري الخيقاني ، والى رئيس قسم التاريخ المحترم الدكتور **(سلام فاضل حسون)** ، واتوجه بالشكر والتقدير للصديق العزيز طالب الدكتوراه **حسنين عباس فاضل يعقوب العزاوي**، لما ابداه لي من مساعدة كما اشكر الصديق العزيز طالب الدكتوراه **امجد نعمه كيطان الوزني** لمساعدته لي في توفير المصادر التركية والعربية واشكر الاستاذ **حسن صادق ابراهيم** لما ابداه لي من نصح وتزويدي ببعض المصادر التركية وترجمة بعضها ، والشكر موصول لكل من قدم لي العون سيما زملائي ورفقاء الدرب في مرحلة الدراسة ، واشكر عائلتي لتوفير الدعم والتشجيع لاتمام دراستي .

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المختصرات

ت	المختصر	التسميه الصريحة للمختصر	الترجمة المختصر
1	a.g.e	Adi Geceh Eser	المصدر السابق باللغة التركية
2	S.	Sgyfg	صفحة باللغة التركية
3	د.ت	دون تاريخ	
4	a.e	Ayhi Eser	المصدر نفسه باللغة التركية
5	P.	Page	صفحه باللغة الانكليزية
6	Op.cit	opere citato	المصدر السابق باللغة الانكليزية
7	Ibid.	Ibidem	المصدر نفسه باللغة الانكليزية
8	Vol.	Volume	مجلد باللغة الانكليزية
9	Cilt	Ciltler	مجلد باللغة التركية

قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
الآية	ب
اقرار المشرف	ج
الأهداء	د
الشكر والامتنان	هـ
قائمة المختصرات	و
قائمة المحتويات	ز- ط
المقدمة	5-1
التمهيد	20-6
الفصل الاول: حزب الوحدة التركي ... قراءة في بوادر التأسيس	58-21
المبحث الاول: الجذور الاجتماعية واثرها في تأسيس الحزب	31-22
اولاً- الاسس الاجتماعية للعلوية	29-22
ثانياً - بواكير ظهور حزب الوحدة	31-30
المبحث الثاني: التطورات السياسية واثرها على تأسيس الحزب	47-32
أولاً - الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	36-32
ثانياً - بداية التنظيم السياسي	41-36
ثالثا - العوامل التي ساعدت على انشائه	47-41
المبحث الثالث – اضواء على بنيته التنظيمية	58-48
أولاً- مراحل تأسيس الحزب	52-48
ثانياً- مؤسسوا الحزب	54-53
ثالثاً- تنظيم الحزب	56-55
رابعاً- هيئات النشر	58-57
الفصل الثاني: التطورات السياسية للحزب من عام 1966-1970	124-59
المبحث الاول- المنطلقات الفكرية لحزب الوحدة	80-60
أولاً - النظام الداخلي وبرنامج الحزب	64-60
ثانيا - المبادئ الاصلاحية للحزب	69-64
ثالثاً- الاسس الايديولوجية للحزب	70-69
رابعاً- رئاسة حسن تحسين بيركمان للحزب (1966-1967)	71-70
خامساً - المؤتمر الاول وانتخاب حسين بالان رئيسا للحزب (1967-1969)	80-71
سادساً- المعارضة الداخلية في الحزب خلال مرحلة حسين بالان	80
المبحث الثاني- الانتخابات المحلية والعامة عام 1968وعام 1969	97-81
أولاً - اجراءات الحزب لتغيير النظام الانتخابي	81
ثانياً - احداث عام 1968	83-82

الموضـــوع	رقم الصفحة
ثالثاً - الانتخابات المحلية لعام 1968	87-83
رابعاً - الاحداث الطلابية بعد الانتخابات المحلية 1968	88-87
خامساً - الانتخابات البرلمانية وحزب الوحدة " 1969"	97-88
المبحث الثالث: المؤتمر الثاني الكبير	124-98
أولاً – انتخاب مصطفى التيميسي رئسا للحزب (1969-1980)	100-98
ثانياً – موقف حزب الوحدة من الانقسامات الداخلية في حزب العدالة	103-101
ثالثاً – نشاط الحزب بعد المؤتمر	107-103
رابعا- موقف الاعضاء الخمسة	115-107
خامساً – اجراءات مصطفى التيميسي لتغيير برنامج الحزب اثناء المؤتمر الطارئ	124-115
الفصل الثالث:موقف الحزب من الاضطرابات الداخلية في تركيا 1971-1980	174-125
المبحث الاول- الاضطرابات الداخلية في تركيا	139-125
أولاً - موقف حزب الوحدة منها	128-125
ثانياً – انقلاب عام 1971	131-128
ثالثاً -المؤتمر الثالث / من حزب الوحدة إلى (حزب الوحدة التركي)	139-131
المبحث الثاني- موقف الحزب من التطورات السياسية الحزبية عام 1972	156-140
اولاً - انتخابات مجلس النواب 14 أكتوبر 1973 وحجم مشاركة حزب الوحدة	145-140
ثانياً- معارضة حزب الوحدة للحكومة	151-146
ثالثاً - حزب الوحدة والتحالفات الانتخابية (1973-1977)	156-151
المبحث الثالث- موقف حزب الوحدة التركي من الاحداث الخارجية حتى عام 1980	174-157
أولاً- الانتخابات العامة للنواب في 5 / حزيران/ 1977 ومرحلة التفكك	160-157
ثانياً - "مجزرة مرعش" 22 الى25 ديسمبر / كانون الاول 1978	165-160
ثالثاً - بداية النهاية	166-165
رابعاً - موقف حزب الوحدة التركي من القضية القبرصية	169-166
خامساً - الثورة الإسلامية الإيرانية وأثرها في العلويين	170-169
سادساً- انقلاب 1980 و اغلاق حزب الوحدة التركي	174-170
الخاتمة	178-175
الملاحق	182-179
قائمة المصادر والمراجع	201-183
الملخص الانكليزي	A-B

المقـــدمـة

المقدمـــــة

حظيت الحياة السياسية والحزبية في تركيا خلال تاريخها الحديث والمعاصر بأهتمام الكثير من المؤرخين والكتاب، وذلك لأهمية موقع تركيا الجيوسياسية وثقلها الاقليمي وموقعها الجغرافي ، فمرت تركيا بتطورات سياسية اثرت في اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للأحزاب السياسية التركية دور في تلك الاحداث والتطورات، يعد حزب الوحدة (التركي) احد تلك الاحزاب التي مارست العمل السياسي، فكان له تأثير لأغلب المواقف والازمات للاحداث في تركيا منذ تأسيسه، الا ان هذا الحزب لم يدرس دراسات اكاديمية مفصلة بل ذكر بصورة عرضية وكان للحزب دورٌ بارزٌ في تشكيل الحكومات الائتلافية والتي انعكست على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن السياسية .

من هنا جاءت اهمية هذه الرسالة التي حملت عنوان (حزب الوحدة ودوره السياسي في تركيا 1966-1980) ويعد ذلك من اكبر انجازات الطائفة العلوية في تركيا لما لها في الساحة السياسية، اما تحديد نطاقها الزمني فيمر بتاريخين مهمين، **الاول** تاريخ تشكيل الحزب والحصول على الموافقات الاصولية، **والثاني** نهاية الحزب بعد انقلاب عام 1980 وحضر نهائيا ونهاية الجمهورية الثالثة.

اما اشكالية الرسالة فتتعلق بمحاولة فهم دور حزب الوحدة في تركيا ومعالجته لقضايا الطائفة العلوية بشكل خاص والمجتمع التركي بشكل عام خلال وجوده في المجلس الوطني الكبير خلال المدة (1966-1980) وفي محاولة تتبع هذه الاشكالية طرحنا عدة تساؤلات منها: هل حقق الحزب اهدافه لاسيما معالجة اوضاع الطائفة العلوية ؟ ،وهل تمسك بالعلمانية كطريق للتخلص من التفرقة المذهبية ؟، وهل كان بامكانه الحصول على الكثير من المكاسب للطائفة خلال وصوله الى المجلس الوطني ؟، وما مدى انعكاس الصراع السياسي على اداء الحزب ؟ ،وهل نجح الحزب في مسعاه والوقوف على تأثيره السياسي ؟، والاجابة على الفرضيات المطروحة تم تقسيم الرسالة الى تمهيد وثلاثة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة .

قدم التمهيد مقتضبا في تطور الحياة الحزبية في تركيا منذ عام 1945 وحتى عام 1965 ، والوقوف على اسباب الانتقال من مرحلة حكم الحزب الواحد الى مرحلة التعددية الحزبية، وتم

الاشـارة الـى ابـرز الاحـزاب السياسـية التـي تشـكلت خـلال تلـك المرحلـة ، والتـي كـان بمقـدمتها الحـزب الـديمقراطي الـذي سـمحت لـه الظـروف حكـم الـبلاد منـذ عـام 1950 وحتـى عـام 1960 حيـث انتهـى حكمه بأنقلاب عسكري في ايار 1960 .

خصَـصَ **الفصـــل الاول** لدراســة الاســس الاجتماعيــة للمجتمــع العلــوي وعقائــده والصــراعات المذهبيـة التـي كانـت سـائدة فـي تلـك الحقبـة بسـبب اليمـين المتشـدد، ومواقـف الطلبـة مـن تلـك الاحـداث مـع بـدايات تأسـيس الحـزب فـي المقاطعـات التـي نشـأ فيهـا، وبـواكير ظهـور الحـزب والاوضـاع السياسـية قبـل مرحلـة التأسـيس ، وتـم ذكـر البيـان الصـادر مـن قبـل الطلبـة العلـويين فـي جامعـة انقـره اضـافة للعوامـل التـي سـاعدت علـى انشـائه كعامـل رئاسـة الشـؤون الدينيـة الـذي كـان مهمشـا للعلـويين والصراعات الاجتماعية بين العلويين والسنة .

امـا الفصـل الثـاني خصـص لدراسـة سياسـات الحـزب منـذ عـام 1966 وحتـى عـام 1970 ، وتـم التأكيـد علـى برنـامج الحـزب والأسـس الايدلوجيـة ورئاسـات الحـزب حيـث ذكـر اول رئـيس للحـزب وهـو حسـن تحسـين بيركمـان ودوره السياسـي وبعـدها كيـف تمـت تنحيتـه بسـبب ضـعف شخصـيته وانانيتـه للتفـرد بأتخـاذ القـرارات مـن خـلال المـؤتمر الاول، وانتخـاب حسـين بـالان مكانـه ، وايضـا تـم ذكـر الـدور السياسـي لحسـين بـالان ومواقفـه مـن الاحـداث السياسـية والانتخابـات المحليـة لعـام 1968 والانتخابـات العامـة 1969 ، والنتيجـة الجيـدة بالنسـبة لحـزب ناشـأ اذ حصـل علـى ثمـان مقاعـد نيابيـة ، وبعـدها انعقـاد المـؤتمر الثـاني وانتخـاب مصـطفى التيميسـي رئيسـا للحـزب بـدلا عـن حسـين بـالان ، وموقف التيميسي من الاعضاء الخمسة الذين نقضوا تعهدهم للحزب .

وسـلطَ الفصـل الثالـث الضـوء علـى التطـورات السياسـية منـذ انقـلاب عـام 1971 الـذي سـمي بـانقلاب المـذكرة وكـذلك المـؤتمر الثالـث الـذي تـم فيـه أضـافة كلمـة (تركـي) الـى حـزب الوحـدة فأصـبح يطلـق عليـه حـزب الوحـدة التركـي لأبعـاد التهمـة الطائفيـة مـن قبـل الاحـزاب اليمينـة عـن الحـزب، وتـم ذكـر الانتخابـات العامـة عـام 1973 وكيـف شـارك بهـا الحـزب وعـدد المقاطعـات والنسـبة التـي حصـل عليهـا ، وبعـدها ائتلافـه مـع الاحـزاب اليسـارية والاشـتراكية لتقويـة مكانتـه والسـعي للتحـالف مـع حـزب الشـعب الجمهـوري لكـن كـل جهـوده بـاءت بالفشـل ، وبـين لنـا دور الحـزب فـي مواجهـة الاحـداث التـي حصـلت فـي السـبعينيات كأحـداث مـرعش واورتاكـا وسـيواس بتحـريض مـن قبـل

اليمـين المتشـدد بقيـادة حـزب الحركـة القوميـة الـى ان جـاء انقـلاب عـام 1980 وادى للانهـاء الحيـاة السياسية للحزب بشكل نهائي.

استقت هذه الرسالة مادتها من عدة مصادر مهمة رفدتها بمعلومات رصينة ، وفي مقدمتها الوثائق التركية غيرالمنشورة التي تخص الحزب مثل الوثيقة التي تخص اهداف الحزب : (T.B.M, kasim 1971 Birlik Partisi Yayini , Ankara 1971) التي بينت مبادئ الحزب ورؤيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ادارة الدولة ، وبعض الوثائق التي اوضحت برامج الحزب للانتخابات التي خاضها منذ عام 1968- 1969 ومن امثلتها (T.B.M, Birlik partisi Tuzuk ve Programi ankara ,1972) اذ وفرت معلومات مهمة تخص برنامج الحزب ونتائج الانتخابات التي خاضها اضافة لبعض الامور المهمة كالمؤتمرات وبعض المعلومات التي رصنت الرسالة، اضافة لبعض الكتب التركية التي ساهمت في اثراء الرسالة بمعلومات قيمة ومنها الكتاب الذي حمل عنوان (**ALEVILIK UZERiNE TARTISMALAR**) مناقشات حول العلوية للكاتب التركي (GEMAL OZBEY) الذي اوضح بعض الاسس الايديولوجية للحزب ، والكتاب الذي حمل عنوان (**Alevi kimligi ve Alevi Orgutlenmeleri**) الهوية والتنظيمات العلوية للكاتب التركي (Lutfu kaleli) الذي بين دور العلويون في التوجه نحو التنظيم السياسي عندما خاب املهم بالحزب الديمقراطي الذي لم يحقق وعوده التي قطعها لهم اثرى هذا الكتاب الرسالة بمعلومات مهمة ،اما الاطروحات والرسائل الجامعية كانت رافداً مهما لدعم الرسالة بمعلومات مهمة عن الاوضاع والاحداث السياسية التي حدثت خلال تلك الحقبة مما ساعد في فهم حزب الوحدة وتوجهاته الفكرية ، واخص منها رسالة الماجستير للباحث حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي الموسومه بعنوان(حزب العدالة واثره في السياسة الداخلية لتركيا 1961-1980)، ورسالة الماجستير للباحث امجد نعمه الوزني التي تحمل عنوان (حزب الحركة القومية في تركيا 1969-1980) ، كذلك رسالة الماجستير للباحثة مريم حسين علي نصيف الموسومة بعنوان (التيار اليساري في تركيا واثره في السياسة الداخلية 1945-1980)، تطرقت ايضا لرسالة الماجستير للباحثة ايمان متعب محي التميمي والتي تحمل عنوان (التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين ايار 1950-1960 دراسة تاريخية)، أضافة لبعض الاطروحات كأطروحة الدكتوراه للباحث طارق احمد شيخو الهسنياني التي تحمل عنوان (الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980) ، واطروحة الدكتوراه للباحث هزبر حسن شالوخ العنبكي الموسومة التي تحمل عنوان (التطورات

الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1937–1987)، فضلاً عن عدد من الرسائل والاطروحات الضرورية لأتمام البحث .

كانت للرسائل والاطاريح التركية اثر مهم في توفير المعلومات الدقيقة كأطروحة الباحث التركي (Metin Acar) كذلك رسالة الماجستير للباحث (Sabır GÜLER) بعنوان(التنظيم السياسي للديناميكية كتجربة لحزب الوحدة التركي (TBP) فضلا عن الكتب العربية والمعربة التي قدمت معلومات مهمة مثل كتاب الدكتور احمد نوري النعيمي (ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا 1945–1980) الذي اغناني بمعلومات عن النظام السياسي التركي واهمية العلمانية التي وضعها اتاتورك لبلاده، كذلك مؤلفات الباحث الباكستاني الدكتور فيروز احمد المختص بالشأن التركي ومنها (صنع تركيا الحديث) وكتاب الباحث التركي اريك زوكر المترجم للعربية(تاريخ تركيا الحديث) وكتاب(تاريخ العلويون في بلاد الشام) للباحث اميل عباس ال معروف الذي رفد الرسالة بمعلومات مهمة عن العلويين، وكتاب عبد العزيز محمد عوض الله(الحياة الحزبية في تركيا الحديثة) استفدت منه بمعلومات تخص نشأة الاحزاب التركية ومشاركتها بالانتخابات العامة، ايضا كتاب محمد زاهد جول بعنوان (الانقلابات العسكرية في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي) الذي اوضح اسباب واهداف الانقلابات العسكرية في تركيا .

اما البحوث والمقالات العربية والتركية تعد عنصرا مهما في اثراء الرسالة بالمعلومات القيمة كالبحث المنشور للباحث قابل محسن كاظم الركابي بعنوان (الحياة الحزبية في تركيا 1859–1939) والباحث ماجد محيي عبد العباس بعنوان(الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960–1980)، وكانت الصحف سواء منها العربية أم التركية خصوصا صحيفتي (Milliyet) و(cumhuriyet) وصحيفة (Yeni Gazete) في مقدمة تلك المصادر كونها قريبة من مواكبة الاحداث فقد اغنت الرسالة بمعلومات عن اغلب الاحداث السياسية ، واخيرا اضع هذا الجهد المتواضع بين ايدي اساتذتي اعضاء لجنة المناقشة الموقرة المتمثلة برئيسها واعضائها الكرام راجيا من الله تعالى ان تنال رضاهم وان اكون وفقت في تقديم شيء جديد يخدم ويعزز المسيرة العلمية ويثبت الحقائق التاريخية بشكل موضوعي وحيادي ... والله ولي التوفيق

الباحث

التمهيد

التمهيد

(الحياة الحزبية في تركيا منتصف القرن العشرين ، قراءة موجزة)

كانت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية متدهورة بسبب الظروف التي مرت بها تركيا لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، فأدت تلك الظروف الى تطور الافكار السياسية والمطالبة بالتعددية الحزبية كأحد الانجازات في رسم الديمقراطية الجديدة وهذه المطالبات كانت من بعض المعارضين لسياسة حزب "الشعب الجمهوري" [1] الحاكم من داخل الحزب او من الشارع التركي [2] ، أضافة لضغوط الدول الحلفاء على الحكومة التركية لجعلها تواكب الدول الغربية ،ففي الاول من تشرين الثاني 1945م اعلن الرئيس التركي "عصمت اينونو"[3] عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ تركيا الحديث وترحيبه بظهور احزاب معارضة وممارسة دورها في الساحة السياسية الداخلية لتركيا[4]،واعلنت الحكومة عن انتخابات حرة "للمجلس

(1) **حزب الشعب الجمهوري** : اعلن عن تأسيس الحزب في 9 ايلول عام 1923 في مؤتمر ارضروم تحت اسم (الفرقة الشعبية) وفي عام 1924 تحول اسمه للفرقة الشعبية الجمهورية ، وعام 1935 تحول اسمه لحزب الشعب الجمهوري ، عندما عقدت جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروملي اجتماعا في انقرة بتاريخ 8نيسان 1923 اعلن بايار وجماعته ان الجمعية حولت نفسها الى حزب الشعب الذي بدأ اعماله في 9 اب عام 1923 وانتخب مصطفى كمال امينا عاما للحزب وجلال بايار مساعدا وعصمت اينونو مساعد ثاني واضيفت كلمة الجمهوري للحزب بموجب التوصية في مؤتمر الحزب الذ انعقد في 23 تشرين الثاني 1924 واصبح الحزب يعرف بحزب الشعب الجمهوري ، ينظر: ياسر عدنان عليوي ، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883-1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة سامراء : كلية التربية ، 2013)، ص54 : ينظر : عليان محمود عليان ، التوافق والصراع في العلاقات الدولية : العلاقات الروسية التركية مثالا ، ط1 ، المانيا ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017 ، ص 82 .

(2)عصمت برهان الدين عبد القادر ،تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة ،(بحث منشور) ، دراسات اقليمية 5-2، العدد 2 ، 2005، ص 68 .

(3) **عصمت اينونو** : ولد عام 1884 في ازمير واكمل دراسته الثانوية في مدينة سيواس وانضم لكلية المدفعية الحربية عام 1900 وتخرج في رتبة ملازم ثاني وكان ضابطا مميزا في الجيش العثماني وانضم لجمعية الاتحاد والترقي وشارك في الثورة الدستورية عام 1908 وكذلك شارك في حروب الاستقلال واصبح نائبا لاتاتورك في قيادة حزب الشعب الجمهوري ورئيسا للوزراء وبعدها تولى زعامة حزب الشعب الجمهوري بعد وفاة مصطفى اتاتورك 1938 اصبح رئيسا للجمهورية التركية واستمر بالحكم لعام 1950 وخسر السلطة لصالح الديمقراطيين في انتخابات 1950وعام 1972 عزل من رئاسة الحزب لصالح بولنت اجاويد وتوفي في انقرة عام 1973 ، للمزيد ينظر : **علاء طه ياسين** ، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973 ، اطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، 2006)، ص8 .

(4)خليل ابراهيم محمد العبد الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ،(مطبعة الراية : بغداد 1990) ، ص 80 .

الوطني الكبير"[1] والسماح للأحزاب السياسية والنقابات بالتنظيم وممارسة العمل السياسي[2]. وكان بعض الاعضاء داخل حزب الشعب الجمهوري معارضين للسياسة التي يتبعها زعيم الحزب عصمت اينونو ، وفي 7حزيران 1945 اصدروا تقريرا سمي**(بتقرير الاربع)** [3] وهم كلا من جلال بايار[4]، وعدنان مندريس[5]، وفؤاد كوبرلو[6]، ورفيق كورلتان[7]،انتقدوا فيه النظام الداخلي للحزب الحاكم وطالبوا بتوسيع الحريات الديمقراطية، غير ان المجلس الوطني الكبير لم يوافق على التقرير المذكور، فاستمر الاعضاء الاربعة بمعارضة سياسة حزب الشعب الجمهوري ،الامر الذي دفع قيادة الحزب لطردهم منه ، واما جلال بايار فقدم استقالته من الحزب ومن المجلس الوطني الكبير في 2كانون الثاني 1945[8] وبعد ذلك ظهرت الاصوات المطالبة بالحريات ، والغاء القوانين التعسفية ورفع الرقابة عن الصحف وتشكيل النقابات واصلاح الاوضاع

(1) **المجلس الوطني الكبير** : تشكل في 23 نيسان 1920 بعد ان اتخذت اللجنة النيابية في 19 اذار 1920 قرارا بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية وان السلطة التنفيذية واقعة في الاسر السياسي وان جميع مؤسسات الدولة ووسائل النقل والمواصلات تخضع لسيطرة الاحتلال ، ينظر: هزبر حسن شالوخ العنبكي ، المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924، بحث منشور جامعة ديالى ، كلية التربية ، العدد59 ، 2013، ص11 .

(2) كريم مطر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا الحديث ، (دار الرياض للنشر والتوزيع :بابل ، 2018)، ص 77 .

(3) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ، ايران وتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر،(الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، 1992م)، ص264-265 .

(4) **جلال بايار** : ولد في 16 ايار 1883 في مدينة عمر بيك بالقرب من بورصة وهو سياسي تركي درس المالية والاقتصاد في مدرسة يهودية فرنسية عمل في مصرف الشرق الالماني وبدأ حياته السياسية في جمعية الاتحاد والترقي ومنها انتخب في مجلس المبعوثان وتولى مناصب بعد اعلان الجمهورية التركية منها رئيس مجلس النواب ، وبعدها اصبح رئيس للوزراء 1937 واسس الحزب الديمقراطي عام 1946 واصبح رئيسا للجمهورية عام 1950 واطيح به بأنقلاب 1960 وقضى مدة في السجن واطلق سراحه لكبر سنه وتوفى عام 1986، ينظر : ياسر عدنان عليوي ، جلال بايار ودوره السياسي ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883-1960، رسالة ماجستير ، (جامعة سامراء: كلية التربية)،2013 ، ص 7 .

(5) **عدنان مندريس** : ولد في مدينة ايدن عام 1899 من عائلة غنية درس الحقوق في انقرة وانضم لحزب الشعب الجمهوري وبقي فيه لعام 1945 طرد منه لاعتراضه على سياسة الحزب ويعتبر من مؤسسي الحزب الديمقراطي واصبح رئيسا للوزراء من عام 1950 -1960 واطيح به في انقلاب 1960وبعدها اعدم، ينظر :**اسماء عبد الكريم مطر المفرجي**، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا 1945-1960، رسالة ماجستير ،(جامعة تكريت : كلية التربية ، 2015)،ص 4 .

(6) **فؤاد كوبرلو** : ولد 1888 في استانبول اصبح نائب عن مدينة قارص وكان استاذا جامعيا ومؤرخا معروفا ومن اكبر مثقفي تركيا في عصره وانه سليل عائلة تركية من ال عثمان اذ حازت منصب الصدر الاعظم لخمس سنوات ، ينظر : حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002)، ص 249 .

(7) **رفيق كورلتان** : ولد في ديريفي عام 1891 وكان قاضيا ومحاميا واصبح من القياديين في حزب الشعب الجمهوري وانتخب نائبا عن مقاطعة ابتيل ، ينظر : نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل : كلية التربية ،2002) ، ص14 .

(8) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص 264-165 .

الاقتصادية والاجتماعية ومطالبة الطبقة البرجوازية بتأسيس "احزاب سياسية"[1] لايجاد معارضة سياسية ضمن نظام التعددية الحزبية[2]، وبعد اقرار نظام التعددية الحزبية عام 1946 اجيز قانون يسمح بتشكيل الاحزاب السياسية، قدم الاعضاء الاربعة طلباً رسمياً لوزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزباً جديدا بأسم" الحزب الديمقراطي"[3]، وبعد استحصال الموافقات الرسمية اعلن عن تأسيسه في كانون الثاني 1946 واعتبرت هذه المرحلة من المراحل السياسية الهامة في تاريخ تركيا المعاصرة[4]، ولم يكن الحزب الديمقراطي هو الوحيد على الساحة السياسية انذاك وانما تأسست عدة احزاب اخرى الا انها كانت غير مؤثرة في الواقع السياسي لتركيا[5]. **ومن هذه الاحزاب:**

1) **الحزب الاشتراكي التركي** : تأسس في اسطنبول في 14 ايار 1946 وكانت الجريدة الناطقة بلسانه هي **(جريدة الحقيقة)** واتهم الحزب بالشيوعية واغلق عام 1952 [6] .

2) **حـزب العمـال والفلاحـين التركـي** : تأسـس فـي 20 حزيـران 1946 وقـام بتأسيسـه بعـض الشخصـيات السياسية واهتم بالجانب الاعلامي لترويج افكاره فأصدر صحيفة باسم النقابة وكذلك مجلة الجمهور

(1)(حزب الحماية الاسلامية، حزب المحافظين ، حزب المزارع والفلاح ، حزب النهضة العربية ، وغيرها من الاحزاب السياسية) ينظر :خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ،المصدر السابق ، ص 165.

(2) فوزي محمد صالح وهيب ال اسود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح 1983-1997، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 2012) ، ص17-18 .

(3) الحزب الديمقراطي :اعلن عن تأسيسه في كانون الثاني 1946 تزعمه جلال بايار ورفاقه الثلاثة عدنان مندريس ورفيق كورلتان وفؤاد كوبرلو واعتبر تأسيسه ضمن اطار اللعبة السياسية التقليدية وضع خططها الحزب الحاكم والعناصر التي خرجت منه ، وبعد فترة قصيرة حصل الحزب على تأييد معظم العناصر المستاءة من سياسات حزب الشعب الجمهوري الحاكم وخاصة الملاكون الكبار ورجال الدين وزعماء الطرق الصوفية وكذلك ابناء الريف والفلاحين وصف بأنه ذات الافكار والنشئة البنيوية لحزب الشعب الجمهوري ، وكانت فترة تسلمه للسلطة من عام 1950-1960 مليئة بالأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ، للمزيد ينظر : ابراهيم خليل احمد وأخرون ، المصدر السابق ، ص166: محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 1989) ، ص69 .

(4) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر نفسه ، ص69 .

(5) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام 1960 ، (بحث منشور) جامعة القادسية : كلية التربية ، العدد(2)، المجلد(9) ، 2010، ص199 .

(6) فيليب دونيس ، تركيا والشرق الاوسط ، ت: ميخائيل نجم خوري ، (القاهرة : دار قرطبة للنشر ، 1993)، ص37 .

واخذ ينشر ايديولوجياته ومعتقداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلالها الامر الذي ادى الى أغلاقه بعد تأسيسه بمدة قصيرة بتهمة ترويجه للفكر الشيوعي المحضور[1].

3) **الحزب الديمقراطي الليبرالي** : تأسس في اسطنبول في 11 اذار 1946 واما مؤسسوه فهم (صبري مانياس) مستشار مالي كاظم دمير ارسلان(**مهندس معماري**) اتخذ الحزب مدينة بورصة فرعا ثانيا لانشطته واشترك في انتخابات 1946، وتفكك الحزب بعدها طبقا لنص المادة 70 من القانون المدني(لعدم اكتمال الاعضاء المؤسسين) إذ لم يتعدى عددهم ثلاثة اشخاص وذلك بعد انسحاب عضوٌ من اعضائه المؤسسين له[2].

4) **الحزب التركي الاجتماعي الديمقراطي** : تأسس في نيسان 1946 في استانبول ، وشارك الحزب في انتخابات 1950 وبعدها تفكك من تلقاء نفسه على اثر وفاة الرئيس العام له (صادق اجارلي) سنة 1951 [3]

5) **حزب الفلاحين والارياف:** اسسه الفلاحون في 24 نيسان في مدينة بورصة 1946[4].

6) **حزب العدالة الاجتماعية:** رفضت وزارة الداخلية اجازة هذا الحزب الى ان يتم تغيير اسمه وكان اسمه الحزب الاجتماعي فتم تغييره الى حزب العدالة الاجتماعية [5].

7) **حزب العمل الاشتراكي التركي:** تأسس في 24 ايار 1946 وحل عام 1948لميوله للشيوعية المحضورة.

8) **حزب النهضة القومية:** اسسه مجموعة من الاتراك القوميين عام 1945 ويعد اول حزب معارض في البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ودعا لاجراء الانتخابات بصورة مباشرة ورفض تملك الدولة لوسائل الانتاج واكد على اهمية الوحدة الاسلامية وفشل بالحصول على تأييد شعبي فلم يتمكن من الوصول الى المجلس الوطني الكبير فأضطر مؤسسوه لحله عام 1955 [6] .

---

(1) فوزي محمد صالح وهب ال اسود ، المصدر السابق ، ص 22 .
(2) عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الشرقية ، د. ت)، ص 48 .
(3) علاء جابر موسى اليعقوبي ، الانتخابات البرلمانية في تركيا 1946-1965 ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة بغداد : كلية التربية ، 2013)، ص88 .
(4) المصدر نفسه، ص88 .
(5) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي 1945-1974، اطروحة دكتوراه ،(الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، 2008) ، ص18 .
(6) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، حزب العدالة واثره في السياسة الداخلية لتركيا (1961- 1980) ، رسالة ماجستير ، (جامعة كربلاء : كلية التربية ، 2019)، ص11 .

9) **حزب الامة :** اسسه المارشال " فوزي جاقماق "[1] كان يدعو للوحدة الوطنية والايمان بالمبادئ الاتاتوركية وله جريدة ناطقة بلسانه وهي (جريدة يني الصباح yeni sabah gazetesi) وتم حل الحزب في 27 كانون الثاني 1954 وتم تشكيله مرة اخرى باسم حزب الامة الجمهوري[2].

نتيجة لتأسيس تلك الاحزاب اعلن رئيس الجمهورية التركي عصمت اينونو بأن الاحزاب المعارضة التي تستخدم الطرق القانونية في عملها السياسي ستمنح نفس الامتيازات التي يتمتع بها الحزب الحاكم وان رئيس الجمهورية لا بد ان يكون مسؤولاً تجاه تلك الاحزاب واكد بأن الحزب الذي سيصل للسلطة عليه ان يلتزم بالحفاظ على جميع العاملين في المؤسسات الحكومية ، وبالرغم من تأسيس احزاب متعددة في تلك المرحلة الا انها ليس لها تأثير يذكر على الساحة السياسية وذلك لضعف شخصية مؤسسيها وقلة التأييد الشعبي لها، ولذلك نرى بأنها حلت نفسها والبعض اغلق لمخالفته للقوانين، واما البعض الاخر استمر بالعمل السياسي عن طريق الائتلاف مع احزاب اخرى لها ثقلها السياسي[3].

بالنسبة للحزب الديمقراطي فكانت تركيبته الاجتماعية غير مختلفة عن حزب الشعب الجمهوري فكان من الطبيعي على الرأي العام التركي ان يستقبل ولادة هذا الحزب بنوع من الفتور لاعتقاد الناس بأن الامر لم يخرج عن الاطار الذي رسم بهدف تطويق المعارضة السياسية واحتوائها[4].

كان التفاهم بين الحزب الديمقراطي والحكومة مثار انتقاد من بعض الاحزاب المعارضة كحزب الامة الذين اتهموا الديمقراطي بالميل للحكومة ، فدفعت هذه الاتهامات بالحزب الديمقراطي المعارض لعقد مؤتمره الثاني في 20 حزيران 1949 في انقرة وهدفه الاول هو الرد على اتهامات القوميين والمستقلين وانكر جلال بايار وجود اي تفاهم او اتفاق سري بينه وبين الحزب الحاكم ودعا الحكومة الى الغاء كل القوانين المقيدة للديمقراطية وسن قانون جديد للانتخابات اذ طالب الحكومة بتطبيقها [5]. واما في مرحلة الخمسينيات شهدت

(1) **فوزي جاقماق** : ولد في اسطنبول عام 1876 انهى الدراسة الابتدائية والتحق في الكلية الحربية وعام 1898 انهى دراسة الاركان وعين في الشعبة الرابعة في رئاسة الاركان العامة ثم رجع الى الروملي وبعدها رفعته الحكومة لرتبة نقيب وعام 1910 اصبح امر لواء في المنطقة الغربية في تركيا وخاض عدة معارك وحروب واصبح جنرالا عام 1914 واصبح قائدا للجيش السابع في سوريا ورقي لرتبة فريق عام 1918 وشارك في حروب الاستقلال عام 1920 واصبح وزيرا للدفاع في حكومة اينونو الاولى وعام 1931 عين رئيسا للاركان واحيل للتقاعد عام 1944 واسس حزب الامة عام 1948 وتوفي في نيسان 1950م ، ينظر : حسن صادق ابراهيم ، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة ، (بغداد : دار ومكتبة عدنان للطباعة وللنشر والتوزيع ، 2022) ، ص 137 .
(2) فوزي محمد صالح وهب ال اسود ، المصدر السابق ، ص23 .
(3) علاء جابر موسى اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص90 .
(4) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، المصدر السابق ، ص199 .
(5) ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص92 .

تركيا احداث وتطورات مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد فوز الديمقراطيين بالانتخابات وتوليهم الحكم لمرتين خلال الفترة 1950–1960 حصلو على 53،6%من مقاعد المجلس الوطني الكبير مقابل 40% لحزب الشعب الجمهوري ، فركزوا على مسألتين وهما تحسين الاوضاع المعيشية للفلاحين عن طريق دعمهم بكل ما يحتاجوه لأعمالهم الزراعية وتوزيع الاراضي العائدة للدولة على الفلاحين بأثمان تدفع على مدى 20 سنة والثاني تشجيع رأس المال في القطاع الصناعي وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية [1] .

في الجانب الديني سمحت بعودة الاذان باللغة العربية والسماح بأداء فريضة الحج ، وكانت تلك الاجراءات ايفاءً بالعهود التي قطعها الديمقراطيون لقاعدتهم الشعبية ، والتي كانت السبب المباشر في وصولهم للسلطة [2] .

واما ما يتعلق بالتطورات الخارجية سعت تركيا بتطوير علاقاتها الخارجية والانفتاح على الغرب ففي عام 1952 انضمت تركيا لحلف [3] "الشمال الاطلسي NATO"[4] وفي عام 1953 عقدت معاهدة صداقة مع اليونان ، وفي عام 1954 انضمت "لحلف البلقان" لكنه لم يستمر طويلاً [5] وفي تلك المرحلة تدهورت الاوضاع الاقتصادية بسبب الديون والاعتماد على رأس المال والصناعات الاجنبية فخرجت مظاهرات تطالب

(1) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص17-19 .
(2) ايمان متعب محي التميمي ، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين 1950-1960 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ، 1999)، ص 33 .
(3) فريد صلاح الهاشمي ، تركيا في ضوء الحقائق ، ط2 ،(اسطنبول : العبر للطباعة والنشر ، 2014)، ص 380 .
(4) **حلف الشمال الاطلسي** : منظمة تأسست عام 1949 عندما تم التوقيع على المعاهدة في واشنطن في 4 نيسان / ابريل 1949 وكان الهدف من تأسيس الحلف هو تكوين قوة عسكرية لمواجهة الخطر السوفيتي وتهديده لدول أوربا واما مقر قيادة الحلف فهو في بروكسل عاصمة بلجيكا وللحلف لغتان رسميتان هما الانجليزية والفرنسية ، واما الدور الرئيسي للحلف هو حماية الدول الاعضاء من خلال القوة العسكرية ولعب دوراً في الازمات وكل الدول الاعضاء فيه تساهم في ارسال القوات والمعدات العسكرية لتحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف ، وحسب المعاهدة فأن أي هجوم مسلح ضد واحدة او اكثر من الدول الاعضاء في اوربا او امريكا الشمالية يعتبر هجوماً ضد جميع اعضاء الحلف ، للاطلاع ينظر : **مشعل حبيب** الفرج ، حلف الشمال الاطلسي (الناتو) واسهاماته في حفظ السلم والامن في منطقة الخليج العربي من 1991-2012 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الاوسط : كلية الاداب والعلوم ، 2012 – 2013)، ص 10-11 .
(5) **حلف البلقان**: يعتبر حلف البلقان من الاحلاف الدفاعية التي ساهمت تركيا بشكل فعال في تكوينه عام 1934 وكانت تركيا دائمة الحضور في الترتيبات السياسية والامنية البلقانية فمنذ تأسيسها عام 1923 عقدت سلسلة من المعاهدات الثنائية للصداقة وعدم الاعتداء مع معظم الدول البلقانية ، توجتها عام 1934 بتأسيس حلف البلقان الذي ضم كل من تركيا ويوغسلافيا ورومانيا واليونان بقصد الوقوف بوجه المطالب البلغارية التعديلية لواقع رسم الحدود في البلقان الذي اوجدته المعاهدات الدولية اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى فضلا عن وضع حد لتدخلات الدول الكبرى في الشؤون الداخلية البلقانية ، **للمزيد ينظر : علي هادي عباس** ، الحروب البلقانية 1912-1913 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب) ، 1997، ص7 .

بتنفيذ الوعود التي تعهدت بها الحكومة برئاسة عدنان مندريس ، فاستغلت المعارضة المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري هذه الاحداث [1] وعندما جرت الانتخابات في 2 ايار 1954 شارك فيها 9 مليون ناخب من اصل 10 مليون لأنتخاب 541 نائباً فحصل الحزب الديمقراطي الحاكم خلالها على 503 مقعداً ، واما حزب الشعب الجمهوري فلم يحصل سوى على 31 مقعداً وذهبت باقي المقاعد للأحزاب الاخرى [2] .

اتبع الديمقراطيون سياسة التضييق على معارضيهم وبالخصوص الحزب المنافس الاقوى لهم وهو حزب الشعب الجمهوري ، فازدادت الانتقادات للسياسة التي يتبعها الحزب الحاكم من داخل وخارج الحزب ، فلم يتردد عدنان مندريس رئيس الوزراء في طرد معارضيه من الحزب [3] وفي هذه الفترة قويت علاقة تركيا بالولايات المتحدة والغرب وحصلت على مساعدات مالية وصلت الى 665 مليون دولار فأدى ذلك الى تحسن النشاط الاقتصادي [4] وعندما اندلعت احداث ايلول عام 1955 [5] ، تدهور الاقتصاد بسبب اعمال الشغب والمظاهرات التي حدثت كرد فعل فعانت البلاد من ازمة سياسية وخاصة بالسياسة الخارجية المتعلقة بقبرص والعلاقات مع اليونان فانعكست تلك الاحداث على الاوضاع الداخلية لتركيا [6] .

بسبب هذه الاعمال لجأت الحكومة التركية لسلسلةً من الاجراءات لقمع المعارضة التي اتهمت الحكومة بتدبير هذا الحادث ،ومن القرارات التي صدرت في حزيران 1956 منع التجمعات والمظاهرات دون علم الحكومة ،وقامت حكومة عدنان مندريس بالتصدي للمعارضة قبل ان تجمع صفوفها ضد الديمقراطي واصدرت الحكومة قراراً بتقديم موعد الانتخابات الى 27 تشرين الاول 1957 [7] وطلب من عدد من قادة الجيش الاستقالة من مناصبهم العسكرية والترشح عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي ستجري في 27

---

(5) فريد صالح الهاشمي ، المصدر السابق .
(2) اريك زوكر، تاريخ تركيا الحديث ، ت: عبد اللطيف الحارس ،(بيروت : دار المدار الاسلامي ، 2013)، ص 322-336 .
(3) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد، المصدر السابق ، ص 275 .
(4) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص 131 .
(5) ما يعرف بأحداث ايلول هو قيام احد الشباب اليونانيين بالقاء قنبلة يدوية على القنصلية التركية في اليونان فقدمت الحكومة اليونانية اعتذار لكن هذا لم يمنع من اندلاع الاحداث كرد فعل، وهناك حدث مهم ايضا اذ حدثت انشقاقات داخل الحزب الديمقراطي وتأسس على اثرها حزب الحرية ينظر : ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ، ص167؛ ياسر عدنان عليوي ،جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883–1960،رسالة ماجستير،(جامعة سامراء: كلية التربية ،2013)،ص 95 .
(6) المصدر نفسه ، ص96 .
(7) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص 276 .

تشرين الاول 1957 ، لكن معظمهم رفضوا الاقتراح ، فعمل عدنان مندريس على مضايقة هؤلاء القادة لرفضهم طلبه ، واما عصمت اينونو فطلب من احزاب **المعارضة** الانضمام لحزب الشعب الجمهوري ضد الديمقراطي فأيدته بعض الاحزاب ووجهوا انتقادات عنيفة على الاجراءات القمعية التي اتخذها الحزب الحاكم للحد من الحريات الديمقراطية وبسبب هذه التطورات ردت الحكومة بتعديل قانون الانتخابات واشترطت على الاحزاب ان تدخل الانتخابات بشكل مستقل[1].

وعنما جرت الانتخابات في 27 تشرين الاول 1957 حقق الحزب الديمقراطي فوزاً ثالثاً لكنه فقد 31 مقعداً من المقاعد التي حصل عليها في انتخابات عام 1954 وهذا يدل على تدهور شعبيته ، واما الحزب المنافس والمعارض له وهو حزب الشعب الجمهوري فكسب 147 مقعداً جديداً وباقي المقاعد ذهبت للأحزاب الاخرى، ومن هنا يتضح بأن هذه الانتخابات كانت انتكاسة للحزب الديمقراطي الحاكم ، وانتعاشاً لحزب الشعب الجمهوري الذي بدأ يستعيد شعبيته [2] وفي 23 تشرين الثاني 1957 افتتح المجلس الوطني التركي الكبير جلسته الاولى واعيد انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية التركية ، وكلف عدنان مندريس بتشكيل وزارته الجديدة فتأخر تشكيل الوزارة لمدة شهر بسبب الخلافات التي حصلت داخل الحزب الديمقراطي ، فطالب البعض بمحاسبة الديمقراطيين الذين ايدوا المعارضة وعلى رأس المطالبين عدنان مندريس ، واما المعارضون فكان عددهم 150 عضوا في المجلس الوطني الكبير من ضمن الحزب الديمقراطي فشكلوا مجموعة مستقلة عرفت بمجموعة (يايلا جيللر Yayla cililar) اي الجالسين في المقاعد العليا [3] وبعد الانتخابات قامت المعارضة بتحريك الشارع فحدثت مظاهرات واعمال عنف في اغلب المدن التركية مما دفع الحكومة لأعلان الاحكام العرفية ، فرأى الجيش بذلك ان الحكومة انتهكت الحقوق الطبيعية للامة وعطلت اصلاحات اتاتورك واكد قادة الجيش بأن المبادئ الاتاتوركية تعرضت للخطر ولا بد من انقاذ البلاد [4] ومن الامور الاخرى التي مهدت للانقلاب هو اثارة اشاعات بأن الديمقراطيين يريدون اعادة نظام الحزب الواحد ، ورد الحزب انصاره ضد زعيم المعارضة عصمت اينونو حصلت حوادث اخرى عندما هاجم انصار الديمقراطيين سيارة عصمت بالحجارة وحوادث اخرى اهمها حادثة قيصري التي حدثت في 2 نيسان 1960 عندما منع عصمت من حضور مؤتمر حزبه ومسيرة مؤيدة له وعندها اوقف القطار الذي يقله بأمر من حاكم

(1) خضير البديري ، التاريخ المعاصر لأيران وتركيا ، ط2، (مكتبة العارف للمطبوعات ، بيروت، 2015)، ص212-213.
(2) محسن حمزه حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص 150 .
(3) ياسر عدنان عليوي ، المصدر السابق ، ص 142-143 .
(4) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، المصدر السابق ، ص200 .

قيصري لمدة 3 ساعات ، وبعدها سمح له بالمرور وكان موقف الجيش مشجعا لاينونو ، ولكثرة الاضطرابات والمظاهرات واعمال العنف فكر كبار الجيش بالتخلص من حكومة الديمقراطيين ، وفي ليلة السادس عشر من نيسان تحقق الانقلاب ،ونجح الجيش بالأمساك بكل النقاط الرئيسية وحددوا يوم 27 من ايار 1960 ساعة الصفر لحركة الانقلاب وبعدها سيطرو على الاذاعة والبريد والقصر الجمهوري واعتقلوا جلال بايار وعدنان مندريس وعدد من القادة العسكريين المتعاطفين مع مندريس وبلغ عدد المعتقلين 592 شخصا [1] .

صدر البيان رقم 9 من "جمال كورسيل "[2] كقائد عام للقوات المسلحة ورئيس لجنة الوحدة الوطنية واعلن نجاح الحركة الانقلابية وانتهاء حكم الحزب الديمقراطي ، فبالرغم من انفصال رئاسة الدولة التركية عن قيادة الجيش بعد موت "اتاتورك " [3] الا ان الجيش ظل مؤسسة تقوم بالأشراف والمراقبة للعملية السياسية والتدخل لضبطها اذا شعر بأنها تتجه نحو تهديد العلمانية والكمالية [4] .

كان هذا اول انقلاب عسكري تشهده تركيا في تاريخها المعاصر[5] وقد استمد جنرالات تركيا الشرعية القانونية للانقلابات العسكرية من المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية التي تخول المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية من الخطر[6] وعندها نقلت السلطة للعسكريين وتم تشكيل (لجنة الوحدة الوطنية) والتي ضمت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب[7] وكان منهم خمسة برتبة

(1) عطارد عبد الامير حوشان ، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ، (بحث منشور) جامعة البصرة: كلية التربية للبنات ، العدد(17) ، 2014 ، ص 155-157 .

(2) **جمال كورسيل** : ولد عام 1895 وكانت اسرته اغلبها من افراد يحترفون العمل العسكري انهى مدرسته في اوردو ودخل الكلية العسكرية في اسطنبول وخدم تحت قيادة اتاتورك في حروب التحرير الوطنية وشارك في الحرب ضد اليونان واصبح قائدا للقوات البرية ومنذ عام 1957 وحتى 1960 استقال بسبب احتجاجه على السياسة القمعية للحكومة وبعد الانقلاب اصبح رئيسا للجنة الوطنية وبعدها انتخب رئيسا للجمهورية وبعدها اصيب بمرض في القلب وتوفي في انقرة في 14 ايلول 1966 ، للمزيد ينظر: اسماء عبد الكريم مطر المفرجي ، المصدر السابق ، ص 92 .

(3) **اتاتورك** : تعني ابي الشعب ، وهذه التسمية اطلقت على مصطفى كمال اتاتورك ، انتقدها بديع الزمان النورسي وقال قد اطلقت التسمية ظلما وبهتانا على شخص الغى المعالم الاسلامية وحارب الاسلام ، ينظر : انور الجندي ، يقظة الاسلام في تركيا ، القاهرة ، دار الانصار ، د.ت ، ص 14 .

(4) كمال السعيد حبيب ، الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة حالة حزب الرفاه ،(القاهرة : كلية الاقتصاد للعلوم السياسية ، 2006) ، ص260 .

(5)عطارد عبد الامير حوشان ، المصدر نفسه ،ص157.

(6) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط2 ، دار نهضة مصر للنشر ، د.ت، ص80 .

(7) علي حمزه سلمان الحسناوي ، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980 م، بحث منشور، جامعة كربلاء: كلية التربية ، العدد (الثالث)، المجلد (الثامن) ، 2010، ص116-117 .

جنرال وخمسة عشر برتبة كولونيل واثنا عشر برتبة مقدم وستة برتبة نقيب ، وابرز زعماء الانقلاب [1] هم الجنرال جمال كورسيل والكولونيل الب ارسلان توركيش[2] واصبحت هذه اللجنة بموجب الدستور تمثل اعلى سلطة تشريعية في البلاد وبعدها اكمل جمال كورسيل الحكومة المؤقتة [3] .

اعتبر منظرو الفلسفة التركية ان ما قام به الجيش هو ثورة شعبية لصيانة النظام السياسي ودعامته الفكرية الاتاتوركية ومما اكد هذا الاتجاه هو تعيين خليفة اتاتورك عصمت اينونو رئيسا للوزراء والاعتماد على بعض الاتاتوركيين الاوائل لصياغة دستور 1961 فلذلك اعتبر الجيش الحارس الامين على تركيا ، وتم الحكم على جلال بايار بالسجن مدى الحياة وبعدها افرج عنه لكبر سنه وسوء حالته الصحية، واما عدنان مندريس ووزير خارجيته ووزير ماليته وبعض المقربين لهم حكم عليهم بالاعدام وتم تنفيذ ذلك بهم[4].

عملت الحكومة الانقلابية على ايقاف الاحزاب السياسية من ممارسة اعمالها ونشاطاتها مؤقتاً واجرت تعديلات على بعض القوانين مثل قانون الصحافة والمطبوعات ومن خلاله منعت الصحافة التابعة للحزب الديمقراطي من الصدور، وسمح بصدور الجرائد والمجلات التي حضرت في عهد الديمقراطيين ، ومنع قادة الحزب الديمقراطي من ممارسة اي نشاط سياسي معادي للجنة الوحدة الوطنية وتم اطلاق سراح السجناء الذين سجنوا خلال مدة حكم الديمقراطيين[5] غير انه حدثت خلافات داخل لجنة الوحدة الوطنية بين جماعتين الاولى برئاسة جمال كورسيل وكانت معتدلة والتي اكدت على اعادة الحكم للمدنيين، والثانية برئاسة الب ارسلان توركيش وكانت متطرفة ودعت لممارسة الحكم العسكري وعدم الرجوع للحكم البرلماني، فأدت تلك الخلافات لتنحية الب ارسلان من مستشارية رئاسة الوزراء واعفي 10 وزراء من مناصبهم واحيل اكثر

(1) اصبح جمال كورسيل رئيسا للجنة الوحدة الوطنية ، ينظر: سيار الجميل ، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997)، ص 200 .

(2) **الب ارسلان توركيش** : ولد في 25 تشرين الثاني 1917 في جزيرة كيفاريس احدى جزر نيقوسيا في قبرص من عائلة تركية قبرصية دخل احدى المدارس العسكرية في اسطنبول وفي1939 انضم للجيش التركي وازدادت شخصيته القيادية، ودخل دورات عديدة في الولايات المتحدة والمانيا لزيادة خبراته العسكرية ومثل هيئة الاركان التركية في واشنطن والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام 1952 ، واصبح ملحقا عسكريا في السفارة التركية بواشنطن والتحق بالقوات التركية ضمن حلف الناتو وكان له دور بارز في قيادة الانقلاب العسكري ضد الحزب الديمقراطي الحاكم عام 1960 وانتخب عام 1965 نائبا عن مدينة انقرة في المجلس الوطني الكبير وتولى رئاسة حزب الحركة القومية في 8شباط 1969 وتوفي في نيسان 1997 لاصابته بنوبة قلبية ، للمزيد ينظر : شذى فيصل رشو ، الب ارسلان توركيش ودوره في السياسة التركية 1960-1980،(بحث منشور) جامعة الحمدانية: كلية التربية ، العدد (8)، 2021، ص 216-217 .

(3) سيار الجميل ، المصدر السابق، ص201 .

(4) نشأت الحاج علي ،تركيا بين علمنة اتاتورك واسلام اردوغان ،(بحث منشور) ،العدد(193-194)، 2018،ص 119 .

(5) كريم مطر حمزة الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 141-142 .

من 5000 ضابط على التقاعد لتأييدهم لالب ارسلان [1] فتشكلت اول حكومة بعد الانقلاب في 28 ايار ، حيث تولى جمال كورسيل تأليفها وكان جميع اعضائها لا ينتمون لأي حزب سياسي والهدف من ذلك هو اعطاء الطابع الاستقلالي على اجراءات لجنة الوحدة الوطنية [2] اتخذت اللجنة اجراءات لاعادة النظام للسلطة المدنية، واول اعمالها تكليف فريق من اساتذة القانون في جامعة اسطنبول لوضع مسودة دستور جديد للبلاد[3] وبعدما انجز الفريق مهمته تم عرض الدستور على الجمعية التأسيسية المؤلفة بموجب قانون خاص من 48 عضوا يمثلون حزب الشعب الجمهوري و25 عضوا يمثلون حزب الامة القروي الجمهوري وايضا ممثلين من الجامعات والنقابات المهنية لمناقشة وابداء الرأي حول الدستور[4].

فأشارت المسودة لرغبة اللجنة الوطنية تأسيس حكومة دستورية ونصت على نظام انتخابي يصعب على اي حزب الحصول على الاغلبية في البرلمان، وكان هذا الدستور الجديد يختلف عن دستور 1923 ويمثل النجاح الابرز لأدارة الانقلاب من خلال استعادة العسكريين سطوتهم عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة[5].

تكون الدستور من 168 مادة واعطى مجلس الشيوخ الحق في مراقبة اعمال الحكومة عن طريق الاستجواب والمشاركة مع النواب في جلسات مشتركة وتمثلت السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والادارة العامة وينتخب رئيس الجمهورية من المجلس الوطني وبأغلبية ثلثي الاعضاء وبواسطة التصويت السري ولمدة 4 سنوات ولمرة واحدة [6].

اجري الاستفتاء عليه في 9تموز1961، اذ اكد الدستور على تقوية السلطة التنفيذية مع مراعات الجوانب الاجتماعية وحقوق الافراد والحق في الاضراب وتأسيس احزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة

(1) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص 49 .
(2) طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958-1965 ، (بيروت ، 1969)، ص 156 .
(3) خالد عبد الله محمد عامر ، الحكومات الاسلامية في تركيا (1961-1980) ، رسالة ماجستير ،(الجامعة العراقية : كلية الأداب ، 2017)، ص 276 .
(4) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، التطورات السياسية في تركيا 1960-1963 ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية : معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سابقا ، 1989)، ص 134 .
(5) طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 81-82 .
(6) نور اجقو،الانقلابات العسكرية في تركيا 1960-1980 الاسباب والنتائج ، رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر:بسكرة، (2016-2017)، ص49.

وحرية الاجتماع[1]، لقد حدد يوم 5 شباط موعداً لتسجيل الاحزاب التي ستشارك في الانتخابات فتم تسجيل احد عشر حزباً، وقبل الانتخابات عقد زعماء اربع من الاحزاب الدينية اجتماعاً مع ممثلي لجنة الوحدة الوطنية فصدر بيان انتخابي اكدوا فيه بعدم العودة لممارسات الحزب الديمقراطي السابق وعدم الاشتراك بأي نشاط سياسي من شأنه ان يثير انشقاق في البلاد[2]، وسمح الدستور الجديد بتأسيس احزاب سياسية حرة تعبر عن افكارها واتجاهاتها، وضمن حق المواطنين بالدخول والخروج من الاحزاب السياسية، واكد على الاحزاب ان تحافظ على الدولة ارضاً وشعباً وديمقراطيةً وعلمانية، وفي نيسان 1961 ظهرت احزاب جديدة واطلقت حرية الصحافة وسمح للأحزاب باستخدام وسائل الاعلام لحملتها الانتخابية وتم التأكيد على المبادئ الديمقراطية والعلمانية والجمهورية لانها المذهب الاصلي للوحدة الوطنية[3].

ركز الدستور على مسألة مهمة وهي منع احتكار السلطة من قبل حزب معين كما حصل فترة حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي[4]، وتم تأسيس مجلس اخر لجانب المجلس الوطني التركي الكبير سمي**(مجلس الشيوخ)**[5] فكانت التشريعات تمر على كلا المجلسين مع حق نقض الفيتو لقرارات مجلس الشيوخ من قبل مجلس النواب بأكثرية الثلثين ، وتم تأسيس محكمة دستورية تنظر في دستورية قرارات السلطة التشريعية وضمن الدستور الاستقلال التام للمؤسسة القضائية وكذلك الجامعات ووسائل الاعلام[6]، وتبنى الدستور نظام انتخابي جديد وهو التمثيل النسبي ذو الحصة الواحدة ويقوم على الاسس التالية: **(عدم جواز اشتراك الاحزاب السياسية في الانتخابات التي لم تستطع تنظيم نفسها في 15 ولاية على الاقل ، ولا يسمح للأحزاب المشاركة بالانتخابات اذا حصلت على 10% من الاصوات ، وتقسم الاصوات التي تجاوزت**

(1) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ، المصدر السابق ، ص 290 .

(2) فوزي محمد صالح وهب ال اسود ، المصدر السابق ، ص 29 .

(3) طارق احمد شيخو الهسنياني ، الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961 – 1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2013) ، ص 39 .

(4) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 27 .

(5) **مجلس الشيوخ** : شرع تأسيسه في دستور 1961 الى جانب مجلس النواب يتم انتخاب 150 عضوا لمجلس الشيوخ ، يختار رئيس الجمهورية 15 عضوا واما رئيس واعضاء لجنة الوحدة الوطنية اعضاء دائمين في المجلس دون التقييد بالسن وفي حالة غياب رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس الشيوخ مهام مناصبه كما ان مشروعات القوانين لا يصادق عليها الا بعد موافقة المجلس ، فهدف هذا الاستحداث للمجلس هو لتأكيد حكومة الانقلاب بايجاد مكانة لها داخل السلطة التشريعية وفسح المجال لانتخاب رئيس الجمهورية من بين اعضائها ، ينظر : هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1937-1987 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية أبن رشد ، 2012) ، ص171-172 .

(6) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 28.

الحصة المقررة بين الاحزاب الفائزة بالمنطقة الانتخابية) ولهذا نص الدستور على عودة النظام الحزبي التعددي لتركيا وتم حظر الحزب الديمقراطي من العمل مرة ثانيةً [1] .

نتج عن هذا الدستور اضعاف قوة الحزبين حزب الشعب الجمهوري "وحزب العدالة"[2] في مجلس النواب ، فلم يستطع احد منهما الحصول على الاغلبية الا بالتحالف مع الاحزاب السياسية الاخرى[3] .

بدأت الحملة الانتخابية رسميا في 24 ايلول 1961 وفتحت الاحزاب مقرات لها في المدن الكبرى وانتهت الحملة في 12 تشرين الاول 1961 قبل الانتخابات بثلاثة ايام[4] ،وجرت الانتخابات في 15 تشرين الاول 1961 واعتبرت انتخابات حرة ونزيهة ، حيث حصل فيها حزب الشعب الجمهوري على 173 مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير وكذلك 36 مقعدا في مجلس الشيوخ [5] واما حزب العدالة فحصل على 158 مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير[6] وعلى 70 مقعدا في مجلس الشيوخ واما حزب الفلاحين الشعبي الجمهوري فحصل على 16 مقعدا في مجلس الشيوخ و54 مقعدا في المجلس الوطني[7] وفي 27 تشرين الاول انتخب جمال كورسيل اول رئيسا للجمهورية بعد الانقلاب ، وكلف عصمت اينونو بتشكيل الحكومة ، فشكلت من خلال تألف حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة[8].

اصدرت لجنة الوحدة الوطنية في 24 تشرين الاول قرارا بحل نفسها واصبح جميع اعضائها بموجب الدستور اعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة[9] ،واما في انتخابات عام 1965 فقد اقترح حزب الشعب

---

(1) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980 دراسة تاريخية ، (بحث منشور) جامعة ديالى: كلية التربية ، العدد (28) ، 2008 ، ص 3-4 .

(2) **حزب العدالة :** قام بمحاولة التأسيس لهذا الحزب هو ضابط سابق في الجيش التركي اسمه راغب كموش بالا ، واعتبر الحزب وريثا للحزب الديمقراطي من اجل استقطاب قاعدته الشعبية وعندما حصل على تأييد من لجنة الوحدة الوطنية وبعض الشخصيات السياسية تم تشكيل حزب سياسي جديد باسم حزب العدالة عام 1961 واختير راغب كموش زعيما للحزب ضم لصفوفه عناصر من الحزب الديمقراطي المنحل وتبنى الافكار والمبادئ والاسس التي اعتمدها الحزب الديمقراطي وايدته الفئات المتعاطفة مع سياسته الدينية وعام 1964 اسندت رئاسته الى سليمان ديميريل بعد وفاة الجنرال راغب كموش واستطاع الحزب استقطاب الفلاحين والطلبة وقد تسلم السلطة في الفترة 1965-1970-1971-1978-1979-1980؛ للمزيد ينظر : حسنين فاضل يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 30 ؛ للمزيد ينظر: احمد عبد العزيز محمود ، تركيا في القرن العشرين، (جامعة صلاح الدين : كلية الاداب) ، 2012، ص 86-87.

(3) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، المصدر السابق ، ص 148-149 .

(4) طارق احمد شيخو الهسنياني ، المصدر السابق ، ص 44 .

(5) هاشم صالح التكريتي ، تاريخ تركيا المعاصر، (السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، 2007)، ص407 .

(6) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص 63 .

(7) هاشم صالح التكريتي ، المصدر السابق ، 408 .

(8) رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان ، (القاهرة : دار الشروق ، 1999)، ص117 .

(9) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا ، المصدر السابق ، ص 200- 201 .

الجمهوري نظاما انتخابيا بديلا عن نظام التمثيل النسبي ، الا ان حزب العدالة اعترض عليه لكنه لم يملك الاصوات الكافية في مجلس الامة، وعندما جرت الانتخابات في تموز شهدت الحملة الانتخابية الاتهامات المتبادلة وتوجه حزب الشعب الجمهوري لبرنامج جديد تضمن افكار العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وهذا لكسب اصوات الطبقة العاملة والنازحين من الريف سكان بيوت الضواحي التي بنيت خارج القانون[1] وكانت نتيجة الانتخابات حصول حزب الشعب على 134 مقعدا واما حزب العدالة فحصل على 240 مقعدا وباقي المقاعد تقاسمتها الاحزاب الاخرى ، ويرجع سبب فوز حزب العدالة هو تطابق توجهاته مع الحزب الديمقراطي وسياسته الزراعية التي سبقت الانتخابات فأيد الفلاحون هذا الحزب[2].

(1) ماجد محيي عبد العباس،الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960–1980،(بحث منشور)،(جامعة بابل : كلية التربية) ، العدد 1،المجلد 14،2007، ص 3 .

(2) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية ، المصدر السابق، ص 202 .

الفصل الاول

الجذور التاريخية

لظهور حزب الوحدة على المسرح السياسي

المبحث الاول
الجذور الاجتماعية واثرها في تأسيس الحزب

أولاً – الاسس الاجتماعية للعلويين :

يتكون المجتمع التركي من عدة مكونات[1] "ومنها العلويين"[2]، وهم طائفة عمرها اكثر من الف عام تعتبر احد الطوائف الدينية في الاسلام واطلقت تسمية (العلويين) على عدد من الجماعات الدينية الشيعية في تركيا ومعظم العلويون هم اترك انحدروا من وسط وشرق الاناضول، خلال فترة التأسيس للدولة العثمانية كانت العلاقة جيدة مع الزعماء العثمانيين اذ استغلت التكايا العلوية لجمع الدعم للعثمانيين لتقوية نفوذهم ، واثناء حكم سليم الاول (1512–1520)اعتبرهم مصدر قلق واتهمهم بأنهم يهددون النظام بوصفهم يدعمون وينتمون من حيث المذهب للدولة الصفوية وكانت اول فتوى صدرت من مفتي الدولة (حمزة افندي) بأنهم كفار وبعدها فتى ابن كمال الذي افتى بحلية دمائهم واموالهم وحرم الزواج منهم ويجب قتلهم لذلك بدأت حملات الاضطهاد بهم فقتل حوالي 40 الفا منهم في عهد سليم الاول ، وتم هدم التكايا في عهد سليمان القانوني وقال اريد اخراج هؤلاء الملحدين من صفحة الزمن [3]تطرق لها محمد امين غالب الطويل وهو علوي من لواء الاسكندرونة عاش ومات في اللاذقية إذ اصدر كتاباً عام 1924 بعنوان **(تاريخ العلويين)** عد المرجع الاساس لكل من كتب عن العلويين وشهرته غطت على غيره من الكتب التي تطرقت للموضوع نفسه [4] وركزت معظم الدراسات والكتابات على العلويين في ظل وجود الدولة الاسلامية التقليدية التي انتهجت حكم المذهب السني خلال الحقبة الماضية لذلك لم تكن هناك كتابات عن للعلويين في مناطق عديدة من العالم الاسلامي ومنها تركيا[5] فكانت الجنبة الدينية في تركيا رغم كونها سنيةً لكنها تضم اقلية مسلمة غير سنية فكان اغلب السكان شرق الاناضول مثلاً منطقة ارضروم وارزينجان وقارص وديار بكر وغيرها من

(1) المكونات هي (الأكراد15-20% من سكان تركيا الشيعة+العلوين 20% ، العرب 2%، السريان الارثوذكس20% ، الشركس ، اليونانيين50-80% ، الالبان50 الف) ، واعراق اخرى متنوعة الديانات والمذاهب ، ينظر : جلال ورغي ، الحركة الاسلامية التركية ،(قطر ، مركز الجزيرة للدراسات)، 2010، ص 23 .

(2) **العلوية** : هم من الطائفة الشيعية التي تقدس ال البيت (عليهم السلام) ويعدون في مقدمة الاقليات التي تعيش في تركيا وتبلغ نسبتهم من (15-20%) من مجموع السكان وتقدر اعدادهم من (25-30) مليون نسمة وينتمون الى ثلاث قوميات رئيسية (الاكراد والاتراك والعرب) وواجهوا اقصاء سياسي واجتماعي وجغرافي منذ حكم العثمانيين التي عدتهم خارجين عن الاسلام وكانوا في تلك المدة من المساندين للعلمانية ومنحوا اصواتهم لحزب الشعب الجمهوري لذلك كانوا هدفاً لمنظمة الذئاب الرمادية للمزيد ينظر : انجيل راباسا واف وستيفن لارابي ، صعود الاسلام السياسي في تركيا ، ترجمة: ابراهيم عوض، (بيروت ، دار نماء للبحوث والدراسات ، 2015) ، ص55 ؛ حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 212 .

(3) قاسم خليف عمار العكيلي ، العلويون الاتراك والتجربة الكمالية 1923-1938، رسالة اجستير،(الجامعةالمستنصرية:كلية التربية)،2009،ص4..

(4)هاشم عثمان ، تاريخ العلويين وقائع واحداث ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1997)، ص5-6 .

(5) حسان القالش ، قطار العلويين السريع –الوعي السياسي عند العلويين النشأة والتطور (1822-1949) ،(فرنسا ، 2016) ، ص21 .

المناطق من الشيعة والعلويين حتى القرن السادس عشر ، ويمثل العلويون في تركيا عاملاً هاماً في المناخ التركي السياسي والاجتماعي فطبقا لبعض التقديرات حول اعداد العلويين اذ قدروا بحوالي 70% من الاقلية المسلمة غير السنية والتي يبلغ عددها 15 مليون نسمة ومعظم العلويين في تركيا اتراكٌ عرقاً ويضم معظم العرب في البلاد وكذلك ربع الاكراد ايضاً[1] يميز العلويون انفسهم في انتمائهم العقائدي عن الشيعة اذ يعتبرون انفسهم(جعفريين)[2] والذي يعتقد العلويون والشيعة بأسبقيته وفضل تعاليمه على اصحاب المذاهب الاسلامية السنية الاربعة[3] وبذلك يكون العلويون مسلمين جعفريين يؤمنون بأركان الاسلام ، والسنة النبوية هي المورد الثاني من ادلة التشريع بعد القرأن ، ففي بداية تأسيس الدولة العثمانية اهتم العثمانيون بالعلويين وامنوا الحماية لهم ولرجال الدين التابعين لهم ، فنشر العلويون افكارهم بحرية في تلك المرحلة ، وبعد عام " 1516"م[4]، دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة الاضطهاد العثماني للعلويين، واصبحوا يمارسون طقوسهم بسرية تامة مما ادخل اليها الكثير من المفاهيم، وقد تبلورت فلسفتها في بداية القرن العشرين داخل مجتمع الدولة العثمانية، التي كان اغلبها قد اعتمد على النظرة الخاصة لكل شيء كالدين والسياسة والحكم وغيرها من نواحي الحياة اعتبر العثمانيون العلويين الاتراك على مر التاريخ السياسي للدولة العثمانية مناصرين واتباع ودعاة للدولة الصفوية في ايران، ولهذا السبب اصبح العلويون ضحية للصراع العثماني الصفوي فذاقوا الكثير من الظلم والاضطهاد والقتل والتهجير على ايدي السلاطين العثمانيين وبقوا على هذا الحال الى بداية القرن العشرين[5]واطلقت عليهم تسميات اخرى[6] مثل الـ(زازا)[7] والبكتاشية وغيرها من التسميات ، ويشمل مسمى العلوية جماعات عدة متباينة مثل الاتراك والعرب والاكراد والتركمان، وتختلف نسب توزيعهم

(1) حين دخلت الامبراطورية العثمانية في صراع على السيادة مع الدولة الفارسية الصفوية فسعت لتمييز نفسها عن خصمها الشيعي بنصرة المذهب السني ، ينظر : انجيل راباسا واف وستيفن لارابي ، المصدر السابق ، ص55-56 .

(2) حسان القالش ، المصدر السابق ، ص 25-26 .

(3) (الشافعي ، والحنفي ، والمالكي ، والحنبلي) قاسم خليف عمار العكيلي ، العلويون والتجربة الكمالية 1923-1938، رسالة ماجستير،(الجامعة المستنصرية :كلية التربية)، 2009، ص5-6 .

(4) بعد عام 1516 دخلت الدولة العثمانية بصراعات مع الدولة الفارسية ، فأعتبر العثمانيون ان العلويين مناصرين للدولة الفارسية بسبب انتمائهم المذهبي ، ينظر : انجيل راباسا وايف وستيفن لارابي ، المصدر السابق ، ص 56.

(5)لان بعد القرن التاسع عشر اقام قادة العلويين علاقات قوية مع القادة العسكريين العثمانيين وتقربوا منهم وحتى شاركوا مع الجيش العثماني في الحرب العالمية الاولى اذ شكل جمال الدين افندي فوج المجاهدين من العلويين للدفاع عن الدولة ضد الخطر الغربي ودعموا مصطفى كمال في حرب الاستقلال ووعدهم مصطفى كمال بأنه سيدخل العلويون في كافة مؤسسات الدولة وسمي هذا الاتفاق بأسم اتفاق الشيخ ، ينظر : موسى مخول ، العلويون من الوجود في التاريخ الى التاريخ – مع مدخل الى التعريف بالاسلام والطرق الاسلامية، ج2 ،(القاهرة ،مكتبة بيسان للنشر)، 2017، ص109 .

(6) تفاوتت المصادر في تقدير اعداد العلوين فبعظهم قدر بـ(20) مليون والبعض الآخر قدرهم ما بين (10-14)مليون، جاء هذا التفاوت في عدم ذكر اعداد العلوين بصورة دقيقة ، لأن الحكومات التركية المتعاقبة تعمدت عدم اعطاء ارقام حقيقية حول الاقليات العرقية، والمذهبية في تركيا، لأرتباط المعلومات بالسياسات العليا للحكومة التركية. عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا –المؤسسة العسكرية والسياسية العامة ،(ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008)، ص71 .

(7)الزازا : سموا بهذا الاسم لانهم يتكلمون باللهجة الزازائية وهي لهجة ايرانية يتحدث بها حوالي 4ملايين كردي او جزء من اكراد تركيا ، للمزيد ينظر : **ويفي خيرة** ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي ، رسالة ماجستير ، (جامعة منشوري قسنطينة : كلية الحقوق ، الجزائر ، 2005) ، ص40 .

الاحصائي بين الانتماءات المذكورة ولكن الشائع اكثرهم من الاتراك ويليهم الاكراد، فواجه العلويون اقصاءً جغرافياً وسياسياً في فترة الدولة العثمانية التي لم تعترف بهم، بل انها قامت بحملات منظمة ضدهم خلال عدة قرون، ثم جاءت العلمانية فمثلت نقطة تحول بالنسبة لهم، اذ ايدوا النظام العلماني للدولة الذي منحهم لأول مرة الفرصة لمعاودة الاتصال بالبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بهم، لكن استمر التمييز ضدهم في قضايا كثيرة على صعيد فرص العمل والانفاق العام والخدمات و الادارة [1] .

من غير الممكن اعتبار العلويين اقلية في تركيا وهم يقدرون بهذه الاعداد من مجموع عدد سكان تركيا ويتوزعون على ثلاثة اعراق ويطلق على العلويين العرب اسم[2] "النصيرية"[3] ويتواجد معظمهم في لواء الاسكندرونة ويطلق عليهم الاتراك اسم(**اقليم هاتاي**) ولغتهم الام العربية ، واما العلويون الاكراد فتقدر نسبتهم 30% من مجموع الاكراد وحوالي خمس العلويين، ويتواجدون في محافظات وسط وجنوب وشرق الاناضول لاسيما في(بينغول وتونجلي وارزنجان وسيواس وبورغات وايلازيغ وملاطيه وقهرمان مرأش وقيصري وتشورم وفي محافظات اخرى)، اما لغة العلويين الاكراد فهي الكردية ويتكلم قسم منهم الزازائية ، واما العلويون الاتراك فيسكنون في بقع جغرافية متصلة ببعضها تشكل الاناضول الداخلي، وكذلك في محافظات(سيواس وطوفان ويوزغات ونيفشهر وتشورم واماسيا وقهرمان مرأش وارزنجان)[4] يطلق على العلويين الاتراك اسماء عدة منها **العلويون القزلباش** ومعناها ذوي القبعات الحمراء وغيرها من الالقاب تبعاً للمنطقة التي يسكنونها ويعتبر غطاء الرأس الاحمر كأشارة على شرف الانتساب للعلوية، فأصبح يطلق عليهم ذوي الرؤوس الحمر(القزلباش)[5]، كانت القزلباش بالوثائق العثمانية تعني(المرتد والمتمرد) وبعدها استبدلت القزلباش

---

(1) عقيل سعيد محفوظ ، المصدر السابق ، ص 72 .

(2) اكثر المصادر التي تتحدث عن اعداد العلويون في تركيا تحصر اعدادهم بين 15 الى 20 مليونا من سكان تركيا ، محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة _ مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،(بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1998)، ص55 .

(3) **النصيرية** : نسبة لمؤسسها المفترض محمد بن نصير النميري على انه كان باب الامام الحسن العسكري ع وجاءت التسمية نسبة الى ابيه نصير وكان منشأ النصيرية في حلب إذ تعتبر عاصمة لمنشأهم واغلب من اعتنق النصيرية من اهل البداوة بنو كلب التغلبيون وقضاعة ويتمثلون بامارة بني حمدان. للمزيد ينظر : اميل عباس آل معروف، تاريخ العلوين في بلاد الشام،ط1 ،ج1، (لبنان ، دار الامل والسلام ، 2013) ، ص20.

(4) محمد نور الدين ، المصدر نفسه ، ص56.

(5) **القزلباش** : الموطن الرئيسي لهم هو تركيا إذ يعيشون في مناطق درسين وملاطيه وترجان وارزنجان وقسم من ولايتي سيواس وتبليس لفظ القزلباش معناه الرؤوس الحمر لتغطية رؤوسهم بشعار احمر وهو عبارة عن قلنسوة يلبسونها كشعار لهم وقد وصفها الرحالة الانكليزي بيرجس سنة 1626م بقوله (لقد امر حيدر بن جنيد الصفوي اتباعه بأن ترتفع من وسط عمامتهم ذات الاكوار العديدة قطعه مدببة على هيئة الهرم مقسمة من قمتها الى اطرافها الى اثنتي عشرة شقة تذكر بعلي وابنائه الاثني عشر (ع) ومن هنا سمي الصوفية من اتباع الصفويين بالقزلباش اتصالاً بهذا الشعار الاثني عشري الاحمر) ومع ان هذا اللقب صار قليل التداول بعد قيام الدولة الصفوية نفسها ، لكنه ظل في تركيا وقتاً طويلاً ، للمزيد ينظر: **خالد عبيد صالح العزاوي** ، القزلباش ، والكاكائية ، والبكتاشية، والشبك اصولهم ، وعقائدهم وعباداتهم دراسة وتحليل ، (بحث منشور) ، الدراسات التاريخية والحضارية ، العدد(23) ، المجلد (8) ، 2016، ص379.

بـ(العلوية) وصاروا جزءاً من الجماعات الملحدة في تركيا وكان البكتاشيون القرويون يسمون بالعلويين، واما البكتاشيون في المدينة يسمون[1] "بالبكتاشيين"[2]، واما اليوم اصبحت كلمتا العلويين والبكتاشيين تستخدم معاً في تركيا وتطلق على جميع العلويين والبكتاشيين بكلمة العلويين[3] فخلال الحرب العالمية الاولى وقف بعض قادة العلويين الدينيين مع الدولة العثمانية اذ قام جمال الدين افندي وهو احد قادة العلويين بتشكيل فوج اطلق عليه فوج المجاهدين للمساهمة في الدفاع عن الدولة العثمانية ضد الخطر الغربي فهذا موقف وطني بالنسبة للطائفة العلوية فمن هنا تحسنت العلاقة مع الدولة والمؤسسة العسكرية العثمانية وبعض ضباطها[4] لاسيما مع(مصطفى كمال اتاتورك)(Mustafa Kemal Ataturk) [5] فدعم العلويون مصطفى كمال[6] في (حروب الاستقلال) [7] ودعموا تيارات المعارضة ضد العثمانيين وعندما اسقط اتاتورك الخلافة ازدادت شعبيته بين العلويين لانه فصل السياسة عن الدين فأزال الكثير من التهديد الذي كان يحيط بالعلويين ، فهاجر الكثير منهم الى المدن الكبرى كأنقرة واسطنبول وعملوا بالمعامل والدوائر الحكومية [8] واعتبرت مرحلة

(1) اسد خياط ، العلوية الاناضولية ، (القاهرة : شمس للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص76 .

(2) **البكتاشية** : طريقة صوفية تنسب الى الحاج محمد بن ابراهيم بن موسى الخراساني النيسابوري (1209-1271) ، سمو بهذا الاسم نسبة للحاج بكتاش ولي وهو الزعيم المشترك للبكتاشية والعلويين القزلباش وكذلك اطلقوا على انفسهم اسم اللطفاء لزعمهم ان نفوسهم قد بلغت درجة عالية من اللطف والرقة والشفافية ولد الحاج بكتاش في نيسابور وامه خاتم بنت الشيخ احمد من علماء نيسابور اسمه محمد ولقبه البكتاش معناها(المساوي ، النظير ، العزيز) ويذكر انه جاء من خراسان الى سيواس وبعد استشهاد اخيه منتش انتقل الى اماسيه وهذا يدل على الهجرة ففي نهاية القرن 11م بدأت هجرة القبائل التركمانية الى الاناضول واشتدت الهجرة في القرن 12م هرباً من هجوم المغول وكانت تبدأ من اسيا الوسطى من خلال خراسان وسواحل بحر قزوين وتستمر الى اذربيجان الايرانية واتخذ هذا الطريق للابتعاد من صحاري ايران ولعل الحاج بكتاش ولي كان يبحث عن ملجأ مع الخوارزم شاهيان المهزوم فجاء الى الاناضول ، للمزيد ينظر : **نضير الخزرجي** ، اورومة المراد قراءة موضوعية في الموسوعة الحسينية ، (بيروت : بيت العلم للنابهين ، 2019) ، ص 479؛ حنان عطية الله ضيف الله المعبدي، التصوف واثاره في تركيا ابان العصر العثماني ، اطروحة دكتوراه، (جامعة ام القرى: كلية التربية) ، 1428-1429 هجرية ، ص75.

(3) مهدي جمالي فر ومهري ادريسي ، علويو الاناضول (تاريخهم وعقائدهم)،(بحث منشور)مجلة اهل البيت، العدد19، ، ص 267 .

(4) قاسم خليف عمار العكيلي ، المصدر السابق ، ص29.

(5) **مصطفى كمال اتاتورك**: ولد عام 1881 في مدينة سيلانيك ، كان والده موظفاً بسيطاً وفي التاسعة من العمر توفي والده وتولت امه تربيته ودخل الكلية الحربية عام 1899 وتخرج عام 1905 والتحق بالقيادة العامة للجيش في اسطنبول عام 1911 وشارك ببعض الحروب ومنها الحرب العالمية الاولى وتقلد عدد من المناصب العسكرية واخرها قيادة الجيش السابع في فلسطين قاد حروب الاستقلال في تركيا بعد احتلالها من قبل الحلفاء عندما انهارت الدولة العثمانية وتمكن من تحرير الاراضي التركية واسس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 واصبح اول رئيس لتركيا ، ولقب اتاتورك اي ابو الاتراك فقد منحه اياه المجلس الوطني التركي عام 1934 وتحالف كذلك مع الروس لقمع الارمن واقام علاقات مع بعض العشائر الكردية لقمع الحركة القومية الكردية وتوفي عام 1938 وخلفه عصمت اينونو ، للمزيد ينظر :
- GULER EREN,OSMAHLI,SIYASET,2 ANKARA,1999, S-516.

(6) مهدي جمالي فر ومهري ادريسي ،المصدر السابق، ص267

(7) **حروب الاستقلال** (1919-1922) :حرب شنها الوطنيون الاتراك بقيادة مصطفى كمال ضد قوات الحلفاء والقوات اليونانية ، الذين اغضبتهم معاهدة سيفر المهينة التي وقعت بين الدولة العثمانية والحلفاء وبسبب المذابح والانتهاكات التي مارسها اليونانيون تمكن الوطنيون من تحرير استانبول واراضي الاناضول واجبار الحلفاء لعقد هدنة مودانيا ينظر : كريم مطر حمزة الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 14 .

(8) مهدي جمالي فر ومهري ادريسي ، المصدر سابق ، ص267 .

اتاتورك مهمة وانتقالية في تاريخ تركيا فقلبت الاحداث رأساً على عقب وحولت الدولة العثمانية الاسلامية الى جمهورية تركية علمانية، وادخل العلمنة لجميع مفاصل الدولة واستبعد كل ما يمت للاسلام بصلة[1] .

استمرت الضغوط النفسية والسياسية والاجتماعية على العلويين حتى بعد تأسيس الجمهورية التركية ، فلم يستطع العلويون ممارسة حقوقهم ومعتقداتهم الدينية التي كفلتها المادة "(24)"[2] من الدستور التركي وبسبب زيادة اعدادهم في تركيا والتي بلغت 2هـ مليون نسمة اصبحوا نقطة جذب لكثير من الاحزاب التركية اليمينية واليسارية ، ولعبت اصواتهم دوراً كبيراً في نجاح ممثلي الاحزاب التركية في الانتخابات، واصبحت كلمة العلويين تطلق على كافة فرق الشيعة ، فتوجهوا لتوحيد انفسهم لخوض المعركة السياسية لأثبات قوتهم على الساحة السياسية التركية ، واعلنوا بصراحة ان الحكومة التركية تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وان كل مسؤولي الاوقاف الدينية من السنة ، وان ميزانية الاوقاف تذهب لمساعدة الطائفة السنية فقط ، كما اكدوا ان اسس الجمهورية التركية التي اقامها اتاتورك لم تقم لولا "مساعدتهم وتضحياتهم" التي نسفت اركان السلطة العثمانية، في اشارة للمادة العاشرة من الدستور التركي (التي تعتبر كل المواطنين الاتراك متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية، لذا طالب العلويون بتعزيز النظم العلمانية للدولة التركية ومكافحة المافيا الدينية) واعطاء الحريات الحقيقية[3] .

لم تعترف الدولة التركية بالعلوية كجماعة دينية ليس لهم صلات جوهرية مع المؤسسات الرسمية، ولم تقدم الحكومة اي معونات او مرتبات لرجال الدين والمؤسسات الخيرية الدينية الرئيسية للعلويين، لذا افتقد العلويون الحماية القانونية لحقوقهم اكثر من الجماعات الدينية الاخرى غير المسلمة، وكان المصدر الاساس للقلق عندهم هو عدم توافر الارادة السياسية والقدرة لدى السلطات للاعتراف بهم كطائفة دينية وحمايتهم من المضايقات والاساءات التي يتعرضون لها من قبل جماعات التطرف الديني والمذهبي الاخرى[4] شكلت المسألة العلوية في تركيا احد ابرز اوجه الخلاف المذهبي وعاملاً مهماً في العلاقات بين المشروع الاسلامي الذي تحمله التيارات الاسلامية وبين الواقع التعددي في المجتمع ، الذي يشكل عقبة امام اندفاع المشروع

(1) قاسم خليف عمار العكيلي، المصدر السابق ، ص29 .

(2) تضمنت المادة (24) من الدستور التركي حرية الدين والاعتقاد اي لكل شخص الحق في حرية الدين والمعتقد ويسمح له بممارسة طقوسه الدينية بحرية تامة شرط عدم الاخلال بأحكام المادة (14) من الدستور التي لا تسمح بممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور في صورة انشطة تهدف للتعدي على سلامة الدولة بأمتها واراضيها او تهديد وجود الجمهورية الديمقراطية العلمانية القائمة على حقوق الانسان ، ينظر:
https://www . constituteproject . org.

(3) اذ ساند العلويون مصطفى كمال ضد المعارضة والثورات التي ظهرت منددة بألغاء السلطنة والخلافة وايدوه باعلان علمانية الدولة ، ينظر : موسى مخول، المصدر السابق ، ص 115-117 .

(4) كانت المضايقات من قبل الجماعات اليمينية المتشددة من اتباع المذهب السني اذ لم يسمح للعلويين بممارسة حقوقهم الدستورية كحرية المعتقد وتولي المناصب الادارية فنشرت اشاعات بهدف تسقيطهم ، ينظر : عقيل سعيد محفوظ ، المصدر السابق ، ص73 .

الاسلامي ويقلل من فرص نجاحه الكامل لاسيما في وصوله للسلطة[1]، وقد عبر بعض الباحثين عن الصورة السياسية العامة للعلويين في العملية التاريخية [2] ذكر بأنهم لم يتمكنوا من ايجاد مكانهم في غابة العلاقات الطبقية التي تغيرت اهميتها بالتوازي مع الاضطرابات الاجتماعية في المرحلة من الجمهورية الى يومنا هذا، واعتبرت العلوية في تركيا احد القواعد الاساسية للأحزاب اليسارية والاجتماعية الديمقراطية وخاصة في المناطق الريفية، وقال السنة انهم يرون انفسهم مؤمنين بالإيمان الحقيقي وكانت ردود الفعل السياسية والاجتماعية وصلت في بعض الاحيان للاحتجاجات وحتى النزاعات وهذا يعني ان النزاعات الاجتماعية والسياسية ستبقى مستمرة واما السلام لم يتم تحقيقه بعد للعلويين[3]، وكما ذكر الباحث شولر(schooler) فقد قال انه على الرغم من وجود تحيزات اليوم بشأن العلويين والتي تستند في الغالب الى الجهل الجاد بالممارسات الدينية ، فمن الضروري التأكيد على ان المعتقدات الدينية المنحرفة لا ينظر اليها على انها سبب مفتوح للعداء من قبل غالبية السكان السنة اليوم ويتم التسامح معها ، وذكر كذلك ان غالبية المجتمع العلوي قد عاشت في عزلة تامة حتى بعد اعلان الجمهورية بسبب التحيزات المتأصلة لقرون وان المعتقدات العلوية والمنظمات الدينية والاجتماعية تقدم سمة دينية سرية إذ يخضع اتباعها للسيطرة الاجتماعية القوية لمجتمع منعزل ويطيعون السلطة الدينية لهم، ويدمج العلويون هوية جماعية محددة دينياً تتجاوز لغتهم الام المختلفة وانتماءاتهم العائلية القبلية واكدت هذه الهوية على الصلة بين العلويين والاكراد الناطقين باسم(**كيرمانجي – والزازا**) ومعظم العلويين الناطقين باللغة التركية واما لغة العبادة لدى العلويين فهي التركية[4]، تعتبر الولادة من اسرة علوية كافية للانتماء الى المجتمع حتى لو كان عضو المجتمع لا يفي بمتطلبات عقيدته او يتبنى المذهب السني ويعطى العلويين مظهر اقلية علوية فلا يمكن التحقق من دقة هذه البيانات لان التعدادات السكانية لا تتضمن معلومات عن تصنيف المجتمع المسلم لأسباب سياسية ، اذ دعم العلويون اقامة الجمهورية التركية العلمانية لأنها فصمت الروابط بالأسلام السني التي كانت مهيمنة لقرون على الوضع السياسي والاجتماعي للبلد وانهت ألتمييزات الرسمية ضدهم رغم ان السياسة الكمالية اغلقت دور العبادة الخاصة بالطوائف الدينية الاخرى ، وهذا احد الاسباب الذي جعل العلويون ينظرون لأتاتورك كأهم شخصية سياسية في التاريخ العلوي [5] كان العلويون في البداية قانعين بالأفعال العلمانية لحكومة اتاتورك ، تغير موقفهم في الخمسينات من خلال تحول دعمهم للحزب الديمقراطي بدلا من حزب الشعب الجمهوري ، وذلك بسبب الصعوبات التي عاشوها خلال في ظل سياسة الحزب الواحد ، اضافة للظروف القاسية التي

(1) محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص 53 .

(2) BULENT bingol , turk siyasal yasamlnda birlik partisi-turkiye birlik partisi , yuksek Lisans tezi , t.c. dokuz eylul universitesi , 2008, s.6 .

(3) Metin Acar, Alevi Toplumu ve Devlet İlişkisi, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi), Ankara, 2003,s.3.

(4) Bülent bingol , a.g.e , s . 8 .

(5) انجيل راباسا واف وستيفن لارابي ، مصدر سابق، ص56 .

عاشوها خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية والضغط الاقتصادي والسياسات المتبعة من الحكومة المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري لاسيما بعد وفاة مصطفى كمال سنة 1938م، رأى العلويون ان الحزب تحول الى حزب قمعي بسبب السياسة التي اتبعها خليفته عصمت اينونو[1]، وكذلك السياسات الاستثمارية والاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي تركزت على شبكات الطرق والبناء والصناعة والزراعة في جذب العلويين فهذه التطورات كانت ذات اهمية كبيرة بالنسبة للعلويين الذين عاشوا في مناطق معزولة لسنوات طويلة ، وان سياسة الحزب الديمقراطي ساهمت في انفتاح القرى العلوية المعزولة[2] .

وهناك عوامل ساعدت ودفعت العلويين للانفتاح والتخلص من عزلتهم المغلقة في داخل قراهم فأخذوا يفكرون بالهجرة للمدن الكبرى وكانت الدوافع اما اقتصادية للبحث عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية، او سياسية للتخلص من ظلم السياسات القمعية التي كانت تمارس ضدهم ، ودينية ليمارسوا معتقداتهم بحرية دون مضايقات من الطوائف الاخرى ، وهناك دافع اخر هو حب المغامرة والاطلاع على العالم الاخر[3] ، يضاف لهذه العوامل هو ظهور سماسرة شركات الشحن والسفن الذين كانوا ينشطون في تلك المناطق ، ويشجعون الشباب على السفر ويقدمون جميع التسهيلات للراغبين بالهجرة فأصبحت هناك هجرات جماعية ادت لافراغ تام لبعض القرى من سكانها وكانت هجرة العلويين في اغلب الاحوال هجرة فردية وهذا ما تسبب في احداث تغييرات في العلاقات داخل المجتمع بسبب التفكك الاسري الناتج عن هذه الهجرة فدفع غياب الرجل عن عائلته لزيادة الضغط على النساء اللواتي كن يشاركن الرجال بأعمال الزراعة وغيرها ما جعلهن يقعن تحت رحمة ارباب العمل بسبب الظروف المادية القاسية ، فكان نموذج الهجرة الذي اتبعه العلويون ذا اثر سلبي لأنه انعكس على مجمل الحياة العامة لهم وان اكثر المهاجرين العلويين اندمجوا بسرعة في بلاد المهجر ومن عاد منهم جلبوا معهم اموالاً كسبوها في اعمال التجارة التي لم تكن متوفرة في مجتمعهم وكانوا يعملون في التجارة الحرة والزراعة ويتنقلون بين الارياف والمدن [4] فالهجرة طورت الوظائف وفرص التعليم في المدن واعتبر التحضر من خطوات التحديث فحصل العلويون على نصيبهم من هذه الهجرة وعاد العمال الذين هاجروا للخارج ، فأصبح فلاح الامس رجل اعمال في مسقط رأسه بمدخراته التجارية وشق الكثير طريقهم للعمل المأجور والقطاع العام ومنح التعليم الاولوية كطريق للتسلق الاجتماعي ، فنجاحهم يدفعهم لمواصلة العمل للوصول لمناصب مؤثرة لتغيير واقعهم بجميع مجالات الحياة يعيش العلويون في قوس

(1) في الثلاثينيات من القرن الماضي انقسم العلويون لقسمين الاول ابقى تأييده لحزب الشعب الجمهوري ، والثاني سحب تأييده لهذا الحزب بسبب الاجراءات والاساليب القمعية التي استخدمها الحزب الحاكم في انتفاضة ديرسيم ضد الاكراد العلويين، ينظر :

-Mehmet Ertan , the clrcultous politiclzatlon of alevism : the affiliate between the alevis and the left politics (1960-1980), Boğaziçi University 2008 , s . 90-91 .

(2) Mehmet Ertan , A.e ,92.

(3) ريزان جلال احمد ، هجرة الاتراك الى المانيا الاتحادية 1961-1990 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية، 2016) ، ص55 .

(4) كانت الهجرة داخلية وخارجية ،للمزيد ينظر : حسان القالش ، المصدر السابق ، ص 86-89 .

عريض على حافة المنطقة الثقافية في شرق الاناضول واما النصيرية ذات الاصول العربية يعيشون في هاتاي كذلك الاقلية الشيعية تعيش في مدينة قارص وسيواس وبوزكات وتشوروم وهؤلاء من الشيعة الاتراك ، واما الشيعة الاكراد فأغلبيتهم في مدينة تونجلي وارزنجان ، واما مدينة انطاكية فهي ذات اغلبية تركية واما ريفها يسكنه عرب سنيون وعلويون [1] .

بدأت بالمدن حياة ذات ثقافات متعددة بسبب الهجرة، فتداخل العربي والكردي ، والعلوي والسني ، فظهرت مشكلة العيش معاً ، فأتت التغييرات الديمغرافية سريعة بسبب عوامل عديدة ابرزها سياسة الحكومة بشأن تهجير القبائل الكردية والجماعات النشطة من الارياف الى مراكز المدن لتسهيل مراقبتها وضبط حركتها السياسية والمطلبية [2] فزاد انفتاح المجتمع العلوي للهجرة خارج مناطقهم فبدأت الهجرة من الريف الى المدينة فكانت القرى العلوية متخلفة وكانت هجرة العوائل العلوية اكثر من هجرة اهل المذهب السني ،فايد العلويون مصطفى اتاتورك في الانتخابات لعام 1923م [3] اذ تمكن من اخذ الوعد من قادة العلويين لمساندته بالانتخابات طلب اتاتورك بنقل(40) الف علوي من البانيا الى انقرة ممن يرغبون بنقلهم فأمر مديرية الامن العامة بنقلهم لأنقرة مقابل تعهدهم بدعم الكماليين بالانتخابات وتقديم اصواتهم لهم، لأنه من يحقق اهدافهم للحصول على حقوقهم الاجتماعية والسياسية فهو المنقذ الوحيد لهم، وعندما اعيد انتخابه رئيساً للبرلمان الجديد ارسل رسائل شكر للذين ساندوه ودعموه واول الرسائل كانت للعلويين فوقف العلويون بوجه المعارضة للكمالية من خلال المسيرات والمظاهرات لتأييد الكمالية فأيدوا العلمانية لأنها افضل الوسائل للتغلب على وضعهم المأساوي كأقلية دينية فرأوا في النظام الجديد فرصة للتقدم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وكان العلويون اغلبهم قرويون[4] فلذلك رحبو بفكرة بيوت الشعب التي طبقها الكماليون لان مجيء هذه المؤسسات لقراهم يساعد على تطويرهم وتثقيفهم[5].

---

(1) وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي اواخر العهد العثماني ، ط2 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 1917) ، ص 140 .

(2) عقيل سعيد محفوظ ، المصدر السابق ، ص 115 .

(3) استغل العلويون النظام العلماني للأنفتاح والهجرة خارج مناطقهم لان النظام العلماني لا يفرق على اساس الدين او المذهب، لأن السلطة في العهد العثماني كانت خالصة للمذهب السني (الحنفي) فلم يظلم هؤلاء كما ذاق العلويون من ظلم، ينظر: Mehmet Ertan , a.g.e , s. 24 .

(4) احتاج دعمهم بسبب الغائه للسلطنة والخلافة ، ينظر: قاسم خليف عمار العكيلي ، المصدر السابق ، ص 48-49 .

(5) **بيوت الشعب** : عام 1931 وهدفها لأغراض ثقافية واجتماعية وعام 1932 تم افتتاح 24 مركزا اطلق عليها اسم بيوت الشعب وتنقسم الى عدة شعب وهي شعبة اللغة والادب والتاريخ والفنون الجميلة وشعبة التمثيل وشعبة الدراسات القروية وشعبة المتحف والمعرض ، وغطت مختلف الولايات التركية وبلغ عدد البيوت 479 بيتا واقيمت غرف الشعب التي بلغت 4322 غرفة وتحولت المراكز للتجمع وتنظيم الدورات واقامة المكتبات ودور النشر والقاء المحاضرات الثقافية والتاريخية والسياسية واقامة المعارض والمسرحيات ولهذا عدت بمثابة بؤر وطنية تخدم اهدافا سياسية لصالح حزب الشعب الجمهوري لتحقيق اهدافه كنشر الكمالية والتعبئة للعلمنة ، ينظر : جاسم محمد شطب ، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا 1933-1939 ،رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد:كلية الاداب) ،1990، ص32؛**نبأ مكي وهيب حمدي** ، الحركة العمالية والنقابية في تركيا 1945-1980 ، رسالة ماجستير ، (جامعة سامراء : كلية التربية) ، 2016 ، ص49 .

ثانياً - بواكير ظهور حزب الوحدة:

ارتبط ظهور حزب الوحدة كأول تنظيم سياسي اسسه العلويون ارتباطاً وثيقاً بالأجواء السياسية التي حدثت بعد انقلاب 27"ايار 1960م" [1]، وتم اعداد دستور مبني على الحقوق والحريات وتم توسيع حقوق وحريات الفرد واكتسبت الاحزاب السياسية ضمانات قانونية، ووضعت خطه اقتصادية واعطي العمال حق الاضراب وتم انشاء بنية تحتية تؤمن بظهور خيارات سياسية جديدة وكان اهم انجاز لهذا الدستور بالنسبة للعلويين هو الغاء المناهج الدينية الاجبارية التي كانت تدرس في المدارس الخاصة بالمذهب السني ومنح حرية العبادة ، وعدم استغلال الدين لأهداف تنافسية كالانتخابات ، وحل مشكلة السكن، إذ فكرت الحركات اليسارية بأنشاء احياء حول المدن لأسكان الاشخاص الذين يهاجرون من الريف الى المدينة ، فبدأت مؤسسات العلويين الاساسية تختل وضيفتها مع تفكك الهيكل التقليدي في المدن[2] فأثرت هذه الطبيعة على عمل الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور عام 1961 باعتبارها القوة التأسيسية الرئيسية[3]، وانبثقت منها "لجنة الوحدة الوطنية"[4] المكونة من اعضاء القوات المسلحة التركية التي شكلت بعد 27 ايار 1960 وهناك "المجلس الوطني الكبير"[5] الذي تشكل على اساس التمثيل المحدود فهاتان الجهتان تشكلان الجمعية

---

(1) **انقلاب 27 ايار 1960** : دبر الانقلاب من قبل 38 ضابطاً يمثلون فروع الجيش المتعددة ، فضلا عن الجنرال جمال كورسيل كان هناك الكولونيل العقيد الب ارسلان توركيش المعروف بميوله اليمينية المتطرفة والفريق فخري اوزديك قائد الادارة العرفية لمنطقة اسطنبول والجنرال جمال مدان اوغلو رئيس الشعبة اللوجستية في انقرة وقد اسس هؤلاء لجنة الوحدة الوطنية وفي يوم 27ايار سيطروا على دار الاذاعة ومركز البريد والبرق والهاتف ودائرة الاركان العامة للجيش والقصر الجمهوري واعتقل جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الوزراء ورفيق كورلتان رئيس المجلس الوطني وجميع الوزراء وقرابة 300 نائب من الحزب الديمقراطي وعدد من القادة العسكريين المؤيدين لمندريس، ينظر : ابراهيم خليل العلاف ، تاريخ تركيا المعاصر ،ط1، (بغداد : دار قناديل للنشر والتوزيع ، 2021) ، ص 108 .

(2)ا ثرت الهجرة على الاوضاع الاجتماعية واعداد السكان في القرى وحتى تخلخلت اوضاع المدن اذ شهدت زيادة بسبب قيام مدن الصفيح حول المدن الكبرى لان الذين جاءوا للمدن من محدودي الدخل ، ينظر :

- Süheyl Batum, Devlet-Toplum İlişkileri Çerçevesinde Cumhuriyet Dönemi Anayasaları, 75. Yılda Tebaa'dan Yurttaş'a Doğru, Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal Tarih Vakfı Yayınları, İstanbul,1998, s. 158 .

(3) A.e, 1998, s. 159.

(4) **لجنة الوحدة الوطنية** : شكلت هذه اللجنة بعد الأنقلاب العسكري لعام 1960 والسيطرة على السلطة وتضم 38 ضابطا ، ومنهم خمسة من القادة العسكريين برتبة لواء وسبعة عقداء وخمسة مقدمين وثلاثة عشر رائد وثمانية نقباء وقامت هذه اللجنة بعملية تعديل الدستور ، ينظر : طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص 111 .

(5) **المجلس الوطني التركي الكبير** : يتكون من 380 عضوا منهم 270 عضوا من ممثلي الولايات و68 عضوا من اعضاء مجلس المبعوثان الذين انضمو الى الحركة الوطنية و 12 عضوا من الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال ونفتهم الى مالطة فضمهم المجلس ضمن اعضاءه واختيروا من قبل الهيئة التمثيلية التي تضم خليط من المدنيين ، ينظر : **نور اجقو** ، المصدر السابق ، ص 45 ؛ **سعاد حسن جواد** ، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد:كلية الاداب)، 1989،ص3.

التأسيسية واهم جناح في الجمعية التأسيسية يتكون بالكامل من القادة العسكريين على عكس فهم التمثيل الديمقراطي[1] ،وبتطبيق هذا الدستور اصبحت تركيا تتمتع بقدر من الحرية اكثر من ذي قبل وحصل الجمهور على مزيد من الحقوق المدنية واصبحت الجامعات تتمتع بقدر اكبر من الاستقلال الذاتي ، وحصل الطلاب على حرية اكبر من ذي قبل في تأسيس الاتحادات الطلابية ، واما العمال فأعطوا حرية تأسيس النقابات العمالية وحق الاضراب للمطالبة بتحسين ظروفهم المعاشية[2] وادخلت المادتين 141و142 الى الدستور التركي وكانت قد اخذت من الدستور الأيطالي في ثلاثينيات القرن الماضي والتي كانت تمنع الدعاية للشيوعية وهو ما تم انتقاده من الدستور لذلك عملت لجنة الوحدة الوطنية في تلك المرحلة على ايجاد بدائل لهذا القانون ولكن بصيغة مختلفة ويحمل نفس النتائج[3] .

بفضل هذا الدستور بدأ العلويون مثل باقي الجماعات أيصال اصواتهم من خلال الاحزاب والجمعيات ، وتزامن ذلك في انشاء حزب الوحدة ، وقبلها جمعيات الحاج بكتاش الثقافية والتي تأسست في المدن الكبرى مثل انقرة واسطنبول، وفي بلدة حاجي بكتاش فكان في الدساتير السابقة للجمهورية التركية الدين الرسمي للدولة هو الاسلام المتمثل بالمذهب السني وكان كل شيء يطبق وفقاً لها، بعد مجيء دستور 1961 تم العمل وفقاً للمادة 19 ولأول مرة في تاريخ الجمهورية وهو حرية الديانة والمعتقد فكان هذا الوضع مهماً بالنسبة للعلويين ،فبدأوا يعبرون عن علويتهم في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي عن طريق انشاء حزب الوحدة او فتح المؤسسات الثقافية وانهاء التمييز ضدهم[4]، كانت ظاهرة التحضر واحدة من القضايا المهمة لهم اما مشكلة السكن اذ عملت عليها الحركات اليسارية فأنشأوا العديد من الاحياء الفقيرة لحل مشكلة السكن[5]، فاستضافة تلك الاحياء العديد من الاشخاص الذين هاجروا من الريف الى المدن الكبرى بالنسبة للعلويين أصبحت هذه الاحياء كبيرة بالنسبة للحركات اليسارية نتيجة للمصالح والمنافع المتبادلة وابتعد العلويون عن المدن المختلطة وسط الاناضول ولجاوا لضواحي المدن الكبرى وفضلوا العيش في الاحياء اليسارية خوفاً من التعرض للعنف في البيئة المختلطة [6] .

المبحث الثاني

(1) Süheyl Batum , a.g.e. 159 .
(2) Ahmad Feroz, Modern Türkiye'nin Oluşumu, Sarmal Yayınevi, 1995,İstanbul, s.191.
(3) Ahmad feroz, a.g.e, s.192 .
(4) Bülent BİNGÖL , a.g.e, s. 39-40 .
(5) Ester ruben , turk saginin alevi algisi (1960-1980) , T.C. yildiz teknik oniversitesi sosyal bilimler enstitusu istanbul , 2019, S.60 .
(6) لان اغلب العلويون الذين قدموا الى المدن كانو من ضعيفي الدخل ففظلو اطراف المدن لرخص العيش فيها أضافة لأن اليساريين كانو من المؤيدين للعلمانية . ينظر:
- Ester ruben , A.e.

التطورات السياسية واثرها على تأسيس الحزب

أولاً – ألاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

كان العلويون داعمين لحزب الشعب الجمهوري خلال المدة التي لم يكن فيها احتكار لأي طرف بعد الانتقال لنظام التعددية الحزبية، وعندما اقترح قانون انشاء واجبات رئاسة الشؤون الدينية عام 1963 ادى لردود فعل شديدة من الصحافة اليمينية ، وكذلك تأثير الشباب العلوي الذين كانوا مؤثرين على الهياكل السياسية اللاحقة اضافة للصراعات الاجتماعية، إذ ادت الصراعات وعدم اهتمام الحكومة صاحبة السلطة بهذه الاحداث لاندفاع العلويين نحو تنظيم انفسهم سياسياً وكذلك المشاكل التي ظهرت في التمثيل السياسي بعد ايلول 1960م ، فكان لابد من اعادة تهيئة رئاسة الشؤون الدينية حتى يكتسب الدستور مظهراً علمانياً ، فطالب العلويون بفتح مديرية طوائف تمثلهم في مديرية الشؤون الدينية[1].

في عام 1963 قال جمال كورسيل (**Jamal Corcelle**) (يجب تحقيق هذا المطلب للعلويين لأني اعرف العلويين جيداً وما هي معاناتهم)[2] وجاء في المقدمة مشروع قانون انشاء واجبات رئاسة الشؤون الدينية وتم تقديم هذا المشروع في عام 1963 الى البرلمان وعندما وصل مشروع قانون انشاء مديرية الطوائف للبرلمان اطلقت الاشاعات والتصريحات التي شنتها " الصحف اليمينية"[3] ضد هذا المشروع ، واعتبرت العلويين يشكلون خطراً جسيماً على الوحدة الاسلامية [4] .

كان قانون انشاء واجبات رئاسة الشؤون الدينية على جدول الاعمال كانت هناك اهانات شديدة تناقش في الصحافة وخاصة الصحف اليمينية بسبب المادة العاشرة التي تمثل مديرية الطوائف والتي تعتبر الجاليات المسلمة متساوية دون اي اختلاف في مبادئ الدين الاسلامي ، ومن واجبات هذه المديرية التعامل مع القضايا ومظاهرها المختلفة المطهرة من الخرافات وفقاً للعقائد الاسلامية ويذكر ان هذه المجموعة التي تشكل

(1) Elise Massicard, Alevism in the 1960: Social Change and Mobilisation, In: Hege Irene Markussen (ed), Alevis and Alevism, Transformed Identities, Istanbul, Isis, 2005, P.110-113.

(2) a.e , s.114 .

(3) **كانت الصحف اليمينية تلك الفترة** ، صحيفة اسطنبول الجديدة ، وصحيفة العدالة ، وصحيفة الاستقلال ، وقد اصدرت هذه الصحف اقسى التصريحات والتعليقات حول العلوية ، خاصة بعد تقديم مشروع القانون لتمثيل العلويين في مديرية داخل مديرية الشؤون الدينية ، وكانت التعليقات ترقى لأهانة العلويين ، ينظر : Bulent Bingol,s.117 .

(4) Elise Massicard , a.g.e, S.115 .

خطراً على روح الوحدة التي يعبر عنها الاسلام سوف تعتبر مساوية للطائفة السنية واقل ما يقال انها تعني الاستهزاء بضمير 27 مليون مسلم، فقد ذكر السيد رائف اوجان وقال "هل هناك طائفة شيعية في بلادنا؟"[1].

في هذه الحالة علينا ان نحصر مصطلح الشيعة لطائفتين شيعيتين فقط هما[2]:**الطائفة الزيدية**[3] و**الطائفة الاثنى عشرية**، فليس هناك سبب يدعوهم لأستغلال مؤسسة الشؤون الدينية مع هاتين الطائفتين الاسلاميتين وهما الشيعة الحقيقيون والبعض اطلق لقب علوي في بعض مناطق الاناضول وتعتبر جميع معتقداتهم مرتبطة بالاشاعات والتقاليد التي تم تناقلها شفهياً ، وكذلك الطوائف ملغاة في القانون فلا بد من ازالة مصطلح الشيعة مما يسبب الكثير من اليأس، وذكر ايضاً انه لا داعي من تأسيس مديرية الشؤون الدينية وكأن هناك طوائف كثيرة في تركيا، فرداً على ذلك اعد ما يقارب 50 طالباً علوياً اعلاناً لكن الطلاب الاكراد والاتراك لم يتفقوا على الموضوع فرفض العلويون الاكراد **لقب الامة التركية العظيمة** وطالبوا باستبدالها بلقب يشمل كل الشعب التركي فوقع اربعة طلاب فقط على الاعلان[4]كانت هذه المرة هي الاولى في تاريخ الجمهورية التركية والعلويون، التي نشروا فيها مثل هذا البيان **(باستخدام الاسم العلوي)**[5].

شعر العلويون بضرورة الاستفادة من مشروع قانون تنظيم الشؤون الدينية ،الذي تم تقديمه للبرلمان (فأصدر الطلاب العلويون في جامعة انقرة بياناً صحفياً حول المنشورات التي تهدف لتشويه صورتهم الوطنية في بعض الصحف، واكدوا بأن التزامهم الصمت هو لاقتناع السلطات المختصة بأبداء الاهتمام اللازم واتخاذ الاجراءات اللازمة ضد هؤلاء المحرضين)، رأى الطلبة انه من حقهم ان يدافعوا عن انفسهم ويعبرون عن ارائهم بشأن المشروع الذي اعدته الحكومة، واكدوا على المادة التاسعة من دستور 1961 التي تضمن حرية الدين والمعتقد، وان على الحكومة مراجعة قوانين التنظيم الديني، فأعدت مشروع قانون في بلادنا، دون تمييز بين الدين والمذهب في اطار المبادئ العلمانية المتبادلة ، وكما ورد في المادة العاشرة من

(1) رائف اوجان صحفي يعمل في جريدة يني اسطنبول ، ينظر : Bülent BİNGOL, a.g.e, s. 31.

(2) Elise Massicard , a.g.e , s.109-112 .

(3) **الزيدية** : طائفة دينية اسلامية تنسب الى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب وكان تواجدهم بالماضي في نجد وشمال افريقيا وحول بحر قزوين وتسمى احيانا بالهادوية ولكنها تسمية خاصة بالفرع الوحيد المتبقي داخل الزيدية نسبة للامام الهادي (ع) ، للمزيد ينظر : ايمن محمد خليل الشهواني ، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيراتها اقليميا ودوليا 1980–2002 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2013) ، ص 25 .

(4) Elise Massicard , a.g.e , s.109-135.

(5)Ali Murat İrat, Devletin Bektaşi Hırkası Devlet Aleviler ve Ötekiler, Chivi Yayınevi, İstanbul, 2006 . ss . 90.

مسودة القانون، بينت ان مديرية الطوائف كانت امر لابد منه ووفقا للمادة المذكورة انفاً فأنه يعتبر المجتمع الاسلامي متساوي في التعامل مع الكل بغض النظر ما اذا كان مسلماً سنياً ام شيعياً علوياً فالكل يسكن مع بعض في نفس الرقعة الجغرافية لا فروق بين مبادئهم، (هدفنا فقط ان تعلموا الناس بهذا الشيء وان تتخذوا الاجراءات اللازمة من اجل تنويرهم، لذلك نجد ان تطبيق المادة اعلاه هو اكبر مثال على ممارسة العلمانية ومبادئها في هذا البلد)، وهناك اربع ركائز رئيسية واساسية للعلمانية وهي : 1) **حرية الاتحاد.** 2) **حرية العبادة.** 3) **حرية التنظيم.** 4) **حرية التعليم والتربية** ،(لقد هيأ لنا دستورنا الحرية في الاختيار[1] لأنه حتى في مرحلة "**محاكم التفتيش**"(**Engizisyon devri**) [2] لم يتدخلوا بأفكار الناس او معتقداتهم، ولن تعمل الدولة من اجل مذهب واحد بل ستلبي احتياجات جميع الناس من التعليم والتدريس)[3]، وان واجب رئاسة الشؤون الدينية ليس تنظيم دولة دينية ولا التعبير عن تنظيم ديني من اجل انقاذ المجتمع من الفوضى والاضطرابات ولا هي وسيلة من اجل التعبير عن التأثير الديني على المجتمع ، وفي هذا الصدد يعتبر مشروع القانون الحكومي خطوة اولى ايجابية نحو تحقيق الهدف المنشود ، لذلك نجد ان مجتمعنا العلوي قد تعرضوا عن طريق الصحف الى التطاول والاهانة أضافة للتهم التي لا يوجد لها مكان من الصحة قد نقلت عن طريق اناس بمثل هذه العقلية، فلن نكون مثل هؤلاء الذين لا يفكرون الا في انفسهم الذين يحاولون نشر بذور الفتنة من اجل مصالحهم مع الاسف نرى هذه الاتهامات موجودة في مثل هذه الصحف المرموقة، فعلينا ان نعمل على الحفاظ على وحدة الوطن فهناك من ينشر ويعمل لجعل فوارق بين المسلمين من خلال اختلاف طوائفهم الا ان هذه الجهود سوف تضر بمصلحة الامة مع ذلك كان العلويين دائماً من عشاق الحقيقة وانهم مجتمع نبيل رائداً للأنسانية بمبدأ الحفاظ على الايمان[4] (كذلك اجتمع العلويون مع اتاتورك في حروب البقاء الوطنية فبقوا حراسا للمبادئ الاتاتوركية لذلك سيضل المجتمع يقضاً ضد الهجمات الانفصالية ويظهر رد الفعل اللازم في الوقت المناسب فلم يترك طريق الحكمة ابداً وفي الختام لا بد لنا من

---

(1)Bülent bingol, a.g.e, s.34-35 .

(2) **محاكم التفتيش** : تعد من الوسائل السلبية التي لجأت اليها كنيسة روما في حركتها الاصلاحية وتمتد جذورها إلى القرن الثاني عشر عندما اقرها مجمع فيرونا سنة 1183 وقد استخدمها بابوية العصور الوسطى للقضاء على الحركات الدينية الملحدة التي خرجت على تعاليم الكنيسة الكاثوليكية واشتد عمل هذه المحاكم في القرن الخامس عشر في اسبانيا عندما بدأت الملكية تستخدمها لتنفيذ اغراضها السياسية وتدعيم سلطانها في القضاء على جذور المسلمين واليهود الذين كانوا يؤخذون بتهمة الهرطقة أو الردة . للمزيد ينظر:

- Britannica Concise Encyclopedia , Encyclopædia Britannica, Inc , Chicago , 2006 , P.1334.

(3)Bülent bingol. a.g.e, s.34-35.

(4) Cemal Özbey , Alevilik Üzerine Tartışmalar, Emek Basımevi, Ankara, 1963, ss.31-35 .

التأكيد على انه يجب على الحكومة والبرلمان وصحافتنا وشعبنا الوقوف معاً لتحمل المسؤولية اتجاه القضايا التي سنذكرها ومنها):

1. ان لا تسمح الحكومة بتغيير مسودة القانون التي تم سحبها من قبل اللجان من اجل ان لا يضيع جوهر الموضوع لأنه سيكون منافياً للمبدأ العلماني الذي يتم ممارسته في تركيا[1].
2. يجب على الرأي العام ادانة جميع الاهانات التي تعرضت لها الطائفة العلوية.
3. لا يتم السماح لمثل هذا السلوك الذي يضر الرأي العام بتغطيته عن طريق الصحف.
4. يجب توعية الشعب ضد هذا السلوك لكي يتم ضمان عدم انقسام الوحدة الوطنية.

واما بالنسبة للطلبة العلويين الذين نظموا هذا البيان الصحفي في جامعة انقرة [2]:

كانت هذه اول مرة تشهد فيها الجمهورية هذا التجمع الغفير من العلويين ، ففي السنوات التالية اكتسبوا شعبية كبيرة مع المبادرات الثقافية التي تطورت اكثر مع زيادة الانشطة الثقافية وكذلك السياسية ليشكل العلويون فيما بعد تنظيماً سياسياً اطلق عليه اسم حزب الوحدة، فهذه التغييرات حدثت نتيجة للتغير الاجتماعي غير المباشر والظروف التي جاءت بنظام التعددية الحزبية وتطور الليبرالية السياسية[3]، لقد نصت المادة العاشرة من مسودة القانون التي تم سحبها على النحو الاتي ((**ان وظيفة مديرية الطوائف هي التعامل مع المجتمع الاسلامي بمساواة من دون تفرقة سواء كان من المسلمين السنة او المسلمين الشيعة وذلك وفقاً لتوزيعهم الجغرافي والتعامل مع مشاكلهم وفق المذاهب الاسلامية بعيداً عن الخرافات ومن واجبات هذه المديرية ايضاً القيام بالأجراءات اللازمة في مسائل التعليم والارشاد حول هذه المسألة**))[4].

لاحتواء الوضع عمد الرئيس التركي جمال كورسيل لعقد لقاء مع عدد من الطلبة واستمع لمطالبهم ووعدهم بأيجاد حلول تضمن حقوقهم وهذا ما اكده احد الطلبة وهو مصطفى التيميسي اذ قال (لقد التقينا بجمال كورسيل رئيس الجمهورية فكان استقباله لنا ابويا وتبادلنا الحديث لمدة 30–40 دقيقة وكانت المدة يجب ان تكون من 15–20 دقيقة لكن المحادثات استمرت لمدة اطول و شرحنا له ان الجمهور كان له تفكير خاطئ عن الوحدة الوطنية وان هذا الشيء من اثار الماضي واننا نحاول ونسعى لتصحيح هذا الفكر

(1) A. e, s. 35 .

(2) مصطفى تيميسي من اكاديمية الاقتصاد والعلوم التجارية ، (انكين ديكمن ، سيفي اوكتاي وعلي الهان من كلية الحقوق ايضاً)، للمزيد ينظر: Massicard , a.g.e, s .109 .

(3) Massicard , a.e , s . 135 .

(4) Ali Murat İrat, a.g.e, s . 91 .

لاننا لن نسكت كما فعل اباؤنا ويجب تعميم وتوضيح معنى الوحدة الوطنية واستمع لنا الباشا كورسيل وبارك لنا وقال "**ان لكم قضية وانا اقف لجانبكم كما قال لنا انه ليس من اصل علوي ولكن الحكمة التي عاش فيها والخدمة العسكرية علمته معنى الوحدة الوطنية وتعرف فيها على المواطنين العلويين")**[1] **كان كلامه مشجعاً قلنا له نعم يا باشا وتحدثنا عن تشكيل الدولة العثمانية**[2] **وكذلك تشكيل الانكشارية**"[3] لقد كان شخصاً يعرف التاريخ ، اضاف مصطفى تيميسي بأن الرئيس وعدنا بأنه سيأمر بفتح مرقد ومتحف الحاج بكتاش الذي ساهم بتطوير الثقافة في الاناضول ولعب دوراً في تطوير الامبراطورية العثمانية وكان قبره مغلقاً وممنوعاً من الزيارة فقال كورسيل هذا خطأ بالتأكيد ونادى على سكرتيره وقال له انظر ما يقول هؤلاء الشباب دعونا نركز في هذا الموضوع ونتحدث الى الحكومة كما سن اتاتورك قانونا اغلق فيه **التكايا**"[4] والزوايا" وبعد التباحث مع الحكومة تم الاتصال بوزير السياحة فأمر بتحويل قبر الحاج بكتاش ولي المغلق الى متحف وافتتح في 16 اب 1964م شكل هذا دافعا قويا لدى الشباب العلوي بالتحرك في المجالات الثقافية فحضر الشباب الافتتاح فأثار هذا اللقاء الامل بين الشباب واكتسبوا الثقة وشجعهم هذا الانجاز على القيام بتنظيم سياسي[5].

ثانياً – بداية التنظيم السياسي :

كانت اوضاع العلويين في المجتمع التركي غير متجانسة مع الدولة، وكان يشكل عقبة امام تطور الديمقراطية، فهذا الموقف الخانع والخاضع للدولة يبدأ من العائلة ويمتد لباقي افراد الاسرة، ليصبح سمة وثقافة للعلويين [6]كان هذا المظهر مناسب لوصف العلويين في تلك الحقبة ، وعلى عكس ما كان معروف، فلم يخرج المجتمع العلوي من عزلته بعد اعلان الجمهورية، اذ ارادت تركيا تحديث الدولة وتطويرها داخل

(1) İlhan Selcuk, Gencay Seylan, a.e., s.44 .

(2)Massicard , a,g.e , s. 91 .

(3) **الانكشارية** : تعد احد العناصر الاساسية للجيش العثماني ومن اهم نقاط القوة فيه ، لكن عندما جاء سلاطين ضعفاء للحكم سمحوا للانكشاريين بالامتزاج بالمجتمع العثماني فأثر ذلك على طبيعتهم العسكرية واصبح قادة الجيش الكبار في المراكز الحساسة للدولة العثمانية فهذا ادى لتدهورها وضعفها في مواجهة اعدائها فأنعكس ذلك على اوضاع الدولة العثمانية في اغلب اقاليمها فجعل ذلك بعض السلاطين العثمانيين ايجاد حل لتدهور الدولة العثمانية والتخلص من الانكشارية ،كان للانكشارية دورا كبيرا في بناء الدولة العثمانية وتوسعها ،وان احد الاهداف الرئيسية لتشكيل هذا الجيش هو مواصلة القتال ضد البيزنطيين وتحرير المزيد من اراضيهم لنشر الاسلام والاستفادة من شبانهم بعد ان يتدربوا ويتعلمو التربية الاسلامية والتدريب على السلاح ،ينظر : احمد محمود علو السامرائي ومحمد حمزة حسين الدليمي ، الانكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1826 ، (بحث منشور) جامعة تكريت : كلية التربية ، العدد (2) ، المجلد (17) ، 2010 ، ص 70-71 .

(4) **التكية** : وهي مصطلح اسلامي وتعني بيت من ينتسبون للطريقة الدينية ويمارسون فيها العبادة والتعليم الديني ، ينظر : رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان –الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي ، (بيروت : دار الشروق ، 1999) ، ص70 .

(5)Massicard , A,g.e .s. 91.

(6)Suavi Aydın, "Amacımız Devletin Bekası" Demokratikleşme Sürecinde Devlet ve Yurttaşlar, TESEV Yayınları, İstanbul, 2005, s.28.

حدودها التي رسمتها الا انهم كانوا لا يزالون يواجهون صعوبة في التعبير عن هويتهم بحرية[1] فكانت الاصلاحات الرئيسية الاولى للجمهورية مرتبطة بشكل مباشر بالعلمانية، فظهرت العلمانية في اواخر الدولة العثمانية كحاجة عملية وشرط للتحديث، واصبح بعد ذلك من الاسس الرئيسية للنظام وتم وضع هذا المبدأ في دستور سنة 1937، ولم يعاني العلويين من الاقصاء بسبب الموانع التي وضعتها الحكومة لعلمنة الدولة، ومنها الغاء الخلافة ، واغلاق المدارس الدينية من اجل العلمانية، كما لم تتأثر الممارسات القانونية داخل المجتمع العلوي المغلق وكذلك تعليمهم الديني الذي يكون فيما بينهم، وذلك لانهم كانوا بعيدين عن تأثير سيطرة الدولة وتدخلها[2] حتى انهم في السنين الاولى من تأسيس الجمهورية، تعاطف العلويون مع الافكار الكمالية لأنها كانت تخفف الضغط الاجتماعي والسياسي على العلويين وكان العلويون قانعين بهذا الوضع [3] فحدثت في تركيا تغييرات جدية خلال الحرب العالمية الثانية، فشهدت خلال الخمسينيات من القرن الماضي توسعاً كبيراً في البنى السياسية والاجتماعية الى جانب تغيرها الديمغرافي، فتوسع التعليم وشهدت العمارة تطوراً كبيراً، كما تدفقت الهجرةُ للمدن الكبرى وهاجر بعض الناس لخارج البلاد ايضاً هذا الامر ادى لتسارع التغيير في البلاد، فحصل العلويون الذين يعيش قسم كبير منهم في الارياف على نصيبهم من هذا التغيير، لقد كان هذا التغيير واضحاً من خلال هدم الهياكل الاجتماعية القديمة المختلفة وقلة استخدامهم للدين، ففي ستينيات القرن الماضي بدأوا بأقامة روابط اوثق مع بلدهم وخصائصهم المفقودة[4] ،واكتسبت العلوية وظيفة جديدة مع الانتقال الى الحياة متعددة الاحزاب في الخمسينيات، فانتهت المجاعة والكساد بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت مرحلة الازدهار، فوعد الحزب الديمقراطي الشعب بتحقيق وعوده لكسب الاصوات ، إذ كان الحزب يعد الناس في القرى التركية بفتح مدارس "**امام الخطيب**"[5] بينما في القرى العلوية كانوا يوزعون الخطاب القائل(دعوا اطفالكم يذهبون الى مدارس الامام، دعوا اطفالكم يتخرجون ائمة

(1)Erdoğan Aydın, Aleviliği Ne Yapmalı, Nokta Kitap, İstanbul, 2005, s.224 .

(2) أي بعد التعديلات التي اجريت على الدستور ، ينظر :

- Kemal H. Karpat, Türk Demokrasi Tarihi Sosyal, Ekonomik, Kültürel Temelleri, Afa Yayınları, İstanbul, 1996, s. 225 .

(3) H. Nedim Şahhüseyinoğlu, Alevi Örgütlenmelerinin Tarihsel Süreci, İtalik Kitapları, Ankara, 2001, s.70-71 .

(4) Elis Massicar , a.g.e , s. 109-135 .

(5) **مدارس الامام الخطيب :** يرجع البعض تأسيسها لعام 1913 اذ كانت مدارس الائمة والخطباء تابعة لوزارة الاوقاف الهمايونية ومهمتها اعداد الائمة والخطباء والمؤذنين ،وتم توحيدها مع مدرسة الارشاد عام 1919 وكان خريجوا المدارس يعينون ائمة في المواقع العسكرية البرية والبحرية ووعاظا في مراكز الولايات والالوية والاقضية واغلقت هذه المدارس بقانون توحيد التدريس عام 1924 ، واصبح اسم مدارس الارشاد مدارس امام خطيب مهمتها اعداد موظفين دينيين وائمة وخطباء في المساجد وعام 1926 اغلقت كل المدارس الدينية ماعدا الموجودة في اسطنبول وكوتاهيه وعام 1930 اغلقت مدارس هاتين المدينتين وبقيت هذه المدارس مغلقة لأواخر الاربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين ، اعتبرت التعددية الحزبية فرصة للقوى الدينية المعادية للأتاتوركية للتعبير عن نفسها بمساندة حزب جديد هو الحزب الديمقراطي 1946 ، فأستفادت مدارس امام خطيب من فترة حكم الحزب الديمقراطي التي استمرت لعام 1960 ، ينظر : افراح ناثر جاسم ، مدارس ومعاهد امام خطيب في تركيا 1951-1994،(بحث منشور) قسم الدراسات التاريخية والثقافية :مركز الدراسات الاقليمية ، ص 194-195 .

دعوهم يذهبون الى المدارس الحديثة)، وبهذه الكلمات استطاعوا الحصول على اصوات قسم من العلويين، وكان هذا الخطاب مؤثرا في بعض المحافظات مثل سيواس ويوزكات وجوروم، اي المحافظات التي كان يشتد بها الصراع السني العلوي، واما في مناطق مثل ملاطيه كان القرويون يراقبون سير الاحداث بقلق [1] وعندما ننظر الى نتائج الانتخابات للأعوام 1950-1960 عندما كان الحزب الديمقراطي في السلطة، سنلاحظ ان اغلب الأصوات تقريباً اعطيت الى الحزب الديمقراطي وخصوصا في المحافظات التي يعيش فيها العلويون، واتجهوا لانتخاب الحزب الديمقراطي بسبب وعودهم بالتحرير الاقتصادي والسياسي، كما لعب قرار الحزب الديمقراطي بالتنمية الاقتصادية بدءاً من الزراعة دوراً كبيراً في ذلك ، وفي النهاية كان القسم الكبير من العلويين يكسبون لقمة عيشهم من مهنة الزراعة وتربية الحيوانات، واصبح ميول العلويين يتجه نحو الحزب الديمقراطي بسبب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الا ان ميولهم تغير في الستينيات نحو اليسار في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تطلبتها تلك المرحلة [2] وعلق العلويون امالهم على الحزب الديمقراطي المعارض لسياسة الحزب الواحد ، وكان سبب دعم العلويين للحزب هو بسبب موقف الحزب من القضايا الدينية في البداية، كان للحزب الديمقراطي حركة جماهيرية واسعة بدأت بدعم ريفي قوي بعد وصولها الى السلطة إذ رأى الحزب ان مفتاح التنمية الاقتصادية للبلاد هو بتنمية الزراعة ووعد بدعم الموارد اللازمة مثل **(البذور، والقروض، واستيراد الألات الزراعية، والتوسع في الاراضي الصالحة للزراعة)** فقد استفاد العلويون في تلك المرحلة من هذا الدعم ، لان اكثرهم كان يعيش في الريف ويعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات[3] كان اهتمام الحزب الديمقراطي بالجانب الاقتصادي لأنه كان مدركاً للقمع الذي مارسه حزب الشعب الجمهوري فلذلك استخدم الجانب الاقتصادي لأضعاف حزب الشعب الجمهوري وكسب الناس له وحينها كان الحزب الديمقراطي يقول:(**سنمهد الطريق للديمقراطية والتنظيم السياسي والمدني وحرية الصحافة)**، فأثرت هذه الوعود على المثقفين،فوقف المثقفون لجانب الحزب الديمقراطي كذلك لم يتجاهل الحزب العلويين الاجداد وكذلك الارستقراطيون منهم ، قام بترشيحهم في البرلمان في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 14 ايار 1950، فبلغ عدد النواب المنتخبين من قبل الحزب الديمقراطي 408 نائباً، بينما تمكن حزب الشعب الجمهوري من الفوز بـ(69) نائباً فقط، فبهذه فقد حزب الشعب الجمهوري حكم الحزب الواحد الذي استمر 27عاماً، وصل الحزب الديمقراطي للسلطة بالأغلبية[4]، استمر الحزب الديمقراطي السياسة التي اتبعها، فبنى الجوامع[5] وقام بفتح مدارس امام خطيب وكذلك سيطرة الدولة على الدين قد يكون احد

(1) Fuat Bozkurt, Çağdaşlaşma Sürecinde Alevilik, Doğan Kitapçılık, İstanbul, 2000, s. 88-89 .
(2) Sabir Guler , s. 194. 195.
(3) Harald schulr , A.g.e, s. 162 .
(4) H.Nedim Sahhuseyinoglu , alevi Orgutlenmelerinin Tarihsel Sureci , Italik KitaplarI,Ankara, 2001 , s. 71 .
(5)H.Nedim Sahhuseyinoglu ,a.e, S.72.

الدوافع العديدة التي يعتقد انها كانت فعالة في تخلي العلويين عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية لعام 1957 والتحول الى حزب الشعب الجمهوري مرة اخرى[1] كما ان دعوات "حركة النور" [2] في دعم الحزب الديمقراطي وقيام بعض وزراء الحزب بالتعاطف مع هذه الحركة جعل العلويين يتخلون عن دعمهم للحزب الديمقراطي[3] كما ان وقوع الحزب الديمقراطي تحت تأثير الولايات المتحدة الامريكية وتناسيه وعوده بالحرية والديمقراطية التي كان ينادي بها عندما كانوا في المعارضة فجعلوا الاتفاقيات الثنائية دائماً تصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية، وكانوا يقفون الى جانب الدولة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية ضد الشعوب العربية، التي كانت تناضل من اجل الحصول على استقلالها من**(فرنسا وبريطانيا)** فأصبح الحزب الديمقراطي كحارس يحمي مصالح الولايات المتحدة ضد**(الاتحاد السوفيتي سابقا روسيا الان)** ، كما شاركوا في"**(حلف بغداد)**" الذ ي شكل في ظل عضوية العراق وايران وافغانستان وباكستان[4] بينما كان الحزب الديمقراطي يتبع مثل هذه السياسة الخارجية، كان من الداخل يعمل بالوقوف ضد القوى التي تنادي بالحرية والديمقراطية، وكانوا يزيدون الضغط على اليسار واصبحت الصحف مقيدة ، كما كانوا يخرجون كجماعات مناهضة للعلمانية **(الأغوات والشيوخ واصحاب الطرق الدينية)** يداً بيد من اجل عمل الدعاية الانتخابية، كما ازدادت في تلك الحقبة وبشكل سريع الجوامع ودورات دروس القران ومدارس امام خطيب الدينية [5] ان المثقفين والمتعلمين من العلمانيين كانوا منزعجين من السياسة الخارجية التي يتبعها الحزب الديمقراطي كما كانوا غير موافقين على الطريقة السلبية التي يتبعها ضد العلمانية والحريات، كما عانى العلويون مثل غيرهم من الممارسات القمعية والظلم باسم الشرعية [6] شعر العلويون بخيبة امل كبيرة فكانوا يظنون بالحزب الديمقراطي على انه المنقذ والمخلص للنظام الذي كان يقمع الحقوق والحريات، فلم تتحقق توقعات العلويون من السلطة السياسية ، لقد كانوا يعرفون ان الطريقة الوحيدة من اجل الوصول الى

---

(1) Schuler , A.g.e, s.162-163.

(2) **حركة النور:** تسمى (نوركو) فهي حركة اسلامية اسسها بديع الزمان سعيد النورسي الذي ولد في تركيا سنة 1877م من ابوين كرديين في قرية صغيرة تحيط بها جبال تدعى (نورس) اتخذت منهجا اسلاميا خاصا بها اختطه لها زعيمها النورسي من خلال رسائل النور التي كان يطرحها للمجتمع الاسلامي عن طريق خطاباته فأوجد فكرا تجديديا في المفهوم الاسلامي مبني على اهمية العمل السياسي في الفكر الاسلامي مما اكسبها تأييدا واسعا والتف حولها عدد كبير من المسلمين ، للمزيد ينظر : حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، **ص 116** ؛ مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان 1842 – 2006م ، ج2، 2007م ، ص203 .

(3)Schuler , A.g.e, s.162-163.

(4) **حلف بغداد** : ويعرف بحلف بغداد وهو احدد اهم الاحلاف التي سعت القوى الغربية لتأسيسه في منطقة الشرق الاوسط للحيلولة دون تمدد النفوذ الشيوعي للمنطقة ، لكونها منطقة نفوذ خاصة للدول الغربية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لاعتبارات منها الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط وسعيها لربط المنطقة بحلفي الشمال الاطلسي وجنوب شرق اسيا (سيناتو) لاستكمال المنظومة الدفاعية بوجه الاتحاد السوفيتي ،ينظر : حيدر حميد رشيد ، العراق والاجتماع الوزاري الثاني لمجلس ميثاق بغداد 16-19 نيسان 1956 في وثائق الدبلوماسية المصرية ،(بحث منشور) جامعة بغداد :كلية التربية للبنات ، العدد(38) ، 2018، ص 259 .

(5) Dogan Duman , Surecinde Turkiye , de islamcilik Demokrasi , Dokuz Eylul , azmeer , 1999 , s.150-190 .

(6) Sahhuseyinoglu , a.g.e , s.71 .

الاهداف والعيش بكرامة هو عن طريق "الدراسة "، فكانوا يرسلون اولادهم الى المدارس بالرغم من الظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها[1] هناك شيء واحد يفعله العلويون من اجل ان يكون لديهم مكان في هذا المجتمع، وهو الدراسة والتفوق والتعليم العالي، ان قسم من العلويين كانوا يتجهون نحو حزب الشعب الجمهوري، بينما القسم الاخر يسعى لتأسيس منظمة تقدمية علمانية ديمقراطية خاصة بهم، ولكن القوى التي كانت تمسك بزمام السلطة كانت تحاول منع العلويين من تكوين هذا التجمع ، بعد ذلك قرروا انشاء حزب علوي[2] وفي الفترة التي اعقبت نظام التعددية الحزبية، لا توجد معلومات واضحة ما اذا كان رأي العلويين من الانتخابات قد جاء وفقاً لأراء فردية او جماعية او كرأي مجتمع علوي بشكل عام، والمعلومات الحالية التي بين ايدينا هي جاءت من خلال المرشحين العلويين ونتائج الانتخابات في المناطق التي يكثر فيها العلويين ، لقد كان تاريخ الاحزاب وخصوصاً في مراحل تأسيسها حافلا بأمثلة على الاتصالات التي تم القيام بها مع الممثلين عن المجتمع العلوي وكذلك المرشحين منهم، بهذا الوضع كان العلويون يرون انفسهم لا يستطيعون اعطاء اصواتهم الى حزب معين، كما كان العلويون موزعون بين الاحزاب، لذلك لا يجب اعتبارهم قوة موحدة حتى بمحافظة تونجلي التي كانت تضم أكبر عدد من العلويين، لم تستطع احتضان حزب معين بين عامي 1950–1969، وبعد هذه الاعوام حدثت ظاهرة جديدة بين العلويين الا وهي تحول شبابهم الى "الماركسية"[3] فخشى العلويون من ان يفقدوا هويتهم لذلك قام الاجداد والاباء بتأسيس حزب الوحدة وهو حزب علوي الا ان الاوان قد فات على ذلك إذ رجح الشباب ان يستمروا بهويتهم الماركسية الا ان هناك شيء غريب قد حصل إذ تم دمج الاشتراكية والماركسية بالعلوية بشكل فريد واستمر الشباب بتعريف انفسهم على انهم علويون حتى وهم ماركسيون او اشتراكيون[4] ولم يكن للمجتمع العلوي قرار موحد ربما يعود سبب ذلك الى عدم وجود تنظيم فيما بينهم او ربما يعتقدون ان انتهاء الاضطهاد ضدهم قد انتهى مع قيام الجمهورية لذلك اصبح العلويون محميين تحت درع العلمانية[5] فعندها وجد العلويين الفرصة في نظام التعددية الحزبية، حتى يصلوا الى اهدافهم التي كان من الصعب عليهم الوصول اليها، وهكذا بدأ التنافس بين العلويين والسنة، الامر الذي ادى لتغيير العملية السياسية، فحاولت جميع الاحزاب سحب العلويين الذين

---

(1) تعني بذلك تحسين مستواهم العلمي في المدن التي سكنوا فيها من اجل تطوير ثقافتهم وعلميتهم ليصلوا لمراحل مهمه تمكنهم من المشاركة في ادارة البلاد عن طريق العملية السياسية ، ينظر :

- Lutfu Kaleli , Alevi Kimligi ve Alevi Orgutlenmeleri , Can , istanbol , 2000 , s . 32 .

(2) Sahhuseyinoglu , a.g.e , s. 71-72 .

(3) **الماركسية :** سميت نسبة لكارل ماركس الذي ولد عام 1818م في مدينة تريف في بروسيا درس ماركس التاريخ والقانون والفلسفة ، ظهرت الماركسية لسحق المظالم المرة لنظام المعامل المتطور نتيجة لواقع الحياة المؤلم ايام الثورة الصناعية حيث اطلع ماركس على احوال مجاوريه من سكان الاحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان في لندن ، وتمثل النظرية الماركسية مجموعة من الافكار التي تعمل على تفسير حركة المجتمع سواءا ما تعلق بالازمات الاجتماعية او الاقتصادية ، للمزيد ينظر : نوره كطاف هيدان ، النظرية الماركسية (الاسس والتقييم) ، (بحث منشور) ، (الجامعة العراقية : كلية القانون والعلوم السياسية) ، ص 3-4 .

(4) Anton Jozef Dierl, Anadolu Aleviliği, Ant Yayınları, İstanbul, 1991, s.69 .

(5) Schuler , A.g.e, s.161.

يمثلون الكتلة الاكبر من الناخبين الى جانبهم ، ولكن كان من الصعب على الاحزاب ان يلقوا الخطاب المؤيد للسنة او المؤيد للعلوية في المناطق التي يعيش فيها العلويون والسنة بشكل مختلط وبعدها بدأت الجهات اليمينية تميل في خطاباتها نحو السنة وكذلك تميل لأصحاب الطرق الدينية، الامر الذي جعل العلويين يتنحون عن تأييد الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1957، استخدم نظام التعددية الحزبية الخطاب الديني في الانتخابات[1] وابدى علويو تركيا الذين يشكلون ربع السكان، نزوعاً علمانياً صريحاً وميلاً سياسياً مؤيداً للتوجهات اليسارية "والاشتراكية "[2]–الديمقراطية، وعملت الجمهورية العلمانية الكمالية، بالحفاظ على هويتهم الدينية، على الرغم من ان الدولة الجديدة **(تركيا الحديثة)** لم تفعل شيئاً على صعيد وضع حد رسمي لظاهرة التمييز التي يعانون منها على الصعيدين الاجتماعي والسياسي[3] فكان العلويون يدعمون احزاب اليمين واليسار من دون تفرقة عندما تحول النظام للتعددية وحتى بعد تأسيس حزب الوحدة فأن جميع اصوات العلويين لم تذهب كلها لحزب الوحدة ككتلة.

ثالثاً- العوامل التي ساعدت على انشائه :

كان رغبة الشباب العلوي في ان يكون لهم تمثيل سياسي فأدت الصراعات الاجتماعية وعدم اكتراث السلطة السياسية بهذه الاحداث للحاجة الى تنظيم سياسي، ففي عام 1963 طلب جمال كورسيل من وزير الدولة انذاك[4]**(خيري موجو اوغلوا)** التعامل مع هذه القضية شخصيا ، اراد جمال كورسيل ان يتحقق هذا الطلب بشدة، حتى انه قال "لن يهدأ لي بال اذا لم يتحقق ذلك الطلب" ، وكما كان يقول انه يعرف العلويين ومعاناتهم جيداً وكذلك كل ما يخص لجان التعليم والمالية والداخلية والتخطيط على جدول الاعمال وتم تقديم مسودة القانون الخاصة برئاسة الشؤون الدينية الى البرلمان سنة 1963 وما ان وصل مشروع فتح مديرية الطوائف ، اذ قامت الصحافة اليمينية والدينية لمهاجمة هذا المشروع لأنهُ سوف يتم تطبيقه في الجوامع[5].

(1) Masicard ,a.g.e, s.54.

(2) **الاشتراكية** : نظام اجتماعي واقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج وقد تكون هذه الملكية للدولة او الجماعة وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة ، ينظر: سعدي عائشة ، مظاهر الصراع الايديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي (1945-1989) ، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر – بسكرة : كلية العلوم الانسانية والاجتماعية) ، 2013-2014 ، ص 25.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ت:فاضل خيكر،(السعودية: مكتبة العبيكان ، 2001) ،ص109.

(4) Bülent bingol ,a.g.e, s. 55.

(5) Massicard ,a.g.e, s. 109-135.

أ) رئاسة الشؤون الدينية :

لم تمثل رئاسة الشؤون الدينية، الطائفة العلوية طوال مرحلة الجمهورية، وكانت "الضرائب" [1] التي تؤخذ من العلويين تفوق ميزانية اي وزارة ، وتنفق هذه الضرائب على جوامع ومدارس الطائفة المهيمنة على رئاسة الشؤون الدينية **(الطائفة السنية)** فقط، ولم يتم اتخاذ اي اجراءات من اجل تلبية مطالب العلويين[2] لقد كانت رئاسة الشؤون الدينية في تركيا[3] تمثل رسمياً المذهب الاسلامي السني في الجمهورية التركية إذ ان الدين الاسلامي والاخلاق التي تدرس في المدارس كانت خاصة للمذهب السني (الحنفي) [4] وكانت تقوم بوظيفتها وانشطتها بطريقة لا تتعارض مع مبادئ الدولة العلمانية[5] الا ان المؤسسة بحد ذاتها كانت ضد "العلمانية "[6] تعتبر هذه المؤسسة وهي رئاسة الشؤون الدينية، بديلاً عن وزارة الشريعة والاوقاف لشيخ الاسلام التي الغيت عام 1924م ، فكان انشاء هذه المؤسسة موضع نقاش في الحقبة الكمالية، إذ تم التأكيد على ان اساس السياسة الدينية الكمالية هو العلمانية وليس الالحاد[7] وكذلك ان الهدف منها ليس تدمير الاسلام، ولكن فصله عن الدولة، وانهاء سلطة الدين على القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وحصر الدين فقط في قضايا العبادة والتعبد ، ويظهر لنا من ذلك ان الهدف الرئيسي من انشاء رئاسة الشؤون الدينية هو ليس للفصل بين الدين والدولة، وانما يعني سيطرة الدولة على الدين، وقد كان الاساس من هذا هو اعطاء الدين شكلاً حديثاً يتماشى مع تطور الدولة بشكل قومي ومركزي وغربي حديث[8] فتم تأسيس رئاسة الشؤون الدينية في مرحلة الحزب الواحد والنظام العلماني ، وعانت من الضغط والخضوع ، الا ان هذا الشيء لم يكن يعني للعلويين اي شيء، فأدى اتباع رئاسة الشؤون الدينية للمذهب الحنفي في زمن التعددية

---

(1) الضرائب التي تؤخذ على الاراضي والمحاصيل الزراعية وتربية الماشية اضافة على التي تؤخذ على سكن العلويون واماكن عملهم.

(2) Cemal Sener , Derleyn, Alevilik Ustune ne Dediler , Ant , istanbol , 1994 , s. 40 .

(3) **رئاسة الشؤون الدينية**: انشأت عام 1924م والهدف منها لتكون مسؤولة عن تدبير الشؤون الدينية المتعلقة بالأسلام وشعائره ومبادئه الاخلاقية ، وقد حددت واجباتها من قبل مكتب رئيس الوزراء، ومن وظائفها دعم الخدمات الدينية كتعيين الائمة والدعاة والمفتين ، وبناء المساجد، وهدف الدولة من انشائها، هو الحفاظ على الشؤون الدينية تحت رعاية الدولة ، للمزيد ينظر، هاينتس كرامر، المصدر السابق، ص107-108.

(4)Battal Pehlivan, Aleviler ve Diyanet, Pencere Yayınları, İstanbul ,1994, s.9 .

(5) A.e,s.10 .

(6) **العلمانية بالنسبة لمصطفى كمال اتاتورك** : لاتعني عزل موضوعات الحياة عن موضوعات الدين، بل اكمال حرية الضمير لمواطنينا، فليس لدينا رهبنة لان هناك مساواة بين الجميع بدون فرق، وان العلمانية منحت المجال الواسع للمؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة وغلق المجال امام المحتالين على الدين والسحرة، الذين ربطوا مفهوم العلمانية باللادين فهم الذين يتفقون مع الاعداء بقلوبهم وضمائرهم، للمزيد ينظر : احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ، (بغداد : دار الحرية ، 1990) ، ص170-171.

(7) İsmail Kaygusuz, Alevilik Diyanet Siyaset, Alev Yayınları, İstanbul, 2004, s.44 .

(8) اريك زوركر ، المصدر السابق ، ص 340 .

في الاربعينات والخمسينيات من القرن الماضي، الى تسارع هجرة السنة الى المدينة، وتسارعت عملية التحضر لهم، مما زاد من اتصال العلويون في فترة التعددية فحاول كل من حزب **الشعب الجمهوري وحزب العدالة** من استخدام العلمانية في سياستهم، لان الحزب الديمقراطي من قبلهم استخدم الدين من اجل الفوز ولاسيما في انتخابات 1954-1957م، الا انهم لم ينتهوا من دمج البيروقراطية مع رئاسة الشؤون الدينية، ولكنهم ساهموا في بروز الاسلام، الا ان الطابع الغالب على التحضر في ذلك الوقت هو الطابع الريفي، لهذا السبب شكك العلويون بمصداقية وشرعية رئاسة الشؤون الدينية [1] .

لقد ذكر يوسف ضياء باهان دينلي**(نائب يوزغات)** متحدثاً نيابة عن مجموعة من حزب العمال التركي "عندما تم ادراج رئاسة الشؤون الدينية في دستورنا تم تكليف هذه الرئاسة بتنظيم وحماية الحياة الدينية في الجمهورية العلمانية ، من دون التمييز بين المذاهب، الا ان تنفيذ هذا القانون جاء عكس ذلك إذ ان رئاسة الشؤون الدينية قامت بتمثيل مذهب واحد، ولم يكن هناك مكان للأديان او الطوائف الاخرى ، وحتى الخطب التي تلقى في الجوامع تحرض وتؤثر على الاديان والجماعات الاخرى " [2] ولقد تسبب قيام رئاسة الشؤون الدينية باتباع المذهب الواحد في انشطتها الى الكثير من المتاعب واعادة مشاكل الماضي والتشكيك في وظيفتها الرئيسة ادى ذلك لاحتجاج احزاب معينة من ذلك ، إذ ان الوضع كان مناهض للديمقراطية ، فهو يقوم على قمع الاقليات الاخرى، وكان المستفيد الوحيد من هذا هو السلطة اذ استخدم الديمقراطيون هذه السياسة لأضعاف الطابع العلماني للجمهورية ، ولكن بالنهاية اتبع كل من**(حزب الشعب وحزب العدالة)** عندما ننظر للعلاقة بين الحزب الديمقراطي والعلويين، نرى انه في انتخابات 1950و1954و1957 قدم اغلب العلويين دعمهم للحزب الديمقراطي، وبعدها سحب العلويون دعمهم للحزب اعتباراً من عام 1957 بعد ان تراجعت شعبيتهم بسبب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد ، ولا يخفى ايضاً ان دعم حركة النور للحزب الديمقراطي قد لعب دوراً في سحب العلويين دعمهم للحزب ، لكن السبب الاكبر كان المشاكل الاجتماعية والسياسية فبعد الحرب العالمية الثانية فصلت حكومة عصمت اينونو الكثير من الناس ومن بينهم العلويون ، وعندما جاء الحزب الديمقراطي مع وعوده ،فعندها كان اغلب من يعيش في الريف هم العلويون فلذلك رأى العلويون في دعمهم للديمقراطي ربح كبير [3] وعندما يتم طرح موضوع رئاسة الشؤون

(1) Ahmad Feroz , A.g.e, s . 378.
(2) Bulent Bengol , A.g.e, s. 108 .
(3) Sabır Goler, Aleviligin Siyasal Orgutlenmesi Modernlesme , Cozulme ve Turkiye Birlik partisi , Dipnot, Ankara,2008 , s. 47-48.

الدينية تقوم الصحافة اليمينية على الفور بنشر انه لا يوجد فرق بين العلويين والسنة واننا كلنا مسلمون ،واما الاختلاف الوحيد بينهما هو سياسي وليس ديني، ولسنوات طويلة تم تجاهل هذا الوضع ولم يعيروه اهمية[1] ادى تجاهل المشكلة لجعل العلويين وغيرهم من الطوائف والاديان الاخرى خارج مجتمع الدولة ومنعزل عنها، وبصريح العبارة ان الحال هذا مستمر الى يومنا هذا، وان اهم المشاكل التي يعاني منها العلويين طوال مرحلة الجمهورية هي التهميش، بحيث لا يوجد لديهم اي ممثل رسمي في رئاسة الشؤون الدينية ، كما ان المذهب السني كان هو المتبع في المدارس في الفترة التي تم فيها انشاء حزب الوحدة، وقد رأى البعض ان اعطاء التعليم الديني والقومي للأطفال، هو لغرس الدين الاسلامي فيهم، وجعل اليسارية لا تؤثر بهم ، فلم يتلق العلويون دروساً دينية حسب مذهبهم ، واعتبروا تدريس الطلاب الدين على المذهب السني هو ايديولوجية الزامية [2].

ب) الصراعات الاجتماعية :

كانت العلوية منقطعة عن المجتمع ومعزولة عنه لما يقارب 300 سنة ، وعندما اعلن اتاتورك الجمهورية اصبحوا يعتبرون انفسهم مواطنين في هذا البلد ، كان هذا بفضل النظام العلماني الذي جاء به اتاتورك ومع ظهور نظام التعددية الحزبية اصبحوا يبتعدون عن الدولة مرة اخرى ، الا ان مدن توكات وسيفاس ومنطقةً او اثنان من الاناضول كانوا ينتخبون الحزب الديمقراطي ، كان هذا الامر مثير للاهتمام ، اما الامر الاخر فهو ان السنة بدأوا يدعمون حزب الشعب الجمهوري واتبع باقي العلويين حزب الشعب الجمهوري ايضاً باعتباره مكمل لنضال اتاتورك، وعندما بدأت الافكار اليمينية[3]واليسارية[4] تظهر في تركيا في الستينيات من القرن الماضي واصبح الخوف منها اكثر من ما في روسيا فكان اصحاب الرؤوس الحمر القزلباش هم اكثر الناس ميولاً لليسارية وهم اكثر الناس التي تحصل على اقل حصة من الاقتصاد وبالنهاية اصبحت هاتان المجموعتان الاولى ضد الاخرى[5] ، وعندما جرت انتخابات عام 1965 فاز حزب عمال تركيا ب 15 مقعداً في البرلمان[6] ووصل حزب العدالة الذي يعتبر الممثل للحزب الديمقراطي الذي اغلق في

(1)İştar Gözaydın Tahranlı, Türkiye'de Diyanet, Yeni Yüzyıl Kitaplığı,İstanbul, 1993, s. 71 .
(2)Dogan Duman , A.g.e, s. 130-140.
(3) **اليمينية**: معناه الاحزاب التي تدعوا في برنامجها لأقامة نظام سياسي ليبرالي مؤمن بالعلمانية كنظام للدولة وتعزيز روابط تركيا مع الغرب ومناهضة الاتجاهات الشيوعية واعتماد اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة كمنهج في الحياة الاقتصادية وتطوير قدرات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ينظر : جمال كمال اسماعيل ، احزاب اليمين التركي (1999 – 2007) ، (بحث منشور) مجلة اداب الرافدين ، العدد 68 ، 2013، ص 264 .
(4) **اليسارية**: مصطلح يمثل تياراً فكرياً وسياسياً يسعى لتغيير المجتمع إلى حالة اكثر مساواة بين افراده ويدعو الى تغيير جذري للأنظمة والقوانين ، للمزيد ينظر : فكري شعبان ،نشأة العلمانية وقواها في تركيا ،(بحث منشور) الامارات العربية المتحدة ،العدد(32)، 2006 ،ص 24 .
(5)Fuat Bozkurt , cagdaslasma Surecinde Alevilik , Dogan Kitapcilik , Istanbul , 2005 , ss.87-88.
(6) **حزب عمال تركيا** : تأسس في 13 شباط 1961م من قبل 12 نقابة وشكل في استانبول من بعض النقابيين المفتقرين للخبرة السياسية ، وفي 1961 تمكن الحزب من فتح فروع له في عدة اقاليم تركية فلم يحصل على أي شيء في انتخابات1961

انقلاب 27ايار 1960 الى السلطة[1] فكان اليساريون يعملون بجدية واستطاعوا ان يجدوا لهم انصار من المزارعين والطلاب والعمال وكان زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت اينونو ينادي في خطاباته وكذلك في جدول اعمال المجلس دائماً باليسار المعتدل منادياً بذلك الشباب في الشوارع قاطعاً الطريق امام الشباب اليساري وكان الامين العام " بولند اجاويد " [2].

ويؤيده في ذلك ويقول في خطاباته الى كل من يعمل في هذه الارض والى كل من يشرب ماءها واما رئيس حزب العدالة ورئيس الوزراء سليمان ديميريل[3] كان متديناً اكثر ويقول الاسلام هو ديننا ويقول لا تأتوا الي وتقولون ان اليمينيين يرتكبون جرائم لأنه كان يساندهم ، وكان يقول ان هناك من 3-5 جرائم تحدث يومياً كما ان يساريين يعانون الخسائر بالأرواح كما تمت مهاجمة العلويين وقتلهم في ملاطيا واروتاجا وغيرها من الاماكن[4]، وكانت هناك مشكلة التمثيل بالسلطة وخاصة في المرحلة التي اشتدت فيها الصراعات الاجتماعية، الا ان هناك حقيقة هي ان العلويين لم يتخذوا اي حزب او تشكيل سياسي من اجل انهاء هذه النزاعات فلم تتخذ الحكومة اي اجراء لاسيما ضد حركة النور بشأن ماحدث للعلويين في مدينتي موغلا واورتاجا، لذلك اتجهوا نحو اليسار، بعد هذه الاحداث توجه العلويون الى عضو مجلس الشيوخ عن حزب الشعب الجمهوري زكي تولوناي وطالبوا بسحب الثقة من الحكومة ، ووعدهم تولوناي بأنه سيقوم بذلك وهو اقالة حكومة سليمان ديميريل بسبب الاحداث والتخاذل الحاصل من قبل حكومته الا انه قال لهم باليوم التالي ان الامر يحتاج الى موافقة جماعية ، وان هؤلاء لا يوافقون على هذا القرار لذلك لم يلاق العلويون ما يحقق امالهم وتوجهوا نحو حزب العمال التركي الذي يضم نائباً في المجلس ولديه معارضة فعالة لقد كان

لانه مكون حديثا ، واما عند مشاركته في انتخابات 1965 حصل على 15 مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير لكن نشاطه بدأ يضعف اذ حصل على مقعدين في انتخابات 1969 للمزيد ينظر : مريم حسين علي نصيف العزاوي ، المصدر السابق ، ص 120-123 .

(1) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 90-91 .

(2) **بولنت اجاويد** ولد في اسطنبول في 28 ايار 1925م عام 1929 انتقلت عائلته لأنقرة وانتخب ابوه نائبا عن حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير عندما اكمل اجاويد دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية روبرت الامريكية في اسطنبول وحصل على البكلوريوس في الاداب قسم الترجمة عام 1944 م وخلال العام من 1951-1952 انهى خدمته العسكرية في الكلية الامريكية وخلال 1957-1960 اصبح نائب عن انقرة في المجلس الوطني التركي الكبير شغل منصب وزير العمل التركي خلال الحكومات الائتلافية من 1961-1965م وتوفى اجاويد في انقرة في 5 تشرين الثاني 2006م ودفن في مقبرة الدولة ، للمزيد ينظر : حامد محمد طه احمد السويداني ، بولند اجاويد ودوره في السياسة التركية 1957-2002 ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل : كلية التربية ، 2010)، ص8-10 .

(3) **ولد سليمان ديميريل** عام 1924م في قرية اسلام كوي كان والده مختارا لقرية اسلام كوي عام 1936 تخرج من الدراسة الابتدائية واكمل الثانوية في مدينة موغلا في مدرسة افيون داخل الشعبة الخاصة بأطفال القرويين درس الهندسة في الجامعة التقنية بمدينة اسطنبول تخرج عام 1949م بعد حصوله على شهادة الهندسة الهيدروليكية قسم الموارد المائية وعند عودته من الولايات المتحدة عام 1955 عين مديرا عاما لاعمال المياه الحكومية بسبب الخبرات والقدرات الكبيرة التي اظهرها وبعد انقلاب 1960 ترك العمل والتحق للخدمة العسكرية واصبح مستشارا للشركة الامريكية واطلق عليه لقب مورسون ديميريل وكذلك جاسوس اميركا عام 1962 انضم لصفوف حزب العدالة وعام 1964 انتخب زعيما له واصبح رئيسا للوزراء عدة مرات ومنصب رئيس الجمهورية كذلك ، للمزيد ينظر : فوزي محمد صالح ال وهب ، المصدر السابق ، ص 41-57 .

(4) LUtfu Kaleli , Alevi Kimligi ve Alevi Orgutlenmeleri , can, Istanbul , 2000 , s. 32 .

الشخص الذي قابلهم من حزب العمال التركي[1] هو رئيس الحزب(**محمد علي ايبار**)[2] فذكر الحزب ان الصراع الحاصل هو طبقي مبتعداً بذلك عن المشكلة الرئيسية وقد ذكر تاكي اوغلو المقابلة التي حصلت كالتالي:(**عندما قال لنا تولوناي من حزب الشعب الجمهوري ان سحب الثقة من الحكومة غير ممكن فقد خابت امالنا ذلك الوقت وكانت المعارضة التي يديرها حزب العمال التركي فعالةً جداً لقد كان عدد نوابهم في البرلمان قليلاً الا انهم استطاعوا لفت انظار الكثيرين فأصابتنا الخيبة من حزب الشعب الجمهوري فلم يبق لنا امل سوى الذهاب الى حزب العمال التركي، فقمنا بزيارة لمحمد علي ايبار وشرحنا له الوضع ونقلنا له طلبنا الذي طلبناه من تولوناي ، فقال ايبار انه سيناقش الموضوع مع الهيئة الحزبية لكنه في اليوم التالي قال لنا اننا لسنا حزباً علوياً قلنا له اننا نعرف اننا لسنا حزباً علوياً ولا نري ان نكون كذلك ولكن نريد حقوق الانسان للعلويين لقد قلتم لنا انكم بجانب المظلومين اظهر لنا هذا الا ان ايبار لم يقتنع بذلك نقلت هذه الهيئة نفس الطلب الى النواب العلويين في حزب تركيا الجديد وحزب الامة**)، وعليه قدم نائب انقرة في حزب الامة **(حسين بالان)** طلب سحب الثقة الا ان الطلب تم سحبه بعد يومين بناءً على طلب الرئيس العام "**عثمان بلوكباش**"[3] بحجة عدم افساد الاجواء العامة في البرلمان ، فسر العلويون موقف حزب العمال التركي وحزب الشعب الجمهوري باللامبالاة للمشاكل التي يتعرض لها العلويون ، فبدأ العلويون الذين استعانوا بالمحامي جمال اوزبي والذين امنوا بأنهم لم يصلوا لأهدافهم بمساعدة احد فاخذوا بالتفكير بالحلول السياسية والاستراتيجية ، ونوقش هذا الموضوع خلال اجتماعاتهم اولاً اطروحة الدفاع الخاصة بتاكي داوود اوغلو كان من عائلة مرموقة في محافظة سيفاس وكان يؤيد التعاون الاقتصادي مع العلويين فكان يعتقد ان النضال السياسي لا يكون قوياً الا اذا كان هناك بنية تحتية اقتصادية قوية لذلك اقترح ان يتم

(1)**Ayse Ayata**, Türkiye'de Kimlik Politikalarının Dogusu, 75. Yılda Tebaa'dan Yurttas'a Dogru)Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal Tarih Vakfı Yayınları, ziyarette bulunanlar arasinda ibranim zerze adlnlda saylyor , stanbul,1998 ,s.159 .

(2)**محمد علي ايبار** : ولد في تشرين الاول عام 1908 ، دعا الى المبادئ الشيوعية بالتعاون مع الشاعر التركي المعروف ناظم حكمت ، ينتمي الى عائلة ثرية درس القانون في جامعة اسطنبول ولم يمارس المحاماة بل اتجه للعمل السياسي والنقابي والف كتابا بعنوان (اسير الحرية) الذي يكشف ميوله الماركسية نظم حزب عمال تركيا بقيادة مظاهرات ضد الوجود الامريكي في تركيا عام 1971م وتوفي في اسطنبول بسبب اصابته بسكتة قلبية في 10 تموز 1995م ، ينظر : حسن صادق ابراهيم شمسي ، المصدر السابق ،ص 147 .

(3) **عثمان بلوك باشي** : ولد عام 1913 في احدى قرى اسطنبول واكمل دراسته في فرنسا جامعة نيس وتخرج من كلية العلوم قسم الرياضيات عام 1937 وعام 1938 عاد لتركيا وعين مدرسا في ثانوية حيدر باشا عام 1940 ودخل السياسة عام 1946 وانضم للحزب الديمقراطي وانصل عنه عام 1948 واسس مع رفيقه فوزي جاقماق حزب الامة عام 1948 واسس الحزب القومي عام 1958 واسس حزب الامة مرة ثالثة عام 1973 وتوفي في كانون الثاني 2002م ، ينظر : **قيس اسعد شاكر حميدي** ، حزب الامة ودوره في تركيا 1948 – 1950، (بحث منشور) الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية: كلية تربية سامراء ، العدد (34) ، المجلد (8) ، 2021 ، ص 294 .

انشاء شركات لكن هذه الفكرة لم ترق الا لداوود اوغلو ، واما الاقتراح الثاني كان تشكيل حزب اذ كانت مخاوف العلويين تتزايد[1] بسبب توسع منظمة النور وقالوا ان الهجمات من الممكن ان تتزايد لذلك قرروا الانخراط بالسياسة وانشاء حزب قائلين لانفسهم فلننشأ الحزب لن يفيدنا غير انفسنا، لقد كان استبعاد العلويين من السياسة وعدم حمايتهم من الهجمات هو الامر الذي بلور فكرة انشاء الحزب لديهم ، فكان المحامي جمال اوزبي هو من تبلورت له الفكرة ودافع عنها والتقى بعلي رضا اولوسوي احد مؤسسي الحزب قبل عام 1966 وطلب انشاء حزب لكن الفكرة لم تعجب اولوسوي واعتذر منها[2].

علم الشعب **التركي** بانه سيتم انشاء حزب للعلويين وكان جمال اوزبي يقول ان الحزب سيكون ضد العنصرية والطائفية والانفصالية والتمييز الطبقي وسيدافع عن ممارسة العبادة باللغة التركية ، اثار هذا التصريح اهتمام الشعب وخاصة انه تزامن مع الاحداث التي حصلت في اورتاجا، فشجعت اكثر على انشاء الحزب العلوي وانضم له شرائح اخرى من غير العلويين لان ذلك سيجعله يصل لأهدافه ، فكان هناك طريقتان لجذب المجتمع نحوه الاولى هو جذب انظار المثقفين للانضمام للحزب ،والثانية الاتجاه الى الاقسام الاربع للبلد من اجل اخذ رأي الناس بهم، كان لجاهد تانيول الدور الفعال في طرح الدين فكانت اطروحته حول الدين والاشتراكية والتوفيق بينهم امر مثير للانتباه ، وكان يرى ان العلوية هي باب الاسلام نحو الاشتراكية فوفقاً لتانيول فقد كان الدين عقبة امام التحولات الاجتماعية وان ثورات اتاتورك كانت ستتوجه نحو الاشتراكية لولا الدين الاسلامي فقد تكون العلوية هي الحل من اجل الاشتراكية فكان جاهد تانيول احد الاشخاص الذين ساهموا بكتابة قوانين حزب الوحدة وبرنامجه[3].

المبحث الثالث
أضواء على بنيته التنظيمية

(1)Kelime ATA, Alevilerin ilk Siy6561, ehemesi (Turkiye) Birik p.6rtisi(1966-1980)2007,s, 62 .
(2)A.e, s. 63 .
(3) Bozkurt , A,g.e , s. 74 .

أولاً- مراحل تأسيس الحزب :

شهدت الحقبة من 1950-1960 تخلخلاً للنظام الاجتماعي في تركيا بسبب ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وخاصة العلويين ، وتوجه الباقون لتأسيس وتنظيم جمعيات لتحسين واقعهم والانخراط بالحياة العامة في تركيا [1] ، وضعت ظاهرة الهجرة حداً لحياة العلويين المنعزلة واصبحوا اكثر وضوحاً في الحياة الاجتماعية فأدى اختلاطهم بالسنة لتنشيط العداء التاريخي بينهم ، وبسبب الاحداث التي وقعت في الستينيات ضد العلويين "كحادثة البستان" [2] من قبل الطائفة السنية جرت نقاشات بين العلويين لتأسيس حزب سياسي علوي واتهم عصمت اينونو سليمان ديميريل بالتسامح مع الحركات السياسية الرجعية لكونه خليفة لسعيد النورسي ، واتهمت مديرية الشؤون الدينية بالأدلاء بتصريحات تحريضية ضد العلويين وادت لتزايد الهجمات ضد العلويين ،وجاءت حوادث اورتاكا وقرية اليفي فايزي وقرية كيزليورت السنية في محافظة موغلا الى صدام طائفي وبسبب الاسلوب السلبي للأحزاب السياسية اتجاه موقفها من الاحداث طرحت النخب العلوية قضية تأسيس حزب علوي على جدول اعمالها ، وصرح جمال اوزبي انه اذا وقعت اشتباكات اخرى فللعلوين الحق بالدفاع عن انفسهم ، وانهم سيتجهون لتأسيس حزباً سياسياً على اساس العرق والطبقة الاجتماعية والطائفية[3] دفع المناخ الذي وفره دستور 1961 وسن قانون الانتخابات على اساس نظام" التمثيل النسبي"[4] والذي سمح للأحزاب الصغيرة ان تكون ممثلة في البرلمان بالعلويين نحو تشكيل حزب

---

(1) كان تأثير الهجرة واضح على القرى ويذكر ان بعض القرى اصبحت شبه خالية من ساكنيها ، اذ ان الكثير منهم هاجروا خارج البلاد وخاصةً لألمانيا ينظر : طارق احمد شيخو الهسنياني ، المصدر السابق ، ص85-86 ؛ ريزان جلال احمد ، المصدر السابق .

(2) **حادثة البستان 1967**: كان معظم العلويون الاكراد وبعض العلويون الاتراك يعيشون في قرى البستان ، واما المناطق المحيطة بها من السنة ، جاء بعض العلويون الى البستان واخفوا هويتهم وتزوجوا من السنة وتمكنوا من فتح بعض المحلات التجارية وسط المدينة عندما تقام احتفالات يحضرها الشعراء الشعبيين يحضر العلويون من القرى المجاورة وعندما تصدر اقوال بمدح العلويون تقف مجموعة يمينية متطرفة ذات توجه ديني وتردد شعارات ضد النشيد الوطني التركي ، ولهذا بدأت النقاشات بين العلويين واليمينيين فانفجرت الاوضاع وقامت الجماعات اليمينية بمهاجمة السكان العلويون في السوق تعرضوا للهجمات وتم تدمير العديد من متاجر العلويين وقفت قوات الامن مع اليمينيين ضد العلويين وبسبب تلك المضايقات هاجر العديد من العلويون الى الأسكندرونة والعثمانية ومرسين واضنة واسطنبول ومن اللافت ان المجازر كانت دائما ترتكب ضد العلويون الاكراد ،وكان المروجون لها هم كبار رجال الدين المتشددين من الطائفة السنية اذ قال رئيس الشؤون الدينية " لا يوجد شيء اسمه (العلوية) فاعتبرت هذه الكلمة تأييداً وتبعت الاحداث في اجزاء كثيرة من البلاد وتم النشر في صحيفتي الاستقلال ويني اسطنبول بأنه قد شنت حملةً كبيرة من الاهانات للعلويين ونظمت المسلسلات التي تحدثت عن الشيوعية وعدم ديانة العلويين ، ففي انطاكيا قامت الشرطة بضرب مواطن لمدة 36 ساعة دون توقف حتى توفي لبيعه صحيفة تدافع عن العلويين ،وكذلك حكم قاض في كارليوفا بأن شهادات العلويين غير صحيحة ، ينظر :

- Mehmet Bayrak, http://www.gencimranlilar.com

(3) Mehmet Ertan , a.g.e, s . 31-32 .

(4) **التمثيل النسبي** : نظام انتخابي تمنح الجماعات والاحزاب من خلاله مقاعد في البرلمان تتناسب وقوتها الشعبية او قوتها الاقتراعية توزع المقاعد النيابية التي يتكون منها البرلمان بأحتساب اصوات جميع الناخبين في البلد وتقسيمها على عدد مقاعد البرلمان ، وناتج القسمة يسمى الرقم الوطني او الموحد والذي يمثل مقعد واحد ويحصل الحزب على المقاعد

سياسي علوي باسم(**حزب الوحدة**)، فتأسس الحزب في17 تشرين الاول1966م في بيئة ليبرالية نسبية انشأها دستور 1961، وكان مؤسسو الحزب من الاشخاص الذين حصلوا على فرص التعليم مع الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية،وارتفعت مستوياتهم ودخلهم ولم ينسوا وعيهم بهوياتهم الخاصة وكانوا يهدفون للمشاركة في العملية السياسية والارتقاء على الساحة السياسية الوطنية، وبهذه الصفات اصبح هذا الحزب اول حزب يعتمد على العلويين في تاريخ الجمهورية التركية واول تجربة سياسية لهم[1] .

يعتبر حزب الوحدة الذي تأسس عام 1966م بأنه حزب تقدمي و"**كمالي اصلاحي**"[2]، وعرفه مديروه بأنه حزب يساري وهو حزب سياسي كان يهدف للحصول على اصوات المواطنين العلويين[3] انضم لهذا الحزب عناصر من حزب الشعب الجمهوري المنتمون للطائفة العلوية واعتبر الحزب بأنه يمثل مصالح العلويين ووضع للحزب شعار وهو "الاسد"[4] كان الاسد يعني الامام علي(عليه السلام) ويسمى بالتركية (**هرتز علي**) وحوله اثنى عشر نجمة وتعني الائمة الاثني عشر(عليهم السلام) اضافة لتوجهات الحزب الدينية التي تنقل من خلال صحفه ودافع الحزب عن وجهات نظر العلويين من خلال هذه الصحف[5] واعتبر تأسيس حزب الوحدة هو للدفاع عن الهوية العلوية على الساحة السياسية ، ففي البيئة السياسية التي انشأها دستور 1961م بدأ الاستقطاب السياسي وكانت هناك سنوات متوترة في السياسة ، فقدمت الدولة الدعم للأعتراف بهوية العلويين وازدادت الجهود المبذولة لتعزيز الهوية ومن احد هذه الجهود هو تأسيس حزب الوحدة، فمن المتوقع ان يكون الحزب قوة فاعلة في انتشار الهوية العلوية "[6] ، ومن اول اهداف

النيابية بتقسيم الاصوات التي حصل عليها على الرقم الوطني اما توزيع المقاعد النيابية حسب التمثيل النسبي الجزئي او المحلي فيكون بقسمة الاصوات الصحيحة المعطاة لحزب ما على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية وناتج القسمة يمثل مقعد واحد من المقاعد النيابية وهو ما يسمى بالقاسم الانتخابي وتوزع المقاعد المتبقية على القوائم الحزبية اما بطريقة الباقي الاكبر او بطريقة المعدل الاقوى ، ومن ايجابيات التمثيل النسبي تحقيق العدالة بين القوى السياسية ، ينظر : فائز ذنون جاسم ، اشكال النظم الانتخابية ،(بحث منشور) بغداد :كلية التراث الجامعة ، 2017، العدد(22) ، ص 200.

(1) T.C.Babakahlik Devlet Dstatistik Enstituu (2004) cumhuriyet ten Gunumuze milletvekilleri scimleri 1923-2002 . Ankara: T.C.B.D.D.E.Yayinlari , yarinno: 2927,s. 90 .

(2) كمالي يعني ملتزما ومحافظا على المبادئ التي اقرها مصطفى كمال اتاتورك .

(3) علي ارسلان ، الهيكل السياسي لتركيا من 1950الى التدخل العسكري في 12 سبتمبر 1980 على اساس نتائج الانتخابات العامة ، (بحث منشور) المجلة الدولية للعلوم الانسانية ، العدد(1) ، المجلد (4) ، 1007 ، ص 17 .

(4) الاسد يمثل الهيبة والشجاعة ، ينظر : وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص 117 . ينظر: ملحق رقم(1).

(5) وهما صحيفتا (**اتحاد**) وهي صحيفة يومية ، وصحيفة (**صباح**) وهي صحيفة اسبوعية ، ينظر : نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل : كلية التربية ، 2002) ، ص 77-78 .

(6) **حسن تحسين بيركمان:** ولد عام 1904 في قرية ديديكارجين التابعة لمنطقة الاكا في كوروم ، وكان طفلاً لأسرة فقيرة ، وبعد تدرجه في الدراسة تخرج من المدرسة الثانوية العسكرية في قونية ، وبعدها درس في الاكاديمية العسكرية وتخرج منها عام 1935 كملازم مدفعية ودرس سلاح المدفعية في فرنسا بين عامي 1928- 1930 وعند عودته لتركيا تخرج من

الحزب هو المطالبة بألغاء رئاسة الشؤون الدينية، اذ طالب الحزب الشؤون الدينية بخلق الوحدة والتعايش السلمي بين الجماعات العقائدية[1]اعطيت الفرصة للتنظيم كحزب جديد اسسه مجموعة من رجال الاعمال والسياسيين من الطائفة العلوية وتم تشكيل فصيلين رئيسيين تركي وكردي علوي ، داخل الحزب، تولى العلويون الاكراد رئاسة مجلس ادارة المقر ويتصرفون بعقلية الاقليمية، واما العلويون الاتراك فقد حاولوا ارهاق خصومهم ، واكدوا انه كان هناك علويون اكراد في مرحلة التأسيس للحزب وحدث انقسام ، فمع دستور 1961م انفتحت جبهة اليسار في تركيا وأتيحت لأصحاب الايديولوجية اليسارية الفرصة لاعادة تنظيم افكارهم[2] لقد ذكر توران في كتابه عن حزب الوحدة بأنه لأول مرة في تركيا يتم تأسيس حزب سياسي قائم على الطائفة العلوية وكان العنوان**(طائفة تؤسس حزباً)**، انشأته مجموعة من الاثرياء من العلويين وتأسس الحزب بأعطاء 200 الف ليرة تركية[3] من "شركة بريتش بتروليوم"[4].

كان حزب الوحدة ضد سلوك حركة النور" والشيوعية "[5] بدأ العلويون المثقفون في التنظيم كقوة بعد ان تشعبت حركة النور واصبحت قوة سياسية ، بسبب اساءات المؤسسات الرسمية الى مفاهيم الايمان والعقيدة ، اراد احد المعتقدات ان يغرق من قبل اعتقاد اخر وان الحزب الجديد الذي لم يعرف اسمه كان يحاول ان يتأسس بقيادة المثقفين العلويين والسنة**(ذكر بأن هناك اربعة من اعضائه من المذهب السني)** هناك اناس من جميع الصفات والمراتب في الحركة، وانه يمكن تشكيل مجموعات في البرلمان لأنه لا يزال

الاكاديمية الحربية برتبة نقيب وخدم فيها ، وعمل في مخابرات هيئة الاركان العامة برتبة مقدم وكذلك عمل بمهام استخباراتية مختلفة وفي اجهزة الشرطة الوطنية ، وتمت ترقيته لرتبة عقيد عام 1948 ، وشغل منصب رئيس مجموعة العمليات في قيادة القوات البرية وعين في ملحقية لندن عام 1950 وعاد لوطنه عام 1952 وتولى قيادة الافواج والفرق في ارضروم ، ورقي لرتبة عميد في قونية عام 1955. ينظر: . Ata , a.g.e,s. 88 .

(1) **Hasan Tahsin Özati,** Avrupa Birliği'nin Türkiye'deki Faye Topluluklarına Bakış Açısının Ara Raporlarla İncelenmesi, Doktora Tezi, (Bilesek Shih Edbali Üniversitesi: Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Enstitüsü, Bilecik, 2018), s.45.

(2)Muzaffer Sencer, Türkiye'de Siyasal Partilerin Sosyal Temelleri, May Yayınları, İstanbul, 1974, s.340 .

(3)T.B.M, Şerafettin Turan, Türk Devrim Tarihi, Cilt- 5: Cağdaşlık Yolunda Yeni Türkiye (27 Mayıs 1960-12 Eylül 1980) , Bilgi Yayınevi, Ankara , 2002, s. 159.

(4) شركة نفطية بريطانية حصلت على امتيازات نفطية في الدولة العثمانية بداية عام 1900م واثيرت اشاعات من بعض الصحف اليمينية بأن هذه الشركة تعمل على تأسيس ودعم العلويون لانشاء حزبهم بهدف تشتيت واضعاف الاصوات التي يحصل عليها حزب الشعب الجمهوري ، ينظر: Bülent BİNGÖL ,A. g . e , 58

(5) **الشيوعية**: في نهاية النصف الاول من القرن العشرين بدأ فكر جديد يتجه نحو البشرية وهو الفكر الشيوعي الذي وضع فلسفته ماركس فريد ريك انجلز ،وتعتبر الشيوعية من الانظمة المبتدعة التي قامت على عقيدة الالحاد للقضاء على الدين الصحيح ومحاربته، وتعني كذلك تطبيق المبادئ الاساسية التي التي تقوم عليها الشيوعية من اجل الابقاء على طبقة واحدة هي طبقة العمال ، للمزيد ينظر : أحمد بن عبدالله بن جمعان أل سرور الغامدي ، أسباب سقوط الشيوعية (الماركسية)، رسالة ماجستير ، (جامعة ام القرى: كلية الدعوة واصول الدين)،1417هجري، 162-163.

هناك 32نائباً علوياً في البرلمان فلم يكن من المستغرب ان يكتسب الحزب قوة اذا ضم 10-15 من اعضاء المجلس ، وان الشيء المهم هو انشاء منظمات الاناضول وتشير التقديرات الى ان المؤسسين سيحاولون تحقيق هذه المهمة الصعبة من خلال مسح المناطق العلوية للمشاركة بأنتخابات 1969 [1]. اجتمع النواب العلويون في بيت النائب عن حزب الشعب الجمهوري "نظيف ارسلان" في باهجيليفلر واعضاء مجلس الشيوخ من حزب الشعب الجمهوري للأدلاء ببيان مهم من داخل شركة بريتش بتروليوم ،لان مؤتمر حزب الشعب كان سيعقد في ذلك الوقت وحضر علويون من جميع انحاء تركيا الى انقرة وتمت دعوة تاكي داوود اوغلو ومصطفى التيميسي والطلاب العلويين الى الاجتماع وناقشوا ما اذا كان سيتم دعم الحزب ام لا ، فأدى طلب نظيف ارسلان[2]" من حزب الشعب الجمهوري للأدلاء ببيان حول كونه ضد شركة بريتش بتروليوم الى حدوث توتر بالرغم من ان الشركة لم يتم تأسيسها لتكون لها خصائص وعلاقات مرغوبة الا انه لا يمكن تركها دون رقابة في الساحة السياسية، يعتقد تاكي داوود اوغلو ومصطفى التيميسي انه يجب حماية الحزب المولود فأن تأسيس شركة بريتش بتروليوم كان ولادة زائفة لكن الحزب كان ينسب للمواطنين العلويين فلا يستطيعون ترك الحزب دون دعم لان ذلك استخفافاً بالعلويين فيمكن تعزيز الحزب في العملية السياسية من خلال نقل النواب من اصل علوي من المفكرين والمفكرين العلويين يدركون ان الاهداف والمبادئ الدينية لا يمكن ان تكون اساساً لهيكل الحزب السياسي فلا يمكن للعلويين تأسيس حزب قائم على المبادئ والمشاعر الدينية ، ولكن كمواطنين لهم حق بتحقيق جميع الاهداف في اي وقت وبأي شكل من الاشكال ،وفي حدود الامكانات التي ينص عليها القانون، فيجب الاعتقاد بأن المنظمة القوية غير التمييزية ضرورية والا فأن نتائج الانتخابات ستجلب النقد والضعف لغير المستحقين الى قوة العلويين وتقديرهم ،وانه سيقضي على اهتمام السياسيين لسلطة العلويين اليوم، وهناك من يعزو سبب ولادة حزب الوحدة هو لأضعاف مكانة العلويين في الاحزاب السياسية الاخرى واقصائهم، على سبيل المثال جادل احسان تمبوس النائب السابق عن الحزب الديمقراطي وعضو البرلمان من كوروم بأن شركة بريتش بتروليوم تأسست بشعور بالعجز من قبل العلويين ، والذين تم طردهم من حزب العدالة فلم يتمكنوا من الذهاب لحزب الشعب الجمهوري ، لأنهم كانوا ديمقراطيين ولم يعرفوا ما كانوا يفعلون لأنهم في الوسط ، فاتجهوا لتأسيس حزبهم الخاص بهم لهذا السبب

(1) مجلة Gem مجلة تعمل في انقرة علقت من خلال مراسليها عن انشاء الحزب العلوي ، ينظر :
- Bülent BİNGÖL ,a.g.e, s. 59 .
(2)İhsan Tombuş, Politikada 41 Yıl (1946-1987),İzgi Yayınları, Ankara, 1997, s.166 .

[1]، جاء خمسة اعضاء من الحزب من انقرة الى اسطنبول وعقدوا الاجتماع في تشرين الاول 1966 ، حضر الاجتماع 40 شخصاً، وتمت دعوة المواطنين العلويين والسنة لانتخاب المجلس الاداري الاقليمي لحزب الوحدة في اسطنبول اما الذين قدموا من انقرة فهم مؤسسو حزب الوحدة كلاً من حسن تحسين بيركمان ضابط متقاعد، والنائب جمال اوزبي السكرتير العام، والامناء المساعدون هم المقاول حسين جونيل، وتحسين سيفنش(نقابي)، والمقاول مصطفى جيجل، شرح الرئيس بيركمان الخطوط الرئيسية للمبادرة للحاضرين[2] وقال (ولد حزب الوحدة لحاجة اعدت لها الضغوط والرغبات الاجتماعية، وان الامة تفكر في العيش بسلام وخدمة الوطن والحياة الاخوية والمطلوب ليس اقصى اليمين ولا اليسار المتطرف بل الامة ، فأن المسار الذي رسمه اتاتورك والمبادئ التي ارساها مثل الكمال والقداسة لتركيا اليوم والمستقبل ، ولا يمكن لاحد ان يقسم الامة الى اقسام ، والنظر للمجتمع بشكل مختلف والتسامح مع اولئك الذين يرتكبون الخيانة والتضليل وتطبيق العقائد والميول غير الضرورية التي لا يمكنهم قبولها داخل اجسادنا)، وتم وصف اهدافنا في ميثاق الحزب ، ابوابنا مفتوحة دائماً لمواطنينا التقدميين والوطنيين اطلقنا على الحزب اسم الوحدة[3] وعندما سأل احد الاشخاص الذين حضروا الاجتماع عن عبارة تركي في جملة الرئيس نحن تركيون وكماليون وتقدميون وحقيقيون ،فغضب الرئيس حسن تحسين بيركمان وقال لماذا تسأل هذا السؤال بالطبع نحن اتراك ونعتبر كل مواطن يقول انني تركي تركي وقال المؤسس ابراهيم زرزه انهم التقوا بوزير الداخلية فاروق سوكان قبل تأسيس الحزب وتمت مناقشة المشكلات الفنية المتعلقة بالحزب في هذا اللقاء وكان هناك ثمان اشخاص منا فقال سوكان انت بحاجة الى ثمان اشخاص اخرين والا فلا يمكن تأسيس الحزب، فرتب مصطفى جيجل وجمال اوزبي لقائه معه، فبالنسبة لأوزبي الذي لديه معرفة قانونية لن يحتاج الى مشورة بشأن هذه المسألة التقنية البسيطة ويعزز الشك ان شركة بريتش بتروليوم قد اسست من قبل وكالة الاسوشيتد برس ويقول في الوقت الذي كان فيه الحزب الديمقراطي قد طلب منه تشكيل حزب الوحدة لتقسيم اصوات اليسار مع الاعتقاد ان اصوات العلويين ستذهب لحزب يدعم العلويين المشكلين حديثاً [4].

ثانياً- مؤسســـوا الحـــــــــزب :

عمل حزب الوحدة على ضرورة تسليم الثقة لقائد يعرف الدولة والعلاقات الدبلوماسية فكان هذا الاختيار علامة قوية على انه لن يتم شن صراع شجاع خارج النظام، وهكذا اعطى الحزب انطباعاً بأنه

(1) Ihsan Tombus , a.g.e , s. 166 .
(2) a.e,s.167.
(3) Bülent BİNGÖL ,a.g.e, s . 62 .
(4) Lutfu kaleli , a.g.e, s. 33 .

حركة منضبطة مفوضة من الدولة، وكان هذا بسبب تأثير الجيش على الاحزاب السياسية فكانت جميع الاحزاب تحت تأثير الجيش ولم تكن تعارض الجيش بسهولة فقد انتخب حزب الوحدة لقب "**باشا**" [1] كرئيس وهذا هو اعلان عن قربها من الجيش وبقائها داخل النظام لقد لخص رئيس مجلس الادارة تحسين بيركمان الغرض من تأسيس الحزب[2] بأن الحزب ولد بسبب الضغوط الاجتماعية والمطالب الى تهيئة المؤسسة الاكثر احتراماً اذ تفكر الامة بالعيش براحة وامان وخدمة الوطن وسلامة واخوة ،فأن المسار الذي رسمه اتاتورك والمبادئ التي ارساها ناضجة ومقدسة لتكون صالحة لتركيا اليوم وفي المستقبل ، وعلى هذا الاساس تم انشاء اول حزب سياسي على اساس اعضاء من عقيدةً معينة في تاريخ الجمهورية[3] ، فكان حزب الوحدة حزباً ليبراليا يهدف الى التمثيل السياسي للعلويين ، ويتألف الكادر الذي اسس الحزب من اشخاص لم يشاركوا في السياسة بأي حزب وليس لديهم خبرة سياسية ، فنشأ الحزب عندما اجتمع الاشخاص الذين يثقون في فهمهم السليم والذين يثق في شخصيتهم وبنيتهم الاجتماعية فشكلوا حزباً [4] ومؤسسو الحزب على النحو التالي:

جدول (1)

يوضح اسماء المؤسسين ومناصبهم

ت	اسم المؤسس	المنصب والمهنة
.1	الرئيس حسن تحسين بيركمان	ضابط متقاعد/ رئيساً للحزب
.2	جمال اوزبي	محامي/الامين العام
.3	فيض الله اولوسوي	محام /ومزارع
.4	سليم ديلكانلي	عقيد متقاعد
.5	تحسين توسون سيفينا	نقابي
.6	مصطفى جيجل	مقاول ومزارع
.7	محمد غونر	اقتصادي
.8	محمد علي ايجيل	اقتصادي
.9	ابراهيم زرزي	عامل
.10	حسين ديدكارجين	عامل طابعة
.11	حسين فيال	مقاول

(1) **باشا :** يعتبر من الالقاب التي يتفاخرون بها في الدولة العثمانية ويمنح للسياسيين البارزين والجنرالات والشخصيات الهامة والحكام ويعادل هذا اللقب في اللغة الانكليزية لقب (لورد) وهي كلمة تركية ماخوذة من الكلمة الفارسية(بادشاه) تدل على اعلى اللألقاب الرسمية التي كانت مستعملة في تركيا والبلدان العربية، وهذا اللقب لا يورث ولا يترتب عليه مرتبة للزوجات ، ظهر لأول مرة في القرن الثامن . للمزيد ينظر: محمود شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، شركة ابناء الشريف الانصاري،(– بيروت: المكتبة العصرية) ، 2010 ،ص606.

(2) Ata ,a.g.e,ss . 73-75 .

(3) Bülent BİNGÖL , a.g.e,S . 64 .

(4) Abdi İpekçi, Liderler Diyor ki, Ant Yayınları, İstanbul, 1969, s. 7 .

ت	اسم المؤسس	المنصب والمهنة
.12	مصطفى توبال	طبيب
.13	حسين ايرين	عقيد متقاعد
.14	عارف كمال ايرولو	عامل
.15	حسين اركانلي	محامي
.16	فاروق ارجونسو	محامي

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد على المصدر[1] .

وكان مقر الحزب الجديد في انقرة، وكانت العاصمة مسرحاً للعمل السياسي ففي هذه القضية كان هناك استاذان واستاذ مشارك وثلاثة جنرالات متقاعدون ، وعقيدان متقاعدان ونائب وثلاثة محامين وخبير اقتصادي واثنان من رجال الاعمال من كبار المهندسين والمقاولين واثنان من المهندسين المتخرجين واثنان من النقابيين واثنان من المزارعين ، وكانت المجموعة التي ضمنت التنسيق المستمر بين هؤلاء الافراد ترسم خطة الحركة وتناقش النتائج في الاجتماع الذي عقدوه في ايام معينة ، فتم تعيين الجنرال المتقاعد حسن تحسين بيركمان رئيساً لمجلس الادارة[2]، وجمال اوزبي اميناً عاماً **(فقال رئيس مجلس الادارة بيركمان في بيانه الاول ان حزب الوحدة ليس حزباً للعلويين فقط وانما يبقي بابه مفتوحاً امام كل تقدمي وذكر انهم يسيرون على خطا الكمالية ويقول نحن اتراك وفقاً لبيركمان ،قال اولاً انا تركي ثم انا مسلم، الذي يدعو الى اللغة التركية كلغة للعبادة والذين يمكن القول ان العلم هو المرشد الاكثر صحة في الحياة ، فقبل كل شيء ان ابواب الحزب مفتوحة لكل من يؤمن ويريد ان تكون مؤسسات الدولة كافية وقوية قبل اي شيء اخر في المجال الاقتصادي والمالي والسياسي)** [3] .

ثالثاً- تنظيم الحزب :

تم تنظيم الحزب في المقاطعات التالية : اسطنبول ، وانقرة ،واسس منظمات في سيواس ، وارزنجان ، عام 1967 وتونجلي ، ومرأش ، ومرسين ، واسكندرون ، وكوروم ، ويوزغات والتي لم يتم تقديمها الى السلطة الرسمية لكن المقاطعات التي سيجري فيها هذا الطلب هي كما يأتي: اضنة، ايلازيغ، هاتاي، غازي عنتاب، اديامان، اماسيا، كانكيري، بورصة، واعتباراً من 4 فبراير/شباط 1967 تم تنظيم حزب الوحدة في 12 مقاطعة واوضح الامين العام للحزب(**حسين اركانلي**) لأعضاء الحزب في المحافظات الاخرى في

(1) kalem ata,a.g.e,s.65 .
(2) Ata , a.g.e , 67 .
(3) Ata ,a.e, s . 68 .

الاجتماع الذي عقد في مقر الحزب واشار الى انه لم يكن هناك العمل بهذه الوتيرة في تركيا حتى الان ، وانه تقرر زيادة عدد الموظفين الى 30 موظفاً وذكر في نفس الخطاب كما يلي:"(اجد من المفيد ان اذكر بأيجاز اسباب تأسيس حزب الوحدة ففي تاريخ برلماننا متعدد الاحزاب لم نشهد ابداً ان الاحزاب الحاكمة تنحدر من الشعب وتتخذ سلطتها وقوتها منه ، وان كل الجراح التي اصابت وحدتنا الوطنية سببها التركيز على المصالح السياسية والشخصية وعدم الاهتمام بواقع البلاد فالأحكام العاطفية واضحة في كل قبائحها فلهذا تضررت مبادئ اتاتورك وتزعزعت اسس الدولة العلمانية ، ولم تقدم الاحزاب خدمة للجمهور، بل للمجموعات والمستفيدين التابعين لهم، فأدى ذلك لتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية اضافة للسياسية)"[1].

وقد ذكر ايضاً ان تركيا بحاجة لأحزاب جديدة مليئة بالمثل الاعلى لأتاتورك الذي يحب الوطن والمواطن ، ويحترم الحقائق اعتقد بيركمان ان حزب الوحدة سد فجوة كبيرة ونشعر بالمسؤولية والعمل على خدمة تركيا من خلال اتباع سياسة صادقة ، ويبدوا ان اعضاء حزب الوحدة لديهم الذكاء والجد للقيام بهذا الواجب ، فنحن ثالث اكبر حزب في تركيا[2]واما حيدر اوزدمير رئيس مقاطعة اسطنبول فقد ذكر حول الاجراءات التنظيمية وقال (اعتقد من الضروري ذكر قضية واحدة مرةً اخرى بناءً على الانطباعات الشخصية وان وثائق التفويض التي اعطتها الرئاسة العامة قد تم الاحتفاظ بها في جيوبهم من قبل رؤساء هذه المحافظات حتى اليوم ومن المعروف ان الاهمال سيؤدي لخسائر كبيرة ويجب التعامل مع هذه المشكلة بجدية وكذلك يجب مراقبة وفحص الانشطة التنظيمية على الفور من وقت لأخر)[3] ففي المرحلة الاولى للاجتماع التنظيمي للحزب جاءت الرغبات التالية:

1. ينبغي اتخاذ قرار لانعقاد الجمعية العمومية بأقصى جهد لتنفيذ القرار .
2. وفقاً للانتخابات المحلية يجب انشاء منظمة في المحافظات الخمسة عشر المنصوص عليها في قانون الانتخابات في اسرع وقت ممكن وانشاء نظام تحكم من شأنه تسريع تنظيم الدوائر في المقاطعات.
3. بلورة وجهات نظر الحزب في قضايا البلاد وتوضيح الموقف والمسار الاقتصادي .

(1) Cem , s . 12 , subat 1967 , s . 18.
(2) Bülent BİNGÖL ,a.g.e, s . 68 .
(3) Cem , s . 12 , subat 1967 . s . 19 .

4. يجب ان تتم النضالات الحزبية دائماً في اتجاه فكري ، ويجب ان لا تضر الانشطة التي يتم القيام بها في هذا الصدد بتماسك الحزب والعلاقات الفردية ، كانت منظمة منطقة شيشلي التي انشأتها اللجنة الادارية الاقليمية في 1966/11/24 مليئة بالامثلة التي نؤكد هذا الرأي ، فكان الشقيقان لعائلة بوزبي اللذان كانا يتقاتلان مع بعضهما البعض في حزبين منفصلين لسنوات اصبحا متحدين تحت مظلة حزب الوحدة ، وبالتالي كانا يعطيان مثالاً للحياة التي من شأنها حقاً ان تبرر هموم السياسيين، فعين باشا بوزبي(Pasa Buzbee) رئيساً لمنظمة منطقة شيشلي في منطقة الفاتح وكان المحامي حسين ايدن رئيساً لها وتم تعيين الجنرال المتقاعد والمحافظ علاء الدين كيرال رئيساً للمحافظة وتألفت اللجنة الادارية الثانية عشر من ثلاثة عشر شخص وهم كلاً من امين الصندوق قادر ايدن(محاسب) وهولوسي كتوب (رئيس مهندسين) ومحمود كوش اوغلو(موظف) وزكي زيرينلر(مهندس) ومرتضى دينشر(مقاول) وتورهان شاهين اوغلو(مقاول) شيك دوران(ماجستير هندسة) واحمد ايتي طابعة وموسى اشيك(رئيس المهندسين) ويسار يولات(عقيد متقاعد) ومن جهة اخرى شكل مصطفى كركوش لجنة من 8 اعضاء في منطقة هوزات في تونجلي وبعد ان انشأ المقر منظمتين اداريتين اقليميتين في اسطنبول وانقرة [1]"وشكل الضيوف المؤسسون منظمة اسطنبول على النحو التالي[2]:" وفي يوم الثلاثاء الموافق 1966/11/1 تم تقديم الطلبات الازمة للمحافظات وتمت زيارة المحافظ بشكل جماعي في 11/5/ 1966وبدأ الوفد العمل رسمياً[3].

رابعاً- هيئات النشر :

بينما كان الشعراء الشعبيين خلال حقبة الستينات ينشدون الأناشيد العلوية على الشعب ، والتي اثرت على الشعب والتفت إليها وازداد هذا الاهتمام بعد ذلك بتنظيم الحفلات الموسيقية للأناشيد العلوية وعندما انتقل العلويين من القرية إلى المدينة وجدوا أنفسهم محاصرين أمام حماسهم للعيش وفقًا لهويتهم الشخصية ، وفي ظل هذا الحماس أنشأ " عبدين أوزجوني(**ABDEN IWZJONE**)" مجلة (**Cem Dergisi**) وصدر

(1) Hakkı Uyar, 1923'ten Günümüze CHP Tüzükleri Ü zerine Genel Bir Değerlendirme, TOSES yay., İstanbul, Mayıs 2000

(2) **الرئيس حيدر اوزدمير قانوني ، والسكرتير عابدين اوزغوني:** خبير اقتصادي وكان الامين العام لحزب الشعب الجمهوري هو الشخص الثالث للحزب خلال فترة الحزب الواحد والشخص الثاني بعد عام 1950 ويقتصر مفهوم الامانة العامة بشكل عام على الاحزاب اليسارية وحيدر سليك خبير اقتصادي ومحمد كوران قانوني علي رضا كوزوكان تاجر وابراهيم كامل كرمان محامي واحسان اسنداغ محامي وقدري اوزكان مؤمن ومحمد اوزجان محام وقرباني كيليتش تاجر ينظر: Cem , s. 6 , Kasim 1966 , s.13-14.

(3) A.E ,s.13-14.

العدد الأول منها في تموز 1966 وأعقبها أيضًا صدور جريدة " طريق أهل البيت" التي أنشأها " دوغان قليج"، وقد قدمت هذه الجرائد خدمات هامه وفقًا لعصرها على الرغم من كونها لم تستمر طويلاً[1].

وكانت جريدة " طريق أهل البيت " [2] عملت على نقل كل المصاعب والمعاناة التي عاشها أهل البيت عبر التاريخ [3] ،كان شيخ حسن مؤسس المجلة ينتسب إلى عشيرة سيد رضا عشيرة ديسم الذي تم إعدامه في "عصيان درسيم "[4]، وكانت المجلة ذات خطاب كردي في المقام الأول واتبعت المجلة سياسة قريبة جدًا إلى الأكراد العلويين[5]، إذ كانوا مؤيدين لعمل تحالف تركي كردي واتبعت موقف سياسي مؤيد لحل المشاكل على هذا النحو وكان رمز هذا التحالف هو شخصية "عبد الملك فرات" الذي أعلن العصيان الكردي عام 1935 وهو حفيد الشيخ سعيد القائد الأول لهذا العصيان كان الخطاب الذي نشره " عبد الملك فرات" في مجلة اهل البيت كالتالي:"جاء الوقت لتلتفتوا إلى المجموعات العرقية المختلفة والملايين من الأكراد والجركس الذين يتم وصفهم بأنهم "علويين وشافعيين"[6] ويعيشون في تركيا كمواطنين من الدرجة الثانية بتسمية واما الأكراد يوصفون" أتراك الجبل" والعلويين أنهم" شامان"[7].

وقد عانت جريدة شيخ حسن من توقف النشر في بعض الأحيان إذ توقفت الجريدة عن النشر لمدة طويلة بسبب الأحداث التي وقعت عقب " ليلة أهل البيت" التي تم تنظيمها في مقاطعة " ألبستان" في قهرمان مرعش عام 1967 وتم اعتقال دوغان شيخ حسن وسجنه وعند خروجه من السجن بعد ذلك استمر في نشر

(1) Kaleli, a.g.e., s.32.

(2) صدرت في مارس 1966 هي أول جريدة علوية وأعقبها بعد ذلك جريدة " أهل البيت الجديدة وعملت المجلة التي تم نشرها بأسماء أهل البيت ، كان مؤسس هذه الجريدة هو "دوغان قليج شيخ حسن " الذي تعود اصوله إلى " تونج إيلي"، وكانت "العلمانية شعار مجلة طريق أهل البيت وكانت تدافع عن حرية الفكر والعقيدة" وكانت المجلة صاحبة موقف ناقد للوضع في الجمهورية إذ كانت الجمهورية تدافع عن استمرار العثمانيين بسوء معاملة العلويين باعتبارهم طبقة ثانية وليست اولى: للمزيد ينظر:

- Ehli-beyt, S.8.1969.s.7.

(3) A.e.s.8.

(4) حادثة ديرسيم 1937-1938: انتفاضة انطلقت بوجه النظام التركي ، استخدم النظام القوة المفرطة لقمعها وقتل وشرد المئات من العلويين وكانت تلك الحادثة مدبرا لها منذ اشهر ينظر : جاسم محمد شطب ، المصدر السابق ،ص205.

(5) Ata, A.g.e., s.56 .

(6) ليس كل الاكراد والشركس علويين بل فيهم من مذاهب اخرى فقد وصفوا بالعلويين والشافعيين ، واما حزب الوحدة فأنه حزب علوي والبعض من اعضائه اطلق عليه اسم حزب الاتحاد لان البعض من اعضائه ينتمون للمذهب السني ، ينظر:

-Yeni Ehli-ibeyit,1969.s.8.

(7) a.e, 1969.s.8

مقالاته من المكان الذي تواجد به ، وكانت جريدة اهل البيت تنشر مقالات داعمه لحزب الوحدة خلال مدة عملها[1].

كانت الهيئة الأخرى المعروفة بدعمها للعلويين هي جريدة " جيم"(Cem) وقد أسسها رجل الاقتصاد عابدين أوزجوناي، وبدأت أول إصدارات للجريدة في تموز 1966 بهدف تثقيف وتنوير المجتمع وإيقاف الهجوم الموجه ضد العلويين وإيقاظ الدولة والقوى الحاكمة فنجحت جريدة جام في جذب رجال السياسة والمثقفين في عهدها للانضمام إليها، فقد تأثروا بشخصية عابدين أوزجوني وبالشبكة التي تكونت فيما بين القومية العلوية التركية وكان القول السائد في الجريدة هو" العلويون اتراك ابناء أتراك" ونشرت الجريدة ان" العلوية والعلويين حافظوا على عدد من المبادئ الكمالية في الجمهورية وأتبعوها"[2]، وتوقفت جريدة جام عن النشر والإصدار عام 1967 نتيجة للمشاكل المالية التي تعرضت لها على الرغم من اتباع كلا من جريدة جام وجريدة اهل البيت أراء وأفكار متعارضه إلا أن دعمهما إلى حزب الوحدة في منشوراتها يشير إلى اتحادهما حول هدف واحد مشترك مثل " العلوية" والعامل الآخر الأهم هو وجود اشخاص من اصحاب الرأي في الجريدتين أعضاء في هذا الحزب، توقف إصدار جريدة جام عقب إصدار العدد الثامن عشر لها أما جريدة أهل البيت التي أسسها دوغان قليج شيخ حسنلي فقد استمرت في النشر والإصدار حتى الانقلاب العسكري عام 1971، وعلى الرغم من أن جمعيات حاجي بكتاش الثقافية لم تستمر طويلا إلا أنها كانت ذات أهمية كبيرة لكونها الأولى من نوعها بينما نجد أن جمعية حاجي بكتاش ولي للثقافة والسياحة في" حاجي بكتاش" والتي أقيمت عام 1964 مستمرة في تنظيم الاحتفالات والأحداث ، مما تقدم تمكنت الطائفة العلوية بعد غياب طويل عن المشهد السياسي والمعانات والتهميش والعمل ضمن ايدلوجيات حزبية اخرى او ضمن فلكها، استطاعت تشكيل حزب مختص بالطائفة بشكل علني، يراعى فيه المشاكل والحلول الخاصة بها والوقوف على مساعدة الطائفة عبر منصة السلطة التشريعية.

(1) Ata, a.g.e., s. 57.

(2) Cem, S.5 , 1 Kasım 1966.s.3.

الفصل الثاني

موقف حزب الوحدة التركي من التطورات السياسية الداخلية عام 1966-1970

المبحث الاول
المنطلقات الفكرية لحزب الوحدة

أولاً - النظام الداخلي وبرنامج الحزب:

تم اعداد برنامج حزب الوحدة استناداً الى "المبادئ الستةُ" [1] لحزب الشعب الجمهوري ودستور الجمهورية التركية، وهذه اشارة الى ان الحزب اصلاحي تقدمي مؤيد للكمالية والمبادئ الاتاتوركية، وكان الهدف الاساسي للحزب هو القضاء على صراعات المصالح القائمة بين طبقات المجتمع، وكان نقطة الخلاف الوحيدة بينه وبين الكمالية هي الاعتراض على تطبيق العلمانية، فبدأ هذا الاعتراض عندما تم رفض طلب حزب الوحدة في ان يكون ممثلاً عن العلويين في رئاسة الشؤون الدينية إذ طالب الحزب بالسماح بعمل تشكيلات دينية تعبر عن احترام حرية الدين والمعتقد وتحقيق التوازن بين الجماعات الدينية اشارت هذه المطالب الى ان الحزب يسير بالتوازي مع دستور 1961 لقد بدأ السيد "جمال اوزبي"[2]، مؤسس الحزب حديثه عن اللوائح الداخلية للحزب بقوله (لماذا ننشئ حزب الوحدة طالما كانت الامة التركية تهتم بشكل كبير بالوحدة والتضامن فنجحوا في اقامة دول كبرى ونشأ من بينهم الفلاسفة وكبار رجال الدولة العظماء[3] واعطى العثمانيون اهمية للوحدة والتضامن وفتحوا جزءاًمهماً من ثلاث قارات واقاموا دولة عظيمة لكن بعد التخلي عن الوحدة والتسامح والبدء في اتباع التوجهات الانفصالية تشرذمت الامة وتراجعت واخيراً جاء اتاتورك وانقذ ما تبقى من الدولة من التفكك والدمار واقام الجمهورية التركية وحقق الوحدة والاتحاد وقضى على الانقسام ،وعندما توفى اتاتورك بدء الابتعاد عن اصلاحاته وكان الهدف من انقلاب 27 مايو ايار 1960 هو تصحيح الاوضاع وتم قطع مسافات طويلة بشكل قانوني ولكن مع وجود دعاة الانفصالية والانقسام في مجتمعنا لم يكن ممكن تحقيق التقدم والاستفادة من الثروة بشكل كبير)[4] .

اراد الحزب القيام بالأصلاح في الشؤون الدينية والتربية والتعليم ايضاً وهو مؤيدٌ لكل الاصلاحات على مستوى اصلاح الاراضي والسكن وطالب بالاستقلالية في المذهب والتربية والتعليم وكان رافضاً للتمييز بين

---

(1) **المبادئ الاتاتوركية** (الجمهورية ، القومية ، الشعبوية ، الثورية ، الدولتية ، العلمانية) ، ينظر : هزبر حسن شالوخ ، انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها ، (بحث منشور) مجلة جامعة واسط ، كلية التربية ، العدد (4) ، المجلد (1) ، 2008 ، ص 198 .

(2) **جمال اوزبي** : هو محامي واحد مؤسسي الحزب وصاحب فكرة التأسيس وهو الذي شارك بأعداد برنامج ولوائح الحزب وهو من اصول علوية ، للمزيد ينظر : Bulent BinGol ,A.g.e, s . 170 .

(3) Kalim Ata , a.g.e , s . 77 .

(4) Cemal Ozbey , a.g.e , s . 4 .

الاديان والمذاهب واراد ان يكون تعليم الدين ورفع الاذان باللغة التركية[1]، لم تتغير المناهج الايدلوجية المتبعة في الفقرات الاولى من حياة الحزب في عهد التيميسي في اللوائح الداخلية للحزب عام 1972 ، فعلى سبيل المثال كانت احد مواد اللوائح الداخلية تنص على ان الحزب ضد التمييز والانفصالية واليمين المتطرف واليسار المتشدد "والفاشية"[2] والشيوعية والامبريالية وكل انواع الانظمة الديكتاتورية وكان التعديل الذي تم اجراؤه في المادة الثانية هو حذف جملة ضد الشيوعية[3] نجد ان **المادة الثانية** في القوانين الداخلية للحزب التي صدرت عام 1972 هي نفسها وتنص على ان حزب الوحدة التركي منظمة سياسية تسعى لتوصيل الطبقة العاملة من الشعب الى السلطة، حث الحزب على اجراء تنمية اقتصادية واجتماعية ووطنية في ضوء تطوير التعاونيات ونجد ان التأكيد على التعاون الوارد في المادة التاسعة يظهر في مقدمة اعمال الحزب ويرتبط بشكل وثيق مع مبدأ الدولة الاجتماعية ، ويتبع الحزب في المجال الثقافي سياسة ثورية اصلاحية تقدمية ،وتنص المادة 19" على ان تقوم رئاسة الشؤون الدينية بتحقيق المساواة والتوازن بين الجماعات الدينية المختلفة واظهار الاحترام لمعتقداتهم وافكارهم وتوفير الحرية اللازمة لهم وتنص المادة 25" على وضع احكام صريحة في قانون العقوبات التركي لمنع التمييز على اساس العرق والدين والمذهب واللون والجنس بين المواطنين ومعاقبة كل من ينتهك حرية الدين والمذهب والمعتقد والفكر، وتنص المادة 26" على منع الترويج للمذاهب في الاماكن التي يتم فيها تقديم التعليم الديني وعدم احتكار التربية والتعليم الدينيين لصالح طائفة بعينها، وتهدف المادة 27" للتأكيد على ان الشؤون الدينية تخضع لرقابة صارمة ومشددة وجعل لغة العبادة والتعليم الديني باللغة التركية [4] اما بالنسبة للقضاء على صراعات المصالح والمنفعة بين الطبقات فقد اهتمت المادة بتقليل الفوارق بين الطبقات والسيطرة على الصراعات وتبدو هذه المادة مهمة بشكل كبير لأنها مادة لا توجد مثيلاتها في لوائح الاحزاب الاخرى ، اومن هنا يمكن القول ان حزب الوحدة من خلال مبادئه ضد التنظيمات غير الشرعية والالتزام بالقانون ووضع حدوداً لما هو غير قانوني واساس

---

(1) Ozbey , a.g.e, 1969, s.10 . كان باللغة العربية قبل مجيء اتاتورك

(2) **الفاشية** : شكل من اشكال الحكومات التي يرأسها ديكتاتور ، تسيطر فيها الحكومة سيطرة تامة على النشاط السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي ، وهي احدى الوسائل التي تلجأ اليها الطبقات المالكة الحاكمة لأنقاذ نظامها الرأسمالي من الانهيار ، واهداف الفاشية القضاء على مقاومة الشعب واحباط كفاح الطبقات العاملة الكادحة ضد مستغليها ومضطهديها من الطبقات الحاكمة ،و كلمة فاشية صفة لكل نظام حكم او مفهوم سياسي يشبه حكم بنيتو موسوليني وادولف هتلر ،يرجع كثير من المؤرخين بداية الفاشية الحديثة الى نابليون الاول الذي حكم فرنسا حكما مطلقا اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، للمزيد ينظر: فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، (الاردن : دار اسامة للنشر) ، 2003، ص 134 ؛ أحمد بهاء عبد الرزاق ، المنظمات الفاشية وتغلغلها في السياسة الفرنسية 1934-1936، (بحث منشور) جامعة الكوفة:كلية التربية ،العدد32،المجلد2017،1،ص378.

(3) Turkiye Birlik Partisi , a.g.e, 1972, s. 2 .

(4) Bulent BinGol , s.188 .

منهجه انه يحق لأي مواطن ذكراً او انثى الحصول على عضوية الحزب بشرط ان لا يكن منظماً لاحد المنظمات الواردة في المادة الثالثة والتي تسعى وراء اغراض تتعارض مع المصالح الوطنية وانه غير مسموح بمنح العضوية الى اولئك الذين فقدوا اهليتهم للانتخابات كأعضاء في مجلس الامة التركي الكبير بسبب جريمة ادينوا بارتكابها[1] ، وتم ادراج المادة 15" الخاصة بأصلاح الاراضي والمساكن والزراعة في جدول اعمال الحزب وفي لوائحه الداخلية مثلما فعلت كل الاحزاب السياسية في عهد الجمهورية [2]، إذ تم **جمع اهداف ومبادئ الحزب** في هذا البرنامج الذي تم اعداده وفقاً للمنظور الكمالي وهو يتكون من 31 مادة : **المبدأ الاول** للحزب: ينص على جمع كل المواطنين حول المشاعر والمبادئ الوطنية كوحدة لا تتجزأ اي (الجميع مشتركون في المصير وفي الافراح والاحزان)، **المبدأ الثاني** : يشير لضرورة امتلاك الوعي الكامل بكل ما يخص ثورات اتاتورك ، **المبدأ الثالث** : اقامة دولة ديمقراطية قائمة على الاسس القانونية والاجتماعية بما يمكنها من تحقيق وضمان حقوق الانسان وكرامته وتوفير سبل التضامن والعدالة الاجتماعية والوصول لرفاهية الفرد والمجتمع ، واما في الجزء الخاص بالشؤون الحكومية في برنامج الحزب فنجد بالنسبة للمقاطعات قد تمت المطالبة بتشكيل مجلس عام لكل مقاطعة يأتي بالانتخاب بالأضافة الى المسؤول القائم بأعمال المقاطعة ،واما المادة **16** الخاصة بالشؤون الزراعية فقد تم قطع الكثير من الوعود بشأن اصلاح الاراضي والاصلاح الزراعي وتطوير التعاونيات وتوفير التأمين للزراعة [3] ،واما المادة **19** " اكدت بأنه سيتم اتباع سياسة خارجية تسير وفقاً لشعار اتاتورك السلام في الداخل السلام في العالم وانه سيتم الغاء الاتفاقات الثنائية التي تتعارض مع المصالح الوطنية، وكذلك الوعود بحماية استقلال الجامعات والمحاكم وهيئة الاذاعة التركية ، وهناك امر لافت للانتباه في البرنامج وهو التنظيم التفصيلي تحت عنوان (**شؤون القضاء**) واكد هذا العنوان على أنشاء محاكم ادارية مالية ومحاكم للأحداث ، واعلن الحزب عن ضم موظفي المحاكم والمحامين الى الضمان المهني والاجتماعي وهكذا تم تنظيم شؤون القضاء بهذا الوضع ، واشار احد المحامين الى ان برنامج ولوائح الحزب من عمل جمال اوزبي ، واما **المادة** 4 " اشارة لاستمرار استقلال الشؤون الخارجية للجمهورية للابد ، **واشارت المادة** 5 " الى الحفاظ على وحدة الدولة وشعبها الذي لا ينقسم ، واما المادة 6 " اكدت بأن اللغة التركية ستكون هي اللغة الاساسية في كل المجالات ، **وذكرت المادة** 7 " بأن الجميع سيكونون متساوين امام القانون دون التمييز على اساس العرق او الدين او المعتقد او المذهب

(1) T.B.M,Birlik Partisi'nin yasalara , a.g.e, Ankara, 1980, s. 4-5 .
(2) a,e.s.5.
(3) a .e , s.73 .

واللغة ، **واشارت المادة 8**" الى منح الحرية لكل فرد له الحق في الحياة وتطوير كيانه المادي والمعنوي [1] **ونصت المادة** 9 " على توضيح مفهوم الحزب عن العلمانية لاحترام حرية كل فرد في اتباع المذهب والمعتقد الذي يؤمن به ، والسماح للجميع بممارسة الطقوس والشعائر الدينية والعبادات التي لا تتعارض مع القوانين المختصة بها او مع الاخلاق العامة والنظام العام وعدم اجبار احد على المشاركة في مراسم وطقوس دينية لا يرغب فيها او اجباره على التصريح بحقيقة مذهبه ودينه وكذلك لا يصح ادانة احد بسبب معتقداته الدينية او افكاره ، وتضمنت هذه المادة ايضاً بأنه لن يتم اتباع القواعد الدينية في النظام القانوني او الاقتصادي او الاجتماعي لهذا البلد ، ولم يتم السماح باستغلال الرموز الدينية بأي شكل من الاشكال، **واما المادة** 10" فهي تشبه المادة 9" إذ نصت على احترام حرية الفكر والرأي للجميع ولا يمكن اجبار اي شخص على الكشف عن افكاره وأرائه ، وذكر **في المادة 11**" تتبع العلم الذي يتعارض مع اسس العلوم والتعليم الحديثة ، **واما المادة** 12" نصت على منح الحقوق والحريات بأوسع معانيها من حيث حرية الترشح والانتخاب والعمل والسفر والتواصل وحرية الصحافة وحق التجمع وحرية تلقي مختلف العلوم والفنون ، **واما المادة 13**" احتوت على المنهج العام الذي يوضح كيفية تنفيذ الاهداف المذكورة في المادة 12" [2] .

هكذا يرى حزب الوحدة ادارة الجمهورية كنظام سياسي ثابت ولا يمكن تغييره وتشير الفقرة (أ) من المادة 13 على انه كل مواطن مخلص للوطن التركي لا يؤمن بالعرقية والانقسامية يمتلك روح الوحدة والاتحاد ويمتلك نفس اللغة والثقافة ويؤمن بالأفكار الكمالية هو فرد ينتمي الى الامة التركية، وتشير الفقرة (ب) من المادة 13 الى ان الهدف الاساسي للحزب هو خدمة الشعب من خلال ادارة الدولة لأجل مصالح الشعب ، وتشير الفقرة (ج) من المادة 13 الى ترك مهمة تحديد مجال العمل والاستثمار في القطاعين الخاص والعام الى هيئة التخطيط بالدولة ، واما الفقرة (د) من المادة 13 نصت على ان حربنا الرئيسية تدور حول الاهتمام بالصناعات الثقيلة ومحطات الطاقة الكبرى لدينا والاعمال العامة مثل مشروعات الري وتجفيف البحيرات والمستنقعات والاهتمام بجميع انواع التعدين والمناجم المكتشفة والمتبقي منها وكل ما يخص النفط والخدمات العامة والنقل والمواصلات واعمال هيئة البريد والتلغراف واعمال التجارة الخارجية كالاستيراد والتصدير وتأييد تأمين البنوك والتأمينات ويتم ترك كل ما هو خارج اطار الاعمال السابق ذكرها الى القطاع الخاص [3].

ثانياً - المبادئ الاصلاحية للحزب :

(1) Ata , a.g.e , s. 80-81 .
(2) Bulent BinGOL , A.g.e, S.190-192 .
(1) Ata,a.g.e, s. 80-81 .

1- **شؤون القضاء:** اذ نصت المادة 4 على توسيع طاقم العمل في المحكمة العليا والمجلس الاستشاري من اجل الية العدالة السريعة وانشاء محاكم ادارية ومالية ومحاكم للأحداث بالأضافة الى زيادة عدد المؤسسات الاصلاحية وانه ستتم محاكمة المجرمين السياسيين امام قضاء المحاكم المدنية العادية ، والسماح باستقلالية القضاء والدفاع عن مراتب القضاة ايضاً .

2- **شؤون التعليم:** اراد الحزب تنشئة الشباب بعقلية ثورية اصلاحية شعبوية مؤمنة بالكمالية ، واتباع سياسة تعليم وتدريب وطنية تتماشى مع العادات والتقاليد التركية ، والعمل على اصلاح واحياء المعاهد القروية والمؤسسة التعليمية ككل وتعليم جميع المواطنين في اسرع وقت ووعد الحزب بأنه لم يترك قرية واحدة بدون معلم ومدرب ، والاهتمام بالمعلمين وسيتم دفع رواتب اعلى لمعلمي القرى واعطاء اهمية للتعليم المهني والتقني وعدم ترك قرية بدون مدرسة [1] وفتح ملاجئ للأطفال الفقراء والايتام واعطاء اهمية للحفلات الموسيقية والمسرح الرياضي وعدم فرض اي رسوم على الطلاب الفقراء في الجامعات وزيادة اعداد المدارس الداخلية بالمنطقة والاهتمام بالموسيقى والادب الشعبي وأنشاء منظمة لحماية الشعراء الشعبيين[2] وتأسيس مدارس للكبار لمن حرموا من التعليم في اوقات سابقة بهدف محاربة الجهل والامية وتوفير السكن للطلبة داخل المؤسسات التعليمية بما يخص طلبة الجامعات [3] .

3- **الشؤون الداخلية والخارجية والدفاع الوطني:** تعهد الحزب في المادة 16 بالقضاء على عدم المساواة والظلم القائم بين القرى والمدن والاهتمام بأكمال جميع الاعمال التي تحتاجها القرى بمساعدة الدولة والغاء تقسيمات المناطق الفرعية ومنع التعاملات الورقية ، **واما السياسة الخارجية :** اشار الحزب بالمادة 17 الى أنه سيتم تطبيق مبدأ اتاتورك السلام في الداخل السلام في العالم والغاء كل الاتفاقيات الثنائية التي تعرض استقلال تركيا للخطر وتتعارض مع المصالح الوطنية ، وقد القى حزب الوحدة مهمة تحقيق الوحدة الوطنية على عاتق الجيش كما موضح في المادة (18) إذ ذكر انه سيدعم الجيش بأحدث الاسلحة وسيجعل هذه المؤسسة بعيدةً عن السياسة وان الدور الاساسي للجيش هو الدفاع عن الوطن وان الحزب سيعطي للقوات المسلحة دور في المساعدة في التنمية الوطنية[4].

(2) Abdi ipekci, Liderler Diyor ki , Ant Yayinlari , Istanbul , 1969, s.99 .
(3),a.e,s.99 .
(4) T.B.M.M. Kutuphanesi , Adalet partisi , Secim Beyannamesi , 1965,a.g.e, S.22-26 .
(1) Abdi ipekci,a.g.e, s . 99 .

4- **الاصلاح الزراعي وتطوير القرى والسياحة:** رأى الحزب ضرورة الاسراع بالاصلاح الزراعي فأوضحت المادة 19 انه سيتم توزيع الاراضي والألات الزراعية وقروض التمويل على المزارعين والاهتمام بالغابات وتربية الاسماك وزراعة الفاكهة وتربية الحيوانات وتعهد الحزب بالمادة 20 بأقامة الجمعيات التعاونية في كل قرية لتمويل الزراعة والبناء وبيع وشراء المنتجات والمواد الزراعية بأسعار مناسبة (واشار بالمادة 21) انه يهدف لتزويد القرى بالخدمات الخاصة بالطرق والمياه والكهرباء والمدربين والمدرسين والاطباء واقامة المدارس والدورات العلمية التدريبية اللازمة، واما المادة(22) اوضح بأنه سيهتم كثيراً بالموسيقى الشعبية والادب والحرف اليدوية والمسرحيات والترويج للثقافة التركية على مستوى السياحة العالمية والعمل على زيادة الفنادق والاستراحات والمطاعم واماكن المعسكرات السياحية وترميم المقابر ومزارات الشخصيات الادبية والشعراء الشعبيين وتحويلها لمناطق سياحية[1] وتخصيص ساعات محددة في الاذاعة لأجل التعريف بالشعراء الشعبيين الذين لا يزالون على قيد الحياة ومن توفى منهم ايضاً .

5- **الصناعة والتجارة والشؤون المالية:** اعلن الحزب من خلال المادتين23-24 بانه سيترك مهمة تحديد الاعمال التي ستكون تابعة للقطاع العام او الخاص لهيئة التخطيط بالدولة واعلن الحزب بأنه سيتم تامين النفط والتعدين والتجارة الخارجية والخدمات المصرفية والتأمينية ايضاً ودافع عن الحرية والمساواة بين الجميع على مستوى التجارة المحلية وتقليل المسافة بين المنتج والمستهلك واوضح من خلال المادة 24 برغبته في تطوير التعاونيات الانتاجية للقضاء على الوسطاء وتقليل الواردات وحماية الحرفيين وصغار التجار، اشار الحزب بأهتمامه للعمل على ايجاد نظام ضريبي عادل لتحقيق التنمية الاقتصادية دون تحميل المواطن اعباء كثيرة[2] اذ اكد ذلك من خلال المادة 25 حول الاصلاح الضريبي بوضع نظام ضريبي قائم على العدالة والمساواة وتعديل نظام الضريبة الجمركية لتطوير الصناعة واعفاء ذوي الدخل المنخفض من دفع الضرائب وعدم تحصيل اي ضريبة غير مباشرة على السلع التي تمثل احتياجات اساسية لطبقات الشعب الفقيرة[3].

(2) Ata , a.g.e, s.81-87 .
(3) T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet partisi, Secim Beyannamesi , 1969 ,a.g.e,s. 15 .
(1) T.B.M, Pillik Partisi secim beyannamesi , a.g.e, s. 14 .

6- **شؤون الاشغال العامة والنقل والاسكان والتعمير:** اوضحت المادة(26) من البرنامج انه سيتم حل مشاكل البنية التحتية لتركيا وتضمنت المادة(27) بأنه سيتم منح منزل لكل مواطن وسيتم سن قانون الاحياء العشوائية وسيتم اصلاح المنازل واتباع سياسة تسكين واعمار مخططه ومنع الهجرة الى المدن الكبيرة من خلال نقل حياة المدن الى القرى في اطار تطويرها.

7- **قضايا العمل والعمال وشؤون الصحة والمساعدات الاجتماعية:** تضمن البرنامج مبدأ العمل كحق واجب في دستور 1961 واوضح البرنامج من خلال المادة(27) انه سيتم تطبيق هذا المبدأ بشكل صارم، بحيث يمكن الحصول على رجل مناسب عند العثور على وظيفة مناسبةً للأنسان، لأداء الوظيفة كما يجب، ويتم العمل على وضع نظام يحدد اجور عادلة والاهتمام بالتعليم المهني واصلاح تشريعات مؤسسة التضامن الاجتماعي اشارت المادة(28) الى انه سيتم عمل تأمين ضد البطالة ودعم كل الحقوق النقابية ومنح العمال حق الاضراب وحق العقد الاجتماعي[1] وفي المادة (29) اكد الحزب على توفير الخدمات الصحية للجميع وجعل التأمين الصحي من حق الجميع وتوفير الخدمات الصحية والدوائية الى ابعد القرى في تركيا .

8-**الحيادية في ادارة الدولة:** اكد الحزب في المادة (30) في برنامجه على انه سوف يتم تحقيق الحيادية في ادارة الدولة وعدم الانحياز الى اي جانب وسيتم منع الاعمال الورقية وانقاذ الموظفين من المشاكل التي كانت تواجههم في السابق وتوفير الحماية لأصحاب الاعمال الحرة ، ونص الحزب في المادة (31) بأنه سيقوم بعمل اصلاحات ادارية وسيدافع عن استقلالية المحاكم والجامعات وهيئة الاذاعة والتلفزيون ومراعاة النظام الدستوري من كل الجوانب[2].

9- **مذهبنا الكمالية:** ان البرنامج الذي اعلنه الحزب نابع من الفكر الكمالي يعكس مدى الانتماء والاخلاص لتركيا والى اتاتورك واتخذ من المبادئ الست لحزب الشعب الجمهوري مرجعاً له ووفقاً لحسن تحسين بيركمان مؤسس الحزب قال نحن ملتزمون بالمبادئ الكمالية ، ويوجد لحزب الوحدة مبدءان اساسيان هما القومية التركية والكمالية ويجب ان تظل هذه الكمالية كما هي ، وان حزب الوحدة حزب مسلم لكن مذهبه هو الكمالية وكعبته لا تنهدم وان الحزب ليس حزباً خاص بأصحاب هذا الدين او ذلك المذهب

(2) A.e, s . 14 .
(3) Abdi ipekci,a.g.e,s.100 .

او اللون او العرق فهو حزب المواطنين الاتراك اهل الاناضول الفقراء المعرضين للاستغلال الاقتصادي والاحتقار بشكل دائم بغض النظر عن لغتهم او جنسهم او دينهم او الى اي عرق ينتسبون ويمكن القول انه حزب الكماليين الحقيقيين[1]، اعلن الحزب بأنه سيلتزم بالمبادئ التي يقبلها دستورنا فيما يتعلق بالنظام السياسي من جميع النواحي واعلن بأنه لم يخرج عن النظام وسيصل للسلطة بالوسائل الديمقراطية ودافع عن نظام الاقتصاد المختلط ويعد كل هذا مستوحى من منهج حزب الشعب الجمهوري الذي يعطي دوراً للدولة والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية[2] ،ورد في الفقرة (د) من المادة 13 انه سيعمل على تأميم الصناعات الثقيلة ، ونجد ان المادة (23) تنص على ان هيئة التخطيط الحكومية هي التي ستحدد الجوانب التي سيتولى ادارتها القطاع العام في الصناعات الثقيلة والكبيرة مما يشير الى ان الحزب هنا رفع مستوى سلطة مؤسسة بيروقراطية مثل هيئة التخطيط بالدولة فوق مستوى سلطة الارادة السياسية[3]، الواضح هنا هي الدولة التي دعمت رأس المال الوطني وتهدف لأنشاء الرأسمالية بالدولة ولم يصرح الحزب بشيء حول ما اذا كان مؤيداً او معارضاً للراس مال الاجنبي ولم يعبر عن رأيه بالنسبة للسوق المشتركة ، صرح بأنه مؤيد للاستقلال على مستوى السياسة الخارجية، ولم يصرح تجاه الاتفاقيات الثنائية التي استخدمتها الامبريالية الامريكية كوسيلة للسيطرة على تركيا[4] على الرغم من قوله انه سيتم الغاء كل الاتفاقيات التي تضر بالمصالح التركية فلم يجب على اي من الاسئلة الخاصة بالمكان الذي ستقوم فيها زراعة المحاصيل الاقتصادية او كيف ستتحقق التنمية والنهضة الصناعية التي تحدث عنها الحزب ، وكانت وجهات نظره حول اصلاح الاراضي والاصلاح الزراعي غير واضحةً[5]، اوضح الحزب في المادة 19 بأنه سيتم تنفيذ الاصلاح الزراعي واصلاح الاراضي في اسرع وقت ممكن وان الحزب استخدم خطاباً يبدو متعاطفاً مع الناخبين الذين لا يملكون الاراضي وترك المسألة مفتوحة حول نقطة كيف ومن من سيتم اخذ الاراضي التي سيتم توزيعها ومنحها للفلاحين ، وبهذا قد اتخذ موقفاً لا يسيء للمعدمين ولا يغضب الملاكين ويبدو هذا المنهج قائم على مبدأ الشعبوية واكد الحزب في اللوائح الداخلية على انه يرفض صراعات المصالح وقرر القضاء على الصراعات الطبقية وهو ضد النزعة الانفصالية والانقسامية ، واشار جمال اوزبي

(1) Abdi ipekci,a.e,s.101 .
(2) Ata , a.g.e, s. 89 .
(3) Bulent BinGol , a.g.e, s. 196 .
(4) Ata , a.g.e , s. 97.
(5)A.e.s . 98.

الى ان حزب الوحدة يقع الى يسار حزب الشعب الجمهوري والى يمين حزب العمال التركي ، ولكنه قومي شعبوي جمهوري ثوري اصلاحي تركي كمالي اشتراكي وهو حزب ضد التعصب الاعمى والشيوعية والامبريالية "والرأسمالية"[1] والرجعية والفكر الانفصالي ويعني هذا انه حزب في اليسار الوسط وكان يطلق على هذا الاتجاه اسم الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي[2].

لقد كانت النقطة الوحيدة التي ميزت الحزب عن الاحزاب الاخرى هي مبدأ العلمانية الاتاتوركية الوارد في الدستور لكن هذا التمييز لم يشير الى معارضة تامة للعلمانية لقد تم قبول العلمانية كمبدأ ،على سبيل المثال لم يكن موضوع وجود الدين حتى موضوع مناقشة واشار الحزب الى ان مؤسسة الشؤون الدينية ضرورية للغاية لكن العلويين غير ممثلين فيها، لذا فهي ليست مؤسسة ذات نظام عادل فهي تخدم المنتمين للمذهب الحنفي واما العلويون فهم عنصر اساسي في المجتمع غير مسموح لهم بالتعبير عن انفسهم[3] اراد حزب الوحدة ان تفتح هيئة الشؤون الدينية ابوابها للعلويين للقضاء على البنية الجائرة للديانات ولتنفيذ مبدأ العلمانية الوارد في الدستور بطريقةً تمثل اصحاب الديانات الاخرى، ورغب في تولي منصب في هيئة الشؤون الدينية للعلويين، لم تكن المشكلة بوجود هيئة الشؤون الدينية وانما بسبب عدم السماح للجماعات الدينية الاخرى بالمشاركة في هذه الهيئة، فجادل الاسلاميون حول ضرورة الغاء رئاسة الشؤون الدينية مع الدفاع عن منهج لجنة الدين باعتبارها مؤسسة ضد العلمانية[4] واعلن حزب الوحدة انه ليس ضد وجود هيئة الشؤون الدينية لكنه ضد عدم السماح للعلويين البكتاشيين بالمشاركة بها ، وان رئاسة الشؤون الدينية سوف تحقق المساواة والتوازن بين الجماعات الدينية وستقوم بتكوين تشكيلات تعبر عن احترام حرية العقيدة والمذهب إذ بدا الحزب انه قام ببناء برنامج بالكامل تقريباً للقضاء على التمييز الديني[5].

ثالثاً - الاسس الايديولوجية للحزب:

(1) **الرأسمالية** : نظام اقتصادي واجتماعي حل محل النظام الاقطاعي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج نشأت في القرن السادس عشر ووصلت في القرن العشرين لأعلى مراحلها وهي مرحلة الامبريالية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية تتميز بسيطرة القطاع الخاص على وسائل الانتاج الاقتصادية ورأس المال واكتساب الثروة عن طريق السوق الحرة ، وهي مرحلة متقدمة من البرجوازية في سلم التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية ، وتمثلت الرأسمالية في زيادة الانتاج عن طريق الاستثمار ينظر : **رغد نصيف جاسم** ، الرأسمالية المطلقة والفاعل الاجتماعي ، (بحث منشور) المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (78) ، ص 17 .

(2) Cemal Ozbey , Birlik Partilileri Uyarmalar , Birlik Yolu-Ataturk Yolu Dizisi, No:2, Ankara, 1969, s. 5 .

(3) Ata , a.g.e , s.87 .

(4)Cemal Ozbey,a.g.e,s.5.

(5) Ata , a.g.e,s. 87 .

كان العلويون مبعدون تماماً عن النظام السياسي وكانت علاقاتهم مع المدينة محدودة اذ تم اكتشاف العلويون الذين يواصلون حياتهم المحافظة من خلال الحفاظ على هياكلهم التقليدية المغلقة في الريف من قبل المثقفين الوطنيين وعندما تم تضمينهم في تقاليد المعارضة تأثروا بشدةً بالتيارات الفكرية التي احاطت بالأمبراطورية ومن اجل اكتساب القوة في المناطق التي يعيش فيها الاتراك السنة جنباً الى جنب مع العلويين لم يمر اللاديني والشيوعي لدى كيزلباش مرور الكردي في مقاطعات مثل ملاطيه وايلازيغ وارزنجان بما في ذلك الكردية فهكذا تأجج الاغتراب التقليدي للعلويين والسنة سياسياً ، وبدأ تفاعل السنة مع العلويين الذين هاجروا الى المدن في سنوات الجمهورية[1]يعتبر العلويون انفسهم هم الاتراك الحقيقيون لأنهم تحت تأثير الاسلام ويتزوجون داخل المجتمع ونتيجة لذلك استمروا في ارث النسب التركي وتم تهميش هذا الجناح واختفى في السبعينيات[2]، اذ اعتبرت الطبقات والعقليات التي يتألف منها حزب الوحدة هم من الاشخاص الذين هم بأمس الحاجة الى الوحدة السياسية والروحية في ارضنا **(الاناضول)** ورغم كل شيء فلا زالوا يمثلون معنى القبائل التي دخلت الاناضول وكان الدور القيادي لرجال الدين في المجتمع العلوي[3]هو نفسه دور القبائل الشامانية الاسيوية[4] ويعتبر حزب الوحدة حزب اصلاحي تركي وكمالي بالكامل تحتاجه الامة التركية العظيمة وستعطي صوتها له بكل سرور[5] خلال حقبة الرئيس الاول حسن تحسين بيركمان اعطي الحزب مظهر حزب قومي علوي فكان التركيز على العلوية والتركية في المقدمة، فهدف ذلك خلق مجتمع تركي متميز لا طبقي ، وضمان الوحدة الوطنية والتضامن مع مجتمع تركي بدون امتياز وبالتالي فأن جميع الهياكل الدينية للمجتمع ستتمتع بحقوق متساوية وستحقق الوحدة الوطنية على هذا الاساس[6].

---

(1) Murat Kucuk , Mezhepten millete . Aleviler Ve Turk Milliyetciligi , modern Turkiye de siyasi Dusunce , cit . 4, milliyetcilik , iletisin Yayinlarl , Istanbul , 2003 , s. 901-906 .

(2) Massicard , a.g.e , s.60 .

(3) Cemal ozby , uyarmalar : Birlik partisi nin3 . Kurulus , Yildonumu munasebetiyle Birllk partilileyle Bir Konusma , Birlik Yolu – Ataturk Yolu Dizisi , no:3,Ankara , 1969, s.5 .

(4) **الشامانية** : تعتبر من اقدم الديانات التي عرفتها البشرية ولا يوجد تاريخ محدد لظهورها ومعظم الاراء تؤكد ان الشامانية ظهرت في سيبيريا في شمال شرق روسيا الا انها انتشرت في نطاق واسع ي منغوليا ومناطق وسط اسيا الاخرى واجزاء من الهند ، وبعض المصادر الصينية والاوربية وروايات الرحالة الاوربيين ذكروا في اقوالهم عن الشامانية واعتبروها ظاهرة دينية وتأملات فلسفية يقوم بها الكهنة الشامان تجاه الاله الاكبر (تنغري) ، واما المصادر الاسلامية تعتبر الشامانية ديانة وثنية قائمة على الشرك بالله من خلال اعتقاد اتباعها بتعدد الالهة ، للمزيد ينظر : **أحمد فرطوس حيدر** ، اصول العقيدة الشامانية ديانة متعددة الالهة ام توحيدية (دراسة في اوضاع الدين والمعتقد عند المغول) ، (مجلة)جامعة واسط ، كلية التربية ، العدد(39) ، ج (2) ، 2020، ص 69-70 .

(5) Cemal ozby , a.g.e , s. 6 .

(6) Kucuk , a.g.e , s. 906 .

رابعا - رئاسة حسن تحسين بيركمان للحزب (1966-1967) :

شغل "حسن تحسين بيركمان عدة مناصب منها منصب نائب رئيس الاركان العامة وقائد مدرسة المعدات العسكرية والقوات البرية ونائب رئيس الخدمات اللوجستية ، وبين عامي 1956-1957 كان ثاني رئيس لادارة التنظيم والتدريب في مقر القائد العام لقوات الناتو في باريس وبعدها عين في الفرقة 66 في اسطنبول عام 1957 ، وبقي فيها 7 اشهر وتقاعد رسمياً مع رتبة لواء وعندما فحص سجل الالتماس والملف الشخصي من قبل اللجنة المشتركة المشكلة من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى تقرر ان قضية تقاعده غير عادلة وتم الغاء عملية التقاعد[1]، وبعدها تم احالته للتقاعد بتاريخ 7/6/ 1960 من قبل هيئة الاركان العامة وفقاً لقانون رقم(42) ، وقد تحول الى حزب الامة الفلاحي الجمهوري وهو حزب يميني يهدف للتنمية الزراعية واصبح مرشح كوروم لهذا الحزب في انتخابات مجلس الشيوخ عام 1961 ، لكنه لم يستطع الحصول على دعم من مواطنيه على اساس انه لم يتوفق اثناء خدمته في الجيش وكان غير مخلص وكان يتحدث الفرنسية والانجليزية جيداً والالمانية بشكل متوسط[2] على الرغم من اعجابه بخصائصه الشخصية فقد تعرض لانتقادات كثيرة باعتباره زعيم الحزب على اساس انه لا يستطيع تحمل ادارة الحزب بصورة جيدة، وعلى الرغم من مظهره الجيد وكماله وفطنته الا انه لم يستفد من هذه الصفات في ادارة الحزب[3] وقد ذكر بيركمان وقال (انه من واجبنا ضمان القومية التركية والكمالية لانهما مبدان اساسيان للحفاظ على وحدتنا من الذين يريدون افساد وحدتنا وتقسيم الامة الى كردي وارمني وسني وعلوي فنحن كحزب سنحارب النوايا الشريرة ففي رأينا لا فرق بين مواطنينا سواءً يحمل الجنسية التركية او الكمالية ، فهذه الامة عاشت دائماً حرة ولم تتحمل الاحتلال سوى خمس سنوات من عام 1918- 1923 وهو عام اعلان الجمهورية التركية بعد حروب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال اتاتورك، والذي حصل على القوة بفضل الوحدة الوطنية فنحن نؤمن بالوحدة فهذا الحزب ليس حزباً علوياً، فبابنا مفتوح لجميع الاتراك من اي معتقد كانوا وللأسف فأن الصحافة اعطت اول خبر عن الحزب تحت شعار حزب العلويين)، وقد ذكر بيركمان في خطابه في منظمة اسطنبول ان تركيا كانت جسراً بسبب موقعها الجغرافي وكانت مسرحاً لغارات القوات المختلفة من الشرق الى الغرب في الماضي فلها دور ستراتيجي هائل في مثل هذه الظروف[4] فعلينا ان نكون اقوياء وحذر من الالعاب

(1) Cem , s.6 , kasim 1966 , s.14 .
(2) A.e, s.14 .
(3) Cem , s . 10 , Ocak 1967 , s.17 .
(4) Cem , SayI :9,1 Ocak 1967 , s.18

الروسية وقال يجب ان لا ننخدع بهم ابداً اذ اصبح العالم الان ينقسم لثلاثة قوى هي امريكا وروسيا والصين، ففي هذه الظروف ان كل ما يقدمه لنا حلف الناتو هو امر مهم لأننا اذا تعرضنا لخطر من الاتحاد السوفيتي ونزلت القوات الروسية من القوقاز في يوم من الايام سيأتي[1] "حلف الشمال الاطلسي" لمساعدتنا على الفور، فعلينا ان لا نتأثر بالدعاية ضد امريكا وقواعدها لأنه اذ تم تفكيك تلك القواعد العسكرية فسوف يستغرق اعادة انشائها سنوات واذا تعرضنا للخطر فعلينا ان نجعل المعاهدات الثنائية لصالحنا ، فاذا غادرت امريكا فسيأتي الاتحاد السوفيتي ومن الصعب اخراج الروس اذا دخلوا بلادنا فهناك امثلة كثيرة حول هذا الخطر في أوربا اذ نرى التعاون مع امريكا فائدة لنا فاذا قطعت مساعداتها عنا فسيكون جيشنا في وضع صعب من حيث الامدادات العسكرية ، فكانت هذه التصريحات لبيركمان مركزة على السياسة المعادية للشيوعية وكان بيركمان في كل تصريح يقول انا تركي وارفض الاعراق الاخرى[2].

خامساً- المؤتمر الاول وانتخاب حسين بالان رئيسا للحزب (1967-1969):

استطاع بيركمان من التكيف مع السياسة لأنه نشأ على انضباط الثكنات العسكرية ، وانه لم يشارك في تنظيم انشطة في محافظات اخرى غير انقرة واسطنبول، ولم يستطع الاختلاط بالناس وبقي في المعسكرات اينما ذهب ورأى قادة الحزب كجنود واثارت ردود الافعال في الواقع عندما وصف اعضاء الحزب(**باشا**) بأنه رصين ومثالي المظهر وذكي وبحسب اعضاء الحزب بأن الباشا كان متوقعاً منه اداءً عالياً لان عليه خوض معركة صعبة وطلب منه ان يكون قائداً كفوءً[3] وقد عبر عن هذا التوقع كالتالي: ان المشاكل التي تنتظر حزب الوحدة والاتهامات والاعتداءات ستكون هائلة، ومن المؤكد ان بيركمان يمكنه التعامل مع هكذا صعوبات ويعتقد انه سينجح اذا رغب في ذلك، وهناك حاجة الان لمزيد من الجهود لتوسيع شبكة التنظيم فبدأت المشاكل داخل الحزب بسبب الاداء الضعيف للرئيس بيركمان وادارته للحزب والمشاكل التي نجمت عن المواقف المهنية للأمين العام جمال اوزبي، فاندلعت ازمة جمال اوزبي في الشهر الثاني من تأسيس الحزب، وفقاً لقانون الاحزاب السياسية تم اصدار بعض اللوائح التي كان يجب اعدادها وتقديمها الى المؤسسات ذات الصلة في غضون 15 يوماً فكانت هذه اللوائح غير مكتملة وانتهى الوقت المطلوب لأنجازها

(1) Baskan Berkman , a.g.e , s.18 .

(2) Bulent BinGOL , a.g.e , s , 75 .

(3) Nusret Kiriscioglu , Partilerimiz Ve Liderleri 1973-1975 Bana Matbaasl , istanbul , 1975 , s.55 .

في اليوم الستين بعد طلب المحكمة الدستورية[1] واذا لم يتم تقديم اللوائح للمحكمة فسيتم حل الحزب ، ورغم هذا الخطر لم يقدم اوزبي اللوائح المذكورة للمحكمة حتى نهاية المدة القانونية ، فاندلعت الازمة في الليلة التي كان من المقرر فيها تقديم اللوائح للمحكمة واذا لم يتم ذلك سيتم اغلاق الحزب وطلب من اوزبي الاستقالة من منصبه كأمين عام للحزب ادت هذه الخلافات لخلق ازمة للتخلص من اوزبي الذي تعرض لانتقادات لأنانيته وعدم مشاركته بشكل كاف في تنظيم الانشطة الحزبية، والاهم من ذلك انه اتهم بإضعاف الحزب ومنع تأسيس الحزب بطريقة من شأنها ان تنشأ قاعدة واسعة بسبب مواقفه المتسرعة، لأنه من الممكن ان يتم تأسيس الحزب بموظفين اكثر فاعلية لكنه كان لا يميل للعمل الجماعي فلهذا من الضروري ان يترك منصبه ليمهد الطريق للنجاح واختيار شخص اخر للسكرتارية، ففصل جمال اوزبي من منصبه كأمين عام وبعدها فصل من المجلس التنفيذي المركزي ثم من المجلس التنفيذي العام[2] كان تحسين توسون يطمح لشغل منصب اوزبي الشاغل لكنه لم يتمكن من الحصول على 9 اصوات ليتم انتخابه فتم تعيين المحامي حسين اركانلي اميناً عاماً في اجتماع المجلس الاداري العام الذي عقد في 20 ايلول 1966 وتم تقاسم نواب الامين العام بين المقاول حسين غونيل والعقيد المتقاعد سليم ديليكانلي فكان هذا هو الشق الاول في الادارة العليا ولم يستغرق الامر طويلاً حتى تعمق الخلاف ليشمل حسن تحسين بيركمان[3] اما بيركمان فرأى الدستور مغلق امام الاشتراكية واعلن اعجابه بالولايات المتحددة الامريكية في الاجتماع الحزبي الذي عقد في منظمة مقاطعة اسطنبول ،فبعد وقت قصير من المؤتمر الصحفي الذي ادى لانشقاقات في الحزب عقد في 16كانون الثاني 1967 في اسطنبول كان الباشا في هذه المدينة ليشكر اعضاء الحزب في اسطنبول كونهم اول مدينة يتم تنظيمها، فأشاد حسن تحسين بيركمان اولاً بالأداريين الاقليميين في اسطنبول واشار الى ان من يريدون تعكير صفو السلام يبذلون جهوداً لخلق مشاكل بين المجتمع التركي[4] فنحن نؤمن بالوحدة ، وسنحميها فهذا الحزب ليس حزباً علوياً بابنا مفتوح للجميع واكد ان تركيا التي تقع في منطقة جغرافية مهمة للغاية من الناحية الاستراتيجية يجب ان تكون دائماً قويةً وبعدها ذكر ما يبرر اقالته من رئاسة الحزب في ظل هذه الظروف قال(ان ما قدمه حلف الناتو له قيمة كبيرة لتركيا فأذ هددنا السوفيتيون يوماً سيأتي الحلف لمساعدتنا ويجب الانقع فريسة للدعاية ضد اميركا والقواعد الامريكية) فبسبب هذه التصريحات لبيركمان لم

(1)A.e,s.56 .
(2)Ata , a.g.e , s.99- 101 .
(3)Bulent BenGOL , a.g.e, S. 80 .
(4)a,e,81.

يستمرطويلاً برئاسة الحزب فأتهم بأنه غير نشط ومن الجانب الاجتماعي فهو ضعيف وبالتالي لا يمكنه الاندماج مع القاعدة الشعبية وجمهوره الانتخابي بسبب كثرة الانتقادات والاشاعات بأن له ميول ديكتاتورية فظهرت معارضةً له وحاولوا ازالته من رئاسة الحزب وتم ذلك في المؤتمر الاول للحزب[1].

تم في المؤتمر اختيار حسين بالان رئيسا لحزب الوحدة بدلا من بيركمان، وكان حسين بالان قد تخرج من قسم البناء والمياه[2] في جامعة اسطنبول التقنية، وتقلد مناصب مختلفة في اضنة وسامسون ودخل السياسة في الانتخابات البرلمانية العامة عام 1963 وانتخب نائباً عن انقرة من قائمة حزب الامة[3] وبعد احداث اورتاكا طلب اجراء تحقيق برلماني فأثار فعل صديقه الجامعي رئيس الوزراء سليمان ديميريل وزعيم البرلمان(**عثمان بولوكباشي**)Osman Blokbashi [4] ولم يستطع مقاومة الضغط فقدم بالان اقتراحاً لفتح تحقيق برلماني في احداث البستان وطلب ايفاد لجنة تحقيق برلمانية تضم عضواً واحداً من كل حزب الى مكان الحادث للتحقيق فرحب الاعضاء بالأمر لكشف الاسباب الحقيقية لهذه الاحداث فأصبحت حادثة البستان واحدة من الاحداث اليومية في جميع انحاء البلاد اذ قال رئيس الشؤون الدينية لا يوجد شيء اسمه العلوي فأججت هذه الكلمات الاحداث في اجزاء كثيرة من البلاد فصعدت صحيفتا الاستقلال واسطنبول من تصريحاتها عن الشيوعية وتوجيه حملات اهانة كبيرة للعلويين ، وكان هناك صراع بين العلويين والسنة

(1) Yeni Gazete , 28 Agustos 1969.s.3.

(2) حسين **بالان** :ولد في اضنة عام 1917 وهو بن عزيز بابا الذي هاجر من قرية بالان في تونجلي الى اضنة وهو متزوج وله ولدان ، ذكر بأن اذكى الناس هم الذين تخرجوا من كلية الهندسة فكان بالان فخوراً لتخرجه من نفس المدرسة مع سليمان ديميريل وكان يعرف باسم مدبرة المنزل حسين لقب بهذا لأنهُ اثناء عمله في الهندسة في سامسون اشترى قطعة من الحجر احضرها القرويون مقابل 50 الف ليرة ظنوا انها سبائك ذهبية فعلم من الصائغ بأن المعدن ليس ذهباً بل نحاسياً ، ينظر : Mehmet Ertan , a.g.e, s.40 .

(3)Ali haydar soysüren,türkiye birlik partisi'nin kuruluşu ve faaliyetleri (1966 – 1980) , doktora , t.c. marmara üniversitesi türkiyat araştirmalari enstitoso atatork ilkelleri ve inkilap tarihi ana bilim dali , istanbul 2014 , s.162.

(4)**عثمان بلوكباشي :** ولد عام 1913 وعند اكمال الابتدائية اكمل دراسته في فرنسا في جامعة نانسي قسم الرياضيات عام 1937 ، ودخل السياسة عام 1946 وعمل مفتشا عاما للحزب الديمقراطي ، واستقال من الحزب عام 1947 واسس مع رفيقه فوزي جاقماق حزب الامة عام 1948 وعام 1950 اصبح النائب الوحيد عن الحزب في البرلمان وبعد اغلاق الحزب اسس الحزب القومي الجمهوري الذي سمي بعد عام 1958 بحزب المزارعين القومي الجمهوري انفصل عن الحزب بعد دخول الشخصيات القومية المتطرفة اليه واسس حزب الامة مرة ثالثة واستقال من العمل السياسي عام 1973 وتوفي في كانون الثاني 2002م ، ينظر : **امجد نعمة كيطان منسي الوزني** ، حزب الحركة القومية في تركيا 1969-1980 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة كربلاء : كلية التربية) ، 2020، ص 21.

بسبب الحزبية وتطورت الاحداث في منطقة موغلا اورتاكا العلوية واطلقت تصريحات بأننا سنبيد العلويين فقتل 10 من العلويين خيراً من الحج الف مرة[1].

فجميع الاطراف اعلنت معارضتها لفتح تحقيق برلماني في احداث البستان ، وعند انشاء حزب الوحدة تم تعيين بالان الذي انتقل لهذا الحزب رئيساً له واعيد انتخابه لرئاسة حزب الوحدة في المؤتمر الكبير الاول فعقد رئيس حزب الوحدة حسين بالان اجتماع عشاء في الطابق العشرين من ناطحة السحاب في انقرة **(كيزيلاي سكوير)** مساء الخامس من فبراير/شباط 1967 وكانت غالبية القادمين من اسطنبول اضافة لذلك كان نافذ ارسلان ومحمود فورال وحسين بالان " وكاظم اولوسوي"[2] وصوفي كرمان اعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من بين الحضور في الاجتماع وفي 14 مارس /اذار 1967 انضم النائبان حسين بالان(HUSSEIN BALAN) وكاظم اولوسوي(KAZEM ULUSOY) لحزب الوحدة واصبح بالان رئيساً بفارق صوت واحد عن منافسه حسن تحسين بيركمان فأدى ذلك لانسحاب نصف اعضاء مجلس الادارة العامة واقيل جمال اوزبي من الادارة المركزية والعامة وتم طرده من الحزب وبعدها عاد للحزب والغي قرار طرده بالاستئناف امام المحكمة، بهذه الخطوة قسم حسين بالان الحزب لقسمين فأدى ذلك لأضعاف الحزب مدعياً ان المديرين غير مسجلين لدى الحزب[3].

بدأ عمل المؤتمر عندما عاد جمال اوزبي لحزب الوحدة بعد قرار المحكمة وبدأ العمل على تمرير ادارة الحزب من خلال الضغط على حد تعبير اوزبي واجريت انتخابات غير شرعية وانتخب رئيس غير شرعي وبعد المؤتمر الاول اندلعت معركة بين بالان ومجموعة جمال اوزبي فقدم اوزبي طلب للمدعي العام لمحكمة الاستئناف والمحكمة الدستورية لأغلاق الحزب[4].

ادت الدعوات التي اقامها جمال اوزبي عند طرده من الحزب اضافةً للدعاوى المرفوعة ضد بعضهم البعض والنضال من اجل الهيمنة على الحزب لتوقف الصراع ولم يتمكن الحزب من النجاح بتحقيق اهدافه ،

---

(1)Bulent BenGOL, a.g.e, S.84 .

(2) **كاظم اولوسوي** : ولد في توكات 1934 يعتقد انه من عائلة تنحدر من حاجي بكتاش وبعد تدرجه بالدراسة ترك العمل في الزراعة والتجارة وانتمى لحزب الامة وبعدها انضم لحزب الوحدة الذي تأسس في 17 تشرين الاول 1966 وبعدها طرد من الحزب مع بعض اصدقائه بسبب دعمهم لحكومة سليمان ديميريل وبعدها انضم لحزب الثقة الجمهوري ، ينظر : Turk Parlamento Tarihi , TBMM-Xlll.Donem (1965-1969),s.3 .

(3) Erkin Topkaya , program Ve Tuzukleriyle Turkiyada Baslica iyasi partiler , ulusal Basimevi, 1969,Ankara , s.473 .

(4) Cemal Ozbey , Birlik Partilileri uyarmalar , Birlik yolu – Ataturk Yolu DizisiNO : 2, Ankara , 1969,s.2 .

فأن المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في ايلول 1967 لم تتحقق ومع تصريح جمال اوزبي بأنه كان المقر الرئيسي للحزب حاول تأجيل المؤتمر الى ان تتضح نتائج الدعاوى القضائية التي رفعها بشأن الأقالات فقدم طلباً الى المحكمة المدنية الرابعة لهذا لغرض فرأت المحكمة انه من المناسب اصدار امر الانذار مع الحكم وتأجيل الجلسة الى 14 تشرين الثاني 1967 لذلك ستعقد الجلسة الاولى بعد المؤتمر فاراد اوزبي من بالان قبول الهزيمة بطريقة مهذبة ، استجاب بالان لهذا الطلب وبعدها تقدم اوزبي بطلب لمحكمة الصلح السادسة في انقرة وطالب بترك ادارة الحزب لهم بصفتهم **(وصياً)** حتى تسوية الخلافات واعلنت المحكمة الجلسة الاولى للقضية في 26 ايلول 1967 وكان من المقرر ان يجتمع المؤتمر في 21 تشرين الاول 1967[1] .

تم عزل حسن تحسين بيركمان من منصبه بعد ان ادلى بتصريح مؤيد لأمريكا بقرار من مجلس الادارة العام لحزب الوحدة بتاريخ 1967/3/16 فأنتخب المجلس نائب انقرة حسين بالان الذي استقل كنائب وانضم لحزب الوحدة كرئيس في نيسان 1967[2] انتخب حيدر اوزدمير اميناً عاماً للحزب، وانهى المؤتمر الكبير للحزب الذي انعقد من 21 – 22 تشرين الاول 1967 الصراع وانتخب حسين بالان رئيساً للحزب واما "سيتكي اولاي"[3] الذي انضم للحزب في المؤتمر الكبير اصبح فيما بعد نائباً للرئيس وقد استقال من الحزب مع اصدقائه بعد مدة ،وقال اوزبي ان المحكمة المدنية السادسة للسلم قررت ان جميع انواع الادارة والتنظيم للحزب في ايديهم وابلغت الاطراف بهذا القرار ، وبحسب جمال اوزبي ان السبب في ذلك هو ان مندوبي الاقاليم قدموا لهم طلباً بذلك[4] وقرروا حضور المؤتمر واتفق الجانبان على حل مشاكل الحزب الداخلية في المؤتمر واضطررنا لحضور المؤتمر لكوننا مؤسسي الحزب[5].

صرح بالان بأن قضايا الامر القضائي في المحكمتين المدنيتين الرابعة والخامسة نتجت ضد جمال اوزبي واكد بالان على انهما يريدان رؤية حسن تحسين بيركمان وجمال اوزبي في المؤتمر على اساس انهما مؤسسي الحزب فكان بالان واثقاً من انه سيخرج منتصراً من المؤتمر ، لأن المؤتمر سيقرر سواءً سيتم

(1) Ata , a.g.e , s.133 .
(2) Erkin Topkaya , a.g.e , s.473 .
(3) **سيتكي اولاي** : ولد عام 1907 في ازمير وكان من الكوادر النشطة في 27 مايو \ايار 1960 ورغم كونه عضوا في لجنة الوحدة الوطنية فشغل منصب وزير النقل والمواصلات ودخل البرلمان كعضو في مجلس الشيوخ وبعدها استقال من مجلس الشيوخ وفشلت مبادرته في الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي اعلن عن تأسيسه وبعدها انضم لحزب الشعب الجمهوري في 1965 ، وعند تأسيس حزب الوحدة انضم له ، ينظر : Ali Haydar Soysuren , s.196 .
(4) Vatan , 19 Ekim 1967 ,s.4.
(5) Camal ozbey , a.g.e , s.7 .

انتخابهم ام لا، وكان اولاي مدعوماً ايضاً من مصطفى التيميسي الذي كان قد انضم للحزب تواً[1] وعندما جرت محادثات وتصريحات في المؤتمر ذكر بالان أننا لا نرى امكانية تطور تركيا حصرياً من قبل الدولة ، ومن ناحيةً اخرى اراد التأميم للثروات التركية واتخذ موقف لصالح الاصلاح الزراعي لكن لم يسمح بتوزيع الاراضي التي في ايدي الملاك على الفلاحين في البداية لهذا السبب قال المندوبين اولاً يجب توزيع اراضي الدولة على القرويين ويجب تقليص مزارع الدولة الى 100 فدان، فبالنسبة لبالان كانت المهمة التالية شراء اراضي الملاك بأسعار السوق وتوزيعها واظهر بالان توضيح حول افكاره للأصلاح الزراعي فقد اوضح بعض التعبيرات في برنامج الحزب التي تم تضمينها بشكل غامض ولم يعطي فكرة واضحة للناخبين بما يتماشى مع اراءه الشخصية فأظهر ذلك وجود ارتباك كامل حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للحزب وعدم وجود موقف موحد يتفق عليه المندوبون لأنه بينما كان بالان يدافع عن تفاهم ليبرالي ،كان احد مندوبي اسطنبول يقول "حزب الوحدة حزب اشتراكي ديمقراطي يقف بمواجهة الانتقادات القائلة بعدم وجود اجماع في الحزب [2].

وحسب النظام الداخلي وعن رئيس الحزب الجديد تم اجراء انتخابات 1969 في هذا الارباك وفشلت محاولة المندوبين ترشيح محمود فورال الذي لم يكن عضواً في اي حزب في ذلك الوقت وطلب جوليك وقت للتفكير بالترشح الى 20 اكتوبر لكنه غادر العاصمة انقرة دون اعطاء اجابة للمندوبين رغم كل دعواتهم وفضل جوليك قضاء اجازة مع زوجته في اضنة ، وبقي بالان وبيركمان وسيتكي اولاي على الرئاسة ولم يكن سيتكي اولاي عضواً في الحزب ومندوباً فلا بد من التغلب على هذه القضية القانونية قبل ان يصبح مرشحاً وتم العثور على صيغة فوراً لاولاي الذي ذكر انه لم يتخذ قراراً بشأن الترشح قبل يوم واحد من انعقاد الجمعية العامة وانه سيحضر المؤتمر بصيغة مدعو، استحوذت اسطنبول على الاغلبية العددية للحزب ب 89 مندوباً وتم قبول عضوية سيتكي اولاي في الحزب ثم الى مندوب واعلن انه ما يربطني بك هو التمسك بمبادئ اتاتورك فهذه المبادئ لا يمكن تغييرها بأي قوة فتلقى تصفيق قوي في المؤتمر وكان السباق الرئاسي بين بالان واولاي وكان مرشح الامين العام للجماعة التي دعمت اولاي **(مصطفى التيميسي)** وكانت نتيجة الانتخابات الفارق كبير جداً لصالح بالان فحصل على(234) صوتاً وحصل اولاي على(76) صوتاً[3]

(1) Vatan , 19Ekim 1967 ,s.3.
(2) Ata , a.g.e,s.135 .
(3) Bülent BİNGÖL , a.g.e,s.91 .

اصبح بالان زعيماً منتخباً من قبل اعلى هيئة لأدارة الحزب ولم تشمل القائمة التي دخل فيها الاعضاء الستة المؤسسون للحزب وتم تعيين سيتكي اولاي نائباً لرئيس مجلس الادارة " وشيمسي بللي"[1] اميناً عاماً وكبار المديرين التنفيذيين للحزب اللذين كان لهما رئيس علوي كانا من اصل سني، فهذه محاولة لمحو صورة الحزب العلوي كان من الممكن تدمير رأي الحزب العلوي من خلال سيتكي اولاي ، لان اولاي كان اسماً متعاطفاً مع الدولة بسبب خلفيته العسكرية، وكان هناك فرقاً كبيراً بين قول بالان لسنا حزباً علوياً وقول اولاي اننا لسنا حزباً طائفياً وكان من الاصدق ان تقول الاوساط السياسية المتشككة بأن الحزب تشكيل سياسي مفتوح للجميع[2] فوض بالان الاشخاص الذين سيصوتون له في مجالس المقاطعات ولم يكن اي من هؤلاء المندوبين شرعيين فجاء ذلك وجهاً لوجه مع ازمة الشرعية التي احدثها جمال اوزبي فكتب اوزبي قائلاً الرئيس المنتخب من قبل المندوب غير الشرعي والمؤتمر غير الشرعي ايضاً غير شرعي[3].

لهذا السبب اكد اعضاء الحزب بأنهم عازمون على ازالة بذور الفصل بين الدين والمذهب في تركيا لاستعادة اندماجها الاجتماعي وبالتالي توجيه وحدة القوة الناشئة عن الوحدة والتضامن الوطنيين نحو التنمية المخطط لها، يقولون انهم حددوا مفهوم القومية لحزب الوحدة من خلال الجمع بين قول مأثور لأتاتورك **(اذ قال ما مدى سعادة من يقول انني تركي)** [4] وان يكونوا ضد العقلية القائمة على العرق واللغة والمذهب والتي تميز الجنسية على اساس هيكل الانتماء ويقال ان 32 مليون مواطن هم من القوميين الاتراك وملتزمون بمبدأ العلمانية وانهم يؤيدون حزب الوحدة لأدارة الشؤون الدينية بمعزل عن شؤون الدولة والعالم والسياسة، واعتبر انه من شروط الدستور ان لا يتدخل المواطنون في معتقداتهم الدينية والطائفية والروحية وعباداتهم التي لا تتعارض مع مصالحهم الوطنية وانهم يعتزمون فرض عقوبات على من سيتصرفون ضد مبدأ العلمانية في قانون العقوبات التركي وانها تدعو للتنفيذ الدقيق للعلمانية والتعليم الديني ولغة العبادة كونها تركية نقية ومن اجل ضمان المساواة والتوازن بين الجماعات العقائدية ومنع الاضطهاد فوجد انه من الضروري وضع حد لاحتكار الشؤون الدينية والتعليم الديني وتمثيل الجماعات العقائدية في رئاسة الشؤون الدينية والمجلس الديني الاعلى وتم اعتماده كشرط مسبق لحوالي 32 مليون مواطن تركي وصلوا الى الوحدة وعادوا الى رشدهم من

(1) **شيمسي بللي** : ولد في قرية ايمسي في منطقة كيزلوساج ، درس القانون والادب وعمل مدرسا للاداب في انقرة واسطنبول لفترة من الوقت وعمل في الصحافة لفترة طويلة وكتب اكثر من عشرين عملا في مجالالادب وترجمة بعض اعماله للانكليزية والفرنسية وكان من بين مؤسسي منظمة كاديكوي وكان رئيسها وانضم لحزب الوحدة ، ينظر :
- Ali Haydar SSoysuren , a.g.e, s. 297 .
(2) Ata,a.g.e , s. 141 .
(3) Ata,a.g.e , s.142 .
(4) T.B.M,Birlik Partisi nin 1969 secim Beyannamessi , s . 5 .

خلال حماية حقوقهم الانسانية وحرياتهم في المساواة والعدالة التي نص عليها دستورنا ، وسيصبح النظام القديم الفاسد مفيداً للاحتياجات الحديثة والتطور السريع[1].

ذكر ان **القطاع الخاص** مدعوم من المؤسسات الوطنية والاستثمارات الصناعية الاخرى والتجارة الداخلية وتم تحديد السياسة السياسية والاقتصادية العامة خلال فترة بيركمان وبالان، والتقى الحزب بالشريحة التقليدية من العلويين وقاموا بدور نشط بتنظيم الحزب، وادى الشعراء الشعبيون دوراً بالدعاية للحزب اثناء عملية التنظيم وشدد حزب الوحدة على العلمانية اذ قيل بمرحلة بالان كالتالي : يدعم حزب الوحدة تيسير الشؤون الدينية بمعزل عن شؤون الدولة والعالم والسياسة، واعتبر ان من شروط الدستور عدم التدخل في المعتقدات الدينية والطائفية والروحية للمواطنين وعباداتهم بما لا يتعارض مع مصالحهم الوطنية وقيل ان التعليم الديني والعبادة يجب ان يكونا تركيين بحتاً، لضمان المساواة والتوازن بين المواطنين ومنع الاضطهاد ووضعنا حداً لاحتكار الشؤون الدينية والتعليم الديني وتمثيل الجماعات العقائدية في مديرية الشؤون الدينية والمجلس الديني الاعلى[2].

فيما يتعلق بالعلمانية تكثفت فكرة ان العلوية لا تمثلها رئاسة الشؤون الدينية ، وكان حسين بالان يفهم اليمين الليبرالي بشكل عام[3]وفقاً لاوزبي فأن الموقف اليميني لحسين بالان وشيمسي بللي وجهودهما لتحويل الحزب الى اليمين دمر الحزب وقال اوزبي ان اعضاء حزبنا بطبيعة الحال هم ديمقراطيون اجتماعيون مولودون بشكل طبيعي اي لم يتأثروا ببقية الاحزاب السياسية[4].

اما بالنسبة لأراء بالان بشأن **الاصلاح الزراعي** الذي لم يتم تنفيذه منذ السنوات الاولى للجمهورية فكان الرأي بفترته على النحو التالي (ليس لدينا عين على ارض احد وسنحمي الممتلكات ونريد من الفلاحين ان يملكوا ارضاً كافية وستتم مصادرة اراضي الخزينة ، فأكثر من الف فدان من مزارع الدولة والاراضي التي لا يديرها ملاك المؤسسة انفسهم ستمنح للفلاحين المعدمين مجاناً فمع الاصلاح الزراعي سيتم توفير الري والبذور المحسنة والادوات والمعدات الالية والاسمدة وقروض الاعمال لزيادة الانتاجية من وحدة الارض وسيتم هذا الدعم عن طريق شراء الاراضي غير المستغلة وليس تقاسم اراضي الشبكات) وهذا يعني ان سيطرت القرويين الذين ظلوا تحت سيطرة الملاك لسنوات ستتم بنفس الطريقة[5] واما **السياسة اتجاه التعليم** ففي مرحلة حسين بالان هدفت لأعداد الشباب التركي للحياة كأشخاص موثوقين تغذوا بثقافات واخلاق وطنية وكان لهم نصيبهم من العلم الحديث والتكنولوجيا من الابتدائية الى الثانوية والجامعات وما بعدها بهدف

(1) T.B.M, Birlik Partisi nin , a.g.e , 28Agustos 1969 ,s.8.
(2) Bulent BinGOL , a.g.e, s.97-98 .
(3)Ata,a.g.e,s.145.
(4) Camel ozbey , A.g.e,s.7 .
(5) T.B.M, Pilik Partisi secim beyannamesi , s.9-10 .

يتماشى مع احتياجات عصرنا مع اصلاح تعليمي واسع النطاق سيمكنهم هذا من المساهمة في الادارة والانتاج بنشاط في المهام والمسؤوليات التي ستعطى للشباب وامتلاك القدرة على تحقيق اهدافها الوطنية فلا يمكن للأمة التركية ان تتطور بالطريقة الحديثة الا اذا تم اجراء اصلاح تعليمي شامل ، واما سياسته اتجاه **العمل والعمال** فذكر بالان بان90% من الامة التركية تتكون من العمال ويجب اعتبار مشاكل العمال من المشاكل الرئيسية ونريد رفع الحد الادنى للأجور الى مستوى كاف لتحسين ظروف المعيشة فنحن ضد استغلال العمالة البشرية وتهديد العامل بالبطالة وتشغيل العمالة الرخيصة فنريد ان يحصل العامل على نصيبه من الدخل الذي ينشأ من فائض الانتاج[1] فتم التأكيد على ان الطرق لتحديث الامة التركية يمكن تحقيقه اذ تم الادعاء بأن شركة بريتش بتروليوم تم فتحها لأضعاف حزب الشعب الجمهوري وهذا الادعاء مستند الى اساسين:

الشخصية اليمينية لحسين بالان بأنه كان فخوراً لتخرجه من الجامعة التي تخرج منها سليمان ديميريل فكان معجباً به واعتقد انه سيصبح رئيساً للوزراء ودافع عن وجهة النظر بأن الدستور لم يكن منفتحاً على الاشتراكية[2] وذكر كذلك بأننا لسنا بعيدين عن حزب العدالة وهذا يعتبر تأكيداً على كسر اصوات حزب الشعب الجمهوري، بسبب حب بالان لديميريل قال من يحب ديميريل فليشهد زفاف ابنته، وبعد المرحلة التي طرد بها بالان من حزب الوحدة انتقل الى حزب العدالة على الرغم من انه كان مرشحاً عن انقرة لهذا الحزب في انتخابات 1973 الا انه لم يتم انتخابه، واستمراراً لحياته السياسية في البرلمان ترقى بالان لمنصب مستشار رئاسة الوزراء في عام 1976[3].

كانت هناك دعايات تقول بأن حزب الوحدة اسسته الولايات المتحدة الامريكية لمنع العلويين من التحول للأحزاب التقدمية لأن اربعةً من مؤسسي الحزب من الجيش واعطي الضباط دوراً كبيراً في التنظيم المحلي وكان بيركمان الذي خدم في المخابرات الوطنية ومخابرات الاركان قد تدرب في الناتو فهو مناهض للاشتراكية واصبح مرشحاً في اليمين بعد تقاعده من الجيش[4] كان بالان يعارض التنفيذ المختلف للأضرابات والاغلاق واتفاقيات المفاوضات الجماعية بين القطاع الخاص والدولة، وطالب بأن ارباب العمل الاجانب يجب ان يمنحوا الحقوق الممنوحة لعمال القطاع الخاص كذلك وتم اتباع سياسة خارجية تحترم حقوق السيادة وسلامة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاعتراف بتكافؤ الفرص وحقوق الامتيازات والحدود العادلة في المصالح المشتركة والامتيازات القائمة على تفوق القوة كالسياسة المتبعة نحو قبرص، اذ تم تحديد **السياسة القبرصية** بشعار اما التقسيم واما الموت ومن المتوقع ان يتم تحديد ما اذا كانت ستبقى في منظمة

(1)T.B.M, Pilik Partisi secim beyannamesi .A.g.e, s.11 .
(2) Ata , a.g.e , s.91 .
(3) Ata , a.g.e, 117 .
(4) Bulent BinGol ,a.g.e,s.100 .

الدفاع لحلف الشمال الاطلسي ام لا من خلال اجتماع عام تقيمه الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا[1] ، لقد عبر الامين العام الاول للحزب جمال اوزبي بأن حزب الوحدة كان في اليسار في مرحلة التأسيس الاولى[2].

سادساً- المعارضة الداخلية في الحزب خلال مرحلة حسين بالان :

شكلت عائلة اولوسوي وبيركمان تحالفاً مع اعضاء جيجل وحسين ديديكارجين اوغلو وحسين جونيل وجمال اوزبي، لم يكن هذا التحالف كافياً لانتخاب بيركمان ضد حسين بالان فهزمت عائلة اولوسوي وضعف مركزهم في حزب الوحدة ولم يستطيعوا تنظيم حركة معارضة داخل الحزب[3] اختار الاولوسيون الاستقالة على البقاء في الحزب فأول من استقال هو العضو المؤسس فيض الله اولوسوي فغادر الاجتماع وانقرة مباشرةً بعد الانتخابات الرئاسية العامة وتوجه الى حجيبكتاش فكان دخول اولوسوي للحزب على انه زيادة للقوة وعندما استقال دل ذلك على التفكك فكان الاشتراكيون اكثر سعادة بهذا الوضع وعبروا عنه بكلمة اخفاق الناخبين العلويين وسيتم محوهم من المشهد السياسي فعندما رحل فيسيل فارول وراجيب غونن ورئيس اقليم انقرة والجنرال المتقاعد علاء الدين كيرال الذين ارادوا ادراجهم في اولوسويلار من قبل زمرة الامين العام حسين اركانلي خلال فترة بيركمان، وتم تخفيض رتبة كمال اروغلو وفاروق ارجوي اللذين لم يشاركا في انشطة الحزب وهكذا فأن مجلس الادارة الجديد المكون من 20 عضواً وكذلك تحديد مجلس الشرف من قبل بالان المكون من 9 اعضاء جميع هذه الاجراءات التي اتبعها حسين بالان ارهبت بيركمان واصبح من المستحيل عليه ان يكون منافساً فكان هذا لذكاء بالان إذ استهدف انصار بيركمان ولم يستطع بيركمان المنافسة فمن اجل تحقيق الانسجام في الادارة العليا تمت احالة جمال اوزبي وحسين غويل ومصطفى جيجل الى محكمة الشرف ، واعتبر كمال ايروغلو وفاروق انجينسوي وحسين ارين دفاعيين بسبب تغيبهم عن العمل بعدما اسكت بالان المعارضة ذهب في جولة داخل البلد لتأسيس منظمات جديدة في المحافظات والمقاطعات فأستطاع التغلب على المعارضة داخل حزب الوحدة بفهمه وذكائه[4].

المبحث الثانـــــي
الانتخابات المحلية والعامة 1968وعام 1969

أولاً - مساهمات الحزب في تغيير النظام الانتخابي:

بذلت الاحزاب السياسية جهوداً لتغيير القانون الانتخابي لعام 1968 ، فأعتبر البرلمان التغيير امراً ضرورياً لاستقرار النظام ،وذكر حزب الشعب الجمهوري انه يجب الحفاظ على نظام التوازن الوطني[5]من

(1) Cemel ozbey , a.g.e,s.4-9 .
(2)T.B.M,Pillik Partisi Secim beyannamesi , s.17 .
(3) Bulent BinGOL , a.g.e, s. 103.
(4) Ata , a.g.e , s.122 .
(1) **نظام التوازن الوطني** تقسيم عدد الاصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الوطنية لكل حزب سياسي وتوزيع المقاعد البرلمانية المتزايدة على الاحزاب السياسية اذا كان هناك عدد اكبر من النواب نتيجة لهذه العملية فسيتم تقاسم هؤلاء

اجل الحفاظ على الاحزاب الصغيرة في العملية السياسية ،اتهم البرلمان بالسعي للحفاظ على السلطة بغض النظر عن مشروع قانون الانتخابات الذي احيل الى مجلس النواب في 2 شباط 1966 واحيل للمفوضية مرةً اخرى في حزيران 1966وبعد مناقشته في الجمعية العمومية من قبل لجنة مؤقته اعيد تشكيلها في 5 شباط 1968تم رفض اقتراح اعضاء حزب الشعب الجمهوري، فأن نظام البقية الوطنية كان نظاماً غير عادلاً للأحزاب السياسية والمستقلين، فتمت مناقشة مشروع قانون الانتخابات واحالته اللجنة الى الجمعية العامة في 1 اذار 1968 وصوت عليه البرلمان بدلاً من نظام التوازن الوطني[1] وتم اعتماد نظام التمثيل النسبي البسيط المطبق في الانتخابات العامة لعام 1961 ،عقد اجتماع دعا اليه تورهان فيزي اوغلو وافقت عليه الاحزاب المعارضة بما فيها حزب الوحدة ووافقوا على اقتراح بأن الاحزاب التي تحصل على اكثر من 50% من الاصوات الصالحة في دائرة انتخابية تعتبر قد تجاوزت العتبة القانونية لكن لم يتم قبول الاقتراح من قبل البرلمان فأقر القانون مجلس الشيوخ دون اي تغيير واقرت المحكمة الغاء الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة 32 من القانون المذكور وكان هذا الالغاء مرضياً لأنهُ يهدف لتمكين الاحزاب الصغيرة من ان يكون لها رأي في البرلمان[2].

ثانياً – احـــداث عـــــام 1968:

ادت الحركات للمنظمات الطلابية والنقابات العمالية التي قامت في فرنسا واسقطت الجنرال ديغول في ايار 1968 وغزو الاتحاد السوفيتي لتشيكسلوفاكيا الى زعزعة النظام السياسي في اوربا الغربية، فتأثرت تركيا بها ، فالمقاومة الكبيرة لعمال منجم زونغولداك ضد الظلم في الاجور والمظاهرات التي انطلقت في 16 شباط 1968 وقيام الطلاب بالعصيان داخل جامعة اسطنبول في حزيران والاجراءات ضد الاسطول الامريكي السادس الذي زار اسطنبول في تموز [3]اذ كانت الحركة العمالية للأتراك في مصنع ديربي حركات

النواب بين الاحزاب السياسية حسب عدد الاصوات الصحيحة ، ينظر : Inonu CHP Milli Bakiyeden - YanadIr , Aksam, 21 ocak ,1968,s.6 .

(2) secim kanunu Degistirildi , Aksam , 2 mart 1968,s.1.

(2)Ali Haydar Soysuren , a.g.e,s. 207.

(1) اريك زوكر ، المصدر السابق ، ص366.

راديكالية كالاعتصام داخل المصنع وديناميكية اليسار واللقاء التدريبي على اليمين واداء اول صلاة في مظاهرة ، وتأسيس القوة الاكثر نشاطاً للشباب اليميني ، بشكل عام فان عام 1968 يعتبر العام الذي بدأ فيه نظام التعددية الحزبية يخرج عن السيطرة فجرت الانتخابات في اجواء هذه الاحداث [1] ، ولم يتم التوصل لحل وسط في العصيان الطلابي داخل جامعة اسطنبول ، ففقد طالب حياته خلال مداهمة الشرطة لسكن طلاب الاتحاد الدولي للاتصالات من اجل منع الاحتجاجات فكانت المرة الاولى التي يموت بها شخص من حركات الشباب بعد 27ايار 1960[2] بسبب هذه الاحداث قدم بالان اقتراحاً يطالب بسحب الثقة من وزير الداخلية بسبب الطريقة التي تدخل بها في الاحداث ، واكد بالان ان الحزب يعارض كل من اليسار واليمين المتطرفين وانه يدافع عن نظام حكم ديمقراطي اشتراكي يتماشى مع مبادئ اتاتورك وجوهر الدستور ، واتهم الحكومة بتجاوز الصلاحيات في اطار النظام الديمقراطي من خلال اتخاذ اجراءات احترازية لتلافي التردد ، واكد بأنه اي تظاهرة ضد امريكا من الخطأ اعتبارها عمل من الشيوعيين وذكر بأنه حتى لو تم اختراق بعض العناصر ذات الميول الشيوعية فلا يمكن مقارنتها بطريقة ادانة شاملة [3] قدم بالان اقتراحه الثاني بحجب الثقة عن وزير الداخلية ، احتجاجاً ضد دخول الاسطول السادس الامريكي في شباط 1969 وتدخلت الجماعات اليمينية في الاحتجاجات ، قال بالان (ان صراعات اليسار واليمين شلت السلم والنظام الوطنيين، مقابل ذلك دعمت الحكومة تنظيم اليمين وملأت قوة الشرطة بعناصر يمينية فإن نجاح احدهم يمكن ان يميل الامة الى الشيوعية ، والاخر الى الشريعة والخلافة ، فيجب على الامة التركية وشباب اتاتورك ان يخيبوا امال كلا الطرفين وان حزب الوحدة سيواصل محاربة هاتين العقليتين والضارتين في اطار الاجراءات المدنية والقانونية ، كان وصف الشباب المحتجين على الاسطول السادس الامريكي بأنهم خدام للشيوعيين يعتبر اهانة خطيرة للشباب الوطني الكمالي المحب للأمة)[4] فعندما كان من المقرر اجراء الانتخابات العامة بتطورات مثل العصيان وصراع اليمين واليسار في الجامعات وقمع النقابات والمسيرات ضد الفقر في المحافظات الشرقية والتركيز على المشكلة الكردية أصبح الشارع احد المحددات الرئيسية للسياسة واما اللوائح التي وضعتها الحكومة فقوبلت برد قوي بحجة ان مشروع قانون منع الافعال المرتكبة ضد النظام الدستوري

(2) Cem Eroglu , cok Partili Duzenin Kurulusu , Gecis surecinde Turkiye , Der . Irvin Cemil Schick-E. Ahmet Tonak , Istanbul , 1992, s. 146 .
(3) 12 mart intilalin pencesinde Demokrasi , s.163-167 .
(4) T.B.M.M,Tutanak Dergisi , MatbaasI , 1968,s.790-792.
(4)Millet Meclisi Tutanak Dergisi ,1969,s.1 .

من شأنها ان تجلب نظام بوليسي وان الحركات المتطرفة تريد اسلوب ادارة ديكتاتوري[1]وفي بيان الامين العام لحزب الوحدة رأى ان البرلمان قدم مشاريع القوانين من اجل البقاء في السلطة وضمان مستقبله[2] ومن بين الاجندات التي يقودها البرلمان قضية العفو عن اعضاء الحزب الديمقراطي السابق، فتم تحقيق الوحدة عندما رفع الحضر المفروض على الاعضاء السياسيين السابقين في الحزب الديمقراطي فاتخذ حزب الوحدة موقفاً معاكساً بالحجة القائلة ان عقلية ما قبل 1960 ستعود[3].

ثالثاً - الانتخابات المحلية لعام 1968:

تم تأجيل الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في 17ايلول 1967 الى 2حزيران 1968 وتم دمجها مع الانتخابات التي ستجري لتجديد ثلث مجلس الشيوخ في 24 مقاطعة وعضوا مجلس الشيوخ الشاغران والمقاعد النيابية الشاغلة في خمس محافظات[4]، وكان من الضروري ضمان التنظيم الكامل في 15 مقاطعة على الاقل بما فيها مناطقهم وتم تسجيل كل مقاطعة تم انشاؤها حديثاً ، وفي30تشرين الثاني تم الاعلان عن عدد المقاطعات التي تأسست فيها المنظمة بـ(28)مقاطعة، وكانت اسطنبول وانقرة وكوجالي ودنيزلي وسيواس ومرأش وغازي عنتاب وايلازيغ وتونجلي وارزنجان وتوكات واماسيا وكوروم وبوزغات وهاتاي وايسيل هي المقاطعات التي اكتمل فيها التنظيم ولم يتمكنوا من انشاء بعض منظمات المقاطعات في 11 مقاطعة بما فيها اديامان وموش واضنة وقدم طلب لرئاسة الهيئة العليا للانتخابات في 15 كانون الاول 1967 يفيد باستيفاء الحد الادنى من الشروط التنظيمية المطلوبة للمشاركة في الانتخابات وتم انشاء فروع للشباب في العديد من المحافظات وعملوا بشكل منتظم ولاسيما في اسطنبول وانقرة[5].

ناقش محامو حزب الوحدة القضايا المتعلقة بقوانين الانتخابات والاجراءات الواجب اتباعها باقتراح من الامين العام **(شيمسي بللي)** وتم طباعة اللائحة التي تحتوي على القضايا المتعلقة بالانتخابات البلدية

(1) Ali Haydar Soysuren , a.g.e,s.235-236 .
(2) T.B.M,BP Bildirisi , Cumhuriyet , 10Mart 1969,s.7 .
(3) Genel Sekreter Belli'nin sozleriicin bkz : MP ve BP Yine Karsl , Cumhuriyet , 18 Mayis 1969 , s.6 .
(4) Haz: Orsan Akbulut , secim sonuclarI Degerlendirmesi 1968 Yili Raporu, secimler,eviim : 22.ll.2012 ,s.43.
(5) Genclik KollarI Genel merkezi , Birlik PostasI Aylik Genelg No:1, subat 1968 , s.12 .

وانتخابات اللجان الاقليمية الدائمة في كتيب وارسلت الى المنظمات ، فحاول الحزب الوصول للناخبين من خلال اللقاءات المفتوحة والتجمعات والاجتماعات الرياضية الداخلية والخطب الاذاعية[1].

على الرغم من ذلك فأن قرار المجلس الاعلى للانتخابات بين الاحزاب التي ستشارك بالانتخابات في حزيران 1968 قد استبعد حزب الوحدة منها ،وخلال عملية التحضير للانتخابات تمت الاشارة الى المادة العاشرة من قانون انتخاب النواب الصادر في 25مايو/ايار 1961 ورقم 306 المعدل بقانون رقم 533 المؤرخ في 13 فبراير /شباط 1965 الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا بشرط ان يكونوا قد انشأوا منظمة اقليمية او محلية او عقدوا اول مؤتمر عام لهم منذ شهر فتم استبعاد حزب الوحدة من انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب لأنها لم تكمل شروط المشاركة المطلوبة للانتخابات[2].

اعترض الحزب على القرار في 27 مارس/اذار 1968 مدعي انه اكمل التنظيم في الوقت المحدد بياناً على دلالات مثل مراسلات الحزب الداخلية والرسائل الرسمية ومعلومات التسجيل في المحكمة الدستورية، واكد بأن انشاء منظمات في مقاطعات مثل اسطنبول واماسيا وكوروم قد تم الانتهاء من تنظيمها قبل ستة اشهر من موعد بدأ الانتخابات في 30 أذار 1968 وان طلب الحزب في 15 ايلول 1967 بأنه تجاوز الحد الادنى التنظيمي للمشاركة في الانتخابات كان غير ناجح ، وان النزاعات الداخلية الحزبية قد تركت فقط مع انعقاد مؤتمر الحزب في 21-22تشرين الاول 1967 وكان من الصعب التصديق بأن المنظمة قد تشكلت قبل ستة اشهر من موعد بدأ الانتخابات في 30اذار 1968 اي من نهاية ايلول 1967 على ابعد تقدير فبقيت الانتخابات المحلية فقط امام حزب الوحدة[3] وبناءً على ذلك صرح الرئيس بالان بأنهم سيدخلون الانتخابات في 28 مقاطعة و280 دائرة إذ اسسوا تنظيماً وانهم سيدعمون المرشحين المستقلين الذين سيظهرون في مرأش وسيواس وتشورم وسيحصلون على نتائج جيدة في انقرة واضنة وهاتاي واماسيا وتشورم وفي ثلاثين مقاطعة وكانت مرأش وسيواس وكوروم التي ذكرت بأنه سيتم اتباع استراتيجية مرشح مستقل من بين المقاطعات التي اعلن الحزب بأنهن منظمات، فبدأت الحملة التي قال الامين العام بللي بأنها

(1) Ali Haydar SoYSUREN , a.g.e,s.199 .
(2) a.e, s.200-201 .
(3) لقد ذكرت لجنة الاختيار للانتخابات الخاصة بالحزب في Yeni Gazete بأنها انشأت عدة لجان ، وكان الامين العام شيمسي بللي يوجه اللجنة والشعارات الانتخابية للرئيس العام حسين بالان ومبادئ الحزب وحملة بالان وبللي الانتخابية ولجنة الدعاية لبلي ، للمزيد ينظر :. Yeni Gazete , Siyasi Partiler Secim , 4Nisan 1968 , s.8

ستكون علنية وواقعية وتتوافق مع مصالح البلد[1] وبهذا المجال تحدث امين الحزب لاجل جمع الدعم لحزبه في الانتخابات قائلاً ان المادة(54) من الدستور التي نصت على ان كل شخص مرتبط بالدولة التركية بالجنسية فهو تركي[2]، وفي ذلك الوقت اكد على الاصلاح وشرح رأيه في رأس المال الاجنبي بالقول ان تركيا اعطت اكثر من اللازم وان رأس المال الاجنبي يستحق ان يطرد من تركيا فبهذا الموقف يحاول الرأسماليون الامريكيون التأثير على الحكومات واقامة هيمنة على ثروة تركيا السرية ، فالمناجم والنفط التي نريد تأمينها قد غزاها الاجانب فأصبحت المناجم التي تعمل بأستثمارات الدولة ضارة ، وتبين ان استثمار رأس المال الاجنبي في هذه المجالات غير ضار[3] كمساعدة "مشروع مارشال"[4] لتركيا والمساعدات العسكرية والجانب الاقتصادي لمنظمة الناتو بما يتماشى مع الثروة السرية لتركيا قال اعضاء الحزب انه لن يتم قبول العدالة الاجتماعية بالتمييز العنصري ولم يتم استخدام الدين في السياسة ولن تتم الدعاية من خلال التعصب الاعمى، وان الديمقراطية اصبحت غير صالحة للعمل لصالح الامة من خلال الصراعات بين السياسيين، فكانت الديمقراطية مناسبة اليوم عندما ارسلت مجموعات علمية وفنية ومزارعين ومهنيين مختلفة ممثلين تختارهم الجمعيات، وقدم النتائج الايجابية للجمعية التأسيسية التي تشكلت بطريقة مماثلة بعد 27ايار 1960[5] طالب المرشحين بتحسين اوضاع المواطنين الذين يعيشون في العشوائيات وتحسين الخدمات الصحية والبلدية وتعبيد الطرق وتجميل مناطق الترفيه والاستراحات وتوفير الكهرباء والصرف الصحي[6] خلال العملية الانتخابية استمر طرح القضية العلوية فواصل حزب الوحدة رفضه تقديم تنازلات من قبل البرلمان للشريعة لان ذلك يتسبب في صراعات بين المواطنين والنوركو، من خلال استغلال المشاعر الاخلاقية للأصوات في انتخابات 1965 فبدأت الصراعات بين هذه الجماعات العقائدية بعد وصولهم

(1) Secim Beyannamesi –Birlik Partisi , Comhuriyet , 13mayis 1968 , s,6 .
(2) Huseyin Balan Bolucu Davranislara Karsiylz , Yeni Gazete , 19Mayis 1968 , s.1-7 .
(3)T.B.M,BP: Yabancl Sermare Kovulmarl Hakketmistir , Comhuriyet , 21Mayis 1968 , s. 7.
(4) **مشروع مارشال** : ينسب الى جورج مارشال وهو عسكري وسياسي امريكي اثناء الحرب العالمية الثانية كان مستشارا للرئيس الامريكي روزفلت اذ وضع خطة مشروع دعم اوربا والذي عرفه بأسمه ، اعلن من جامعة هارفارد بأن الولايات المتحددة الامريكية ستقدم القروض والمنح لجميع الدول الاوربية ، ينظر : **مرفت صبحي** ، مشروع مارشال والوحدة الاوربية، (بحث منشور)، (جامعة القاهرة : كلية الاداب)، العدد 48 ، 2016 ، ص 145 : فتم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والحكومة التركية في 4تموز 1948 وبعد موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على الاتفاقية في 8تموز 1948 انشأت لجنة للأشراف على تنظيم المساعدات التي تقدم الى تركيا والتي بدأ العمل فيها منذ عام 1948، وقد استفادت العديد من الدول من المشروع كفرنسا بريطاني بلجيكا هولندا المانيا الغربية البرتغال وغيرها، ينظر : **فراس صالح خضر الجبوري** ، مشروع مارشال واثره على القطاع الزراعي في تركيا ، (بحث منشور) جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2020 ، ص 81-82 .
(5)Ulay Fatin ve Kadlkoyde Konustu , Comhuriyet , 16Mayis 1968,s.7 .
(1) Mersin’de AP ile CHP Mucadele Edecekler’’Yeni Gazete , 2Mayls 1968, s.5 .

للسلطة فكان هذا احد اسباب تأسيس حزب الوحدة[1] كانت الشائعات القائلة بان حزب الوحدة حزب طائفي، عندما اشار الرئيس بالان امام مؤسسي الحزب ، فبسبب هذا اتهم بالترويج واستخدام الدين كأداة للسياسة فهذا الاتهام للعلويين هو لاضعاف حزب الوحدة من قبل خصومه[2] كان الاعتماد على الدين والهوية الدينية من الوسائل التي اعتمدت عليها الاحزاب في هذه الانتخابات فبالنسبة لحزب الوحدة على الرغم من اهتمامه بالدين في حملته الانتخابية الا انه لم يحصل على نتائج مرضية[3].

وبوسط ذلك الجو السياسي المشحون فكريا وسياسيا اجريت الانتخابات في 2حزيران 1968 وعد حزب الوحدة اهم الاحزاب الناشئة التي شاركت بقوة اذ جاء بنتائج غير متوقعة لخصومه في الساحة السياسية التركية [4]، فنجح حزب الوحدة في بعض المحافظات وأصبح ثالث حزب في عدد الاصوات بعد حزب الشعب الجمهوري، فكانت نسبة الحزب 20,7% على مستوى الانتخابات المحلية [5] خسر حزب العدالة اكثر اصواته ولم يحصل سوى على 3,8% من الاصوات وحزب الشعب الجمهوري على 0,8% من الاصوات واما حزب الثقة الذي تأسس في 12 مايو/ايار 1967 فحصل على 6,6% من الاصوات ، وقد جادل حزب الشعب بأن حزب الوحدة كان السبب وراء خسارته الكثير من الاصوات لان معظم الاصوات التي حصل عليها حزب الوحدة كانت من اصوات حزب الشعب الجمهوري[6].

جدول رقم (3)

يبين اصوات حزب الوحدة في بعض المقاطعات انتخابات 1968

المحافظة	عدد الاصوات	المحافظة	عدد الاصوات

(2) Balan , BP Din Somuruculugune Karsldele Edecekler''Yeni Gazete , 2Mayls 1968,s.5 .
(3) T.B.M,BP Genel Baskanl Balan AP'den Direktif Aliyor , Aksam, 17 Eylul 1968, s.1-7 .
(4) Miliyet , 13Mayis 1967 , s.17 .
(5) خليل ابراهيم واخرون ، المصدر السابق ، ص56.
(6) Sabir Guler , ORGUTLENMESD TURKDYE BDRLDK PARTDSD DENEYDMD (TBP) , YUKSEK LDSANS TEZD, SOSYAL BDLDMLER ENSTDTUSU, ANKARA UNDVERSDTESD, ANKARA , 2007 , S.73-74 .
(7) Ecevit , 1946 DP'lilerinin oylarinI Aldik Dedi , Milliyet , 21Haziran 1968, s.1-7 .

اماسيا	%20,7	كوروم	%14,5
توكات	%16,2	ملاطيه	%6,8
ارزنجان	%15,6	وسيواس	%6,2

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى المصدر [1].

وعلى وفق تلك المعطيات العددية لنتائج الانتخابات بدت مخاوف حزب الشعب تتصاعد حيال المد الجماهيري والانتخابي المتزايد لدى حزب الوحدة وهذا ما صرح رؤساء المقاطعات والمسؤولون الذين تحدثوا ان الخطر الحقيقي يأتي من حزب الوحدة ، واجاب 10 % من مسؤولي المقاطعات الخمسين الذين شاركوا في الاستطلاع حول نتائج الانتخابات ان هناك انخفاضاً في الاصوات بسبب حصول حزب الوحدة وحزب الثقة على الاصوات [2] ذكر ايضاً ان حزب الوحدة الذي دخل الانتخابات لأول مرةً حصل على عدد قليل من الاصوات لكنه اضر بشكل كبير بحزب الشعب الجمهوري في الاماكن التي شارك بها [3].

رابعاً - الاحداث الطلابية بعد الانتخابات المحلية 1968:

في عام 1966 اشاد احد طلاب الثانوية في انقرة[4] (بلينين)[5] وكتب بأن الشيوعية ضرورة للبلدان المتخلفة مثل تركيا في مقالته حول المقارنة بين اتاتورك وعظماء العالم في زمن لينين، اذ تم اغلاق جميع الاحزاب وبقي الحزب الشيوعي فقط ، فقبض على الطالب واتخذ بقية الطلاب موقفاً ضد الحزب الحاكم وفي عام 1968 قرر طلاب كلية الطب في انقرة المقاطعة (الاضراب عن الدوام) مطالبين بالأصلاح، واعتصموا في مكتب العميد وطالبوا باستقالة رئيس الجامعة ، وتم تأجيل الامتحانات في كلية الحقوق بجامعة اسطنبول وطالبوا باستقالة وزير التربية ، وفي الاحداث التي وقعت عند وصول الاسطول الامريكي السادس لتركيا كما توفي احد طلبة كلية الحقوق في المستشفى بسبب اصابته سابقاً من قبل الشرطة ، ومنعت الشرطة الطلاب

(1) bulent bingol ,a.g.e,s.106.
(2) inonu , milliyet , 1Temmuz 1968 , s.6 .
(3) Aksam , 4Haziran 1968 , s.7 .
(4) Hurriyet ,18 Eylul 1960 ,s5.
(5) فلاديميرلينين لوليانوف : اسمه فلاديمير ولد عام 1870 سياسي روسي ماركسي وقائد للحزب البلشفي والثورة البلشفية واسس المذهب اللينيني السياسي رافعا شعار الارض والخبز والسلام ، مارس العمل الثوري منذ نعومة اظافره ، شنق اخيه لمحاولته اغتيال السكندر الثالث عام 1891 وتنقل مابين سويسرا وفرنسا والمانيا واوجد الحزب الشيوعي في روسيا وسجن لمدة 5 سنوات بسبب افكاره الماركسية وهاجر الى ميونخ عام 1895 واصبح رئيسا لروسيا وبعدها توفي عام 1924 ، ينظر : نغم سلام ابراهيم ، الجذور التاريخية للثورة البلشفية ، (جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد) ، ص 24 .

الذين حاولوا وضع اكليلاً من الزهور على قبر الطالب المتوفي ، وتم اعتقال50 طالباً في هذه الاحداث حاولت الحكومة ايجاد حل لهذه الاحداث فأدخلت تعديلات على قانون الجمعيات عام 1969 وحرمت انشاء الجمعيات والمقاطعة للشباب لكن هذا لم يمنع الطلاب من المطالبة بحقوقهم ففي 10حزيران \ يونيو 1969 اشتبك طلاب جامعة اسطنبول مع الشرطة لمدة 5 ساعات في ساحة السلطان احمد وبيازيت [1] رشقوا مبنى المديرية بالحجارة واستخدموا العصي ضد الشرطة وعندما عجزت الشرطة من تهدئة الاوضاع طلبت المساعدة من الوحدات العسكرية فكان هذا اول صراع في تركيا يستخدم فيه الطلاب زجاجات المولوتوف وكان المركز الرئيس لحوادث الطلاب هو جامعة الشرق الاوسط التقنية إذ يتركز الشباب اليساريون[2] .

سيطر الطلاب اليساريون عام 1969 على الحرم الجامعي عندما اشتبكت مجموعات طلابية يسارية مع المجموعات اليمينية التي ارادت انهاء المقاطعة تم اغلاق الجامعة وطرد الطلاب من قبل الجنود فتم ضبط زجاجات مولوتوف واعتقل 16 طالباً فتحولت الجامعة لساحة معركة بالمولوتوف والحجارة والعصي فأسفرت الاحداث عن قتل واصابة العديد من الطلاب ، فخلال الذكرى الخمسين للجمعية الوطنية التركية الكبرى ذكر اينونو ان الطلاب فقدوا حاجتهم للتعلم وان الاحداث الطلابية التي وقعت لا تقل اهمية عن حرب الاستقلال[3].

خامساً – انتخابات عام 1969 وحجم مشاركة الحزب فيها :

مثلت هذه الانتخابات اول اختبار للحزب للمشاركة فيها بعد تأسيسه ، والتي جاءت بوضع سياسي وفكري غير مستقر،كون سبقتها صراعات فكرية انعكست بشكل مباشر على الانتخابات ، من هذا المجال عمدت حكومة حزب العدالة الى اجراء تعديلات دستورية تضمن من خلالها هيمنتها على المشهد السياسي التركي ، ففي 1 اذار 1968 اجرت تعديلات على قانون الانتخابات [4] تعتبر هذه الانتخابات ثالث

(1) Fatiin Tugluoglu , Yillarl ArasinDa Turk Siyasi Hayati (1960-1971) Yuksek Lisanss Tezi serap ilkhan , Aksary Unlversitesi sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Anabilim Daly , Aksary, 2020, s.67-68 .

(2) Hurriyet ,11 Haziran 1969 ,s.3.

(3) Serap iLkhan , 1960-1971 YILLARI ARASINDA TURK SiYASi HAYATI , YUKSEK LiSANS TEZi, AKSARAY UNiVERSiTESi SOSYAL BiLiMLER ENSTiTUSU TARiH ANABiLiM DALI , AKSARAY, 2020, S.69 .

(4) علي ارسلان ، الهيكل السياسي لتركيا على اساس نتائج الانتخابات العامة من عام 1950 الى التدخل العسكري في 12 سبتمبر/ايلول1980 ، (بحث منشور) ، العدد (1) ، المجلد (4) ، 2007م، ص 4 .

انتخابات بعد دستور 1961 وتم اجراؤها يوم الاحد 12 تشرين الاول عام 1969 ومن اهم التطورات التي جعلت هذه الانتخابات مهمة هو تعديل قانون الانتخابات في 1اذار 1968[1] .

كانت هذه الانتخابات أول انتخابات برلمانية يشارك فيها حزب الوحدة وان المجلس الاعلى للانتخابات ارسل تعميماً يذكر فيه شروط انشاء منظمة في ما لا يقل عن 15 مقاطعة أو وجود مجموعة في البرلمان قبل ستة اشهر من تاريخ بدأ الانتخابات وعلى وفق ذلك نظم حزب الوحدة نفسه في 15 مقاطعة ففي اجتماع مجلس الادارة اعلن بالان انهم سيشاركون في الانتخابات في 41 مقاطعة واعطى بالان الكثير من الرسائل الانتخابية في الايام التالية واستخدم حزب الوحدة ضد حزب العدالة الذي اتهمه بعدم فهم الديمقراطية وترك الناس تعاني من الازمات الاقتصادية[2]، اذ سمح تعديل قانون الانتخابات للأحزاب الصغيرة بالدخول للبرلمان وتم تنظيم قانون الانتخابات الجديد وفق نظام التمثيل النسبي الذي اعطى الافضلية للأحزاب الكبيرة وتم تمريره بأصوات البرلمان رغم اعتراض الاحزاب الصغيرة [3] جرى استخدام الدين في الانتخابات لعامي 1965 وعام 1969 وتوظيفه لمصلحة الاحزاب الاسلامية وكسب اصوات المدنيين من الناخبين الى جانب استغلاله في مهاجمة قوى اليسار [4] ضغط الجناح الاسلامي داخل حزب العدالة على رئيس الحزب سليمان ديميريل لاتخاذ اجراءات وخطوات اكثر للاقتراب من الاسلام لكنها لم تفلح حتى رفض سليمان ديميريل[5] ترشيح اربكان على قوائم الحزب في انتخابات 1969 وبهذا ترشح "نجم الدين اربكان مستقلاً" [6] .

(2) Fatiin Tugluoglu , a.g.e, s.64-65 .
(3) Ali Haydar Soysuren , a.g.e,s. 239 .
(4) Ferit Tolga AYAN, xiv. donemturkiye buyuk millet meclisi , Yüksek Lisans Tezi, Ankara, 2006, s.12.

(4) عصمت برهان الدين عبد القادر ، المصدر السابق ، ص 73 .
(5) محمد احمد عطا الله ، النظام السياسي التركي بين العلمانية والاسلام السياسي ، (بحث منشور) مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (152) 2016 ، ص 43 .
(6) **نجم الدين اربكان** : ولد في مدينة سينوب 29تشرين الاول 1926 وبعد اكمال تعليمه الثانوي في اسطنبول دخل كلية الهندسة الميكانيكية في جامعة اسطنبول وتخرج منها عام 1948 واصبح استاذا في الجامعة نفسها بعدما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة اخن الالمانية واصبح عضوا في اتحاد الغرف الصناعية والتجارية عام 1959 واصبح رئيسا للاتحاد عام 1967-1969 بمباركة حزب العدالة الذي اصبح عضوا فيه دخل الحياة السياسية لأول مرة نائباً عن مقاطعة قونية عام 1969 بأسم حزب العدالة لكنه اختلف مع سليمان ديميريل رئيس الحزب واسس حزب النظام الوطني عام 1970 وبعد منعه اسس حزب السلامة الوطني عام 1972 وبعد انقلاب 1980 اعتقل واحيل الى المحكمة وبعدها افرج عنه واسس حزب الرفاه وتولى الحكم في حزيران 1997 وقيام القادة بانقلاب عسكري عليه ، ينظر: ايمن محمد خليل الشهواني ، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيراتها اقليميا ودوليا 1980-2002 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2013) ، ص 32 .

وفي محافظة "قونية "[1] ونجح معه 27 نائباً يعبرون عن التيار الاسلامي[2]، جرت الانتخابات في بيئة كان فيها الحراك الاجتماعي مرتفعاً كالعصيان الطلابي في الجامعات والتظاهرات العنيفة للشباب والعمال اثارت المشهد السياسي وبرزت الحاجة للأصلاح والتنمية الاقتصادية ،اكد حزب الوحدة عن بعده عن اليسار المتطرف وحافظ على موقفه النقدي ضد الحكومة من خلال معارضة ادانة الاحداث الجامعية باعتبارها يسارية متطرفة، وتم تسليط الضوء على رفض الحكومة قبول الاصلاح الجامعي باعتباره السبب الرئيسي للأحداث وتمت مداهمة مؤتمر نقابة المعلمين الاتراك المنعقد في قيصري ، وفي بيان بالان القى المسؤولية على جمعية المعلمين القومية وزعم ان هذه الجمعية لعبت دور في الهجمات على المساجد لاستفزاز الجمهور[3].

سبق الانتخابات تطورات على الصعيد الداخلي بوجه عام والتي تندرج ضمن الاستهدافات السياسية قبيل الانتخابات التي استهدفت بها العلويون وحزب الوحدة بالدرجة الاساس الهدف من الاحداث ايجاد صراع علوي مع الحكومة كالذي اندلع بسبب مسرحية "**بيير سلطان ابدال**" [4] التي قدمتها فرقة مسرح ممثلي الشعب اندلعت اشتباكات شارك فيها الالاف فأرادت الشرطة منع المسرحية تماشياً مع الحضر المفروض على مكتب محافظ تونجلي واولئك الذين ارادوا تنظيمها فأدت لمقتل شخص واعتقال اكثر من ثمانين ومنهم المحامي كمال بوركاي الذي وصف بأنه رئيس الاحداث وقد جاء في تصريح الرئيس بالان حول الاحداث

(1) **قونية** : مدينة تقع للجنوب من انقرة ولها تاريخ مهم ، مدينة يونانية ثم رومانية قديمة كانت عاصمة للسلاجقة الاتراك اواخر الدولة العباسية في زمن المملوكي قبل غزو المغول واتخذها السلجوقيون اول عاصمة لملكهم ودخلها الجيش المصري بقيادة محمد علي سنة 1839 بعد موقعة نزيب ، اشتهرت بمحاصيلها الزراعية وموقعها الستراتيجي في منتصف تركيا قرب الاناضول ، وهي ذات مناخ قاسي بسبب تساقط الثلوج بكثرة ، وتوجد فيها جوامع فخمة وتعتبر اليوم مركز الاسلاميين في تركيا ، ينظر : فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا (1980-1989) ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية التربية ، 2015) ، ص 48 .

(2) Ali Haydar Soysuren , a.g.e, s.240 .

(3) a.e, s.241 .

(4) **مسرحية بيير سلطان ابدال** : **البيير** هو اعلى المناصب الدينية في المعتقد العلوي يتولاها من يصل لهذه المرحلة ومهمتها التوجيه الديني والاجتماعي للطائفة العلوية ، اسمه حيدر ولد (1480-1551 م) شاعر تركي علوي اصله من مدينة سيواس وسط تركيا وهو من شعراء التصوف عارض في شعره الولاة العثمانيين وكان من دعاة حقوق الانسان وخاصة الفلاحين والمزارعين والطبقة الفقيرة ، فكلفه ذلك حياته فنفذ والي سيواس خضر باشا حكم الاعدام شنقا به بسبب عقيدته ومذهبه ، **اما المسرحية** فكتبها ايرول توي وقدمها اومور بوغاي تناولت حياة وقصائد بير سلطان ابدال واشارت من حين لأخر الى الوقت المعاصر ، وشارك بالمسرحية فنانون مثل تونجر نجمي اوغلو ، وتونجر كورتيز ، وتوركان شلوك ، وشوكر اوستن ، وشعراء ساز مثل نيسيمي تشيمن ، ورحمي سالتيك ، واسماعيل ايبك ، وادعت الدوائر الفنية ان بعض المسؤولين كانوا قلقين بشأن الدعاية التي تبنتها المسرحية للعلويين وقالوا انها لا اساس لها حاولوا التقليل من شأنها،ينظر : قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص3 ؛ نضير الخزرجي ،المصدر السابق، ص480.

على النحو التالي(**لقد لجأ اليساريون المتطرفون لكل الوسائل لأثارة الاضطرابات والفوضى فهذه المرة لاستغلال المشاعر النفسية لمن يحبون "بيير" سلطان)**[1] واعرب الامين العام بللي عن قلقه من الاحداث لأنها تؤدي لأراقه الدماء واتهم بعض السياسيين بالانفصالية قائلاً هؤلاء السياسيون الذين تم حشدهم من جميع الاصوات والمخاطرة بكل شيء من اجل المصالح السياسية يتصرفون بجهد لأراقه دماء الاخوة وخلق الفوضى[2]، بدأت الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية التي ستشارك في الانتخابات في الثاني عشر من تشرين الاول 1969 لانتخاب اعضاء المجلس الوطني الكبير[3] بلغ عدد الاحزاب التي شاركت بهذه الانتخابات 9 احزاب وهي : 1) حزب الشعب الجمهوري. 2) حزب الثقة. 3) حزب الامة 4) حزب العدالة. 5) حزب الوحدة. 6) حزب عمال التركي. 7) المستقلين [4] . 8) حزب الحركة القومية [5]، 9) حزب تركيا الجديد[6] .

اكد حزب الوحدة في بيانه الانتخابي عام 1969 معارضته للحركات اليسارية واليمينية المتطرفة على اساس مبادئ اتاتورك ، واكد الحزب على تأميم الصناعات الثقيلة ومراكز الطاقة والمناجم والنفط والاشغال العامة والصناعات العسكرية والتجارة الخارجية والمصارف وقطاعات التأميم وافترض الحزب ان تكون لغة العبادة والتعليم الديني هي التركية ، وان تقوم مديرية الشؤون الدينية بالاهتمام بجميع الاديان والمذاهب في تركيا، واكد البيان على اربعة اصلاحات اساسية تضمنت التنمية الريفية والتعليم والعمل والادارة وكذلك الاصلاحات الفرعية مثل الاصلاح السياسي واصلاح الاستثمار والاسكان وقد اعتمد الاصلاح التنموي

(1) Tunceli – Balan Ve Aybar Birer Demec Verdi , Cumhuriyet, 26 Agustos 1969,s.7 .
(2) Beli: Secimde Kardes Kanl Akabilir, Yeni Gazete , 27 AGUSTOS 1969 , S. 1 .
(3) T.B.M.M,Kutuphanesi, Adalet partisi , Secim Beyannamesi , 1969, s.9 .
(4) خليل ابراهيم الطيار ، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الامارات ، 2004، ص 43-44 .
(5) **حزب الحركة القومية** : تعود جذوره لعام 1948 وكان يسمى حزب الامة وعام 1954 سمي الحزب الوطني الفلاحي وعام 1965 حدث انشقاق بالحزب بسبب الصراعات الداخليه له وحصل في انتخابات 1965 على 2,2% من الاصوات وعام 1968 قاد الكثير من المظاهرات الجماهيرية وفي تموز من نفس العام اعلن توركيش تأسيس معسكرات لتدريب وعام 1968 قاد الكثير من المظاهرات الجماهيرية وفي تموز من نفس العام اعلن توركيش تأسيس معسكرات لتدريب الشباب الوطنيين المتطرفين المنتمين له وفي المؤتمر الحزبي عام 1969 الذي انعقد في اضنة اطلق عليه اسم حزب الحركة القومية فمارس عمليات العنف السياسي والقتل عن طريق عناصره المسماة (الذئاب الرمادية bozkurtlar) ، ينظر: **خضير البديري** ، التاريخ المعاصر لايران وتركيا ، ط2 ،(بيروت : مكتبة مؤمن قريش ، 2015) ، ص 346.

(6) **حزب تركيا الجديدة** : تأسس في شباط 1961 من اعضاء حزب الحرية المنشقين من الحزب الديمقراطي عام 1955 وضم كبار المنشقين من الحزب الديمقراطي المنحل وحزب الشعب الجمهوري وكبار اساتذة الجامعات ورجال الصحافة اكد الحزب على الاستفادة من رأس المال الاجنبي وحرية التجارة واتباع سياسة التوفيق بين الاشتراكية والرأسمالية وفي السياسة الخارجية شجع الارتباط بالغرب واعتبرها مسألة اساسية لمواكبة متطلبات التغييرات الدولية، ينظر: **خضير البديري** ،المصدر نفسه ، ص 346.

الريفي على ثلاث مراحل ،الاولى تحسين طرق النقل والمواصلات في الارياف ، والثاني توزيع الممتلكات العامة وغابات المدن على الفلاحين المعدمين، والثالث انشاء جمعية للمشاريع الزراعية خاصة للفلاحين على ارضهم، ووعدتهم بعدم التدخل بالملكية الخاصة على الارض، واما الاصلاح العمالي كرفع اجور العمل واعطاء النقابات العمالية الحق في الاضراب والتظاهر[1] صرح حسين بالان قبل الانتخابات وقال لا نعتقد ان انتخابات 1969 يمكن ان يكون لها تأثير كبير على الحياة السياسية في تركيا وعلى النظام الديمقراطي ، وذكر بالان بأنه لا يعتقد ان البرلمان الاوربي سيخسر اصواته في هذه الانتخابات ويمكنه ان يأخذ السلطة بمفرده ، وقال بأنه يتوقع بأن يحصل حزب الوحدة على 45- 55 نائباً في البرلمان[2] .

كان المنافسون في هذه الانتخابات هم اكبر حزبين في تركيا مثل حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري فأما حزب الشعب الجمهوري فقد اصابه الضعف بسبب منافسة حزب الثقة له ، وكسبه للأصوات التي كان يعول عليها حزب الشعب الجمهوري واما منافس حزب العدالة فهو حزب تركيا الجديدة ذو التوجه اليميني، فقد دعم رجال الحزب الديمقراطي المنحل حزب تركيا الجديدة فأثار ذلك غضب سليمان ديميريل بسبب موقفه من العفو السياسي[3]، واما اسماء النواب لحزب الوحدة فهم كالتالي: كاظم اولوسوي من اماسيا، يوسف اولوسوي من توكات، علي ناكي اولوسوي من كوروم، حيدر اوزدمير من اسطنبول، سامي الهان من ملاطيه، حسين بالان من انقرة، مصطفى التيميسي من سيواس، حسين سينار من سيواس ، شارك في هذه الانتخابات (9,516,35) ناخب من اصل(14,788,553) مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت، فكان الانخفاض ملحوظاً في نسبة المشاركة بهذه الانتخابات اذ بلغ نسبة المشاركة (64,03%) اختلفت عن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لعام 1965 ، وكانت المشاركة بها حوالي (71,3%) وهذا يدل على ان ثلث من يحق لهم التصويت تجاهلوا الانتخابات وسبب ذلك انعدام ثقتهم بالعملية السياسية خلال المرحلة التي عاصروها وعدم ثقتهم بالأحزاب السياسية الحاكمة ووعودها [4] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي:

---

(1) Mehmet Ertan , a.g.e,s.43-44 .

(2) علي اسماعيل زيدان الجبوري ، المصدر السابق ، ص 108 .

(3) **حزب الثقة الجمهوري** :هو احد الاحزاب اليمينية المنشق من حزب الشعب الجمهوري تأسس عام 1967 وكان يميل للديمقراطية الغربية ويعتبر انفصاله عن حزب الشعب الجمهوري اكبر انفصال سياسي في تاريخ السياسة التركية وحصل على 15 مقعداً في الانتخابات البرلمانية لعام 1969 ، للمزيد ينظر : خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960 – 1971 ،(بحث منشور) الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، العدد(71) ، 2011 ، ص34 .

(4) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 107 .

جدول رقم(4)

يبين المقاطعات التي شارك فيها حزب الوحدة في الانتخابات العامة 1969(1)

ت	المقاطعة	نسبة الاصوات	ت	المقاطعة	نسبة الاصوات
1	اضنة	%3,6	16	اسطنبول	% 2,9
2	اديامان	%3,3	17	ازمير	%1,6
3	اماسيا	%23,6	18	كوكايلي	%1,4
4	انقرة	%4,3	19	كوتاهيا	%3,0
5	انطاليا	%2,7	20	ملاطيا	%11,7
6	آيدن	%1,4	21	مانيسا	%2,4
7	بلاكسير	%2,1	22	مارأش	%6,2
8	كوروم	%16,9	23	موغلا	%1,1
9	دينزلي	%1,2	24	اوردو	%3,5
10	ابلازيغ	%1,7	25	سامسون	%2,9
11	ابرزنجان	%13,1	26	سيواس	%16,7
12	اسكي شهر	%2,5	27	توكات	%17,7
13	غازي عنتاب	%2,4	28	تونجلي	%6,9
14	هاتاي	%2,2	29	يازكات	%5,0
15	اسيل	%5,3	30	توتال	%2,8

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى[2].

والمتبع بالجدول اعلاه يتضح ان نسبة الاصوات التي حصل عليها حزب الوحدة[3]، ويتضح من خلاله ان دعم العلويون الاكراد لحزب الوحدة اقل من دعم العلويين الاتراك له[4]، وتم التأكيد قبل الانتخابات في مقابلة لحسين بالان عندما قال ان الهدف الرئيس لسياسة الحزب هو التعليم الديني التركي والعبادة التركية ان تكون باللغة التركية وتجاهل بذلك وجود العلويين الاكراد الذين لم تكن لغتهم اليومية التركية فهذا الموقف من

(1) علي اسماعيل زيدان الجبوري ، المصدر السابق ، ص 109 .

(2) ali haydar sosuren,a.g.e,s.237.

(3) Mehmet Ertan , a.g.e,s. 44 .

(4) T.B.M,12Ekim 1969 milletve kili Genel sunuclari (Ankara: Devlet istatistik Enstitusu 1970), p . XX11 .

حزب الوحدة جعل دعم العلويون الاكراد للحزب ضعيف في هذه الانتخابات[1] فأوضحت هذه الانتخابات بأن حزب الوحدة اكثر نجاحاً في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، بحيث كانت نسبة التصويت في المدن منخفضة، على الرغم من فوز الحزب بثمان مقاعد الا ان نتائج الانتخابات كانت مخيبةً لأمال قادة الحزب فلم يتمكنوا من تكوين جماعةً مناسبةً في البرلمان[2] واوضح بالان بعد الانتخابات ان التعديلات التي اجريت على قانون الانتخابات تصب في مصلحة الحزبين الكبيرين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة ، واكد بيان لحزب الوحدة بأن انخفاض نسبة المشاركة بالانتخابات هو اول علامة تدل على ان الناخبين الاتراك لم تبق لديهم ثقة بالسياسيين، وتم انتقاد النظام الانتخابي واكدوا ان الاحزاب الكبيرة تبني نظاماً يتماشى مع مصالحها الخاصة، واكد بالان في تصريحه بأن الانتخابات ستجري في كل المحافظات ومن الممكن تغيير اصوات حزب الوحدة على انها اصوات علوية فلم يتمكن الحزب في الانتخابات من تسمية مرشحين في جميع انحاء البلاد وحتى في المحافظات التي عين بها مرشحون فلم يتمكن فيها من الحصول الا على جزء من اصوات العلويين[3] فاختلفت معدلات التصويت للحزب من مقاطعة لأخرى وحصل الحزب على اكبر عدد من الاصوات في وسط وشرق الاناضول والمناطق ذات السكان المتدينين المختلطين وذكر بالان بأن الحزب حصل على نتائج افضل من بعض الاحزاب القديمة[4] .

انتقد مصطفى التيميسي نظام التوازن الوطني اثناء تقييمه لانتخابات 1969 واوضح ان هذا النظام كان له تأثير سلبي على نتائج الانتخابات ، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم(5)

يبين نتيجة الانتخابات العامة لعام 1969[5]

ت	اسم الحزب	عدد الاصوات	النسبة %	عددالمقاعد
1	حزب العدالة	4,229,712	46,6	256
2	حزب الشعب الجمهوري	2,287,006	27,4	143
3	حزب الوحدة[6]	254,695	2,8	8
4	حزب الثقة	597,818	6,6	15

(1) Abdi ipekei , Liderler Diyorki (Istanbul : Ant Yayinlari , 1969) , pp .100-101 .
(2) T.B.M,12 Ekim 1969 milletvekili Genel Sonuclarl (Ankara : Devlet istatistik Enstitusu, 1970), P.xx1x .
(3)Schuler , a.g.e, s.174 .
(4)Massicard , a.g.e, s. 57
(5)علي اسماعيل زيدان الجبوري، مصدر سابق، ص109.
(6)T.B.M.M , Ihsan Ezherli , Turkiye Bukuk Millet meclisi (1920 – 1992) Ve Osmahli Meclisi Mebusani (1877 – 1920) , T.B.M.M, kultur , Sanat Ve Yayin Kurulu Yayinlari , Ankara , 2014 , s.94 .

ت	اسم الحزب	عدد الاصوات	النسبة %	عددالمقاعد
5	حزب تركيا الجديد	197,929	2,2	6
6	حزب الامة	292,961	3,2	6
7	حزب عمال تركيا[1]	243,631	2,7	2
8	حزب الحركة القومي	257,091	3	1
9	المستقلون	511,023	5,5	13
	المجموع	8,871,866	%100	450

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على المصدر[2].

وعندما جرت الانتخابات فاز بها حزب العدالة بأكثرية مقاعد البرلمان فشكل ديميريل حكومته الثانية في 3 تشرين الثاني 1969 الى6 اذار 1970 لكن صدور العفو عن اعضاء الحزب الديمقراطي اربك الاجواء السياسية في تركيا مما ادى لسقوط حكومته[3]، وهناك اسباب اخرى لسقوط حكومته منها تقديم حكومته الدعم لجرائم اليمين المتطرف واستخدام اسلوب الصمت امام اليسار فأدى ذلك لانعدام الثقة بالنظام وانعكس على الانتخابات التي اجريت 1969 فكان الاقبال عليها منخفضاً مقارنة بانتخابات عام 1965[4] يضاف لتلك الاسباب الازمة الاقتصادية التي تسببت بأضرار كبيرة وخاصةً على الطبقات الفقيرة وكذلك سياسة ديميريل وتفرده بالسلطة والفساد المالي وابعاد بعض الشخصيات القيادية المهمة من الحزب التي رفضت سياساته، ففقد الحزب الكثير من الاصوات بسبب ذلك [5] لا بد من ان الاشارة هنا الى ان التعديلات التي اجريت على قانون الانتخابات ان على قانون الانتخابات لعبت دوراً في تحديد نتائج هذه الانتخابات[6] واكد البيان الختامي للحزب على 12 مبدأ في الانتخابات البرلمانية العامة وهذه المبادئ كالتالي : 1)نحن اصدقاء الفقير ولسنا اعداء الاغنياء. 2) لا تتم في ظل الثعلب فيأكلك الاسد. 3) نعم للتطور في الحرية لا

(1) **حزب العمال التركي** : تأسس عام 1961 يساري التوجه عندما بدأت الحركة الشيوعية بتشكيل اول حزب عمالي تحت اسم حزب العمال والفلاحين الاشتراكي تزعمه مجموعة من المثقفين الاتراك المقيمين في تركيا وبسبب القلق من التدخلات الشيوعية لم يستمر الحزب بتلك المدة وبعد انقلاب 1960 اسس الحزب في 1961 من قبل بعض النقابيين في اسطنبول وكانوا قليلي الخبرة ، تزعم الحزب محمد علي ايبار واكد بأنه سيناضل بالاساليب الشرعية للوصول الى السلطة ،للمزيد ينظر: علاء جابر موسى اليعقوبي ، الانتخابات البرلمانية وانعكاساتها على السياسة الداخلية في تركيا 1946-1965 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ، 2013م) ، ص 181-182 .

(2) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق ، ص101.

(3) ريان ذنون العباسي ، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية ، (بحث منشور) مركز الدراسات الاقليمية ، العدد(1)، المجلد(17)،2010 ، ص 316 .

(4) مريم حسين علي نصيف ، المصدر السابق ، ص 154 .

(5) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 108 .

(6) Yeni Halkcl , 23Agustos 1973 ,s.3.

للخبز بغير حرية. 4) السلام في البيت والوحدة في الوطن. 5) اقتصاد مختلط في نظام اجتماعي ديمقراطي. 6) تركيا الحرة المستقلة. 7) وداعاً للاختلافات الاجتماعية. 8) احترام المشروع الخاص ومحاربة الاستغلال الخاص. 9) كل ما منع عن الناس فهو للناس. 10) الاهتمام بالفنون والحرف القروية والقرويون. 11) سلامة العمال الحضارية سارية. 12) هدفنا الوحيد تركيا سعيدةً ومتقدمة.

تحدث جمال اوزبي عن سبب فشل حزب الوحدة في الانتخابات البرلمانية العامة لعام 1969 وذكر عدة اسباب منها تفرد الرئيس بالان والامين العام شميسي بللي بألقاء الخطب الاذاعية ولا يعطيان الحق للتحدث لأي شخص اخر ضمن الحزب ، ولم يمنح الحق لأي من اعضاء الحزب الاخرين للتحدث فلهذا لم يثبت الحزب بأننا ضد التعصب الاعمى ولم يثبت اننا نؤيد الاصلاحات بشرط ان تكون لصالح الوطن والمواطن ، وان رغبتنا لأصلاح الشؤون الدينية لم يتم الاعلان عنها بوضوح[1] لان المعاهد الاسلامية العليا ومدارس الامام الخطيب ودورات تحفيظ القران قد اضرت بالبلاد ولم تكتمل منظمتنا في البلاد لان اعضاء حزبنا لا يمكنهم التصويت في الاماكن التي ليس فيها منظمة ،على سبيل المثال منظمة حاجيبكتاش وهي مدينة نوابنا الثلاثة لم يتم انشاء المنظمة فيها فهذا جعلنا نحصل على اصوات اقل،فأنخفض الاعضاء في المجلس التنفيذي العام للحزب من 31-11 او 12 عضواً وعندما تمت ادارة الحزب وانتخابه بكادر موجود اسمياً ومادياً تمكنا من الحصول على 8 نواب بدلاً من 50-150 نائباً استقال التنظيم في المقاطعات التي رشح فيها بالان بشكل خاطئ مرشح كوتا واذا تم ترشيح مرشحي الكوتا في المستقبل في مقاطعات مثل انقرة وازمير واضنة ومرسين وارزنجان ومارأش نعتبر قد خسرنا الانتخابات جميع الاحزاب عقدت مؤتمرات بمجرد حلول وقت المؤتمر الكبير[2] ، واما حزبنا بمجلسه التنفيذي العام الذي يتكون من عدد قليل من الاشخاص وخاصة الرئيس والامين العام لحزب الوحدة لم يذهبا للمؤتمر الكبير ليكونا نائباً عن الكوتا في الانتخابات فحاولوا حكم الحزب والانتخابات بالموظفين الشاغرين وفي هذه الحالة وفقاً للمادة العاشرة من قانون الاحزاب السياسية والمادة 22 من نظامنا الاساس يعقد المؤتمر الكبير للحزب في غضون عامين واذا لم يتم ذلك فان الحزب سيغلق بناءً على طلب المحكمة الدستورية ومكتب المدعي العام للمحكمة العليا ووفقاً للمادة 113 من قانون الاحزاب السياسية وعلى الرغم من انتهاء فترة السنتين في 1969/10/21 الا ان المقرر الرئيسي للحزب لم يحضر المؤتمر الكبير فحضر 3 من النواب الثمان الذين تم انتخابهم وهم ثلاثة اعمام من عائلة اولوسوي الذين ينحدرون من حاجيبكتاش فأصغر النواب كاظم اولوسوي من اماسيا والنائب الاوسط ناكي اولوسوي من كوروم والنائب الاكبر يوسف اولوسوي من توكات في البرلمان وخدموا ايضاً في الفترات السابقة في انتخابات 1954 واما اولوسويز فقد خرج من حزب الشعب الجمهوري وانضم لحزب الوحدة وله خبرة

(1) Ozbey , a.g.e, s.5-7 .
(2) Ozbey , a.g.e, s.78 .

سياسية 35 سنة إذ شغل سابقاً منصب جدهم جمال الدين جلبي الذي كان عضواً في الجمعية الاولى ونائباً لرئيس الجمعية الوطنية الكبرى في نفس الوقت فحددت اراء النواب الثلاثة بشعار **(لا اقصى اليمين ولا اقصى اليسار)** وكانوا يؤيدون تعديل دستوري لانتخاب الرئيس على مرحلة واحدة[1]، وذكرت أرائهم حول الاصلاحات مثلاً في التجارة الخارجية اذ سيتم تأميم التجارة الخارجية والانفتاح اكثر على الدول المتقدمة تجارياً، واما التربية الوطنية فتتم اعادة تأسيس مؤسسة التعليم مع المعاهد القروية وانشاء ولن يتم فرض الرسوم على طلاب الجامعات الفقراء ويتم اجراء التعليم الديني باللغة التركية ، واما الجانب الزراعي يتم تنفيذ الاصلاح الزراعي بأسرع وقت ممكن وانشاء تعاونيات زراعية في كل قرية ، وتلبية الحاجة من مياه وطرق وكهرباء والمدربين والمعلمين ،واما في الجانب الضريبي يتم اجراء الاصلاح الضريبي وزيادة الحد الادنى من مستوى الكفاف وتحصيل الضرائب غير المباشرة من احتياجات الفقراء ولن يتم تحصيل الضرائب من ذوي الدخل المنخفض وتطبيق نظام ضرائبي تصاعدي على ذوي الدخل المرتفع ، والغاء مشاريع وقوانين الادخار[2] .

عزا بالان هزيمته الانتخابية لأسباب اقتصادية ، وذكر ان حزب العدالة انفق حوالي 40 مليوناً في حملته الانتخابية واما حزب الشعب الجمهوري فأنفق 25 مليوناً واما الاموال التي انفقها حزب الوحدة اقل من ذلك بكثير فأدى لأخفاقه في الانتخابات ، فعلى الرغم من تاريخ الحزب القصير ومديريه ضعيفي الخبرة الا ان الحزب حقق نجاحاً فحصل على المرتبة الثالثة بعد الحزبين الكبيرين ، فأعتبر مؤسسي الحزب ان هذه النتيجة ناجحة حسب رأيهم اذ حصلوا على 8 مقاعد في البرلمان ، لان الحزب اعتمد على اصوات العلويين اذ ذكر بأنهم مستهدفون ومحتقرون فهذه التصريحات جعلت حزب الوحدة خطيراً على الوحدة الوطنية ، لكن في الواقع ان ما اراده الحزب هو القضاء على هذا الوضع المتناقض لان دعايته هذه ستزيد اثار العداء السني خاصةً بين المواطنين العلويين ولتجنب هذا الخطر يجب اتخاذ تدابير لمنع التمييز بين المواطنين ضد العلويين[3].

(1) Hurriyet , 10Ekim 1969,s.2.
(2) Bulent BinGOL ,a.g.e, S.15 .
(3) Yeni Gazete , 24 Kaslm 1969 .s.3.

المبحث الثالث
المـــؤتمـــر الثـــانـــي الكبـــــير

أولاً -انتخاب مصطفى التيميسي رئيسا للحزب (1969-1980):

مثل المؤتمر الثاني للحزب احد اهم الخطوات التصحيحية للحزب لاسيما وان الهوية التي تشكلت الهوية التي تشكلت وفقاً للبرنامج السياسي للحزب بمثابة داعم لأنشاء هيكل تنظيمي من شأنه ان يساعد في التخلص من الشائعات التي تسببت فيها دوافع مختلفة ، لم تكن هذه هي المشكلة التي تواجه الادارة الجديدة إذ انه في ظل وجود 2000 ليرة في الخزينة يوجد دين على الحزب بمقدار 7000 ليرة ومشاكل اخرى كانت تتطلب تدخل عاجل من الادارة التنظيمية الخاملة للحزب والتي تشير الى ان كل هذا ناتج عن سوء ادارة النظام السابق للحزب[1] وفي هذا الوقت دخل حزب الوحدة في مرحلة اجراءات المحكمة الكلاسيكية التي لا تتغير وقد كان المدعي الجديد هو حسين بالان الرئيس العام السابق للحزب اذ اتهم بأرتكاب افعال تتعارض مع لوائح وقوانين الحزب وذلك خلال فترة توليه رئاسة الحزب وانه لم يكن رئيساً شرعياً منذ لحظة وصوله الى منصب الرئاسة العامة وبينما لم يتمكن بالان من الوصول الى النتيجة المرجوة من طلب الالغاء الذي قدمه في المؤتمر وذلك على اساس انه لا يمكن ترشيح الشخص نفسه في قائمتين منفصلتين ، قام بعد شهر من المؤتمر بأرسال 2 مندوبين [2] الى محكمة انقرة المدنية الابتدائية لرفع دعوى لأبطال الانتخابات التي تمت في المؤتمر بادعاء انه لا زال الرئيس الشرعي ولا صحة لتلك الانتخابات التي تمت ، وذكرت الدعوة انه من الضروري اجراء الانتخابات الرئاسية العامة وحصول الرئيس العام المنتخب على 247 صوت وهذا يمثل اكثر من نصف عدد الاعضاء الا انه تم انتخاب الرئيس العام بمشاركة 151 صوت وهذا لا يمثل حتى تصويت الاغلبية بالنسبة لعدد الحاضرين ، وتضمنت الدعوة ايضاً ادعاءات بتأثير مصطفى التيميسي على المفوضين إذ حصل على 263 صوت [3].

---

(1) T.B.M,Birlik Partisi lll . Buyuk kongresi Ankara , 27 -28 Kasim 1971 Birlik Partisi Yayini , Ankara : 1971 , s.32 .

(2) Yeni Gazete , 22 Eylul 1969 , s. 1-6 .

(3) كان مصطفى التيميسي قرة عيون العلويين في انقرة وفي البداية لن ينظم لحزب الوحدة لسبب غير معروف ربما كان وضعه كموظف رسمي بالدولة هو ما منعه من الانضمام للحزب في البداية وتشير كل اقوال اصدقائه من السنة والعلويين في انقرة الى انه كان مشاركاً في كل مراحل تأسيس حزب الوحدة ، ينظر :

-Goz Ucu ile Hafianin Olaylar , Ehlibeyt Yolu , Sayi : 13,7Aralik 1966, s.11 .

من بينهم 249 صوت من المفوضين وكان هناك واحد على الاقل من الادعاءات التي وصفها تيميسي بأنها لا اساس لها[1] وانها تنبع من عدم تسامح العقلية الشرقية مع القواعد الديمقراطية وهذا ادعاء ذو اساس قوي فقد كان من البنود الواضحة في المادة 28 من لائحة الحزب ان يتم انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة لأجمالي عدد الاعضاء ولم يترك الحكم مجالاً للشك في ان الاغلبية المطلقة المقصودة هنا يتم تعيينها من جميع اعضاء الحزب وليس الاعضاء الحاضرين في الاجتماع فقط واذا كان عدد 247 عضواً يمثل اكثر من نصف عدد اعضاء الحزب فأن عدد الاصوات التي حصل عليها التيميسي 151 يكون عدد غير كافي لحصوله على المنصب[2] من ناحية اخرى طلبت ادارة التيميسي رفض الدعوة على اساس ان بالان ليس عضواً في الحزب، وقد كان من المثير للاهتمام الحديث عن عضوية بالان الذي ظل جالساً على مقعد رئاسة الحزب لمدة عامين ونصف وتم انتخابه لعضوية مجلس الادارة العام من خلال ادراجه في القائمة بواسطة تيميسي نفسه في المؤتمر الاخير[3].

بدأ التيميسي منذ اليوم الاول يعبر عن عدم رضاه بوصف حزب الوحدة بأنه حزب علوي وصرح قائلاً (انه ليؤلمني جداً اعتبار حزبنا حزب طائفي)، واعترف ان العلويين على وجه الخصوص قد صوتوا لحزب الوحدة ولكن هذا ليس بسبب التوجه الطائفي ولكن بسبب الفهم الحقيقي لمبادئ العلمانية والكمالية التي يقوم عليها الحزب وذكر ان اتاتورك قد توصل الى اساس مشاكل هذه الجماعة التي تم احتقارها لعدة قرون بسبب معتقداتهم ولكن هؤلاء الذين ظهروا باعتبارهم اتباعه قد اهانوا مبادئه هذه ، وقال التيميسي ان الاتهامات الموجهة للحزب ماهي الا لعبة سياسية سرية بالاتفاق مع حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وذكر ان سبب المشاركة الضعيفة في الانتخابات هو عدم عثور المثقفين على الحزب المناسب الذي يبحثون عنه ودعاهم للانضمام الى الحزب بقوله(ان حزب الوحدة ليس حزباً طائفياً ولكنه حزباً كمالياً، وانه لم يكن يفكر بشكل مختلف عن الرئيس السابق للحزب بالان بالنسبة للقضايا الرئيسية ولكن هناك بعض الافكار الشخصية لبالان تم تنسيبها للحزب)[4] وصرح التيميسي ان سياسة الحزب التي لم تصل الى الشعب حتى اليوم سيتم الاعلان عنها من خلال موظفي واعضاء الحزب نفسهم سيعملوا لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وهو ما يحقق مفهوم الدولة الاجتماعية في اطار رفضه التام لاستغلال الشعب في اطار مبدأ الشعبوية ، والامر الاخر الذي تطرق اليه من خلال حديثه ايضاً انه سيمكنهم من تشكيل جماعة في المجلس في المستقبل القريب وفي هذا الصدد اجرى مجموعة من الاتصالات مع بعض النواب[5] لقد تم رفض الاتهام بوصف الحزب

(1) Cumhuriyet , 26 Aralik 1969, s. 3.
(2) Yeni Gazete , 14 Haziran 1970 , s. 7 .
(3) Ali Haydar Soysuren , a.g.e, s. 284 .
(4) Ali Haydar Soysuren , a.g.e , s.281-282 .
(5) Yeni Gazete , 26 Ekim 1969 , s.8 .

بالعلوي من خلال الية دفاعية تم اعلانها في خطاب رسمي من الحزب منذ فترة طويلة لكن هذا لم يكن كافياً ليثبت ان هوية الحزب ستكون مختلفة في المرحلة القادمة وذكر انه من الصعب تصحيح سوء الفهم الذي حدث، بحيث ان نسبة كبيرة من طاقم العمل بالحزب من العلويين، بالاضافة الى ان جميع نواب الحزب المنتخبين قد حصلوا على اصواتهم من العلويين، غير ان هناك 3 من النواب تعود اصولهم بشكل مباشر الى حاجي بكتاش ولي، ولكن المهم الآن هو تعريف الوضع الحالي كقضية واعلان النية للتغلب عليها، قد يمكن التعامل مع مثل هذه المسألة من خلال ادلة تجعل البحث اكثر عمقاً، واذا لم يكن الخطاب مقبولاً بشكل عام لأنقاذ الموقف فسيكون من الضروري سد الفجوة التي قد تخلقها مثل هذه الخطوة في الوضع الحالي بتفسيرات اخرى[1].

نجحت هيئة المجلس المكون من تيميسي الرئيس العام للحزب ، وحيدر اوزدمير نائب اسطنبول وحسن دوغان مساعد السكرتير العام للحزب من تنظيم حفلات موسيقية يتم تخصيص دخلها لتوفير الدخل لأنقرة وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل المشكلة المادية من خلال التبرعات التي تم جمعها في اسطنبول ، وتم تنظيم الجولات في المقاطعات لتنشيط التشكيلات الخاملة، فذهب التيميسي وحسن دوغان وحسين لول في رحلة الى اضنة ومرسين وهاتاي وغازي عنتاب ومرعش وبعدها توجهوا لزيارة كل من اماسيا وجوروم وتوكات ويوزغات بمشاركة باشا بوزبي بدلاً من حسين لول[2].

بالنسبة للوعد الذي قطعه التيميسي على نفسه خلال مبادرته بأنه سيتم تشكيل مجموعة في المجلس وينتهي ذلك الامر في القريب العاجل فهو لم ينجح في تحقيقه اذ انخفض عدد نواب الحزب في المجلس الى 7 اعضاء فقط[3] كان التركيز موجه في هذه المرحلة على تحديد السياسات الواجبة على حزب الوحدة اتباعها في هذه المرحلة وتم تقديم عدة مقترحات خلال المؤتمر حول اجراء بعض التعديلات في برنامج ولوائح الحزب ووافق التيميسي على ادراجها في جدول اعمال مجلس الادارة وبعد انتهاء مناقشات مجلس الادارة قام المحامي "اورخان ارسال"[4] عضو مجلس الادارة الذي تعود اصوله الى حزب العمال التركي بأعداد مسودة المشروع ولكن وجدت هذه المسودة معارضةً شديدةً[5].

---

(1) T.B.M, Birlik Partisi Ve Alevilik , Yeni Gazete , 27 Kasim 1969 , s.1-6 .

(2) T.B.M,Birlik Partisi lll Buyuk Kongresi Ankara ,s.27-28 .

(3) Halk Postasi , 15 Aralik 1969 , s.4 .

(4) **اورخان ارسال** : ولد في اسطنبول 1905 اكمل تعليمه في القانون ودكتوراه في فرنسا وكان استاذا مشاركا في كلية الحقوق بجامعة اسطنبول بين عامي 1933-1937 واصبح محاميا يعمل لحسابه الخاص وشغل منصب رئيس نقابة المحامين في اسطنبول بين عامي 1956-1958 يتحدث اللغة اليونانية والاسبانية والارمنية ، ودخل السياسة وانظم لحزب العمال التركي الذي اسسه 13 نقابيا بعد 27 مايو ايار ودخل المجلس التنفيذي العام كأحتياط وشغل منصب السكرتير العام بين عامي 1962-1964 وبعدها طرد من الحزب ، وانضم لحزب الوحدة ، ينظر :
-Sosyalist Kültür Ansiklopedisi Cilt:6, May Yayınları, s.102

(5) Ali Haydar Soysuren ,a.g.e , s.285 .

ثانياً - موقف حزب الوحدة من الانقسامات الداخلية في حزب العدالة :

كانت هذه المناقشات قائمة داخل حزب الوحدة ، كان يوجد قضايا اخرى مثل مناقشة الميزانية والصراعات الداخلية في حزب العدالة على قائمة جدول اعمال تركيا فأصبح حزب العدالة الذي تأسس كرد فعل على احداث 27 ايار 1960 ساحة للصراعات الدينية الليبرالية القومية، واصبح ديميريل رمزاً للجناح القومي بعد فوزه على سعد الدين بلجيش وكانت تصرفات ديميريل التي ابرزت رغبته في التخلص من معارضيه عكست الى الخارج كل الصراعات الداخلية التي يعيشها الحزب ما بعد انتخابات 1966 وكان فوزه ليس جيداً بالنسبة للأخرين، كانت المعارضة الداخلية لحزب العدالة مترددة في عدم التصويت لمنح الثقة للحكومة، ولكن هذه الخطوة مرت بالتصويت الايجابي[1].

فلم تهدأ الاصوات داخل حزب العدالة فكان عليه ان يذهب للتصويت على ميزانية عام 1970 وله مؤيدون من الداخل فأصبح التصويت على الميزانية امراً حرج بالنسبة للحكومة فتوجه حزب العدالة الى الاحزاب الصغيرة وكان حزب الوحدة احد هذه الاحزاب ، وفي يوم قبل التصويت اجتمع مجلس ادارة حزب الوحدة لاتخاذ القرار بحضور التيميسي الرئيس العام وحسين لولا مساعد الرئيس العام اضافة لحيدر اوزدمير وحسين بالان وكاظم اولوسوي ويوسف اولوسوي وعلي ناجي اولوسوي وتاكي داوود اوغلو وحسن دوغان وعلي دمير قليج وأعلن الاعضاء بأستثناء الاعضاء الثلاثة من عائلة (**اولوسوي**) رغبتهم في التصويت عكس الارادة العامة للحزب ومعهم حسين بالان ايضاً[2] صرح يوسف اولوسوي اؤيد رأي اخوتي وذكر ، ان سقوط حزب العدالة سوف يخلق ازمة في البلاد، وذكر انه اذا تولى حزب الشعب الجمهوري السلطة فسيكون له عواقب خطرة على حزب الوحدة واكد بأنه لا يؤيد اسقاط الحكومة ، ورسم علي ناجي اولوسوي اطار اوضح للأحداث بتصريحه انه لن يمكن ان يسقط حزب العدالة وانه سيكمل طريقه حتى وان كان بدون ديميريل ولكن حتى الاعداء والمعارضين كانوا اسوأ من ديميريل لذلك يجب علينا التصويت بالأيجاب للحكومة في حالة تقديمها الفرصة لحزب الوحدة بالتحدث في البرلمان ومنحنا المساعدات المالية بعد ان ظل حزبنا محروماً من هذا الحق لعدم وجود مجموعة تمثله في المجلس وعدم وجود مصادر تمويل قوية له يجب علينا الاستفادة من هذه الاوضاع الصعبة واشار كاظم اولوسوي الى المشكلة المالية التي يعيشها الحزب وذكر بأنه يتفق مع علي ناجي اولوسوي في التفكير لكن رفض حسين لولا وحسن دوغان وحيدر اوزدمير ومصطفى تيميسي استخدام المشاكل المالية للحزب كسبب للمساومة ، ودعوا لتحديد موقف الحزب وفقاً لمبادئ وبرنامج الحزب[3] وصرح حيدر اوزدمير ان الاخوان من اولوسوي الثلاثة لم يفهموا الفلسفة الاساسية للحزب ، وقرر الحزب استخدام التصويت السلبي واصدروا بيان بذلك وارسل لكل النواب قبل يوم التصويت

(1) Yeni Gazete , Bilgicciler Bir Lokantada Bulusup Kabineyi Tartisti 4 Kasim 1969 , s.1-7 .
(2) T.B.M, Bp'li 5 Vekil. Haysiyet Divanina Verildi , Yeni Gazete , 17Mart 1970 , s.2 .
(3) T.B.M, Bp'li 5 Vekil. A.g.e, s. 4 .

وامتنع علي ناجي اولوسوي عن التوقيع على البيان مبرراً ذلك بأن اجبار الجميع على قرار ملزم امر مخالف لقانون الحزب وكان الخطاب الذي ارسل لكل نواب حزب الوحدة وعليه توقيع التيميسي خطاب قصير واوضح كالتالي: **(لقد تقرر خلال اجتماع المجلس التنفيذي المركزي للحزب المنعقد في 1970/2/10 اعطاء تصويت رفض احمر في التصويت على الميزانية المقدمة من حكومة حزب العدالة الى مجلس الامة لعام 1970 اطلب منكم التصرف وفقاً لذلك وارساله الى كل تابعيكم)** [1].

وجه مصطفى التيميسي الرئيس العام للحزب انتقادات لحزب السلطة خلال مفاوضات الميزانية الجارية في 11 شباط 1970 وتحدث عن مسيرات اعضاء السلك القضائي وتجمعات الموظفين واضرابات المعلمين والعمال وقتل شبان اتاتورك بوحشية في الشوارع ، واشار انه من اجل استمرار سيطرت الطبقات الحاكمة على مصالحها الاقتصادية فأن الحكومة بحاجة الى قوى جانبية لترهيب الشعب ولهذا السبب سمحوا للمتعصبين الراغبين في فرض العمل بنظام الشرعية ونشر التعصب بأداء صلاة الجهاد وبدلاً من السيطرة على حركات القتل الاعمى التي يقوم بها المتعصبين المتشددين في قونيه واسطنبول والبستان وقيصرية وتونجلي ، قيل ان شرطة مكافحة الشغب سيطرة على الامر[2]وكانت اقتراحات التيميسي لوضع الميزانية هو تقليل فترة الخدمة العسكرية الى سنة واحدة فهذا سيوفر الكثير لموازنة وزارة الدفاع الوطني وسيتم تخفيض عدد الجيش الذي كان لا يزال اكثر من 500 الف شخص الى النصف تقريباً ،وقارن ذلك بالسويد التي تبلغ حدودها مع روسيا مسافة 900 الف كيلو متر وتمتلك جيش مكون من 150 الف جندي فقط ودافع عن رأيه قائلاً لن تكون هناك مشكلة في حالة الدمج بين اساليب حرب العصابات ووسائل اطلاق النار الميكانيكية المجهزة بأحدث التقنيات ، واضافة المليونيرات من القطاع الخاص سيزداد حجم المدخرات بشكل كبير وبدلاً من تغطية الباقي بالاقتراض المحلي المفتوح فمن المناسب اغلاقها بأنشاء ضريبة عقارات مشغولة بشكل كاف يتم فرضها لكل متر مربع اضافي للمسكن الذي تزيد مساحته عن 100 متر مربع ، لكن السيد رئيس الحكومة لا يمتلك الشجاعة لاتخاذ هذه الاجراءات ، وصرح التيميسي حتى وان كانت الميزانية تتفق مع اهداف التنمية والتوازن فهو لا يملك النية لدعم الميزانية انتهى اللقاء كالتالي: **(يبدو ان السياسة العامة للحكومة تبدو دفاعية بشكل مفرط وانها ستعيد تركيا لعصر التنازلات بدخولها السوق المشتركة ، كما انها ستجعل الفقراء فقط يدفعون تكلفة هذه التنمية لأنها لا تتخذ اجراءات جادة للقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم وعلى الرغم من انها حكومة اقلية ، الا ان عملية الاستسلام لم تكن**

(1) Fikret Otyam , "5Oyun Hikayesi " Cumhuriyet, 18Mart1970 , s.7 .
(2)Fikret Otyam, A.g.e , s. 28 .

متوافقة مع النظام الدستوري لأنها حصلت على47 مقعداً اضافي ظلماً في ظل التعديلات في قانون الانتخابات) [1] .

ثالثاً – نشاط الحزب بعد المؤتمر :

لم يكن للحزب مواقف حيال التطورات السياسية المتعلقة بلانتخابات ،اذ تم رفض الموازنة المقدمة من حكومة سليمان ديميريل نتيجة لتصويت 41 نائباً من حزبه بالرفض ، وانضموا لصفوف المعارضة[2] وعقدت حكومة حزب العدالة اجتماعاً عقب انتهاء التصويت وتحدث ديميريل معبراً عن عدم وجود ضرورة لحل الحكومة قائلاً **(لنعتبر ان النواب الواحد والاربعون الذين صوتوا بالرفض كأنهم لم يشاركوا في التصويت ، فلا زال لدينا 213 صديق مؤيد هذا يعني اننا لا زلنا اكثر عدد من حزب الشعب الجمهوري ومن اعضاء حزب الامة وحزب الثقة الذين صوتوا بالرفض)**[3]، قدمت الحكومة استقالتها بعد اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 14 شباط 1970 وعقب قبول رئيس الجمهورية استقالة الحكومة قام بتكليف سليمان ديميريل مرةً اخرى بتشكيل حكومة جديدة مختلطة وقال ديميريل ان الازمات الحكومية موجودةً داخل الديمقراطية نفسها ولكن جاري البحث عن سبيل للخروج من تلك الازمات بعد ان اجتاز حزب الوحدة الاختبار الاول بنجاح اصبح الان يواجه المرحلة الاكثر صعوبةً فقد كانت جبهة حزب العدالة نشطةً للغاية إذ امتلأت الصحف بأخبار انتقالات النواب نجد انه خلال المدة منذ بداية الازمة لمجلس الوزراء وحتى الاسبوع الاول من شهر مارس قد انضم لحزب العدالة 9 نواب جدد منهم 4 منفصلين عن الجبهة المستقلة و3 نواب انفصلوا عن حزب تركيا الجديدة ونائب عن كل من حزب النظام الوطني[4] وحزب الامة [5] لقد ورد اسم احد نواب حزب الوحدة من بين النواب الذين انتقلوا الى حزب العدالة وذكر بأن كاظم اولوسوي ويوسف اولوسوي من بين النواب الذين اعتقدوا ان حزب العدالة على وشك الفوز ، وقرر ديوان الحيثيات بحزب العدالة استبعاد الدكتورة حكمت يورت سفر نائبة بينغول من الحزب بأدعاء دعمها للمرشح المستقل في انتخابات النواب

(1) Ali Haydar Soysuren , a.g.e,s.287 .

(2) M.M.T.D, Donem : 3,cilt : 3,Toplantl: 1,m. Meclisi , B: 45,11.2.1970 , 148 .

(3) لقد دافعت المعارضة عن ضرورة استقالة الحكومة ورأى التيميسي رئيس حزب الوحدة ضرورة استقالة الحكومة لان التصويت بالرفض على الموازنة التي قدمتها الحكومة يعني انعدام ثقة المجلس في السياسة التي تتبعها الحكومة ينظر :
-Butce ReddedildiE, Tercuman . 12 Subat 1970 , s.1-5 .

(4) **حزب النظام الوطني** : اسسه البروفيسور نجم الدين اربكان كانون الثاني 1970 فأعتبرته الاحزاب العلمانية مخالفا للدستور وتهديدا للعلمانية الكمالية حاول حزب العدالة التحريض على حضره لاستقطاب اصوات اليمين من التجار الصغار والحرفيين وذوي الميول الاسلامية وخاصة في الاناضول لكن الحزب نجح في تعزيز مكانته بأنضمام اثنان من النواب المستقلين إذ اصبح يمتلك 3 مقاعد نيابية ، للمزيد ينظر : فاضل كاظم حسين ، الاسلام والعلمانية في تركيا ، (بحث منشور) بعقوبة ، المعهد التقني ، العدد(51) ، 2011، ص 10

(5) Kabine Kuruluyor, Aksam, 5 Mart 1970 , s.6 .

وصرحت الدكتورة بأن حزب العدالة قد عرض اتفاقية راقية على حزب الوحدة وتلخص الاتفاق بأنه ينضم 2 من نواب حزب الوحدة الى حزب العدالة ثم يصوت باقي اعضاء حزب الوحدة بالموافقة على الموازنة[1] .

في مقابل ذلك تمنح الحكومة الفرصة الى حزب الوحدة بالمشاركة في التعديلات القانونية التي سيقوم بها المجلس واشارت التقارير الى انه على الرغم من وصول المساومات الى طريق مسدود عقب اقتراح حزب الوحدة تشكيل مجموعة مختلطة يشارك فيها 3نواب من حزب العدالة الا ان الامر انتهى بتوقيع الادارة العليا بحزب العدالة بروتوكول الانتقال مع 2من اعضاء حزب الوحدة[2] وبهذا المجال ذكر في مقالات الصحفي فكرت اوتيام بأن حزب العدالة بدأ مبادراته مع حزب الوحدة مباشرةً عقب تصويته بالرفض على الموازنة وبعد التصويت صرح بعض اعضاء حزب العدالة ان الاعضاء الثلاثة بحزب الوحدة الذين اقسموا الى حيدر اوزدمير انه سوف يصوتوا بالموافقة قد صوتوا بالرفض نتيجة قرار الاجتماع الذي عقده مجلس الادارة بحزب الوحدة والقوا باللوم على حيدر اوزدمير، وبعد مرور يومين قدم يوسف اولوسوي عرضاً اخر عبر الهاتف من نادي الاناضول قائلاً **(هناك شيء هام يجب ان تأتي الى اجتماع مجلس الادارة القادم يمكنك ان تحصل منهم على مبلغ 50 الف ليرة)** وارى انه لا يجب ان نضيع هذه الفرصة ولكن تم رفض العرض في الحال[3] وهناك وسطاء قاموا بالتدخل وطرح فكرة الاتجاه البديل وهو الائتلاف وبناءً عليه كان هناك اتجاه في مركز الادارة واتخاذ القرار الى مناقشة الامر بشكل موسع في مجلس الادارة العامة في حالة انه قد تم طرح الامر بشكل رسمي من جانب حزب العدالة اما حسين بالان الذي اصبح قليلاً ما يزور الحزب بعد ان فقد منصب رئاسة الحزب فقد تمت دعوته هاتفياً للتصويت ولكن صرح حزب العدالة انه سوف يصوت لهم بالرفض حتى وان كونوا ائتلاف مع حزب الوحدة وكان نائب سيواس حسين جينار يفكر في نفس الاتجاه ايضاً، وقد اقترح حيدر اوزدمير الذي انتقده وضغط عليه بعض نواب حزب العدالة قد اقترح نموذج فكري جديد كرأي شخصي وكان هذا الاقتراح يشير الى ان يشكل حزب الوحدة مجموعة يشارك فيها 3 من اعضاء حزب العدالة الذين يراهم حزب الوحدة مناسبين وتقوم هذه المجموعة بالتصويت بالموافقة بشرط ان يحصل حزب الوحدة على وزارتين ودعم ومساعدة بقدر الاصوات التي ستحصل عليها الاحزاب[4] ، ولم يقبل وزير الدولة رفعت سازجين بالعرض الذي قدمه له الوسطاء وبدلاً من الاقتراح الذي رفضه حزب العدالة بأعتباره انه مضاد

(1) Hulusi Turgut ‘ Hedef 226’ya Yaklasirken , Aksam ,1Mart 1970 ,s.2,7 .
(2) A.e.s,1-7.
(3)Ali Haydar Soysuren , a.g.e, s.290 .
(4)Fikret Otyam ,5 Oyun Hikayesiuc , Bes Yolduskumu , s.737.

لقرار مجلس النواب اقترح اعضاء حزب العدالة من خلال كاظم اولوسوي ويوسف اولوسوي وبعض الناس ان يتم اختيار 3 اعضاء من حزب الوحدة تتم اقالتهم وينضموا لحزب العدالة وتمنح الوزارة لاحدهم فأوضح ال اولوسوي ترحيبهم الشديد بهذا الاقتراح طالبين السماح لهم بالانتقال لحزب العدالة مؤكدين انهم سيكونوا قلباً وقالباً مع حزب الوحدة مع الاشارة الى كاظم اولوسوي ان يحصل على وزارة شؤون القرية ، ولأجل الانتهاء من هذه المناقشات تم اتباع الاسلوب الذي تم اتباعه في التصويت على الموازنة لكن الهيئة التي ستتخذ القرار هذه المرة ليست مركز الادارة ولكن مجلس الادارة العامة وبناءً عليه عقد مجلس الادارة العامة جلسةً طارئة في 7 اذار 1970[1] وصدر هذا القرار في نهاية الجلسة : يجب ان يكون هناك استمرار للسياسة الواقعية والثورية المتبعة حتى الان لذلك لقد تقرر ان يصوت جميع اعضاء حزب الوحدة بالرفض للحكومة التي تشكلت حديثاً وسوف يتم ابلاغ الجميع بالوضع واذا صوت احد الاعضاء ضد هذا البيان فسيتم ارسالهم الى محكمة الشرف مع طلب طرد نهائي وتقرر بالأجماع تنفيذ نفس العقوبة والمعاملة مع الاعضاء المتهربين من الحضور في البرلمان او الذين يمتنعون من التصويت قد تم ابلاغ القرار لجميع النواب الحاضرين وغير الحاضرين في الجلسة بخطاب رسمي في 9 اذار 1970[2].

جرى اجتماع مجلس الادارة العامة لمناقشة السياسة العامة للحزب بالنسبة للتصويت واستمر الانعقاد حتى اليوم التالي وذكرت بأن هناك ازمات عديدة وقعت بسبب الوثيقة المسماة اسس السياسة العامة والتي اعدها اورخان ارسال قبل مدة ووافق عليها مجلس الادارة العامة وتم اعادة تقييم هذه الوثيقة بعد انتقادها من كاظم اولوسوي نائب اماسيا لأنها تضع الحزب على نفس طريق حزب عمال تركيا وتم وضع الامور في اطار لا يمكن لأل اولوسوي معارضته[3] بالمقابل شعر رئيس الحزب التيميسي بالارتياح عندما سأل اولوسوي عن الشائعات االخاصة باتفاقهم مع حزب العدالة واجابوه بأن هذا الشيء لا يمكن ان يحدث واننا ملتزمون بأتباع قرارات الحزب ، خلال هذه الفترة تبنى حزب الوحدة بديل الانتخابات العامة الذي طرحه حزب العدالة في جدول اعماله ولكن تم اعتباره خدعة للمعارضة الداخلية بالحزب ولأحزاب المعارضة الاخرى واعتبر حزب الوحدة ان هذا البديل ربما يكون هو الطريق للخروج من الازمة الحالية واشار التيميسي بأن المواطنين الذين ادركوا واصبحوا على قدر الوعي بالمدة القصيرة ما بعد انتخابات 1969 ادركوا بأن حزب العدالة لم

(1)A.e, s. 737 .
(2)Fikret Otyam, A.g.e.s.738
(3) Hidayete Ermisler , Yeni Gazete , 16 Mart 1970, s.4.

يعد لديه القدرة على حل المشاكل الكبرى ، وان الانتخابات المزمعة لا تتعلق بحل الازمة القائمة فقط وانما ستكون مهمة للقضايا الاجتماعية[1] وصرح حسين لولا السكرتير العام لحزب الوحدة انهم كانوا على استعداد لدعم قرار حزب العدالة بشأن انعقاد الانتخابات العامة لمجلس النواب ولكنه لم يجد الاخلاص من حزب العدالة بالنظر لأعمال الانتقال التي تمت حتى يصلوا الى 226 عضواً[2] اعتبر التيميسي الازمة تتعلق بمستقبل تركيا ومستقبل النظام الديمقراطي واما اينونو توقع بأن البلد سيدخل مرحلة جديدة من الصراع السياسي من خلال تقييمه لبيان معارضي حزب العدالة الذين رفعوا شعار **(حكومة بلا ديميريل)**[3] استمر بحث حزب العدالة عن الدعم حتى اليوم الاخير على مستوى الرئاسة فذهب شخصان من طرف ديميريل لزيارة حي تزلوجاير في ليلة التصويت واخبروا تيميسي ان ديميريل يرغب في لقائه وانه على استعداد لتنفيذ كل مطالبه لكن تيميسي قرر تأجيل اللقاء لما بعد انتهاء التصويت [4] .

كان هناك ازدحام شديد لأجل القرار الذي سيصدر في المجلس في 15 اذار وحتى النواب وجدوا صعوبة في الدخول للمجلس بسبب الزحام وجلس جميع المستمعين على جانبي اللجنة العامة وعندما طلب رئيس المجلس خروج الجميع اعترض ياشار اقال نائب سامسون قائلاً لقد احضرنا زوجاتنا ، وقد حضر نجاتي أقصوي نائب أورفة الى التصويت وهو محمولاً على نقالة وعندما دخل كل من علي ناجي اولوسوي نائب جوروم وكاظم اولوسوي نائب اماسيا ويوسف اولوسوي نائب توكات وحسين جينار نائب سيواس وجميعهم من اعضاء حزب الوحدة ارتفعت اصوات الهتافات والتصفيق لهم من بين صفوف مؤيدي حزب العدالة إذ صوتوا بالموافقة تاركين حيدر اوزدمير وتيميسي واقفين بمفردهما لجانب المصوتين بالرفض وحصلت الحكومة على الثقة بتصويت 232 صوت مؤيد لها من بين 404 نائب شاركوا في التصويت ، لقد اعتبر حزب الوحدة التصويت بالموافقة والانسحاب من التصويت او عدم المشاركة في يوم التصويت كل هذه اسباب تستوجب الطرد من الحزب وهذا يعتبر الاجراء الاكثر حدة الممكن اتخاذه على الورقة بشكل رسمي ويعد اتباع الحزب لهذا الاسلوب اكبر تعبير عن عدم ثقة الحزب في نوابه وبينما كان التيميسي ينتظر التصويت في قاعة المجلس وهو صائماً كان وجهه يعبر عن القلق الذي يشعر به إذ يقول ((كان ذلك اليوم في محرم وكنت احافظ في تلك الايام على محرمي وحتى عندما يطلبوا مني شيئاً اخبرهم اني صائم ويقولون

(1) Muhalefet , Cumhurwet , 24 Subat 1970 , s.7 .
(2) BP Genel Secim Yap lrnasini istedi , Yeni Gazete , 25 Subat 1970 , s.9 .
(3) Birlik partisi` nin Gorusu , Aksam ,28 Subat 1970 , s.1-3 .
(4) 22 Osak 2010 tarihli gorusmemiz .s.3.

لي اي صيام هذا اقول الله اعلم[1]، لقد كان يوجد في داخلي ثورة حول القيم الاخلاقية ومعاييرها وذهبت للمجلس هذا اليوم وانا اعرف ان تركيا جميعها تنتظر مصير الحكومة وسوف تسقط الحكومة بفارق 7-8 اصوات ويسقط معها حزب العدالة وتدخل تركيا مرحلة جديدة لقد حضر جميع رجال السلك الدبلوماسي الى المجلس وكان هناك اهتمام بالغ في هذا اليوم بأجتماع المجلس ودخلت انا ايضاً بصعوبة وكان يجلس خلفي عثمان بلوك باشي وهو الرئيس العام لحزب الامة ويجلس توركش في هذا الجانب ويوجد ايضاً يوسف عزيز اغلو كان نائب ديار بكر ورئيس حزب تركيا الجديدة وكانت جماعة هادئة للغاية وقبل بدء التصويت ارتفع صوت عالٍ من خلف السيد بلوك باشي الجالس خلفي يقول يا سيد تيميسي هناك متأمرون مع الحكومة فيما بينكم[2] استدرت للخلف وقلت له فلتنظر لنفسك اما نحن فنحن وحدة ولا توجد بيننا ازدواجية ان هذا هراء فارغ لقد كانت يدي على قلبي من القلق لقد كان موقف سيء للغاية لقد جئنا ولدينا طموحات ومطالب باسم الامة ان شرفنا وكرامتنا الاجتماعية على المحك فهذا ليس تصويتاً عادياً وعندما بدأ التصويت اندفع كل رجالنا للتصويت ثم ذهب رجالنا الخمسة وصوتوا بالموافقة مما جعلني محطماً في غاية التعاسة وتدفق الدم من انفي وانسحبت للخارج وكان يوجد صديق لي صحفي من وكالة الاناضول يدعى حسن شاهان جاء لي مسرعاً وذهبنا للمرحاض وغسلت وجهي وانفي وخرجت من هناك لقد جعلني اتقيأ دماً بالفعل))[3].

رابعاً ـ موقف الاعضاء الخمسة:

تسبب تصويت 5 من اعضاء حزب الوحدة بالموافقة على الرغم من القرار النهائي لأدارة الحزب في توتر كبير[4] فنجا حزب العدالة من الأزمة وسقط حزب الوحدة في توتر ومشاكل غير متوقعة وكان التيميسي في موقف صعب لكونه رئيس الحزب لان هذا الموقف ليس مخالفة للمبادئ العامة للحزب وانما كسر لسلطة رئاسة الحزب، وكان على وشك الصعود على المنبر لألقاء رسالته الاولى حول ما حدث وبعد ان وجه اعضاء حزب العدالة خطاب شكر لديميريل الرئيس العام للحزب عرضوا اقتراح تعطيل عمل المجلس ومنحه وقت للراحة حتى 23 اذار لكن اراد كلاً من التيميسي ومحمد نبيل اوكتاي نائب سرت عن حزب الثقة الحديث فرفض هذا الاقتراح وبمجرد انتهاء خطاب اوكتاي دعا الرئيس اعضاء حزب العدالة الى المنصة

(1) Ali Haydar Soysuren , a.g.e ,s. 292 .
(2) A . e ,s.293 .
(3) Ali Haydar Soysuren, A . g.e ,s . 293 .
(4) Milliyet ,16 Mart 1970 , s.11 .

وتراجعوا عن الاقتراحات التي قدموها وبالتالي تم تجنب التقييم والمناظرة الحادة التي كانت ستتم على المنصة[1] .

لم يجد التيميسي الفرصة للتحدث على المنصة فتحدث لمراسل وكالة الاناضول خارج قاعة الجلسة قائلاً (لم افهم سبب اتجاههم لهذا التصرف على الرغم من قرار مجلس الادارة العامة لكن اذا كان لابد من تصديق الشائعات التي انتشرت فسنجد اسعارهم في السوق البرلمانية)[2]، عبر التيميسي عن الفكرة التي دارت بأذهان الكثير من الناس وقال لقد كان انتقال النواب والشائعات التي انتشرت قبل التصويت قد هيأت العقول لتصديق السيناريوهات غير الاخلاقية وجعلت من الصعب الدفاع عن الموقف الذي حدث لقد واجه الخمس نواب ردود افعال كبيرة[3] لكن الامر المثير للفضول هو الموقف الذي ستتخذه ادارة الحزب فعلى الرغم من تحديد الطريق الذي سيتم اتباعه منذ ما قبل التصويت الى ان اتخذ 5 نواب من اصل 7 موقفاً مخالفاً لم يكن من قبيل الصدفة بالأضافة الى ان احدهم كان الرئيس العام السابق للحزب و3 ينحدرون من عائلة ذات اهمية كبيرة في وضع اسس ومبادئ الحزب فعلى الرغم من كل الانتقادات التي تم توجيهها الى بالان في الانتخابات العامة للرئاسة التي خسرها الا انه كان قوي ليحصل على 108 صوتاً في مقابل حصول تيميسي على 151 صوتاً ، كان حزب الوحدة في مواجهة مع السقوط وانتشر الحديث عن مواجهة الوحدة لخطر التفكك وانتقال 5 نواب لحزب العدالة[4] ، لكن الامر كان يعود لقرار الادارة إذ لم يضيع الوقت بعد لتنفيذ الخطة المقترحة قبل التصويت وكان الامر مطروح في جدول اعمال مجلس الادارة واتخاذ القرار الذي انعقد في مساء اليوم نفسه ، تقرر احالة النواب الخمس الى محكمة الشرف العليا مع طلب طردهم من الحزب بشكل نهائي[5] تقرر في الاجتماع المنعقد في اليوم التالي العمل على منع التفكك المحتمل حدوثه في تنظيم الحزب وتقرر ترك الخمس نواب وشأنهم واعلان الغاء تمثيلهم للحزب ودعوة محكمة الشرف العليا لعقد اجتماع عاجل لأبلاغ كل تشكيلات الحزب بالقرار وفي نفس اليوم اصدر مجلس الادارة العامة بياناً حاداً عن تقييمه للموقف[6] وتضمن البيان خمس بنود كالتالي:

(1) Yeni Gazete 16 Mart 1970 , s.2 .
(2) A.e.s.3.
(3) T.B.M,Birlik Partisi Karisti , Aksam , 16 Mart 1970 , s. 1,5 .
(4) Yeni Gazete, A.g.e.s.1 .
(5)T.B.M,Birlik Partisi Karisti , Aksam , 16 Mart 1970 , s. 5 .
(6) Yeni Gazete 17 Mart 1970 , A.g.e. s.1,7 .

1-أن تصويت هؤلاء النواب الذين دخلوا البرلمان كأعضاء تابعين لحزب الوحدة بالموافقة على حكومة حزب العدالة التي لا تتفق مع فلسفتنا على الاطلاق قد تسبب بخسارة كبيرة بالنسبة لنا وبالنسبة لانتخابات حزب الوحدة.

2- كان تصويت حسين بالان بالموافقة للحكومة مرةً اخرى وهو الذي دخل المجلس بصفته كان رئيساً لحزبنا لسنوات عديدة اكبر دليل على انه كانت لديه حسابات ومصالح اخرى ضد افكار ومبادئ حزب الوحدة[1].

3- بالنسبة للذين صرحوا في الصحف المختلفة خلال التصويت على الموازنة بشأن عملية انتقال النواب قائلين (ان التفكير في امر مثل هذا هو شيء يخصهم وانهم اشخاص شرفاء لا يخدعون احد) فنحن سنترك الامر للرأي العام ليقيموا ما اذا كان التصريح سوف يتفق مع ما سيحدث في الواقع ام لا في ظل التصويت للحكومة الذي سينعقد في 15 اذار 1970 .

4- بالأضافة لطلب طرد النواب الذين صوتوا بالموافقة على موازنة حكومة ديميريل الثالثة وخالفوا قرار مجلس الادارة العامة المنعقد في 7 اذار 1970 فقد تمت دعوة محكمة الشرف العليا للانعقاد نظراً لتنفيذ قرار مجلس الادارة بأحالة هؤلاء الاعضاء الى محكمة الشرف .

5- ان حكومات حزب العدالة التي قامت على الاسس الكمالية والثورات الأتاتوركية لن تبق طويلاً اذا ظلت قائمة على فكرة انتقال النواب اليها وسوف يتأكد الجميع والرأي العام التركي سريعاً من ان حزب الوحدة هو مصدر الامل لشعب الاناضول الفقير في الحياة السياسية [2] .

قدم النواب الخمسة مبررات لموقفهم مثلاً انهم ارادوا انهاء الازمة وخشوا ان تبقى الدولة بلا حكومة [3] ظهر واضحاً من خلال حديثهم انه كانت لديهم اغراءات ومحفزات اخرى إذ التفتت الانظار الى الحديث الذي تم نقله عن كاظم اولوسوي نائب اماسيا عقب التصويت فقد نقل لنا اوكتاي اكشي أن كاظم اولوسوي نائب اماسيا تحدث عن وثيقة بعنوان " اسس السياسة العامة " قد تم اعلانها في مجلس الادارة العامة وهي من

(1) المقصود بالمرة الاخرى ان بالان قد صوت بالموافقة على موازنة 1968 ينظر:
Aksam, 18Mart1970,s.2 .
(2) Cumhuriyet , , 17 Mart 1970,A.g.e,s.7 .
(3) Eksi, Hidayele Ermisler , Yeni Gazet 16 Mart 1970 ,s.1,3 .

اعداد اورخان ارسال وصرح انه اغضبني جداً من جعل الامر يسير في الحزب بالتوازي مع حزب تركيا الجديدة لذلك صوت بالموافقة للحكومة ووفقاً لأوكتاي اكشي ان الوثيقة موضوع الحديث تشير الى انه قد تم تناول الموضوع مجدداً في اجتماع مجلس الادارة العامة والذي اوضح الموقف الذي سيتم اتخاذه تجاه التصويت بالثقة وما لم يتم احضار اي قرار موقع بذلك سوف يظل ال اولوسوي خارج اطار المعارضين[1] اذا لم يكن تصريح اولوسوي هذا قد صدر لأجل تهدئة ردود الافعال والرأي العام عقب التصويت فهو مقصود حتى لا يقطع كل صلاته بالحزب وقام النواب الخمس بتنظيم مؤتمر صحفي مشترك للتعبير عن أرائهم واعلان الاسباب وراء تصويتهم بالموافقة بالأضافة للتأكيد على مبدأ لأجل الدولة ولأجل الديمقراطية فقد ادعى رئيس الحزب حسين بالان ان هناك مجموعة من الاشخاص ارادوا استخدام الحزب كأداة لخدمة الاشتراكية العلمية وان تيميسي استخدم الحزب لخدمة سياسة حزب الشعب الجمهوري وكانوا يحركونه في الاتجاه الذي يريدونه وكانت المهمة الجديدة التي بدأها مصطفى التيميسي مع حزب الوحدة لم تجد قبولاً لدى بعض النواب ، وكان الهدف من تصميم النواب الخمسة الذين صوتوا بالموافقة من حزب الوحدة على القول بأنهم رعايا هو احراج مصطفى تيميسي الرئيس العام للحزب وقد انتقل هذا الانطباع الى البعض بالفعل اضافة للأشارة للصراعات الداخلية القائمة في الحزب[2] من الممكن القول بأن البحث عن سياسة جديدة داخل حزب الوحدة وعدم الارتياح الذي حدث نتيجة لذلك كان حافزاً لتوجه بعض الاعضاء لدعم حزب العدالة ، وعلى الرغم من حديث ال اولوسوي عن ميلهم لدعم الحكومة في مواقف مختلفة في الاجتماعات التي اقيمت في مجلس الحزب قبل التصويت الا اننا ليس لدينا معلومة عن استمرارهم في هذا التوجه حتى النهاية ، وبالرغم من انهم فشلوا في شرح اسباب معارضتهم لقرار الحزب الا انه لن يكن من الصعب على الاطلاق توقع جدول الاعمال التالي لجلسات الحزب فيما بعد التصويت ، بالنسبة لبالان وجينار فلا يوجد دليل يثبت مخالفتهم لقرار الحزب بل تشير تصريحاتهم الصحفية الى موقفهم المضاد للحكومة[3].

في ظل كل الشائعات الا انه عليهم الالتزام بقرار الحزب، نجد امتثال علي ناجي اولوسوي نائب جوروم الى قرار الحزب على الرغم من رفضه في البداية التوقيع على قرار الحزب الصادر بتصويت كل اعضاء الحزب برفض الموازنة قد عزز من توقع الجميع باحتمالية امتثال باقي الاعضاء والتزامهم بالقرار،

(1) Oktay Eksi, Hidayele Ermisler , Yeni Gazet 16 Mart 1970 ,s.5 .
(2) Beyaz Oy Veren BP Milletvekilleri Haysiyet Divaninda , Milliyet , 17 Mart 1970,s.11 .
(3) Oktay Eksi, Hidayete Ermisler, Yeni Gazete , 16 Mart 1970, s.1,8 .

لقد حان الوقت للسير وفقاً للمنهج الذي يحقق الفوائد المنتظرة من تأييد الحكومة حتى وان كان ذلك يتطلب موقفاً معارض للحزب ، اتهمهم التيميسي بالسعي لتحقيق مكاسب مالية وشخصية واوضح خلال تصريحه بأنهم وجدوا سعرهم بالأضافة الى التقييمات الواردة في بيان مجلس الادارة واتخاذ القرار بالحزب بأن المهندس المدني حسين بالان حصل على مزايا تتعلق بوظيفته وقد رفض النواب الخمسة هذا الادعاء بشكل قاطع[1]، ومن ناحية اخرى نجد ان المباحثات الخاصة التي اجروها مع الحكومة قبل التصويت مثبتة بالتسجيلات، فقد صرح حسين بالان في مؤتمر صحفي مشترك قائلاً (لقد اكدنا مسبقاً على تصويتنا بالموافقة باللون الابيض ولكن لم يكن احد يعلم بشيء من اعضاء حزب العدالة سوى قلة قليلة، وعندما سأله احد الصحفيين عن الاشياء التي تعرفها عن هذه القلة القليلة اجاب قائلاً انها امور تخص بعض الموضوعات الخاصة وعندما ذكر لقائه مع احمد طوبال اغلو وزير الدفاع المدني قال لقد طلب احمد طوبال مقابلتي وتقابلنا وتناولنا القهوة وناقشنا بعض القضايا التي تخص البلد[2] كان قول بالان في رده على سؤال الصحفي انها موضوعات خاصة خلال حديثه وعدم اعتراض اي من الوزراء الموجودين على هذه العبارة يشير الى احتمالية ان تكون هذه الموضوعات الخاصة هي المصالح التي تعود بمنافع خاصة به كما ورد في بيان مجلس الادارة واتخاذ القرار بالحزب ولكن من الصعب ان يكون بالان قد ذكر هذا التعبير لتأكيد الادعاءات التي صدرت ضده لكن كان اجراء لقاء مثل هذا قبل تصويت منتظر مثل هذا يعد امراً مثيراً في العمل السياسي ويبدوا هناك تغير ملحوظ في شخصية بالان الذي ظهر رافضاً لتولي حزب العدالة الحكومة بمفرده عقب انتخابات 1960 والذي تحدث عن احتمالية سقوط نظام الحزب الواحد[3] ،و تحدث يوسف اولوسوي نائب توكات عن انهم ذهبوا الى مدير التمويل الزراعي في البنك الزراعي للتحدث عن مطالب بعض الناس في الدائرة الانتخابية بالحصول على قروض تمويل زراعي[4] .

وعلى الرغم من تصريحات الخمسة نواب التي اعطت انطباع انهم لا يعتقدون انه سيتم طردهم من الحزب الا ان الادارة تحركت بقرار صارم وقد سخر تيميسي من تصريحات النواب الخمس بأنهم قد فعلوا ما فعلوه لأجل انقاذ البلد من ازمة وعدم تركه بدون حكومة وقال هم الاسود الذين سينقذون البلاد [5] قد صرح

(1) Milliyet, 19 Mart 1970 , s.1,11 .
(2) Comhuriyet , 17 Mart 1970, s. 7 .
(3) Balan :Ap`nin Tek Basina iktidar Olmasi Sakincahdir , Aksam, 14 Ekim 1969 ,s.1 .
(4) Yusuf Ulusoy 500 Bin Hikayesini Dogruladi , Cumhuriyet , 19Mart 1969 , s.5.
(5) Aksam ,19 Mart 1969 , s.3 .

خلال المؤتمر الصحفي المنعقد بمشاركة اعضاء مجلس الادارة واتخاذ القرار انه سيتم تنفيذ قرار محكمة الشرف وانه سيقوم بالدعوة لعقد المؤتمر الكبير للحزب على الفور في حالة عدم استبعاد النواب الخمس ، وكان فيض الله اولوسوي رئيس محكمة الشرف العليا من نفس عائلة النواب المطلوب طردهم واجاب التيميسي على الاسئلة التي تم طرحها بهذا الشأن معبراً عن اعتقاده بأن المحكمة سوف تتصرف بشكل ايجابي ووجد ان عدم مشاركة فيض الله اولوسوي في التصويت كان تفكيراً صحيحاً واشار تيميسي الى انه بالرغم من انتقاد فيض الله لتصرف النواب الخمس الا انه قد طلب الاستقالة من رئاسة المحكمة بسبب علاقة القرابة هذه وبعد استقالته تم تعيين الدكتور قاسم بيار نائب ملاطيه وهو عضوٌ بالمحكمة ، انعقدت المحكمة في 19 مارس/اذار 1970 وقررت منح النواب المطلوب طردهم مهلة اسبوع لتقديم الادلة اللازمة للدفاع عن انفسهم[1] .

وتضمن الدفاع المشترك 6 صفحات مقدمه عن علي ناجي اولوسوي ، يوسف اولوسوي ، وكاظم اولوسوي وحسين جينار، ان احالتهم للمحكمة واتخاذ القرار امر مخالف الى اللوائح وذكر ان تم اتخاذ قرار طردهم من الحزب بدون موافقة الاغلبية من اعضاء مجلس الادارة العامة ، واشار الى انه لا ينبغي محاسبتهم على قولهم لأنه كان قبل التصويت في المجلس فيجب اعتباره مجرد رغبة ، واكد انه عندما تم ابلاغهم بقرار مجلس الادارة العامة لم يتم ابلاغهم انه سيتم احالتهم الى محكمة الشرف العليا في حالة مخالفة هذا القرار[2] بالأضافة لذلك ليس من حق مجلس الادارة العامة تقييد اراء واصوات النواب في البرلمان.

اما محكمة الشرف فقد اصدرت قرار الطرد في 28 اذار 1970 بعد ان استمعت للدفاع واوضحت انه وفقاً للمادة 35 من قانون الحزب فمجلس الادارة مكلف باتخاذ وتنفيذ قرارات مجلس الادارة العامة وفي اطار هذا التكليف يجب عليه تنفيذ كل قرارات مجلس الادارة الصادرة مسبقاً ويحق لمجلس الادارة العامة اتخاذ كل القرارات وتوجيه النواب في التصويت بالثقة ، اما حسين بالان لم يقدم دفاعاً مثل الاخرين فتم تحويله الى محكمة انقرة لأنه لم يهتم بالدفاع امام محكمة الشرف بالحزب فاتخذت المحكمة قرار الاجراء الاحتياطي تجاه الوقف الاحتياطي ولم تهتم محكمة الشرف بالحزب بالقرارالذي اتخذته محكمة انقرة الخامسة الابتدائية إذ اصدرت محكمة الشرف قرار طرد حسين بالان من الحزب وصرحت محكمة الشرف انه حتى

(1) Ali Haydar Soysuren , A.g.e , s .299 .
(2)Ali Haydar Soysuren , A.g.e , s .299.

وان صدر قرار احتياطي تجاه حسين بالان فأنه لن يكن ملزماً لمحكمة الشرف المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الاحزاب ،لكن تنص المادة 65 من قانون الاحزاب السياسية انه يمكن دائماً الاعتراض لدى المحاكم المدنية الابتدائية ضد قرارات محكمة الشرف العليا الخاصة بالأحزاب السياسية وعلى الرغم من ذلك سوف يظل في نظر الحزب والجميع مخالف للقوانين ويظل القرار النهائي في مصير بالان متوقف على قرار محكمة الشرف العليا[1] .

يبدو من الواضح ان المحكمة تتصرف لأصدار قرار الطرد رغم اي شيء لعدة اسباب مثل القول بأن قرار المحكمة غير ملزم لها وصدر القرار المؤقت من المحكمة بشكل متحيز قبل اصدار قرار الفصل كان يبدو واضحاً من تكوين مجلس المحكمة انها تشكلت بهدف اتخاذ هذا القرار فصدر القرار يحمل توقيع الاعضاء علي كارا اوغلان ، وحسين بال ، ومصطفى نيش ، موسى دوغان ، اضافة لرئيس المحكمة قاسم بيار وصدر هذا القرار مع وجود صوت واحد محايد من بين 9 اعضاء بما فيهم الرئيس[2].

و تم اختيار موسى دوغان كعضو احتياطي اول وليس عضو اساسي في المؤتمر الذي انعقد لانتخاب اعضاء محكمة الشرف فأن عدم مشاركة الغالبية العظمى من الاعضاء الرئيسيين في اجتماع بهذا القدر من الاهمية وتحقيق الاغلبية لاتخاذ القرار بالأعضاء الاحتياطيين امر يؤدي الى التفكير بشكل جدي ان هناك اعضاء غير مؤيدين لقرار المحكمة بطرد هؤلاء النواب حتى مع افتراض حصول موسى دوغان العضو الاحتياطي على صفة عضو اساسي بسبب فراغ احد المقاعد خلال عملية التصويت لا يلغي الافتراض السابق الذي تسبب في غياب الاعضاء الاساسيين ويشير الوضع الى ان فيض الله اولوسوي قد واجه صعوبات كثيرة تفوق تحمله بسبب صلة القرابة هذه[3] عند ما تم اتخاذ الطرد لم نجد مبررات وحجج سياسية وانما استخدم مصطلح "العشق او الولع "وهو احد المفاهيم الاساسية عند العلويين وتم نشر كتاب بعنوان **عشاق الطريق الخمسة** وكان من اعداد عابدين اوزجوني وجلال اوزدمير والياس اكتولجالي واورخان ارسال ونجدت يوجار، وكان هذا المصطلح يعبر عن اقصى عقوبة عند العلويين بالرغم من الانزعاج من الاشارة للهوية العلوية للحزب الا ان استخدام هذا المصطلح جذب اهتمام الجميع كان هذا تعبيراً عن الوضع الفعلي

(1) Ali Haydar Soysuren A.g.e, s .300 .
(2)A.e,, s .301 .
(3) Ata , A.g.e, s. 213 .

للهيكل الحزبي الذي تداخل مع العلويين خارج الاطارالمرسوم في البرنامج وعبرت البرقيات التي تم ارسالها الى المركز العام عن مدى قوة التشكيلات[1].

بالرغم من ذلك قد عبر بعضهم عن قناعاته بشكل مباشر على اساس الهوية الدينية ، فقال رئيس منطقة الرشادية محرم بيجه ، هل سيتمكن ال اولوسوي من الحضور الى الدوائر الانتخابية مرةً اخرى ؟ فقد ظهر هؤلاء الناس على حقيقتهم بأنهم لم يكونوا عظماء اتمنى ان يرى الشعب حيرتهم هذه وان لا يشركوا هؤلاء الرجال في امورنا ، وقال اسماعيل الجي اوغلو من تشكيلات منطقة وسط اضنة ماذا وجدتم في سوق سليمان بك ؟ واما تشكيلات منطقة انطاليا فصرحت لقد سجل التاريخ الخيانة الثانية منذ الف واربعمئة عام حتى الان ، نحن نؤيد طلب المركز العام بالطرد " وتحدث موسى بوزبك نيابة عن تشكيلات مقاطعة اسطنبول لن نغفر لأل اولوسوي حتى وان كان لأجل حاجي بكتاشي ولي هؤلاء والاخرون لم يعد لهم مكان بيننا بعد الان فنحن بحاجة الى اسد وليس الى ذبابة، لقد كان حجم الانتقادات التي تم توجيهها لال اولوسوي في الصحف نظراً لارتباطهم بأسم حاجي بكتاش ولي[2] قام على اساس مفهوم العاشق الذي زاد من حدة الانتقاد الديني ، ويشير المعنى الاخر لهذا المفهوم الى اهمية التأكيد على الدور الذي يمنح الشرعية الى الجبهة المعارضة او المترددة في اتخاذ القرار لن يمكن لال اولوسوي ان ينكروا انتمائهم الديني الذي يفوق انتمائهم للحزب وللعمل السياسي[3] ،يصعب القول ان العمل يشتمل على اشخاص يهتمون بهذا القدر بهوياتهم الدينية اكثر من عملهم الحزبي ورئيس حزب تولى الحزب حديثاً منذ 4 اشهر فقط سيجد دعماً كبيراً من جميع الهيئات وان كنا غير قادرين على تحديد انعكاس هذه الفترة على الصحافة فيمكن الاشارة الى كتاب(**عاشقين الطريق الخمسة**) على الرغم من كونه منشور حزبي وكانت التشكيلات الحزبية التي ارسلت برقيات الى المركز العام تطلب اتخاذ قرار بشأن الخمسة هي تشكيلات سيواس واضنة وانطاليا وبوردو وبورصة ومرعش وقوجه الي وملاطيه[4] اضافة لهذه المقاطعات تم تسليم برقيات بنفس المحتوى من بعض المنظمات المحلية في اسطنبول وانقرة وتوكات وتونجة الي وايدن وباليكسير ، يمكن ان نذكر تصريحات حسن دوغان عضو مركز الادارة واتخاذ القرار في تلك الفترة كشاهد على الاحداث إذ صرح ان قرار الطرد

(1) Bes Yolduskunu , Tibo Nesriyat Basimevi , S . 4252 .
(2) Cumhuriyet , 17 mart 1969 , s.2 : Oktay Eksi . Hidayete Erinisler , Yeni Gazete 16 mart 1970, s. 1,7 .
(3)Yeni Gazete 16 mart 1970, s. 1,7 .
(4) T.B.M, Birlik Partisi lll . Buyuk Kongre.si , s .33 .

قد تسبب في الكثير من الاضطرابات في بعض المدن ولقد مارس اعضاء الحزب في توكات وجوروم واماسيا سبل الضغط على المركز العام للتراجع عن قرار الطرد[1].

لقد نشر في الكتاب انه تم ارسال برقية بتوقيع موسى بوزبك نيابة عن تشكيلات مدينة اسطنبول باستثناء مناطق باكير قوي وباي كوز وقارتال في اسطنبول واتضح من خلال التقرير المقدم في المؤتمر الكبير الثالث بتاريخ نوفمبر 1971 انه قد تم تنظيم جبهة معارضة قوية في هذه التشكيلات بالفعل إذ يشير التقرير الى ان الخلافات التي وقعت بين مجالس ادارة المقاطعات ومجلس ادارة مدينة اسطنبول سوف تؤدي لاستقالة 6 اشخاص من مجلس الادارة اعتراضاً من حيث المبدأ على قرار محكمة الشرف العليا[2] وكانت مشكلة الحزب الذي تخلص من قياداته الدينية في الداخل ليست من الدين وانما مشكلته الاخلاق الحادة التي يتم نقلها للرأي العام في الخارج ، واشارت الرسالة الواردة في كتاب(**عاشقين الطريق الخمسة Bes Yolduskunu**) هي ايضاً نفس الاحتمال الذي تحدث عنه المؤيدين لقرار تنفيذ حكم الطرد في حزب الوحدة فهم يعتقدون انه بغض النظر عن ال اولوسوي فأن تنفيذ هذا القرار ربما يخلق شعور بعدم الثقة لدى النواب الاخرين بشكل عام تجاه مكانة(**حاجي بكتاش ولي**) لذلك قررت ادارة الحزب عقد مؤتمر طارئ كخطوة جديدة لتأييد الموقف الذي تم اعلانه بقرار محكمة الشرف العليا بموافقة كافة التنظيمات[3].

خامساً – اجراءات مصطفى التيميسي لتغيير برنامج الحزب اثناء المؤتمر الطارئ:

شهد الحزب اضطرابات كبيرة تعرض من خلالها لضربة قوية لصورته الحزبية، واضطر لطرد 5 نواب من اصل7 نواب ممثلين عنه ، هذا الوضع جعل الحاجة للتغيير داخل الحزب ضرورة اكثر الحاحاً وصرح التيميسي في المؤتمر الصحفي الذي عقد في اسطنبول في 28 نيسان 1970 ان **(حزبنا سوف يسير وفقاً للمنهج الذي اطلقنا عليه اسم الطريق الجديد)**، وذكر اورخان ارسال الذي تحدث بعد التيميسي انه(من الخطأ النظر لحركات الشباب على انها فوضوية وصرح ايضاً بأن تصرفات الطلاب ليست مسيئة انها

(1) T.B.M,Birlik Partisi lll . A,g.e , s .33 .
(2) Ata ,A.g.e , s. 218 .
(3) Ata ,A.e , s.219 .

مشروعة فنحن مستعدون للتحرك معهم)[1] وتم ربط احداث الشباب بالأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها البلاد وتمت المطالبة بأستقالة حكومة ديميريل حفاظاً على بقاء النظام الديمقراطي[2] .

اشار المؤتمر الذي تقرر انعقاده في 13حزيران 1970 لمدى اهمية اعادة الهيكلة الجديدة لتخطي المرحلة العصيبة التي بدأت بالتصويت على الثقة لحكومة حزب العدالة واستمرت بقرارات طرد النواب[3] على الرغم من قرار الطرد الا انه علاقة الخمسة لم تنته بالحزب إذ انعكست في الصحافة جهودهم لأجل تقديم اقتراح الى المجلس للعفو عن المطرودين وبعدها بدء البحث عن مرشح اخر ضد تيميسي وكان التيميسي يتحدث عن ثقته في الفوز قائلاً **(سوف ينتهي الصراع الداخلي القائم في حزبنا بفوز سياستنا الشعبوية الكمالية الاجتماعية)** وقد استغل ال اولوسوي صلة نسبهم الى مفكر تركي عظيم تعلقوا بأمل الاستفادة من امتيازاتهم العائلية داخل الحزب ، اما اضطرابات بالان فهي ناتجة عن عدم تحمله للنظام الديمقراطي[4].

بعدما حصل حسين بالان ورفاقه على رفض في محاكم انقرة على الطلب الذي تم تقديمه بأنه لن يتم اجراء انتخابات في المؤتمرات صدر قرار في الاتجاه الذي يريدوه من محكمة قلعة جيك[5].

اما في الدعوة التي قدمها بالان الرئيس السابق للحزب بشأن ابطال انتخابات الرئاسة التي تمت في المؤتمر الثاني وحصول التيميسي على التصويت بالرئاسة بأصوات اقل من نسبة الاغلبية المطلقة لأجمالي عدد المندوبين المنصوص عليهم في اللوائح الداخلية للحزب، وقد اراد بالان ان يحمي دعوته المرفوعة من السقوط مع الانتخابات التي ستنعقد في المؤتمر الجديد، فأجتمع مؤيدي بالان في ليلة ما قبل انعقاد المؤتمر وقرروا احتلال قاعة المؤتمر وحضر انصار بالان في الصباح الباكر الى قاعة المؤتمر ومعهم قرار المحكمة[6] وعندما حضر انصار الادارة المحلية تحول المؤتمر الى مشاجرة وتم استدعاء شرطة مكافحة الشغب وسيطرت على الامر واخرجت الجميع من القاعة وسمح بدخول المفوضين فقط ثم دخل التيميسي القاعة واستقبله المفوضين بحفاوة شديدة وهتافات اشعلت القاعة مرة اخرى مثلاً(فليسقط المتأمرون ، فليسقط المتعاونون ، فلتحيا الثورة ، اتاتورك قادم، تركيا مستقلة مستنيرة) وصعد التيميسي الى المنصة وطالبهم

(1) Timisi ` Pariamento Gencleri Jstismar Ediyor “, Aksam,30Nisan 1970, s.7 .
(2) BP Hukumetin jstifasini jstedi “, Aksam, 26 Mays 1970, s. 7 .
(3) Oktay Eksi , BP`de Savas”, Yani Gazete , 10 Haziran 1970, s.1,7 .
(4) T.B.M,Birlik partisinde Kozlar Paylasilacak”, Yani Gazete,12 Haziran 1970, s.3 .
(5) Partililer Dovusuyor”, Aksam, 14 Haziran 1970 ,s . 6 .
(6) Ali Haydar Soysuren , a.g.e , s .305 .

بالهدوء واوضح بأن الاشخاص المقصودين سعوا لتخريب وافساد المؤتمر، وكان عدد المفوضين الحاضرين 208 مفوض هذا العدد لا يمثل الاغلبية المطلقة لعدد المفوضين وعددهم الاجمالي 466 مفوض فتم تأجيل المؤتمر لليوم التالي[1].

بدأ المؤتمر في اليوم التالي وانتخب عابدين اوزجوني رئيساً للمجلس وجرت نقاشات حول اخراج الجمهور من القاعة فأعترض بالان واتباعه لكن المناقشة انتهت بأخراج الجمهور من القاعة واتخذت كل الاجراءات لتأمين القاعة من الخارج وبدأ المؤتمر وتم تحميل بالان اسباب الادعاءات التي وردت بجدول الاعمال قبل انتخابات 1969 فأعترض المفوضون المؤيدون لبالان ولم يتم السيطرة عليهم حتى انهم سحبوا المقاعد وقلبوا الطاولات فقامت الشرطة بأخراجهم من القاعة بقرار من المجلس وتم استئناف المؤتمر واجريت الانتخابات وانتخب التيميسي مرةً اخرى بحصوله على 214 صوت في الانتخابات الرئاسية التي خاضها بمفرده بعد انسحاب فيض الله اولوسوي وتم تشكيل مجلس الادارة العامة وفقاً لرغبة تيميسي [2] تم استبعاد 11 شخص من اعضاء مجلس الادارة خارج القائمة الجديدة من بينهم النواب الخمس الذين تم طردهم وسامي الخان نائب ملاطيه الذي توفي والخمسة الاخرين هم ، عابدين اوزجوني ودوغان دوغان وحسين اصلان وكمال كلكجي وشمس بيلي، ولم يشارك اوز جوني في العمل السياسي الذي قام به الفريق المطرود وبدا هذا واضحاً من خلال انتخابه رئيساً للمجلس في المؤتمر الطارئ واشتراكه في اعداد كتاب "عشاق الطريق الخمسة " وبينما كان شمسي بيلي هو السكرتير العام في عهد بالان فكان من الطبيعي استبعاده من الادارة الجديدة [3] فالتغيير الملحوظ هنا هو ان القائمة الجديدة لم تضم اسم دوغان دوغان الذي استقال من حزب العدالة قبل انتخابات 1969 وتولى منصبه في مجلس الادارة في المؤتمر الثاني كما انه يبدو من الصعب على تيميسي استبعاد شخص يتمتع بتمثيل سياسي وديني عال مثل دوغان من القائمة ،وبغض النظر عن الانتقادات الحادة التي وجهها الحزب اثناء مغادرته فيجب ان نضع في الاعتبار انه لن يشارك في الصراعات لصالح ادارة تيميسي في مواجهة حزب العدالة الذي شاركه في العمل السياسي لسنوات طويلة والذي وصل معه ايضاً الى هذه المرحلة من هدم كل العلاقات فمن الممكن القول ان قبوله التصويت هو سبب استبعاده وربما يكن قد فضل الوقوف بعيداً عن التيار اليساري الذي بدأ يكتسب قوة وثقل داخل ادارة

(1) A . e , .305 .
(2) Kavgab BP Kurultayinda", Comhuriyet 15 Haziran 1970, s.1,7 .
(3) T.B.M,Birlik Partisi Olaganustu Kurultayi Faaliyet Raporu" , s.9 .

الحزب[1] ادت هذه التطورات لتقليص مفهوم **(حزب العلوية)** الذي تحدث عنه تيميسي منذ اليوم الاول لأنتخابه رئيساً للحزب ، وتم رفض الاختلافات التي تحدثت على مستوى برنامج الحزب بينما قرأ حسين لولا السكرتير العام تقرير العمل خلال مؤتمر الحزب وقال " جميعكم يعلم انه لم يتم اجراء اي تعديلات في قانون الحزب منذ تأسيسه وحتى اليوم سوى بعض التغييرات الاجرائية المتعلقة بالانتخابات " واوضح ان ما تم انجازه هو نشر برنامج وقانون الحزب الذي قد تم نسيانه واعلان الهيكل الفكري للرأي العام واشار الى ان الاشتراكية هي نظام لا يدعوا الى الشيوعية بل يمنعها وتم الدفاع عن حزب الوحدة من خلال سياسته الحالية ووصف الادعاءات القائلة بأن الحزب انساق نحو الشيوعية بأنها اتهامات قذرة تهدف لأضعاف قوى الحزب[2].

لم تكن العملية تتعلق بعرض برنامج وقانون الحزب الذي لم يقم طاقم الحزب بعرضهما بشكل كافي في جدول الاعمال فحملت التعليقات اشارات الى الاتجاهات اليسارية التي اصبحت بارزة تدريجياً على المستوى الخارجي إذ كانت التبريرات والحجج السياسية تسير وفقاً لهذا التوجه مثل القول " هدم نظام التمويل الاجنبي وانقاذ الوطن من سيطرة الدول الامبريالية التي تتفق مع المعايير المقبولة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري [3] كان تطوير المنهج يأخذ في الاعتبار ضمن المفاهيم الحزبية فأسفر هذا المفهوم عن عدة تعبيرات وردت في تقرير العمل مثل"ان هدفنا السياسي هو احياء الثورة الكمالية والحفاظ عليها وان حزبنا يعبر من خلال هذه المبادئ التي ذكرناها وسنعرضها على المؤتمر الكبير للمصادقة عليها اشار الى انها مبادئ نابعة من هوية حزبنا كحزب الكتلة فهو حزب دخل العملية السياسية باعتباره منظمة البنية التحتية الاساسية التي تجمع المظلومين والمحتقرين والمستغلين والفلاحين والعمال محدودي الدخل جميعاً حولها [4] تم اعلان البرنامج في المؤتمر وهو منقسم لقسمين رئيسيين هما**(الاهداف)** و**(المبادئ)** واما المبادئ فتم تقسيمها لعدة عناوين رئيسية هي **(الكمالية ،الاشتراكية، الديمقراطية، شخصية حزب الوحدة، الدمج بين الدين والامم)** قائمة على اساس يتبع الاشتراكية وينتقد الرأسمالية بقوة[5] .

(1) T.B.M,Birlik Partisi" ,A.e, s.11.
(2) Ali Haydar Soysuren , a.g.e , s .306 .
(3) Ali Haydar Soysuren , a.g.e , s .307 .
(4) A.e.307
(5)Yeni Yol" basligi altinda Bes Yolduskunu Kitabininin baslangicindan da Yer verilmisti, Bes Yolduskunu,s.3-9 .

اذا ظل الخطاب كما في البرنامج الاول كتأميم الصناعات الحربية والصناعات الثقيلة ومحطات الطاقة الكبرى والاشغال العامة وكل الصناعات المعدنية والمواصلات العامة والبنوك التجارية وشركات التأميم وانقاذ بحيرات الماء العذب والمستنقعات فسيتم تنظيم اماكن العمل المناسبة للكثير من العمال وفقاً لخطة اقتصادية وسيوزع الانتاج بشكل ديمقراطي عادل ،وقد تم اتخاذ موقفاً اكثر وضوحاً تجاه الرأسمالية وانعكس ذلك من خلال تصريحات مثل سيتم منع تركز كل وسائل الانتاج في يد واحدة للتحكم في سيطرة اصحاب الاعمال على العاملين وانهاء العبودية المأجورة والسيطرة على العبودية السياسية وتحكمات اصحاب القطاع الخاص والوقوف في وجه كل اشكال الظلم والاستغلال لهذه الطبقة وجعل العمال اصحاب نسبة محددة في وسائل الانتاج وسيتم العمل على تحقيق الوحدة السياسية لكل العاملين وليس المقصود هنا هو عمال الاجور اليومية ولكن كل عمال الاجور، ان الكمالية التي جاءت في مقدمة هذه المبادئ تعني اطار الثورة الاتاتوركية التي اثبتت اهميتها، وان حزب الوحدة قبل ان يتخذ الثورة نموذجاً سياسياً ووطني له مثل اتاتورك فتح المجال الى تعليقات جديدة بتعريفه للأتاتوركية بأنها فكرة تنشأ ولا تفنى ، فأن الثورة التركية لم تكن حزب الكتلة ذلك لأنها قضت على الامتيازات والصدف والفوارق والحقوق الخاصة والاستغلال والاستبداد السياسي والاقتصادي من اجل وصول الانسان الى الحرية والتمتع بالمساواة والتحكم في زمام كل اموره ، لم يتطرق الحزب للحديث عن عبارة القضاء على الصراعات والمصالح القائمة بين الطبقات المذكورة في جزء الاهداف في اللوائح الداخلية بالحزب[1] لكن تطرق لنقطة لن يتم الاجماع بالموافقة عليها إذ تم تعريف المبادئ الجديدة المضافة الى برنامج الحزب على انها حفنة من المبادئ وكان هناك تشابه مذهل فيما بين مقالات حزب الوحدة القائم على الكمالية ومقالات حركة الثورة الديمقراطية الوطنية التي بدأت تزداد قوتها في التيار اليساري[2].

لقد كانت احد المبررات الرئيسية للانضمام الى السياسة اليسارية في تلك الفترة هي مقالة حركة الثورة الديمقراطية الوطنية التي استندت لمرحلة الثورة الهادفة الى الاطاحة بالامبريالية والاقطاع والتي قامت قبل الثورة الاشتراكية التي ستطيح بالرأسمالية ، وقد طرح مهري باللي احد رواد مقالة حركة الثورة الديمقراطية الوطنية عدة اسئلة مثل اي من القوى الوطنية كانت مؤيدة للثورة الديمقراطية كطريق اجباري في سبيل الوصول الى الاشتراكية ثم اجاب ان هذه القوى هي الشعب التركي بأكمله بأستثناء المنشقين الاقطاعيين

(1) Tuzuk ve Programi , 1972 , s.4 .
(2) Mihri Belli , Yazilar 1965-1970, Sol Yayinlari, l .Baski , Ankara:Haziran 1970, s. 1415 .s.416.

والرأسماليين المتأمرين الذين لا يجب ان يتم احتسابهم من المجتمع الوطني وتزامن ما تحدث عنه الحزب مع مواجهة الشعب بأكمله امام مجموعة قليلة من الاقليات المتأمرة السعيدة فأن المهمة الثورية لأجل تركيا هي القيام بالثورة الديمقراطية الوطنية [1] وذكر مهري بالي ان الشعار الثوري الرئيسي في تركيا اليوم هو شعار الثورة الديمقراطية الوطنية شعار تركيا مستقلة بشكل حقيقي [2] كانت هناك محتويات داخلية يمكن فهمها من مطالب باللي التي رأى انه سيتم تنفيذها في هذا الاطار مثل تأميم التجارة الخارجية والبنوك التي تعمل تحت اشراف رأسمالي تعاوني وشركات التأميم ايضاً وفرض السيطرة على كل مجالات الاقتصاد الداخلي التي تضر بالاستقلال الوطني ، وسيطرة القوى الوطنية على كل مراكز الامبريالية الاحتكارية والرأسمالية التعاونية المتأمرة[3].

لقد تم **تقسيم الاهداف الى قسمين رئيسيين** هما**(النظام الاقتصادي والدولة والمجتمع)** لقد بدأت معارضة الامبريالية حديثها بأعلان بيان دعم الاحزاب التي تخوض حرب التحرير الوطنية موضحة انه لن يكون ممكن ايجاد نظام عمل عقلاني يمكن تطبيقه في المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن 200 مليون نسمة في مرحلة الاقتصاد الكلي ، ومن العناصر اللافتة للنظر في موضوع الدولة والمجتمع هو تقليص فترة الخدمة العسكرية المدرجة تحت عنوان الحياد والدفاع الوطني في البرنامج السابق ، اما بالنسبة لعدم حرمان اي جندي مسلح من حق الترشح او الانتخاب بالأضافة لضرورة تجنب اي تحالف ذو طبيعة عسكرية فكل هذه امور جيدة وكان المخاطب الرئيسي في الحديث عن الاتفاقيات العسكرية هو **الناتو** وكانت تركيا عضواً فيه ويندرج اسفل عنوان نظام الدولة عنوان فرعي**(القرى والمدن)** ويذكر عدة اهداف منها ان تشارك الاحزاب التي حصلت على نصف نسبة التصويت التي حصل عليها الحزب الحاكم في السلطة والادارة وبدلاً من نظام المركزية تم اعلان المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الذي يحصل على الاغلبية وانتخاب مجلس لكل مدينة وقرية ومقاطعة ومنحهم ميزانية يمكنهم استخدامها بكل حرية ويتم ادارة المقاطعات والمناطق والمحافظات بواسطة المجلس المنتخب من خلال السكان المحليين برئاسة الموظفين الاداريين المعينين من قبل وزارة الداخلية وتحت عنوان**(العدالة)** وتم التأكيد على تنفيذ ما تنص عليه احكام القانون المدني والتجاري بالنسبة للديون والاقتصاد الاجتماعي[4] وتسهيل لغة القانون بشكل يمكن للجميع فهمه والغاء السجون وتكن طريقة

(1) a.e,416
(2) Mihri Belli , Yazilar 1965-1970, A.g.e ,s. 417 .
(3) Ali Haydar Soysuren , A.g.e , s .309 .
(4) Ali Haydar Soysuren , A.g.e, s.310 .

الاصلاح عن طريق احتجاز المجرمين في اماكن العمل الاجباري حتى يدفعوا ضعف الضرر الذي تسببوا فيه ، اما بالنسبة لمن يرتكب جريمة قتل او يتسبب في اذى جسدي لاحد فهو حتى وان قام بالعمل عليه دفع ضعف الضرر الذي تسبب فيه فتقوم محاكم الجنايات بالنظر في امره مرة كل عامين حتى تقرر تنفيذ حكم الاعدام او تأجيله اذا كان قد تم اصلاحه بالفعل ، ويقوم اهل كل مدينة بانتخاب نائب عام للمدينة من بين اولئك الذين عملوا في مهنة القضاة لمدة عشرة سنوات او المحاماة لمدة خمسة عشر عاماً ، وتحت عناوين حقوق المرأة **(العائلة)** تم التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع جوانب الحياة واعتبار الامومة خدمة عامة [1] .

اما في اطار **الاهتمام بالأسرة** يتم تجميد الايجارات وتمليك الوحدات السكنية للمستأجرين من خلال اعتبار الايجار جزء من سعر البيع وهدم المنازل الغير صحية واستبدالها بمنازل تليق بالحضارة الحديثة وتكن محاطة بالحدائق ذات الزهور والاشجار بالاضافة الى الاهتمام بنشر دور الحضانة حتى تصل الى القرى واقامة مستشفيات للاطفال ، واما للشباب فيتم انشاء جمعية طلابية ديمقراطية بكل مدرسة ويتم عمل اتحاد لهذه الجمعيات على مستوى كل مرحلة من المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ويتم جمع كل الاتحادات في اتحاد طلابي رئيسي واحد ، والسماح للطلاب بالمشاركة في ادارة المدرسة بهدف اختيار مفوضين شباب للمشاركة في مجالس ادارة اماكن العمل[2] .

اما عنوان النظام الاقتصادي الذي يمثل الجزء الثاني من قسم الاهداف انه تم الحديث اولاً عن النظام الاقتصادي في المستقبل إذ تم الدفاع عن فكرة ضرورة سيطرة المجتمع بشكل كامل على العناصر الاساسية للأنتاج وتم التعليق هنا للتوضيح بقول ان هذا لا يعني انه سيتم الغاء المشروع القانوني الذي لا يتعارض مع المصالح الاجتماعية اما سبب عدم المساس بالمشروع القانوني موضوع الحديث هو ان المنافسة وألية الاسعار سوف تؤثر بشكل كبير على منطقة واسعه ولفترة طويلة حتى يتحقق نظام ومستوى الوفرة اللازمة ، فأن تطور الاقتصاد نحو الوفرة من خلال التراكم يعتمد على هذا بشكل اساسي واذا انتبهنا نجد ان نظام الوفرة يصف المرحلة التي تفقد فيها الية المنافسة والسعر تأثيرها نجد ان نظام تحقيق الوفرة الذي تم وضعه كهدف يذكرنا بتشبيه جمالي عن المجتمع الشيوعي الغير طبقي وتمت المطالبة بتأسيس نقابات عمالية خاصة بكل فرع من افرع الاعمال وتكون مستقلة عن الدولة والاحزاب ذلك من خلال الديمقراطية الاقتصادية

(1) Tuzuk ve Programi , 1972, s.65-72 .
(2) Tuzuk ve Programi , 1972, s.66 .

التي تعتبر مكملاً لا غنى عنه للديمقراطية السياسية [1] واكد البرنامج على مشاركة العاملين في ادارة مواقع الانتاج وطالب بتأسيس نقابة مستقلة عن الدولة والاحزاب في كل خط عمل وورد ذلك من خلال برنامج الحزب الذي اكد على ضرورة مشاركة العمال بنسبة محددة في وسائل الانتاج وهذا في اطار الديمقراطية الاقتصادية والتي تعد احد العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في الديمقراطية السياسية ، ولم يكن استقلال النقابات عن الدولة والاحزاب يعني ابتعادها عن السياسة وتم منح العمال حق تشكيل احزاب سياسية خاصة بهم وتعد الخطة الممتدة على مدى سنوات طويلة شرط اساسي لنجاح الاقتصاد الكلي وتكون هذه الخطة تحت اشراف مجلس التخطيط الذي يتألف من خبراء مستقلين وموظفين مدنيين وليس من اولئك الذين اعتادوا على جني الكثير من المال في عالم الاعمال[2] وتم وضع برنامج حزبي ذو جانب اجتماعي يهتم بشكل اساسي بالطبقة العاملة إذ ينص البرنامج على ان يتم تجميد اسعار السلع والخدمات ، وعدم فرض ضرائب على اولئك الذين يعيشون عن طريق العمل اليدوي واعفاء السلع الاستهلاكية من الضرائب غير المباشرة، ويمنح العمال نسبة عادلة من الدخل القومي حتى يتم محو عصر عبودية الاجور من التاريخ وجعل عقد العمل الاجتماعي اجباري لأجل حماية العمال من الاتفاقيات الاحادية الجانب مع صاحب العمل حتى وان كانت الدولة ، فأن ضمان النقابات امر معروف للجميع لذلك سيتم ازالة التمييز بين العمال وموظفي الخدمة المدنية وادراجهم جميعاً في اطار القانون العام ولا تنتهي علاقة الموظف بمكان العمل الذي يعمل فيه دون قرار من محكمة العمل، ويتم تأمين اماكن العمل التي يتم اغلاقها او فصل عمالها بالجملة وتكون ساعات العمل القانونية اربعين ساعة فقط وخمسة ايام بالأسبوع كحد اقصى وتقلص هذه المرحلة في حالة زيادة الأنتاج وكثافة العمالة وتمنح معاشات تقاعدية لكبار السن والمعاقين [3] .

نجد ان العبارة الوحيدة التي ذكرتنا بالعلوية كانت عبارة وردت في الجزء الاخير من البرنامج تقول مسار مضاء ب12 نجمة قادم من عمق 1300عام من التاريخ ليجذب الانسان الى حبه [4]يشير عمق 1300عام لتاريخ الاسلام كما ان النجوم ال12 الموجودة على شعار الحزب هي ايضاً اعتراف بالعلاقة القائمة بين الاثني عشر اماماً ، فتضمنت اللوائح قضايا مثل لغة العبادة والتعليم الديني الى اللغة التركية وتنظيم ادارة الشؤون الدينية بطريقة تضمن المساواة بين الجماعات العقائدية ومنع التمييز الطائفي في

(1) A.e, s 67.
(2) A.e, s.69.
(3) Tuzuk , a.g.e , s.70.
(4) Tuzuk , A.g. e,s.71 .

الاماكن التي يتم فيها تقديم التعليم الديني وكذلك في الكتب المدرسية التي يتم تدريسها هناك ومنع احتكار طائفة معينة للتربية والتكوين الديني [1] وتم تقليل استخدام مفهوم العلمانية ولم يتم الالتفات الى قضايا مثل تدريس الدين باللغة التركية واهمية تقليد المنشد والشاعر مرة اخرى ، اما في النسخة الاولى من البرنامج واللوائح فقد وضعت رئاسة الشؤون الدينية تصور هيكل من شأنه ان يوفر التوازن والمساواة بين الجماعات العقائدية لرئاسة الشؤون الدينية ،وتمت الاشارة الى القانون الجديد الذي يشير الى ان الدين شأن مجتمعي وبالتالي لا مكان لرئاسة الشؤون الدينية داخل الجمهورية العلمانية ، ان المجتمع الذي يسعى للوصول الى الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وظروف معيشية افضل هو مجتمع يحترم المعتقدات الدينية والفلسفات المادية على حد سواء وان الاشتراكية والدين لا يتعارضان[2] سيوصف الموقف تجاه رئاسة الشؤون الدينية فيما بعد بأنه اقتراح عملي لأحياء ثورة حدثت في عهد اتاتورك لكنها تراجعت الى حد كبير في عهد الحزب الديمقراطي[3].

كانت عملية التطهير التي حدثت بعد تصويت النواب الخمسة بالثقة لحكومة حزب العدالة قد سهلت الشعور بشدة الحساسية اليسارية التي ظهرت بارزة في سياسة الحزب عقب تولي مصطفى تيميسي رئاسة الحزب كما ان حملة تشويه السمعة التي تعرض لها هؤلاء النواب الذين عارضوا او ابتعدوا عن التوجه الجديد خلال مرحلة التصويت على منح الثقة قد اضعفت المصداقية في الخطاب المعارض الذي اطلقوه، مما اضعف نفوذ اتباعهم داخل الحزب ايضاً والبقاء الان لادارة التيميسي التي رسخت هيمنتها من حيث الكادر الوظيفي والفكر الايديولوجي[4].

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان السياسات المتفردة لرئاسات الحزب ادت الى تدهور قوته فكل رئيس حاول التفرد بالقرار بدون الرجوع الى الاعضاء الاخرين واستشارتهم ، فبسبب هذه الاساليب حدثت صراعات داخلية وانقسامات واتضحت تلك السياسات خلال المؤتمرات الخاصة بالحزب اذ تم تنحية حسن تحسين بيركمان بسبب تصريحاته الشخصية المؤيدة للولايات المتحدة والتي لم يتوافق معها باقي اعضاء الحزب ونصب مكانه حسين بالان وكذلك تم تنحيته وانتخاب مصطفى التيميسي رئيساً للحزب، فتعدد الرؤساء يشير الى صراعات داخلية وانشقاق بعض من اعضائه الذين لم يلتزموا بقرارات الحزب يضاف الى ذلك الاشاعات

(1) A. e,s.72 .
(2) A.e,s.74.
(3) T.B.M,T.B.P Program ve ilkeleri , Birlik , Sayi:3(Subat 1973) , s. 3 .
(4) Ali Haydar Soysuren , A.g.e , s .312 .

التي كانت تطلقها الاحزاب والتيارات اليمينية بان حزب الوحدة حزب طائفي ، وهذا ادى لأضعاف الحزب وهزيمته التي توضحت خلال انتخابات 1973 وانتخابات 1977 ، فضلا عن ان الظروف قد وقفت عائق امام الحزب في تطوره وازدياد اعداد مؤيديه لذلك كان عليه توحيد الصفوف ليكون لهم موقف ثابت من الطائفة ومن قرارات السلطة التنفيذية بشكل عام والتشريعية بشكل خاص.

الفصل الثالث

موقف الحزب من الاضطرابات الداخلية

في تركيا 1971-1980

المبحث الاول
الاضطرابات الداخلية في تركيا

أولاً – موقف حزب الوحدة منها :

واجهت حكومة سليمان ديميريل الكثير من الاضطرابات [1] منذ مطلع عام 1968 فأنتشرت الفوضى في الجامعات وحدثت الصدامات بين العناصر المتطرفة اليمينية واليسارية وكثرت الصراعات الاجتماعية[2] القى زعيم حزب الوحدة باللوم على حكومة حزب العدالة لأنها السبب في تردي الاوضاع الاقتصادية وفقر الشباب، كان عام 1970 هو العام الذي كان فيه البحث داخل الجيش موضوع تقييمات في اعلى اجهزة الدولة وكان رئيس الاركان العامة[3] ممدوح تاغماش[4] ذكر في اجتماع مجلس الامن القومي في 28 نيسان(ان القوات المسلحة تحدث ثورة في البيئة الحالية) واوضح بأن الوضع الان اسوء من 27 ايار وذكر بأنه يجب اتخاذ قرار فوري ، اضافة للتقرير الذي قدمه قائد القوات الجوية (**"محسن باتور Muhsan Bator)**" [5] الى الرئيس جودت صوناي في 21 تشرين الثاني 1970والذي تم تفسيره بأنه وضع حكومة ديميريل في مأزق امام الصحافة المحلية والاجنبية وذكر ايضاً بأنه اذا لم تواجه الاضطرابات سيقعون بنفس مأزق حكومة الحزب الديمقراطي، ومن الضروري ان يناقش الرئيس الوضع في البلاد مع قادة الحزب واساتذة الجامعات ورؤسائها تم تقديم نص في 8 كانون الثاني 1971 بتوقيع الرئيس مصطفى التيميسي يحدد فيه وجهة نظر حزب الوحدة قبل مذكرة 12 اذار، وذكر انه بالنظر للتقدم الهائل في العلم والتكنولوجيا فأن تركيا تعاني من مشاكل

(1) كانت هناك اضرابات عمالية ايضا اندلعت بسبب سياسة ديميريل المتعلقة بقمع النقابات العمالية وهذا ما ادى لظهور قادة النقابات العمالية كقادة ثوريين واستخدم الجيش لقمعها ووجهت بالاساس لحزب العمال التركي وعدد من النقابات اليسارية في اسطنبول .

(2) ايات ناصر جابر ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، (بحث منشور) ، مجلة جامعة النهرين : كلية التربية الاساسية ، العدد 85 ،المجلد 20، 2014، ص 775 .

(3) Ali Haydar Soysuren , a.g.e, s.317 .

(4)**ممدوح تاغماش** : ولد في مدينة ارضروم عام 1904 وتخرج في الثانوية العسكرية عام 1926 وتخرج في الاكاديمية العسكرية برتبة ملازم وحصل على رتبة جنرال عام 1964 وبعدها عين رئيسا لاركان الجيش عام 1969 وهو احد القادة الذين وقعو على مذكرة 12 اذار 1971 توفى في اسطنبول عام 1978 ينظر : امجد نعمة كيطان منسي الوزني ، المصدر السابق ، ص127 .

(5) **محسن باتور** : ولد في اسطنبول عام 1920 وبعد اكمال تعليمه فيها دخل كلية سلاح الجو عام 1940 وبعدها دخل اكاديمية القوات الجوية عام 1946 وهو مع مجموعة انقلاب 1960 وعام 1963 حصل على رتبة لواء وشغل منصب قائد القوات الجوية عام 1979 وهو احد الموقعين على مذكرة 12 اذار وبعدها عمل عضو في مجلس الشيوخ بعد استقالته من الجيش توفى في اسطنبول عام 1999 ، ينظر : حسن صادق ابراهيم ، المصدر السابق، ص 141.

خطيرة للغاية لا يمكن حلها على الفور ،وعارض التيميسي وصف الحركات الطلابية والعمالية بأنها عناصر الازمة الاجتماعية التي تزعزع امن وسلامة البلاد[1].

ارتبط دستور 1961 بالتخلص من التخلف والفقر وقال العنصر الوحيد في هذا التخلف هو السياسات الخاطئة للقوى السياسية التي حكمت البلاد حتى اليوم والتي لا تتناسب مع واقع بلادنا وبالرغم من الدستور الثوري لعام 1961 الا انه لا يوجد تغيير في تلك الاساليب الخاطئة فتم التأكيد على انه من الضروري فهم القضية بهذه الطريقة والتخلي عن عقلية الدولة البوليسية وتهيئة الظروف للطريقة الديمقراطية وجلب السلطة السياسية للعمل ضمن مفهوم وفهم الحالة الاجتماعية ، والذهاب لانتخابات عامة لمجلس الشيوخ في اكتوبر 1971 من خلال اعتماد نظام انتخابي يضمن تمثيل جميع انواع الانقسامات الاجتماعية وانشاء حكومة موثوقةً وخالية من اي شك يمكنها القيام بهذه الاهداف ، تم تقييم وجهات نظر حزب الوحدة في اجتماع مجلس الامن القومي في 22 كانون الثاني 1971 ولم يتم التوصل لحل وسط بين الجيش والحكومة ، وتم نشر اعلان وقعه القادة الاربعة بأصرار من الرئيس جودت صوناي وفسره الرأي العام بأنه دعم الجيش للحكومة[2] **انتقد حزب الوحدة البيان لأنه اكد على اثار الكساد وليس على الاسباب وتم تقديم بعض التوصيات في اطار فهم الدولة البوليسية للحكومة التي كانت المصدر الرئيسي للأضطرابات** [3] تم تضمين توقع التدخل العسكري في الرأي العام وكان الجميع قلقا فتطورت الاحداث وادت انفجارات الديناميت التي تم وضعه على واجهة مسجد الحميدية في منطقة كيرنجان في هاتاي وتحولت مسيرة الاناركية الفوضوية في 5 اذار والتي لاحظها من حضر صلاة الفجر ضد الحدث لصراع سني علوي فقتل ثلاثة اشخاص واصيب العشرات باليوم نفسه وبعد الاحداث خطف 4 جنود اميركيين وافرج عنهم بعد 3 ايام فقط واعتبرت احداث كيرخان والاصلاح امثلة اخيرة على دعم الحكومة للرجعية وكان الانسحاب الفوري للحكومة هو السبيل للخروج والتغلب على المشاكل في البلاد (وصرح حزب الوحدة نعرب مرة اخرى عن اننا مع كل الثوار والكماليين نحارب هذا النظام السارق والاستغلالي ومن الضروري توحيد القوى

(1) T.B.M, Birlik Partisi lll , s. 15.
(2) Ali Haydar Soysuren , s.319 .
(3) A.g.e ,s.319.

على المسار الديمقراطي وان حقيقة عدم وجود انتقاد لتلك الأعمال ومرتكبيها قد تم التعبير عنها بصورة مدهشة من حيث تحديد الحساسية التي وصل اليها حزب الوحدة ضد الحركة اليسارية) [1].

ثانياً- انقلاب عام 1971 :

لم يكن الانقلاب وليد الصدفة بل جاء مقترنا بأسباب ومقدمات ، اذ شهدت اواخر الستينيات وبداية السبعينيات ظهور معارضة قوية بوجه الحكومة بسبب سياستها الاقتصادية التي وصفت بأنها لم تلبي الاحتياجات الاساسية للعديد من المواطنين الاتراك ، كذلك السياسة القمعية التي مارستها الحكومة ضد المعارضين لسياستها هذه العوامل دفعت الاحزاب المناوءة للحكومة بتدرب اعضائها فحدثت تطورات اجتماعية واقتصادية اثرت في الطبقة السياسية فاستطاعت الطبقات العمالية المشاركة في القرارات فحصلوا على حريات وصلاحيات كالتظاهر والاضراب ضد السياسات الحكومية المقيدة لهم ، كذلك سمح الدستور للحركات اليسارية المشاركة بالعملية السياسية ومنح الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية [2]، فخلال حقبة الستينيات زاد اعداد الطلبة في التعليم العالي وازداد اعضاء الهيئة التدريسية وارتفعت اعداد خريجي المدارس الثانوية فعجزت الجامعات والمعاهد عن استيعابهم ادى ذلك لتذمر الشباب وارتفع عدد الطلبة الاتراك الذين يدرسون في الخارج ، وازداد عدد الكتب والمجلات اضافة للنمو السريع في عدد سكان تركيا من 20 مليون نسمة عام 1960 الى 35 مليون عام 1970 وشهدت المدن الكبرى نمواً سريعاً فتعرضت الطبقة الوسطى للتراجع فزاد التذمر لديها ولدى الطبقات العاملة في مدن الصفيح التي نشأت حول المدن الكبرى فعززت هذه الاحداث والعوامل الوعي السياسي لدى الجماهير [3] .

اما التطورات المهمة التي حدثت في تلك السنوات وانعكست على الحياة العامة في البلاد **اولها** التدفق المتزايد لرأس المال الاجنبي والقروض المالية لتركيا بعد انقلاب 1960 فنمت الصناعات الخفيفة كالمعادن والاطارات والتبغ والمشروبات الكحولية وغيرها فنتج عن ذلك التطور انفتاح الطبقة الوسطى على المنتوجات الغربية ، والتطور **الثاني** هو قيام البرجوازية التركية من مقاولي القطاع الخاص بمقاومة اجراءات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية فشعر المثقفون الاتراك بارتباط هذه

(2) Celil Gurkan , 12 Mart`a Bes Kala , Tekin Yayinevi , 2.Basim , Istanbul , Mart1986 , s. 170-172 .

(2) نور اجقو ، المصدر السابق ، ص 74 .

(3) بسبب زيادة عدد السكان فتضخم في المدن فزاد التنافس على فرص العمل للمزيد ينظر ، علي محافظة ، تركيا بين الكمالية والاردوغانية 1919-2014 ، ط3 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2015) ، ص103-104 .

البرجوازية الوطنية بالاستثمارات الاجنبية، واما التطور **الثالث** هو ضخامة الطبقة العاملة في الصناعة فأدى لصعود اتحاد العمال بعد حصول العمال على حق الاضراب بموجب قانون 1963 ، فأصبحت طبقة العمال جماعةً ضاغطة، وادى المثقفون دوراً قيادياً في الحركة العمالية[1] ، وساهم التضخم النقدي في نمو الحركات الراديكالية اليسارية فأنخفض سعر الليرة التركية بنسبة 66%عام 1970 وانعكس ذلك على العمال والموظفين، وادى تخفيض سعر العملة التركية لتدهور الاسواق وارتفاع الاسعار فأثر ذلك على الشعب التركي وانتهزت الفرصة النقابات العمالية والمنظمات اليسارية لأثارة الجماهير عن طريق المظاهرات والاضرابات العمالية فتوسعت بشكل كبير[2] ،اتهمت الحكومة التركية الاتحاد السوفيتي بأثارة المشاكل وحملته مسؤولية انتشار العداء للولايات المتحدة الامريكية من خلال تدخل موسكو المباشر عن طريق الحزب الشيوعي التركي[3].

كان الطلبة بين المجموعات الاكثر تأثراً في المجتمع بصعود اليسار وردود الفعل عليه فانضم الطلبة لاتحادين الاول يساري والثاني موالي للحكومة[4]، فتحول التعليم من قضية تربوية الى قضية سياسية بسبب تدخلات اليمين واليسار[5] وتأثر الطلاب الاتراك بحركة الطلبة في الجامعات الفرنسية ففي عام 1968 ازدادت المشاكل والاضطرابات وانتشرت الفوضى في الجامعات ،واندلعت الصدامات بين المتطرفين اليمينيين واليساريين، وتميزت المدة من1970–1971 بعدم الاستقرار السياسي وانتشار حوادث العنف بين الطلاب وداخل الاتحادات المهنية ودعاة الانفصالية بين اكراد تركيا ، فأضعفت الصراعات حكومة سليمان ديميريل ولم يستطيع اعادة الهدوء الى البلاد خاصةً بعد المظاهرات التي عمت ساحات الجامعات والتنديد بالنفوذ الامريكي في تركيا ، وكثرت حوادث الاغتيالات السياسية [6].

في بداية 1971 تغيرت طبيعة العنف والاعمال الارهابية من جانب المنظمات اليسارية التي قامت بسرقة البنوك والقتل والخطف ، ومما زاد في ذلك ظهور حزب الحركة القومية بزعامة [7] الب ارسلان توركيش [8] وحزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين اربكان تهديداً مباشراً للحكومة والنظام

(1)علي محافظة ، المصدر السابق ، ص 104 .
(2) فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ، ص 5-6 .
(3) جبار درويش جاسم الشمري ، العلاقات السياسية التركية –السوفيتية 1950-1980، (بحث منشور) الجامعة المستنصرية كلية التربية ، العدد (72) ، 2020، ص111 .
(4) علي محافظة، المصدر السابق ، ص105 .
(5) نور اجقو ، المصدر السابق ، ص 74 .
(6) ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق ، ص123-124 .
(7) علي محافظة ، المصدر نفسه .
(8) **الب ارسلان توركيش** : ولد في مدينة نيقوسيا عاصمة قبرص في 25تشرين الثاني عام 1917يدعى والده توزلالي وامه فاطمة الزهراء بنت علي ارسلان دخل مدرسة كوليلي العسكرية في اسطنبول ، والتحق بالجيش عام 1939

السياسي برمته وبرز عنف اليمين على يد منظمة "الذئاب الرمادية" التابعة لحزب الحركة القومية [1] ووصفت الصراعات بين اليمين واليسار كحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فعمت الفوضى معظم ارجاء تركيا [2] فتفاقمت الاحداث ووصلت لطلبة الجامعات فتطورت للاشتباك بالأيدي والعصي فأصيب العديد منهم ووجه الجيش انذار شديد اللهجة للحكومة بأعتبارها الجهة الوحيدة التي تستطيع القضاء على هذه الفوضى[3] فلا عجب من هذا التدهور ان يتدخل الجيش فانقسمت المؤسسة العسكرية لمجموعتين احدها مؤيد للانقلاب والاخر معارض له لكن حسم الامر بأصدار جنرالات الجيش في يوم 12اذار 1971 مذكرة ضد حكومة ديميريل موقعة من قبل رئيس هيئة الاركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية فما كان امام ديميريل سوى الاستقالة [4] .

كان حزب الوحدة قد حذر من تدهور الاوضاع وانها ستقود الى نتائج لا تحمد عقباها اذ لم يتم معالجة اسبابها والتخلص من اثارها السيئة ، ونبه بان احداث ايار 1960 ستعود اذ استمر الوضع على ما هو عليه ،اعتبر تدخل الجيش هو حفاظا للدستور وتنفيذ الاصلاحات التي ينص عليها وعندما استقال ديميريل شكلت الحكومة من قبل [5] " نهاد ايريم وهو استاذ في القانون" [1] كانت

برتبة ملازم واعتقل اثناء الحرب العالمية الثانية لتعاطفه مع الالمان ، وارسل لالمانيا لاكمال دراسته ومثل هيئة الاركان التركية في واشنطن واحتك بالاندية القومية المتطرفة واخذ موقفا ضد الشيوعية عام 1944 وكان احد ال38 ظابطاً الذين اطاحوا بحكم الديمقراطيين 1960واذاع البيان الاول للانقلاب وكان برتبة كولونيل انتخب عام 1965 نائبا عن انقرة في المجلس الوطني الكبير وتولى رئاسة حزب الحركة القومية 1969 -1977 وتوفي في 4 نيسان 1997 بسبب نوبة قلبية ، ينظر : **حسن صادق ابراهيم** ، المصدر السابق ، ص101 .

(1) **الذئاب الرمادية** : شكل هذا التنظيم الب ارسلان توركيش لتكون جناحا عسكريا لحزبه فبدأ التنظيم بأنشاء معسكرات لتدريب الشباب المتحمس للفكر القومي واشرف عليهم شخصيا ودربوا كمجموعات تمثل قوات الصاعقة المشابهة لقوات الصاعقة الالمانية في عهد هتلر ، اقتبست هذه التسمية للماضي الاسطوري للاتراك ايام العصور الذهبية إذ يرتبط الذئب بالاساطير التركية لانه يرمز للشرف في حياة التركي وتفرعت المنظمة لفروع اخرى تعمل بنفس الطريقة وتحت مسميات مختلفة كحركة الشباب المثالي وفرق الموت وعملت على مستوى قطاعات مختلفة من الشعب وبين الناس من الفقراء والبسطاء واصبح التنظيم كبيرا ومهما لارسلان وحزبه فضمت تشكيلاته 34 فرقة من المسلحين المنتمين للمنظمة ووصل عددهم ل100 الف وكان لهم دور مؤثر ومباشر للأحداث التركية قبل انقلاب 1971م ، ينظر : افراح ناثر جاسم حمدون ، الحركات الاسلامية في تركيا 1980 -2002م دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 2008) ، ص84 .

(2) اياد ناجي علي ، الحركات العمالية في تركيا 1945-1980 ،(بحث منشور) جامعة واسط ، كلية التربية ،العدد (44) ، مجلد (1) ، 2021، ص 178 .

(3) فادي محمود صبري صيدم ، المعارضة السياسية في تركيا (الاسلاميون نموذجا) في فترة 1996-2007م، رسالة ماجستير ، (جامعة الازهر : كلية الأداب والعلوم الانسانية ، غزة ، 2012) ، ص66 .

(4) حفيظة طالب ، العلاقات المدنية العسكرية في تركيا وانعكاساتها على السلوك الخارجي التركي في الشرق الاوسط 2002-2019 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة محمد بو قرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بومرداس ، 2020-2021) ، ص63-64 .

(5)علي حمزه سلمان الحسناوي،ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980م،(بحث منشور) جامعة كربلاء ، كلية التربية ، ، العدد (3) ، المجلد (8) ، 2010، ص119 .

المذكرة اشبه بالعقد المشروط بين الادارة المدنية والقوات المسلحة التركية فلم يشأ الجيش هذه المرة الاستيلاء على السلطة المدنية بصورة تامة ، فلم يحل البرلمان وحافظ على النظام الدستوري القائم واستخدم اعضاء البرلمان لأدارة البلاد واكتفى بأجراء تعديلات دستورية للحد من الحريات التي كانت سببا في نشوء الفوضى والعنف ومنحت التعديلات صلاحيات اوسع للعسكريين في فرض الاحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي وهذا ما سوغ بوصف الانقلاب بأنه انقلاب نصف عسكري[2] عندما تشكلت الحكومة اعلنت "الاحكام العرفية"[3] ونزلت الدبابات لشوارع اسطنبول وتوسعت حملة الاعتقالات وتشكلت محاكم عسكرية ومنعت اصدارات صحف اليسار ومجلاته ،لكن الفعاليات المضادة للقوى السياسية لم تتوقف واتسعت لتشمل الفلاحين المطالبين بالأصلاح الزراعي واكراد الولايات الشرقية المطالبين بحقوقهم القومية والدستورية وعبرت المظاهرات الطلابية الصاخبة عن مطالبها[4].

ثالثاً -المؤتمر الثالث/ من حزب الوحدة إلى (حزب الوحدة التركي):

انعقد المؤتمر في يوم السبت الموافق27 نوفمبر\ تشرين الثاني 1971 في قاعة YIBA في أنقره ،وإذ بدأ بالخطاب الافتتاحي الذي ألقاه تيميسي الرئيس العام للحزب ثم تم إجراء الانتخابات التي أسفرت عن انتخاب رئيس مدينة اسطنبول الجنرال المتقاعد كنعان اسنجين" رئيسًا للمجلس" و كلا من "علي رضا صاغداي"، وأحمد بابا أغلو" مساعدين له ، وتم تنظيم تشكيلات 17 مدينه بما فيها من

---

(1) **نهاد ايريم** : ولد في 24 تشرين الثاني 1912م في محافظة كوجالي التركية وهاجر لأسطنبول مع اسرته خلال سنوات حرب الاستقلال التركية 1919-1922م حصل على شهادة القانون من جامعة اسطنبول وحصل على الدكتوراه بالقانون من باريس وعين عام 1939 استاذا في جامعة انقرة وانضم لحزب الشعب الجمهوري عام 1946 وانتخب عضوا في البرلمان نفس العام وعين بعدها مستشارا في القضية القبرصية واصبح رئيس للوزراء عام 1971 وتعرض للاغتيال عام 1980 من قبل مجموعة اليسار الثوري ، ينظر : محمد مسير الربيعي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا 1960-1980 ، اطروحة دكتوراه ، جامعة واسط ، كلية التربية ، 2017، ص 170 .

(2) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط2 ، (مصر:دار النهضة للنشر) ،2013م، ص83 .

(3) **الاحكام العرفية** : هي لوائح استثنائية تلجأ اليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ تسمح لها بتعطيل بعض احكام الدستور حتى تستطيع تلافي بعض الاخطار التي يتعرض البلاد لها كنشوب ثورة داخلية او وقوع غزو خارجي ففي هذه الحالة تطبق السلطة التنفيذية ما يعرف بقانون الطوارئ الذي يخولها سلطات واسعة واستثنائية ، ينظر : الاكاديمية العربية في الدنمارك ، تعاريف ومصطلحات سياسية هامة ، قسم الدراسات والابحاث ، د. ت ، ص9 .

(4) محمد الملقب الداه ولد الشيخ ، الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي (دراسة في الاسباب) ، (بحث منشور) جامعة نواكشوط ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد (1) ، المجلد الثالث ، 2019 ، ص7 .

مناطق تابعه لها ،وباستثناء هذه المدن التي حصلت على حق التمثيل بمشاركة471 مفوض شارك مفوضين ممثلين عن 15مدينه أخرى كانت لا تزال في مرحلة التأسيس كجمهور تابعين [1] .

في الواقع ، قد بدأ حزب الوحدة الذي أعرب عن مطالبته بإجراء انتخابات مبكرة منذ بداية عام 1970، في الاستعدادات الفعلية في هذا السياق بعد المؤتمر الطارئ في مواجهة الحراك الاجتماعي المكثف ، والمشاكل الاقتصاد القائمة وطرح احتمالية إجراء انتخابات مبكرة على جدول الأعمال في ظل الانقسام الداخلي في حزب العدالة ، اجتمع مجلس الإدارة العامة في اسطنبول في 18 يوليو 1970 تقرر عقد مؤتمرات فيما لا يقل عن 20 مقاطعة ومنطقة وفي هذا السياق تقرر تقسيم العمل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة [2] ، وتمت زيارة اسطنبول أماسيا جوروم إيلازيغ تونج إلي مرعش أرزنجان إزمير أيدين تورجوتلو مرسين اضنه كوزان قادرلي سيحان هاتاي اسكندرون قرق خان سامان داغ غازي عنتاب بازارجيك ملاطيه أنطاليا سيواس أنقره كوتاهية ضرحال نيكسار والرشادية على الرغم من أن إمكانية إجراء انتخابات مبكرة قد سقطت من جدول الأعمال مع صدور مذكرة 12 اذار 1971 [3] استمرت الجهود للانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في 12 تشرين الاول 1971 وتمت زيارة جناق قلعة و بوردورو وإسبرطة في حزيران 1971 ، وتمت زيارة أرضروم وقارس وسامسون في يوليو للمقاطعات السبعة عشر التي تعذر الوصول إليها في حزيران" [4] وفقًا الى القرار رقم 319 الذي اصدره المجلس الاعلى للانتخابات بتاريخ 5 اب 1971 بشأن انتخابات ثلث مجلس الشيوخ المنتظر اجراؤها في 10 تشرين الاول 1971 قام حزب الوحدة بأعداد القوائم الانتخابية له لأجراء الانتخابات التمهيدية في 13 مدينه فقط من بين 26 مدينه ستجرى فيها الانتخابات ، لقد فقد حزب الوحدة حق المشاركة في الانتخابات إذ لم يكن لديه امكانية لأجراء الانتخابات التمهيدية في 15 مدينه على الاقل كما ورد في قانون الانتخابات إذ لم يقم حزب الوحدة بتقديم القوائم الانتخابية الخاصة

(1) T.B.M,Birlik Partisi 3.Büyük Kongresi", Halkçı, 27 Kasım 1971, s.1.

(2) وهم كلا من الرئيس العام مصطفى تيميسي والسكرتير العام حيدر أوزدمير و مساعد الرئيس العام" حسن دوغان" و أورخال أرسال باشا بوز بك علي جوناي مصطفى جايجيل حسين لولا حسن ألتن تاش علي احسان اسماعيل بويراز تاكي داود أغلو قادر أوزجان علي دمير قليج جلال أوزدمير بكتاش بالك تاش ابراهيم زارزا وفقًا للمهام الموضحة ، ينظر : Birlik Partisi III.Büyük Kongresi, s.332

(3) T.B.M, Birlik Partisi,A.E,S.333.

(4) Resmi Gazete, 15 Ağustos 1971, Sayı: 138 .

بمدن " أغري أرتوين بالي كثير بتليس بوردر أسكي شهر خقاري كوتاهيه ماردين موش رضا سورت وان" التي ستجرى بها الانتخابات [1] .

إن حقيقة عدم وجود تشكيلات تابعه للحزب في بعض المدن التي كانت توجد بها تشكيلات بالفعل خلال المرحلة الانتخابية السابقة تشير الى وجود مشكلة في الحفاظ على بقاء التشكيلات التي يتم تنظيمها وربما يكن من بين أسباب ذلك المشاكل المادية التي يعاني منها الحزب لا يحظى بمساعدة الدولة وليس لديه القدرة على توفير جميع النفقات اللازمة لكن هناك عوامل أخرى يجب الالتفات إليها مثل تأثير قضية النواب الخمسة الذين تم طردهم من الحزب لتصويتهم بالثقة لحكومة ديميريل ويجب أن نلتفت إلى أنه سواء كانت هذه نتيجة للتوتر العام الذي تسبب فيه بشكل مباشر النواب الذين تم طردهم أو أنها نتيجة عن انعكاس الأوضاع على الخارج ، فكل هذا قد فتح المجال للكثير من التخريبات وأعمال الفساد ، وقد ورد في تقرير مجلس الإدارة العامة ، "استقال ستة أشخاص من مجلس الإدارة اعتراضًا على قرار محكمة الشرف العليا من حيث المبدأ وكنتيجة للنزاعات التي نشأت بين مجالس إدارة المقاطعات ومجلس ادارة اسطنبول وتمت الإشارة إلى تلميحات حول تشكيل مجلس الإدارة العامة بأسطنبول برئاسة الرئيس العام وكنعان اسنجين الجنرال المتقاعد بالفعل ، فإن التصريحات الواسعة في التقرير المليئة بالتعبيرات الثقيلة بشأن النواب المعنيين تشير إلى أن الحدث لم يفقد حدته بعد [2] .

كانت إحدى القضايا التي ركز عليها الرئيس مصطفى تيميسي في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر، هي عدم ارتياحه للتصور الذي تم إنشاؤه حول هوية حزب الوحدة وتحدث تيميسي عن الجماعات" التي تعرف أن كل حركة شعبية وكل تطور في البنية التحتية سيكن ضد مصالحهم وسيقضي على سلطتهم ولهذا حاولوا عرقلة "الخطوة الكمالية الشعبية الجديدة" وذلك عن طريق "اغراق حزب الوحدة في الافتراءات والأكاذيب" ، فقد تمزقت الأمه التركية العظيمة نتيجة ألاعيب البيزنطيين والعرب التي يعود تاريخها إلى 1300 عام والأن قد تم رفع شعارات الأمه التركية مجددًا" واستكمل حديثه قائلا "أناشد الأمة التركية العظيمة مرة أخرى وأقول؛ أن حزب الوحدة ليس حزب خاص بهذا الدين أو هذه

(1) Resmi Gazete, 15 Ağustos 1971, Sayı: 139.
(2) T.B.M,Birlik Partisi III.Büyük Kongresi,s.273.

الطائفة أو ذاك اللون ، فهو حزب لكل مواطنينا الأتراك المسحوقين والمدانين والمستغلين اقتصاديًا ، شعب الأناضول الفقراء في جملة واحدة ، وسيظل كذلك كما أن سياساتنا التي اتبعناها ، ومواقفنا الشجاعة وقراراتنا في مواجهة الأحداث تثبت صحة حديثي [1]، وأشار إلى أنه منذ اليوم الأول لتوليه الرئاسة العامة للحزب قد عبر عن استيائه من وصف الحزب "كحزب علوي" وقد انتقد ذلك كثيرًا لكنه صرح بأنه لم يصل إلى النتيجة المرجوة على الرغم من كل الجهود المبذولة والخطوات المتخذة منذ فترة كبيرة وبالفعل ، ظهر موقف "شجاع" إذ تم طرد ثلاثة نواب يدينون بسلطتهم السياسية لهويتهم الدينية النابعة من كونهم من عائلة حاجي بكتاشي وعلاوة على ذلك في المجال الأيديولوجي تم اتخاذ موقف طبقي بمبادئ أطلق عليها" الطريق الجديد" [2] لكن ما زال كل هذا غير كافً لم يكن موضوع الشكوى فقط هو الموقف الذي تسبب فيه اولئك الذين اختاروا الوقوف بعيدًا عن الحزب النموذج الذي يمكن ذكره الأن هو مجلة الوحدة في الطريق الجديد العالم الجديد التي نشر عابدين نسيمي العدد الأول منها في فبراير 1971 ،وقد كتب أورخان ارسال مساعد الرئيس العام لحزب الوحدة في العدد الثالث من المجلة كالتالي: "إن استمرار إصدار مجلة الوحدة في الطريق الجديد وفي العالم الجديد الموجودة بين يديكم ، أمر يعتمد على مساعداتكم السخية" ودعا المنسوبين لحزب الوحدة إلى الاشتراك في المجلة وإيجاد مشتركين آخرين لدعم هذه المجلة التي ستعمل منشوراتها على إضاءة الطريق لقضيتنا" و لم يكن هناك رابط طبيعي بين خطاب هذه المجلة وحزب الوحدة فالرابط بينهما أيديولوجي ولم تكن المجلة ناشرًا لأفكار الحزب بل كانت تروج فقط لهذه الأفكار تشير المجلة إلى أن اقتراح حزب الوحدة بشأن ادارة الشعب بواسطة الشعب نفسه وذلك لصالح الشعب يعتبر هو الحل لكل المشاكل التي يعاني منها أهل القرى النائية البعيدة عن المدن و سكان مناطق الغابات على مستوى السياسة الاقتصادية العلمية" وقد تناسب هذا التفكير مع منهج المجلة نفسه وسواء بالنسبة إلى حزب الوحدة أو مجلة الوحدة فكلاهما على قناعة بأنه قد تم حل هذا الأمر منذ ما قبل 700عام من خلال مبادي " تولى وتبرع وخدمة الفقراء" التي صاغها " بير خنكار" بحكمه بالغه [3] وقد وصفت المجلة

(1) Timisi'nin III.Kongreyi açış konuşması için bkz.: Birlik Partisi III.Büyük Kongresi, s.510, alıntı için s.78 .
(2) Yeni Yol'da – Yeni Dünya'da BİRLİK, Sayı:3, (31 Mart 1971), s.23
(3) Yeni Yol'da , (31 Mart 1971), s.23

المهمة بأنها تتمثل في الاستيلاء أولا على السلطة السياسية بشكل ديمقراطي ثم ظهور مجموعة حزبية اشتراكية تمهيدًا لتأسيس جبهة عريضة [1] .

أشارت المجلة إلى حزب الوحدة الذي ظهر كأحد عناصر هذه الجبهة العريضة" بأنه" جماعة علوية [2]على الرغم من عدم وجود رابط بينهما إلا أن رسالة التأييد التي جاءت إلى المجلة من أرسال مساعد الرئيس العام للحزب شخصيًا تشير إلى مدى وقوف هذه المجلة على أرض صلبة ومدى الاهتمام ببقاء مجلة بهذا الوصف ولم يكن التوجه إلى اليسارية أمر كافي لأزالة نسبة" العلوية" عن الحزب في الواقع ، على الرغم من كل الخطوات المتخذة على مستوى الإدارة ، لم يكن هناك تدريب داخل الحزب يجعل الكوادر وطاقم العمل يفهمون الموقف الجديد تمامًا كما يجب النظر في العلاقة بين تصريح تيميسي بنقص الإمكانيات المادية والإخفاق في عدم القدرة على شرح مبادئ ولوائح وقانون الحزب بشكل كافي ووصفه بأنه" الفشل الأكبر [3] ويجب ان نضع في الاعتبار الازمات المادية التي تنعكس على رغبة العمال والمشاكل التي ستجلبها اما الموضوع الآخر الذي طرحه تيميسي هو الحالة العامة في البلاد فقد ذكر أنه مع تبني مذكرة 12 اذار باعتبارها استمرار لحركة 27 ايار كانت الدولة تعاني من الكثير من الأزمات القائمة على مشاكل اقتصادية وسياسية وثقافية" واشار إلى أنه بينما يمكن حل هذه المشاكل بواسطة" إدارة حكيمه من بين أفراد الشعب تقوم بإجراء اصلاحات جذرية جاده" لن يمكن إطلاقًا حلها بواسطة" عقول رجال الدولة من أصحاب السياسة التي عفا عليها الزمن" لكنه لم يشير إلى علاقه مباشرة بين هذه العقلية المذكورة "وحكومة أريم" وبينما أشار حزب الوحدة إلى المجموعات السابق ذكرها وشبكات المصالح والدوائر المقامة حولها والجبهات المضادة للكمالية" التي ذكر أنهم يضعون العراقيل في طريق الحزب صرح قائلا ☹إن حكومة السيد نهاد أريم التي وصلت إلى السلطة بمذكرة 12 اذار تصدر الكثير من القوانين لصالحهم على سبيل المثال التغيرات التي تمت في قانون هيئة الإذاعة والتليفزيون التركية والتعديلات التي تحد من

(1) Geniş Cephenin Kurulması", Yeni Yol'da – Yeni Dünya'da BİRLİK, Sayı:3 (31 Mart 1971),s. 513, s.5 ؛ Niçin ve Nasıl Bir Geniş Cephe",Yeni Yol'da – Yeni Dünya'da BİRLİK, Sayı:1 (1 Şubat 1971), s.24 .

(2) Niçin ve Nasıl Bir Geniş Cephe",Yeni Yol'da – Yeni Dünya'da BİRLİK, Sayı:1 (1 Şubat 1971), s.2126, s.24 .

(3)T.B.M, Birlik Partisi III.Büyük Kongresi, s.9 .

مساعدات الدولة المقدمة للأحزاب ومن حجم مطالب الأحزاب السياسية المقدمة للمحكمة الدستورية ألقى "كنعان أسنجين" رئيس مدينة اسطنبول الذي تولى رئاسة الديوان أيضًا خطاب لقراءة وشرح تقرير العمل وفي هذا الخطاب وصف حزب الوحدة أنه حزب ديمقراطي اشتراكي بالمعنى الغربي وفي ضوء الخطوط التي حددها الدستور)[1].

أما على المستوى السياسي تناول "اسنجين" في جدول الأعمال اقتراح تغير اسم الحزب ليكن" حزب الوحدة التركي" قوبل هذا الاقتراح بالرضى من غالبية الموجودين واقترح بعض المفوضين أسماء أخرى لم تلق أي قبول مثل" حزب الوحدة الكمالي حزب الوحدة التقدمي[2].

رأى البعض ان تغيير الاسم لأعطاء التصور الراسخ بشأن هوية الحزب[3] البعض الاخر فسره على أنه محاولة للتشبه بحزب العمال التركي الذي تم إغلاقه [4] ، يكن من السذاجة تفسير قيام حزب الوحدة بتغير اسمه في إطار عدم انقطاع أمله من الحكومة على أنه تشبه بحزب العمال بدلاً من اعتبار خطوة تغير الاسم مجرد محاولة للتخلص من التصور المذهبي المرتبط بالحزب، ويكن من الأفضل اعتبارها خطوة استعراضية للاستمرار بروح جديدة أما مقال إليسا ماسيكارد" الذي تشير فيه إلى أنهم قد أضافوا كلمة تركيا" إلى اسم الحزب للتخلص من كل الشكوك التي تدور حول الحزب بأنه يعمل لصالح إيران فهو بالفعل تفسير لا يمكن وصفه سوى أنه تفسير أحمق ولا يوجد عليه أي دليل أو أي أصل من الصحة[5].

النقطة الأخرى التي تم تعديلها في اللوائح تخص سلطة مجلس الإدارة العامة على الرئيس العام للحزب بينما تنص المادة 25 من القانون الداخلي بالحزب على منح مجلس الإدارة العامة السلطة باتخاذ كل القرارات باستثناء التعديل في قانون وبرنامج الحزب في حالة تعذر انعقاد المؤتمر الكبير لأسباب قهرية في حالة إنهاء الوجود القانون للحزب ومع إضافة عبارة بما فيه عدم تغير الرئيس العامة بعد عبارة باستثناء التعديل في قانون وبرنامج الحزب" يكن قد تم تقليص سلطة مجلس الإدارة

(1) Timisi Tenkitleri Cevapladı", Halkçı, 28 Kasım 1971, s.1,5.
(2) Timisi", Halkçı, 28 Kasım 1971, s.1,5.
(3) ("Timisi: 'MSP, AP ve DP için Problem Olacak", Cumhuriyet, 22 Haziran 1973).
(4) Sırrı Yüksel, "Birlik Partisi ve Solun Sesi" Akşam, 13 Ağustos 1973, s.2 .
(5) İstanbul:2007, S.56, Dipnot:56 .

العامة على الرئيس العام للحزب[1]، كما سيُذكر تمت عملية استقالة الرئيس الأول حسن تحسين بيركمان من الرئاسة وانتخاب حسين بالان في مجلس الادارة العامة، ودخلت أحكام اللائحة المذكورة حيز التنفيذ على الرغم من عدم وجود مثل هذا الخطر على تيميسي في الوقت الحاضر إلا أنها كانت خطوة لتعزيز موقفه في مواجهة المستجدات القادمة وقد ظهر من خلال الخطابات التي ألقاها المفوضين في المؤتمر أن هناك تلميحاً وانتقاداً إلى أداء إدارة الحزب وموقفها الأيديولوجي في ظل الوضع العام في البلد وقد أوضح "أورخان أرسال" مساعد الرئيس العام أنه لم يكن يمكنه المشاركة في إعداد تقرير العمل المقدم إلى المؤتمر لأنه" كان قد تم اعتقاله وفقًا للأحكام العرفية التي تم فرضها في اسطنبول خلال عمله بالمحاماة"، وقد عبر بالفعل عن موقفه الرافض للأفعال المناهضة للديمقراطية في جميع أنحاء البلاد قائلاً " في السابق كان يتم اخراج الرجل من البئر اما الان نحاول اخراج الديمقراطية من البئر كذلك انتقد" قاسم بيار" رئيس محكمة الشرف العليا إجراء التعديلات الدستورية المقترحة في مذكرة 12 آذار، وادعى أن هذا سيعد "تغير شامل للدستور بالإضافة إلى قول" حسين جوشكن" نائب أضنه بأن طاقم العمل بالإدارة لم يعد يمكنه القيام بدوره بشكل كافي[2] وقد وجه عابدين أوزجوني نائب اسطنبول ورئيس المجلس بالمؤتمر الطارئ السابق ،انتقاد مباشرة لإدارة الحزب بقوله" لم تنعقد اجتماعات مجلس النواب ولا اجتماعات المناطق منذ فترة وقد أشار" أحمد بابا أغلو" نائب مرعش إلى الخصوصية التي يجب أن تحظى بها تركيا، وأنه يجب أن تكن هناك" اختلافات هامه بين الأنظمة الديمقراطية الأخرى" والنظام الديمقراطي في تركيا" وطالب بأن تكون المبادئ العامة للديمقراطية نابعه من المبادئ الكمالية جاء رد تيميسي على الانتقادات الموجهة له قائلا" لقد دفعتنا المسؤولية التاريخية إلى القلق بشأن عدم قيامنا نحن أيضًا باتخاذ خطوة ناجحة خلال هذه الحقبة الحرجة فيما بعد 12 آذار[3].

(1) T.B.M, bkz.Tüzük ve Program, 1969, s.25 ؛Tüzük ve Program, 1972, s.22 .

(2) Timisi Tenkitleri Cevapladı", Halkçı, 28 Kasım 1971, s.1,5;

(3) A.e .S.5.

وعلى ما يبدوا أن موقف حزب الوحدة كان شديد الحذر من انتقاد الحكومة بعد 12 مارس/ آذار، وعلى مستوى التنظيمات فقد دافع قائلا أنه" قد تم فعل كل شيء وانعقاد المؤتمرات في 17 مقاطعه ووعد بأن "حزب الوحدة سيعلن عن قوته وثقله في الحياة السياسية التركية في المستقبل القريب جدًا[1]على الرغم من الموقف الانتقادي الذي ينعكس في بعض خطاباته ، لم يكن هناك منافس في المؤتمر يمكنه أن يحل محل تيميسي ولم يكن هناك خطاب معارض يعادله ونظرًا لعدم وجود منافس له، تم انتخابه مره أخرى كرئيس عام للحزب بالإجماع في الانتخابات التي انعقدت بنظام التصويت العلني[2]، كما تم تشكيل مجلس الإدارة العامة وفقًا لرغبة تيميسي وهنا وجه "جمال أوزبي" السكرتير العام المؤسس الاتهام إلى تيميسي بأنه" يفضل "أصحاب الشخصية الضعيفة والذين يجهلون القراءة والكتابة" حتى" يقتنعوا بأفكاره وينفذوا أوامره بسهوله" ولا يفضل هؤلاء" المثقفين أصحاب الشخصية القوية[3].

وفقًا إلى ما تم نشره فيما يخص المؤتمر قد تكون اعضاء مجلس الإدارة العامة [4] على الرغم من ذلك تم ذكر بعض الاعضاء من هؤلاء المنتخبين لمجلس الإدارة العامة في مجلة(**الشعب**) التي تتابع عن كثب كل أعمال الحزب ولم يتم الحديث إطلاق عن عباس ايجون علي احسان الخان جودت أردوغان فائق أوزبال حسين بالابانلي ابراهيم زيرزي الياس أقتولجالي محمد جونري محمد أوزمن مصطفى جيجل نجدت يوجر وتورجت أقخون[5].

(1) T.B.M,Birlik Partisi' Adının Başına 'Türkiye' Eklendi", Akşam, 29 Kasım 1971,s.7.
(2) A.e,1971,s.8.
(3) Akşam, 25 Ağustos 1973, s.2.6 .
(4) علي دمير قليج وعلي دوغان وعلي جوني وعلي الخان وعلي احسان الخان وعباس أيجون وبكتاش بالق طاش و جلال اوزدمير وجودت اردوغان وفائق اوزبال وحسن التن طاش وحسن دوغان وحيدر اوزدمير وحسين بالابانلي وحسين لولا وابراهيم زيرزي واسماعيل بويراز والياس أقتولجالي وقادري اوزجان وقاسم الخان ومحمد جونري ومحمد أوزمان ومصطفى جيجل ونجدت يوجر وأورخان أرسال وتورجت أقخون وباشا بوزبك وسليم أيدوغان وشوكت دميرجي أغلو وتاكي داود أغلو ، أما محكمة الشرف العليا فتكونت من د.قاسم بيار، حسين بال، عباش بوزباي، علي قارا أوغلان، غريب أسلان دوغان، ابراهيم طاش أوز، مصطفى أونش، موسى دوغان، ابراهيم بالقايا ، واما من ذكر في مجلة الشعب فهم : أحمد طوق صوي ، حسن دولجار أغلو ، أغوز سوغوتلو ،غازي شاكر، حسن ايدوغان، حقي جولباغ ،عوني دميرخان، رضا قوا، غريب أسلان دوغان، تحسين سفينج، اديب أيخان ، وناجي يلدريم من بين هؤلاء المنتخبين لمجلس الإدارة العامة في مجلة(الشعب) التي تتابع عن كثب كل أعمال الحزب ينظر : Yeni Gazete, 15 Haziran 1970,s.1,7
(5) Timisi Oybirliği ile Genel Başkan", Halkçı, 29 Kasım 1971,s.1,5 .

المثير للاهتمام هو أن بعض الأسماء المذكورة في مجلة(**الشعب**) تم ذكرها بالمهام المحددة لها في النشاط الحزبي بعد ذلك على سبيل المثال تم ذكر حسن دولجر أغلو بصفته عضو مجلس الإدارة العامة في مؤتمر مدينة" جورم" المنعقد في 2 تشرين الاول1972 و غازي شاكر بصفته عضو مجلس الإدارة العامة في مؤتمر مدينة انطاليا المنعقد في 13 كانون الثاني1973 و تم ذكر تحسين سفينج وحسن أيدوغان بصفتهما أعضاء بمجلس الإدارة واتخاذ اقرار في مؤتمر مدينة سيواس المنعقد في 27 تشرين الثاني1972 وقد تم تكرار ذكر "سفينج" لحضور مؤتمر أرزنجان المنعقد في 17 كانون الاول1972 وأيدوغان لحضور مؤتمر مدينة إيجل المنعقد في 3 كانون الاول1972 أيضًا تم ذكر اسم كبير المهندسين أحمد طوق صوي بصفته مساعد السكرتير العام في مؤتمر "مدينة إيجل" المنعقد في 3 كانون الاول1972 وهذه هي الأسماء الممكن ذكرها في هذا السياق [1].

عند تدقيق الاهتمام على اختيار المؤتمر للأعضاء الأصليين والاحتياطيين لمجلس الإدارة يتبادر إلى الأذهان احتمالية أنه قد تم انتخاب هؤلاء الأشخاص من الاحتياطيين وقد دخلوا إلى مجلس الإدارة العامة نتيجة استقالتهم بعد ذلك أو انسحابهم لعدة اسباب مختلفة وفي اليوم التالي للمؤتمر تم نشر الخبر الموجود في مجلة الشعب، بعد كل هذا فإن الأسماء المذكورة ، سواء كانت في مجلس الإدارة العامة أم لا تستحق أن يتم ذكرها من حيث إظهار الكوادر القيادية في تلك المرحلة ، يقوم مجلس الإدارة العامة الجديد والذي تم تأجيله حتى شهر ديسمبر بالانعقاد في ليلة انتهاء المؤتمر لعمل التقييم الأول بشأن المؤتمر [2] وتم تقسيم المهام خلال الاجتماع المنعقد في 12 ديسمبر[3] وتحدث المجلس عن مساعدين الرئيس العام وأعضاء مجلس الإدارة المركزي والسكرتارية العامة والأعضاء المدققين وقد تم اختيار تاكي داود أغلو بصفته مساعد السكرتير العام المسؤول عن أعمال الدعاية وأيضًا تم اختيار سليم ايدوغان وعلي دوغان وعلي دمير قليج وبكتاش بالق طاش جلال أوزدمير وحسين بالابانلي وابراهيم زيرزي وقادري أوزجان لعضوية مجلس الإدارة والقرار. وبينما تم اختيار علي

(1) T.B.M,bkz.:"Parti Çalışmaları", Birlik, Sayı:3 (Şubat 1973),s.9 .
(2) Timisi Oybirliği ile Genel Başkan", Halkçı, 29 Kasım 1971,s.1,5
(3) Cumhuriyet, 13 Aralık 1971, s.1.

احسان الخان واسماعيل بويراز وباشا بوز بك كأعضاء مدققين ذلك بالإضافة إلى تكليف حسين لولا بمسؤولية الشؤون الإدارية وتعين اورخان ارسال مساعد الرئيس العام كمسؤول عن شؤون الدعاية [1].

المبحث الثاني
موقف الحزب من التطورات السياسية الداخلية عام 1972

أولاً - انتخابات مجلس النواب 14 أكتوبر 1973 وحجم مشاركة حزب الوحدة :

مثلت هذه الانتخابات احدى اهم انعكاسات الانقسامات السياسية على الساحة التركية فوفقا لدستور 1961 فأن السلطة التشريعية في تركيا تتكون من مجلسين هما مجلس الامة (الجمعية الوطنية) ومجلس الشيوخ ، وتضم الجمعية الوطنية 450 نائبا يتم انتخابهم لمدة اربع سنوات بالاقتراع العام، اما مجلس الشيوخ فيتكون من 150 عضواً يتم تعيين بعضهم من قبل رئيس الجمهورية، وبقية اعضاء المجلس يتم انتخابهم لست سنوات ، بناءً على ذلك فإن انتخابات 1973 جرت لانتخاب 450 عضوا للجمعية الوطنية و52 عضوا لمجلس الشيوخ ، وتتم الانتخابات وفقا لنظام **التمثيل النسبي**[2] .

تمكنت حكومة "نعيم تالو"[3] من الوصول بالبلد إلى أعتاب انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات مجلس النواب 1973 كما هو متوقع في مرحلة استمرت خلالها الدعاوى المرفوعة في محاكم الأحكام العرفية ، وقد كانت هذه الانتخابات التي اتسمت بكونها قد خرجت عن نظام مذكرة 12 مارس تحمل أهمية كبيرة من عدة جوانب بالنسبة لحزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري ، وكان حزب العدالة وقائده ديميريل يبذلون كل جهدهم بأمل الوصول إلى السلطة بمفردهم كما حدث في انتخابات 1969 وتعد هذه الانتخابات أيضًا بمثابة أول اختبار حقيقي يواجه بولند أجاويد الذي تولى قيادة حزب الشعب الجمهوري عقب استقالة عصمت اينونو من رئاسة الحزب[4] كانت الأحزاب التي تقف على أقصى

---

(4) T.B.M, Birlik Partisi III.Büyük Kongresi,s.1,2 .

(2) فاضل كاظم حسين، الاسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الاسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب 1980 ، (بحث منشور) ،مجلةالمعهد التقني ، بعقوبة ، العدد (51) ، 2011، ص15 .

(3) **نعيم تالو** : ولد عام 1919 وتخرج من كلية الاقتصاد والتحق بالبنك المركزي وتقلد مناصب عدة وشغل منصب المحافظ وعمل وزيرا للتجارة في عدة حكومات 1971-1972 واصبح عضوا لمجلس الشيوخ عام 1972 وعام 1973 عين مديرا ومشرفا للوزارة ، وبعدها اصبح رئيسا للوزراء ، ينظر : علي اسماعيل زيدان الجبوري ، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية 1960-1980 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة ديالى : كلية التربية ، 2020) ، ص 125 .

(4) تم انتخاب بولند اجاويد زعيماً للحزب بدلاً من عصمت اينونو بسبب كبر سنه وسوء حالته الصحية فلم يستطع مواصلة الحياة السياسية ، ينظر : . Turan ,a.g.e., s.284

طرفي الاتجاهات الحزبية هما حزب العمال التركي وهو يقف في أقصى اليسار وحزب النظام الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان وهو يقف في أقصى "اليمين" وقد تم إغلاقهما بقرار من المحكمة الدستورية في ربيع 1971 وبالنسبة للمسؤولين في حزب العمال التركي فلم يكن يمكنهم تشكيل أو الانضمام إلى أي تنظيم جديد نظرًا للدعاوى المرفوعة ضدهم في المحكمة العسكرية ،أما حزب النظام الوطني فنجح في تشكيل حزب جديد عام 1972 باسم" حزب السلامة الوطني"، وبعد مرور اسبوع واحد عقب الانتخابات 1969 تم إحضار نجم الدين أربكان إلى الرئاسة العامة في 22 تشرين الاول[1] وكان قد قضى مدة خارج البلاد عند إغلاق حزب النظام الوطني لكنه عاد وتم انتخابه نائباً مستقلاً عن قونية في انتخابات 1969، وأُطلق على الفلسفة السياسية التي تبناها حزب السلامة الوطني اسم "الرؤية الوطنية" وقد تم تعريف ذلك على أنه تبني للقيم الإسلامية ، والحفاظ على التقاليد وتحقيق التنمية ليس فقط في المجال المادي ، ولكن أيضًا في المجال الروحي ضد الغرب ، وقد تم إعطاء أهمية كبيرة لحرية الدين والمعتقد مع تضيق حدود مفهوم العلمانية ، وإعطاء الأولوية إلى التنمية السريعة والتعاون الوثيق مع الدول الإسلامية [2].

وصرح مصطفى التيميسي رئيس حزب الوحدة إلى أن هذه الانتخابات تعد إشارة إلى وجود اليسار وفي إطار حديث الرئيس العام لحزب الوحدة التركي عن الجزء الخاص "باتحاد القوى الديمقراطي" في البيانات الانتخابية قال" إن أولئك الذين يمارسون الاشتراكية المكتبية فقط ويتجاهلون ضرورة ومعنى المعارضة القوية ذات الطابع الديمقراطي والمعادية للإمبريالية سيكونون مسؤولين عن المبادرات المستقبلية ولم يصدر اقتراح واحد حتى اليوم من هؤلاء المتحدثين باسم اليسارية معتقدين انفسهم انهم مركز العالم[3] ودعا تيميسي جميع القوى التقدمية وطبقة العمال للانضمام إلى صفوفهم وقد تم دعم هذه الدعوة بشعار" فلتحيا اتحادات القوى اليسارية المؤيدة للعمل، فلتحيا السلطة الديمقراطية للشعب العامل[4] وذكر في خطاب آخر له أن حزب الوحدة التركي ضد نظام القهر والاستغلال وأنانية النظام الرأسمالي الذي يسعى وراء الأرباح ونظرًا إلى أن النظام الاشتراكي الذي يريد حزب الوحدة التركي اقامته يقوم على الحرية والعدالة ، فهو متوافق ليس فقط مع دستورنا ولكن أيضًا مع الأخلاق بشكل عام، كما تهدف الاشتراكية إلى إنشاء نظام اجتماعي يمكنه تطوير الفرد بتحريره من أنانيته كما نهدف إلى القضاء على عبودية الأجور، ولهذا السبب يعمل حزب الوحدة التركي من أجل تحقيق الحرية الشخصية والمساواة والعدالة الاجتماعي، نحن نتوق إلى مجتمع ينعم بالسلام

(1) Turan ,a.g.e .s.284.
(2) A.e.S.285.
(3) Yeni Halkçı, 27 Eylül 1973 ,S.6.
(4) **A.e**.S.7.

والرخاء ، ويقوم على الاستقلال والمساواة في الحقوق ومساعدة بعضهُ البعض لهذا السبب يقف حزب الوحدة التركي ضد جميع أشكال القهر والاستغلال سواء في شكل نظام الاستبداد السياسي أو هيمنة شركات القطاع الخاص أو رأسمالية الدولة، لذلك يسعى الحزب للوصل إلى الفكر الذي يعتبر الجهد الاقتصادي خدمة واعية مدركة للمصلحة العامة بدلا من أنانية النظام الرأسمالي وإن النظام الاشتراكي الذي يرغب حزب الوحدة التركي في الوصول إليه قائم على الحرية والعدالة ويسعى هذا النظام إلى جعل المجتمع بأكمله يقدم المساعدة إلى كل شخص ذو دخل منخفض أو يمر بأزمه أو ضائقه ماليه بغض النظر عن التميز بين الجنس أو العرق أو الدين والتخلص من الاستغلال[1] .

اذ أعلن حزب الوحدة التركي في البيان الذي نشر في مجلس الإدارة العامة أنه سوف يشارك في(35) مدينه في الانتخابات العامة للنواب في 14تشرين الاول1973 وفي(18) مدينه في الانتخابات التجديدية في مجلس الشيوخ[2] وتم توزيع النواب المرشحين وفقًا للمدن كالتالي: أضنه 13مرشح، أيديامان4 مرشحين ، أنقره 26 مرشح ، أرتوين4 مرشحين ، أنطاليا7 مرشحين، بالق أثير 9 مرشحين، بينجول 2 مرشحين ، جناق قلعه 5مرشحين ، جروم 7 مرشحين ، إلازيغ 5 مرشحين، أرزنجان 3 مرشحين ، أرضروم 9 مرشحين ، أسكي شهر 6 مرشحين ، غازي عنتاب 8 مرشحين، خطاي 7 مرشحين ، اسبرطه 4مرشحين ، إيجل 7 مرشحين ، اسطنبول 38 مرشح ، ازمير 18 مرشح، قارس 8 مرشحين ، قيصرية 8 مرشحين، قوجه إيلي 5 مرشحين ، كوتاهيه 5 مرشحين ، ملاطيا 6 مرشحين ، مانيسا 10 مرشحين، قهرمان مرعش 7 مرشحين ، موس 3 مرشحين، اوردو 8 مرشحين ، سامسون 10 مرشحين ، سيواس 8 مرشحين ، توقات 7 مرشحين ، تونجه إيلي 2 مرشحين ، يوزجات 6 مرشحين [3] ، ووفقًا إلى البيان الذي صدر من المركز العام للحزب تصدر مصطفى تيميسي الرئيس العام الصف الأول في قائمة المرشحين عن سيواس، بينما تصدر حيدر أوزدمير السكرتير العام الصف الأول في قائمة مرشحين اسطنبول فيما يلي توزيع 286 شخص المتقدمين بطلبات إلى حزب الوحدة التركي للترشح في الانتخابات النيابية بحسب فئاتهم المهنية [4]

---

(1) Yeni Halkçı ,A.g.e., 15 Eylül 1973 .S.2.

(2) Bulent Bingol ,A.g.e, s. 155 .

(3) Yeni Halkçı, 11 Eylül 1973 ,S.6.

(4)86 عاملاً، 55 حرفيًا،23 تاجرًا، 19 مزارعًا، 14 موظفًا متقاعدًا ، 11 محامي، 10 فنيين، 9 مقاولين، 7 موظفين نقابيين، 6 مستشارين ماليين، 5 سائقين، 4 معلمين، 3 موظفين مدنيين، 3 صحفيين، 3 ربات بيوت، 3 نائب رئيس، 3 مفتشين، 3 موظفين بنوك، 2 موظفين بالتعاونيات، 2 موظف بالنقل، 2 محامون ، 1 كهربائي ، 1 عامل حر ، 1 اقتصادي،1 كبير مهندسين، 1 عامل مطبعة، 1 مقاول من الباطن ، 1 شاعر شعبي، 1ضابط عسكري متقاعد هناك 86 من مرشحين حزب الوحدة التركي من العمال ، ينظر:
Yeni Halkçı , 26 Eylül 1973 ,S.7.

والملفت للنظر ان معظم مرشحين الحزب من العمال الى ان حزب الوحدة التركي قائم على اساس طبقي كان قد تم تحديد الانتماءات الفئوية والطبقية للمرشحين عن حزب الوحدة التركي في انتخابات 14 تشرين الاول وبناء عليه تم منح النسبة الأكبر للعمال بعدد 86 مرشح من بين 250 مرشح سوف يشاركون في الانتخابات في 35 محافظة كان تقسيم الوظائف الأخرى بين المرشحين في16محافظة للمشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ و هم 38 مرشح، كالتالي: 15 محامي،6 اقتصاديين،4 أطباء،2 مدرسين ،3 عقيد متقاعد، 2 مهندسين،1 عالم بفقه اللغة وعميد متقاعد 1عالم آثار، 1 مفتش، 1 مستشار مالي، 1 مقدم متقاعد، 1 صيدلاني[1] وعندما اجريت الانتخابات في تشرين الاول 1973بعد رفع "الاحكام العرفية" [2] كانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم(5)

اسماء الاحزاب ونسبهم وعدد المقاعد لكل واحد منهم في الانتخابات العامة 1973[3]

ت	اسم الحزب	النسبة المئوية للتصويت	عدد المقاعد
1	حزب الشعب الجمهوري	%33,3	185
2	حزب العدالة	%29,8	149
3	الحزب الديمقراطي الجديد	%11,9	48
4	حزب الخلاص الوطني	%11,8	45
5	حزب السلامة الوطني	%5,3	13
6	حزب الوحدة التركي	%1,1	1
7	حزب الثقة	%3,4	3
8	حزب الحركة القومي	%1,1	3
9	حزب الامة	%0,7	-
10	المستقلون	%2,8	6
مجموع المقاعد			450

اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر[4].

(1) Yeni Halkçı, 09 Eylül. A.g.e,S.5.

(2) شملت الاحكام العرفية كل من اسطنبول وانقرة وازمير وزونكولداك وكوكايلي وساقاريا واسكي شهر وهاتاي وديار بكر ، للمزيد ينظر : وصال نجيب عارف العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي1960-1980 ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية ،كلية التربية، 1988) ، ص138 .

(3) Yeni Halkçı, 09 Eylül ,S.6.

(4) نور اجقو، المصدر السابق،ص87؛ طلال يونس احمد الجليلي،المصدر السابق ،ص66.

اشار الخبر الذي نشرته جريدة ترجمان" Halka ve olaylara Tercüman" إلى أن الصحفيين لم يتمكنوا من العثور على أي شخص يمكن التحدث إليه في المقرات الرئيسية لحزب الوحدة التركي وحزب الأمه، وتم تفسير ذلك إلى عدم حصولهم على النتيجة المرجوة من هذه الانتخابات[1].

والجدول ادناه يوضح الاصوات التي حصل عليها حزب الوحدة في بعض المقاطعات بالنسبة لانتخابات 1969 وانتخابات 1973 كالتالي:

جدول رقم(6)

يبين مقارنة بين الاصوات التي حصل عليها حزب الوحدة التركي في بعض المقاطعات بالنسبة لأنتخابات 1973مقارنة بأنتخابات1969

ت	المقاطعة	انتخابات1969	انتخابات 1973
1	اماسيا	20849	4570
2	انقرة	21082	10603
3	ازمير	6225	3142
4	ملاطيه	15592	2700
5	مرعش	7487	2825
6	سيواس	30395	20870
7	توكات	3928	11533
8	يوزغات	1693	1693

المصدر: من اعده الباحث استنادا على المصدر [2] .

تجدر الاشارة هنا الى بعض المقاطعات تم التحفظ على اصوات الناخبين فيها اذ لم يسمح لهم بالمشاركة كما وانها الانتخابات لم يتمكن اي حزب فيها من الحصول على اصوات كافية تمكنه من الوصول للسلطة بمفرده واتضح ذلك خلال تصريح رئيس الجمهورية فخري كورديك بشأن الانتخابات اذ قال بأنها اهم انتخابات منذ عام 1950 [3]، فلم يتمكن علماء السياسة في تركيا من التنبؤ بنتيجة

(1) Halka ve Olaylara Tercüman, 12 Ekim 1969 .S.7.
(2) Hasan huseyin ozates ,a.g.e,s. 47.
(3) Ahmad faeroz, a.g.e., s.18 .

الانتخابات ، فعدت مفاجأة بالمعنى الكامل اذ لم يتوقع فوز أجاويد أو هزيمة ديميريل بينما تراجعت أصوات حزب العدالة بنسبة كبيرة في انتخابات 1973 ازدادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري بنسبة 10% ولوحظت نفس النتائج في انتخابات مجلس الشيوخ الجمهوري[1]، ولم يكن أجاويد الذي لم يحصل على فرصة الوصول إلى السلطة في انتخابات 1973 يرغب في تشكيل حكومة مختلطة، إذ توقع استقالة بعض نواب الأحزاب الأخرى وانضمامهم إلى حكومة حزب الشعب الجمهوري كوزراء[2].

عندما لم يحصل أي حزب على الأغلبية في انتخابات عام 1973 تم تشكيل" الحكومة الائتلافية مرتين كانت الحكومة الأولى" ائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني ولم يكن يبدوا أن حزب الشعب الجمهوري العلماني وحزب السلامة الوطني الإسلامي سوف يتفاهمون معاً بسهولة ولم يكن الإسلاميون والجمهوريون قد شكلوا التحالف لاشتراكهم في نفس الأهداف ولكن نتيجة لأطماعهم السياسية وسوف تكون نفس هذه الأطماع بعد ذلك سببًا في حل الحكومة بعد بضعة أشهر[3] انتهى التحالف الذي تأسس في 26 كانون الثاني 1974، في 16 ايلول 1974 أما الائتلاف الثاني فقد تشكل في31 اذار وتكون من حزب العدالة وحزب السلامة وحزب الثقة الجمهوري " بعنوان" الجبهة الوطنية واستمر هذا الائتلاف حتى تم حله في 22 حزيران 1977 تم تشكيل هذه الحكومة التي عرفت بـ "الجبهة الوطنية الأولى" أو "الجبهة المعادية لليسار"، اذ بذل ديميريل جهودًا كبيرة لجمع كل الأحزاب اليمينية في مواجهة الحركة اليسارية الصاعدة وحزب الشعب الجمهوري، ونتيجة لكل محاولات ديميريل أعلن كلا من(حزب العدالة وحزب السلامة الوطني، وحزب الحركة الوطنية ، وحزب الثقة الجمهوري) تشكيل" جبهة وطنية" بهدف تشكيل حكومة ائتلافية وبدأوا العمل معًا في البرلمان عقب هذا التاريخ[4] وبالرغم من أصوات الأحزاب الأربعة في البرلمان حالت دون حصولهم على الثقة، فقد تم تشكيل الحكومة أخيرًا بدعم من 9 نواب مستقلين انفصلوا عن الحزب الديمقراطي.

---

(1) Ayrıntılı Bilgi _çin Bkz. Saim Sezen, **Seçim ve Demokrasi**, Gündogan Yayınları, Ankara, 2000, s.260.

(2) Ahsev Bektas, **Demokratiklesme Sürecinde Liderler Oligarsisi, CHP ve AP(1961-1980**), Baglam yayıcılık, _stanbul, Mayıs 1993, s.30 .

(3) Ahmad, a.g.e., s.193 .

(4) Ayrıntılı Bilgi _çin Bkz., Hakkı Uyar, Türk Siyasal Yasamında Cephelesemeye Bir Or nek Vatan Cephesi, Büke Yayınları, _stanbul, 2001 , s.23 .

ثانياً- معارضة حزب الوحدة للحكومة :

إن حزب الوحدة التركي في الأساس وقبل كل شيء كان حزباً سياسياً ثورياً يختلف نوعيا عن الأحزاب البرجوازية التي تدافع عن علاقات الإنتاج الرأسمالي القائمة في مجتمعنا، بالأضافة الى كونها تختلف نوعيًا عن الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية التي تحاول التعايش مع الانظمة الاصلاحية بأسلوبها دون معارضة علاقات الانتاج الرأسمالية في جوهرها ، وتنقسم هذه الاختلافات إلى اختلافات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وحزب الوحدة التركي يؤمن بالمبدأ الغير قابل للتوفيق بين علاقات الإنتاج على المستوى الاقتصادي،وبناء عليه كان مدافعاً عن علاقات الإنتاج الاشتراكي الجديدة والأكثر تقدمًا بمعنى آخر دافع عن الملكية الجماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج الأساسية في علاقات الملكية التي تعد هي التعبير القانوني عن هذه العلاقات وعلى المستوى الاجتماعي ، وعلى مستوى البنية السياسية العليا دعا إلى الديمقراطية الحقيقية التي ستضمن تحقق التوافق الكامل بين علاقات الإنتاج الجديدة لذلك فإن حزب الوحدة التركي حزب ثوري بالمعنى الحقيقي ومفهوم الثورة عند حزب الوحدة التركي يعني أنها عملية مستمرة بدون انقطاع[1]يمكن رؤية السياسة "الاشتراكية"' للحزب على انها هي الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق المساواة والحرية لأفراد الشعب المستغل المظلوم ومبدئه هو" وفقًا لقدرة كل شخص ووفقًا لعمل كل شخص" إذ يمكن من خلال هذا المبدأ تحقيق التحرير الحقيقي للكتلة العاملة الكادحة في هذا المجتمع الذي سيتم بنائه[2].

كانت نظرت الحزب إلى **الاشتراكية** بأنها تستمد أدلتها وسنداتها من الاشتراكية العلمية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والمبادئ الدينية والإنسانية والعادات والتقاليد وأيًا كان مصدرها فهي نظام اجتماعي يعمل على تحقيق السلام والحرية وتوفير ظروف حياه أفضل وعدالة اجتماعية في المجتمع الذي يرغب في الوصول إلى الاشتراكية، لذلك فإن حزب الوحدة يحترم المعتقدات الدينية والفلسفات المادية على حد سواء ويرى أن الاختلافات حول الفكر السياسي والمعتقد الديني هي مشاكل شخصية

(1)T.B.M,Türkiye Birlik Partisi, 1973 Seçim Bildirgesi, s.15 .
(2)T.B.M,Türkiye Birlik Partisi, s.16 .

ويريد أن تتعامل معها الدولة على قدم المساواة فإن الدين شأن مجتمعي، وبالتالي لا مكان لرئاسة الشؤون[1] الدينية في جمهورية علمانية، سوف يعمل حزب الوحدة التركي على حظر عمل مؤسسات التأمين التي ليس لها ذكر في الدستور، ويمنح الفرصة لأصحاب الأعمال في التحكم في العمال لان حزب الوحدة التركي ضد كل أنواع الأفكار العرقية والمذهبية بالإضافة إلى ذلك فهو يدافع عن مصالح بلده بقلب المواطن الثوري ويدعم كل التحركات الثورية التقدمية في العالم [2].

وعند النظر إلى **السياسة الأمنية** للحزب نجد أن حزب الوحدة التركي الذي انتقد النفقات العسكرية في تركيا قد أكد على ضرورة الاقتصاد في هذه النفقات وكانت سياسة الحزب في هذا الاتجاه كالتالي: " تنفق تركيا على تغذية جيش يزيد قوامه عن 500 ألف جندي وتكن تكلفة الفرد في هذا الجيش هي 7 ألاف ليره في العام وهذا يعد أقل مستوى إنفاق على مستوى العالم ، لكن في حالة تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى عام واحد فسوف ينخفض عدد أفراد الجيش بمقدار النصف تقريبًا وهذا سوف يحقق فائضاً كبيراً في ميزانية وزارة الدفاع الوطني ، كما سيزداد الفائض بشكل كبير مع إضافة الملايين التي يحصل عليها مليونيرات القطاع الخاص فإن تركيا ليست في وضع يسمح لها بإبقاء جيش الهجوم في وضع التسليح سوف نثبت رغبتنا في العيش بسلام وعلى وفاق مع كل جيراننا وذلك من خلال جعل الجيش قوة دفاعية قوامها 250 ألف فرد سيتم دمج قوة اطلاق النيران الميكانيكية المجهزة بأحدث التقنيات مع تكتيكات حرب العصابات هذا هو المبدأ "السلام في الوطن ، السلام في العالم وفقًا إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعها حزب الوحدة التركي فإن تركيا دولة رأسمالية متأخرة تعتمد اقتصاديًا على الإمبريالية إن بلدنا دولة متخلفة بالمعنى التام سواء على مستوى الدخل القومي او بالنسبة لتوزيع هيكل وبنية القطاع الاقتصادي وتعد الإمبريالية من أهم أسباب تأخر بلدنا بهذا الشكل[3] ويأتي الأوروبيون في المقام الأول باعتبارهم العامل الأكثر استغلالًا واستعمارًا لبلدنا منذ العثمانيين ،ويأتي في المقام الثاني القوى الحاكمة المسيطرة على مجتمعنا والأحزاب التي تمثلها سياسيًا والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي نفذوها والتي يعملوا على تنفيذها حتى الأن فلا يمكن الحديث عن تنمية تركيا في ظل وجود نظام اقتصادي لم يقدم شيئاً إلى العمال والفلاحين بل على العكس استغلهم

(1) a.e,s.31.
(2) **A.e**, 1973 , s . 33 .
(3) Halka ve Olaylara Tercüman, 28 Kasım 1969.s.9 .

بشكل أكبر في ظل الغلاء وارتفاع الأسعار التي أثرت بالطبع على مستوى الدخل من الواضح أن عدم التوازن والاختلال فيما بين المناطق في بلدنا قد وصل إلى مستويات مرعبه أما السبب الوحيد في هذا الخلل الكبير هو السلطات السياسية الحاكمة التي اتبعت سياسات اقتصادية تخدم مصالحها ، إن المناطق في بلدنا ليست متطورة بنفس الدرجة فإن المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية اكثر تأخر بالمقارنة مع المناطق الغربية ، من الحقائق المعروفة أن أصحاب العقارات والنظام الاقتصادي البدائي القديم لا يزالون مستمرين في هذه المناطق والتي تسمى مناطق الحرمان [1].

قال تيميسي الرئيس العام لحزب الوحدة التركي" إن القوى السياسية اليمينية قد سقطت في وضع لن يسمح لها بالقدرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية الاقتصادية لشعبنا بل وأصبحت محاطه بسلاح الاتهام بالشيوعية وفي ظل هذه الانتخابات مع تغير موقف حزب الشعب الجمهوري فإن الشعب مسؤول عن محاسبة حزب الشعب الجمهوري وسكرتيره عن هذه التصرفات الأنانية"و قد صرح تيميسي أنه في الانتخابات المحلية القادمة[2]سيجعل الناخبين الأتراك يختاروا أحد الاثنين المرشحين، إن هذه اللعبة المعروفة والمستمرة ستظل قائمة خلال هذه الانتخابات أيضًا وفقًا إلى حزب العدالة وأنصاره يجب أن يتجمع في هذا الحزب كل مواطن معارض لليسارية وأحزابها وكل ناخب تركي معارض لحزب الشعب الجمهوري وأتباعه ومعارض لليمينية والفاشية ،فقد وضع قائد حزب الشعب الجمهوري هذه اللعبة في مكان أبعد من ذلك إذ ادعى أن هذه الانتخابات تأخذ ،طابع الاستفتاء وأن أهمية هذه الانتخابات ناتجه عن كونها سوف تقضي على سلطة الجبهة الوطنية عقب انتهاء الانتخابات[3] كما ذكر بانها ستمنح الفرصة لشعبنا المحب للديمقراطية لمحاسبة المسئولين في حزب الشعب الجمهوري الذي سهل تشكيل حكومة الجبهة الوطنية الثانية التي سلمت السلطة الى اليمينيين يمكننا ان نلقي نظرة على ردود فعل حزب الوحدة تجاه بعض التطورات في الرأي العام و الاعمال الداخلية في الحزب كالتالي: (لقد عقد حزب الوحدة التركي المؤتمر الكبير السادس له وتم انتخاب مصطفى تيميسي رئيسًا عامًا للحزب مره أخرى وتم تناول برنامج الحزب واللوائح الداخلية له ومراجعتها فيما يتناسب مع أوضاع البلد وتقرر وضع بعض الإضافات، فاستمرار الصراع السياسي لطبقاتنا

(1) Yeni Halkçı, 17 Kasım 1977 .s.5.
(2)Yeni Halkçı, 17 Kasım 1977 .s.3.
(3)A.e., s.4.

العاملة في الحياه السياسية التركية كتنظيم سياسي قوي وقام أعضاء مجلس الإدارة العامة المنتخبون في المؤتمر بتقسيم الأعمال فيما بينهم[1] وكانت ابرز سمات الحياه السياسية التركية فيما بعد 1973هي الانقسام والاستقطاب وعدم قدرة الحكومة على التصرف بشكل حاسم أو اتخاذ قرار ،ولم يكن الاستقطاب سمه مقتصره على الأحزاب السياسية فقط ولكن كانت سمة مشتركة بين كل القطاعات الاجتماعية المهمة بما فيها الطبقة العاملة المنظمة وقطاع التعليم والبيروقراطية المدنية وحتى في الأجهزة الأمنية قد أسفر التحالف الذي تكون بين حزب العدالة اليميني وحزب الحركة القومية المتطرف عن تعين أنصار حزب الحركة القومية في مختلف الأنظمة والتشكيلات الحكومية وعمل حزب الشعب الجمهوري على تغير الوضع حدثت تغيرات موسعة على مستوى الأفراد لعدة مرات وذلك لأن الحياة السياسية التركية بعد 1973 تحولت إلى صراع بين سليمان ديميريل الرئيس العام لحزب العدالة وبولنت أجاويد الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري[2] فقد عمل حزب الوحدة التركي على تشكيل مجموعة له في المجلس إذ بدأ تيميسي ممارسة أعماله بمجرد توليه الرئاسة العامة للحزب وعمل على تكوين علاقات مع بعض النواب لأجل تكوين مجموعة للحزب في البرلمان وصرح" أنهم يأملون في الحصول على نتيجة لهذا الأمر في أسرع وقت" وذكر أن حزبه يمثل الاختيار الثالث للنواب لتمثيله باستثناء حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري وأكد أن حزبه" لم يكون ولن يكن له علاقات" مع أربكان[3] .

يرى الحزب ان صراعاته مع السلطة في مرحلة الصراعات والاضطرابات التي حدثت في تركيا هي المسؤولة عن القنبلة التي تم القائها على المقر الرئيسي للحزب والذي أصيب4 فيه اشخاص بجروح خطيرة منهم حاله ذات اصابه خطيرة نتيجة انفجار القنبلة التي تم القاؤها على مقر حزب الوحدة التركي في أنقرة قبل 1مايو 1977[4] وقد انتقد تيميسي الحكومة قائلا" إن الذين ألقوا القنبلة هم المسؤولين عن الأحداث قال تيميسي: " يجب أن يشارك حزب الوحدة التركي في الحكومة وقد سجل

(1) كمال أغوز خان أغلو" مساعد الرئيس العام للحزب " لطفي جونر" السكرتير العام " حسين يلدريم وغريب سرتاجي" مساعدين السكرتير العام "كامبر أوزت" أمين الصندوق العام ، ينظر:

-Metin Heper, **Türkiye'de Devlet Gelenegi**, Çeviren: Nalan Soyarık ,Dogu Batı Yayınları, Ankara, 2006, s.211 .

(2) Metin Heper, Yayınları, Ankara, 2006, s.212 .

(3) Halka ve Olaylara Tercüman, 28 Kasım 1969.s.10.

(4) A.e.s.9.

أن الشعب نفسه هو الأكثر تأثرًا بالإدارة السياسية في تركيا وأن السياسة التي اتبعتها الحكومة كانت موجهة للشعب الفقير بشكل مباشر" نحن العمال نحن الفلاحون، نحن المضطهدون، الذين نعاني من الصعوبات المالية ، نحن الذين نعاني من البطالة ، نحن الذين نحارب ببسالة ضد نظام الاستغلال والسرقة ونتعرضون للاضطهاد والتعذيب" وقال"أن بقاء تركيا هكذا في المؤخرة، وتركها لاستغلال القوى الإمبريالية هي في الأساس مشكلتنا نحن كأشخاص فقراء ، لذا يجب أن نجد الطريق ليكون لنا صوت وقرار في إدارة البلاد بشكل مباشر إذ يجب أن نعلم جيدًا أنه مالم يكن لنا صوت في الحكومة فلن يمكننا إيجاد حل جذري لمشاكلنا[1].

ومن هنا ان الحزب يعاني من صراعاته مع السلطة من ناحيه كان أيضًا يواجه مشاكل مع المعارضة الداخلية بين أعضاءه وقال درسون بيلا السكرتير العام للحزب الذي تولى مهام مستشار مجلس رئاسة حزب الوحدة التركي: من الضرورة التاريخية أن ينضم الحزب إلى حزب الشعب الجمهوري " وصرح أن حزب الوحدة التركي قد أتم دوره التاريخي في الأوضاع الحالية وقال ((أن انضمام الحزب إلى حزب الشعب الجمهوري بقواته وقدراته سيعطي قوة لحركة اليسار الديمقراطي))، وقال " إن الديمقراطية في خطر، وتركيا تشهد أشد أزمة في تاريخها وتعد القوى السياسية اليمينية المناهضة للديمقراطية والشعب هي المسؤولة عن هذه الازمة الكبيرة ولأجل ايقاف هذه الصحوة الشعبية حاولوا الاستيلاء على الدولة والسيطرة عليها من الأعلى من ناحية ومن ناحيه اخرى حاولوا تكوين قاعده شعبيه لهم باستخدام قدرات السلطة [2] .

وقد علق مصطفى تيميسي الرئيس العام لحزب الوحدة على قول(أنه قد تم تعليق تقليد " قزل باش" في أحد الأماكن في تصوير مسلسل" عشق ممنوع" الذي تم إذاعة الجزء الثاني منه في التليفزيون في ايار 1977 وادعى أنه كان هناك توقف و انقطاع في البث وأن هذه الحركات هي شعارات مثيرة للانقسام استخدمتها الجماعات الإمبريالية في الأحداث التي وقعت في الأناضول منذ قرون)[3].

(1) A.e. s.10.
(2) Yeni Halkçı , 27 Ekim 1977 .s.4.
(3) Gerçekler, S. 6-7, Nisan- Mayıs 1975 .s.8.

كان الحزب الأخر الذي علق على هذا الحدث أيضًا هو حزب الشعب الجمهوري فقد صرح مصطفى أستون داغ مساعد السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري أن ما حدث كان خطأ كبير نتج عن اهمال جزء من الشعب بشكل مؤسف وكان من المعتقد انه جزء صغير وصرح إسماعيل جام المدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية أنه "من المفهوم أنه كان هناك إهمال وخطأ هامان في الحادث وبناء عليه أرى أن الشكاوى مبررة" وإن موقفنا ومبدئنا بصفتنا هيئة الإذاعة والتليفزيون التركي هو احترام مشاعر جميع المواطنين بما يتفق مع الدستور والقوانين وتجنب الكلمات المسيئة إلى المشاعر في برامجنا الإذاعية وبدئت بالفعل أعمال التحقيقات بشأن هذا الحادث وتجري التحقيقات مع المتسببين في الحادث يشير هذا الحدث الأخير إلى أن المجتمع التركي أصبح هش للغاية ومن المعروف أن التحيزات التاريخية التي خلقت هذه النتيجة ناتجة عن الافتقار إلى بنية تحتية متكاملة وشاملة [1].

ثالثاً - حزب الوحدة والتحالفات الانتخابية (1973-1977):

تبين لقادة الحزب أن سبب فقدان حزب الوحدة لنسبة كبيرة من الأصوات هو مشاركة الشباب العلويين في الحركة الاشتراكية الراديكالية ،ولذلك قرروا أن الحزب عليه ممارسة اليسارية أيضًا وفي هذا الإطار فتح حزب الوحدة التركي أبوابه أمام الجماعات السياسية اليسارية الراديكالية وبدء تأسيس بعض الجماعات اليسارية في الأفرع المحلية لحزب الوحدة التركي في الحقيقة، كان قادة حزب الوحدة يهدفون إلى الاستفادة من حركة الشباب الناشط الاشتراكي فأرادوا تحويل نشاط المناضلين الشباب إلى أصوات ومن ناحية أخرى أرادت الحركات الاشتراكية غير الشرعية أن تستمد الصفة الشرعية من الانتساب إلى شرعية حزب الوحدة التركي نجد أن "جمال دامير"[2]، قد فضل أن ينضم إلى تنظيم تابع إلى اسم حزب الوحدة التركي كوسيلة لإضفاء الشرعية على وضعهم السياسي وتغاضى الحزب عن وجود المناضلين اليساريين لأن هذا يتطلب دعماً شعبياً وبينما كان دامير داعمًا لحزب الشعب

(1) A. e, s. 8.

(2) **جمال دامير** : وهو احد اعضاء تنظيمات الشباب اليسارية المناضلة في مدن اسطنبول ، ينظر :

-Cemal Demir, interview by the author, tape recording, İstanbul, Turkey, 16, February 2008,s.46.

الجمهوري في سيواس قيم عضويته في حزب الوحدة التركي أنها مجرد عضوية لتسمح له بالتواصل مع التنظيم اليساري[1] .

أكد تيميسي أنهم فتحوا أبواب الحزب أمام المناضلين الاشتراكيين لأن قادة الحزب أرادوا أن يحموهم من التهديد الحقيقي الذي تمثله الفاشية واعتبر شرعية حزب الوحدة التركي بمثابة الدرع الواقي لهؤلاء الناشطين ضد القوى الفاشية وأكد أن حماية السياسات اليسارية هي أحد السمات الأساسية لمفهومهم عن اليسار الديمقراطي وذلك لأن ممارسة الديمقراطية في مواجهة التهديد الحقيقي الذي تمثله الفاشية يكون بهذا الأسلوب فلهذا قرر حزب الوحدة التركي ان يفتح ذراعيه أمام المناضلين الاشتراكيين[2].

وقد حصل حزب **العمال والفلاحين التركي الثوري**" أحد الحركات السياسية" على القوة المطلوبة بالانضمام إلى التنظيمات المحلية التابعة لحزب الوحدة التركي وقد قال " جون زلالي" أحد قادة حزب العمال والفلاحين التركي الثوري أن سبب حصول الحزب على كل هذه القوة هو لانضمامه إلى التنظيمات المحلية لحزب الوحدة التركي وطالبوا تيميسي أن ينتقل من رئاسة حزب الوحدة إلى رئاستهم وعندما تم رفض طلبهم غادروا حزب الوحدة التركي[3].

وهكذا كانت محاولة الحزب للوقوف إلى جانب الحركات اليسارية الراديكالية قد فشلت بمغادرة أعضاء حزب العمال والفلاحين التركي الثوري ،اما العلاقة بين حزب الشعب الجمهوري والعلويين كانت قائمة في إطار السياسات العلمانية لحكومات الجمهورية الجديدة ،وقد ازدادت قوة هذه العلاقة من خلال الخطابات الشعبوية التي ألقاها أجاويد والتي كانت قائمة على المتناقضات الثنائية بين الدولة والشعب ونتيجة لتأثير عملية التحضر اختفت التقاليد العلوية ونجح الخطاب الشعبي لأجاويد في دمج المهاجرين العلوين داخل الجمهورية الحديثة وكانت الخطابات الشعبية لأجاويد والأنشطة السياسية التي قام بها قد سهلت عملية استقرار المهاجرين داخل المدن لم يكن حزب الشعب الجمهوري برئاسة اجاويد هو الخيار الوحيد لدى المهاجرين العلويين للانتقال والاستقرار في المناطق الحضارية[4] إذ نجد

(1) Cemal Demir, a.e,47.
(2) Mustafa Timisi, interview by the author, tape recording, Ankara, Turkey, 21 October 2007 ,s.38.
(3) Gün Zileli, Havariler (Istanbul: İletisim Yayınları, 2003), s..259
(4) Gün Zileli, Havariler ,a.e, s..259 .

أن المستوطنات التي اقامها العلويون المهاجرون أصبحت قلاعاً محصنه للحركات الاشتراكية[1] بالإضافة إلى أنه في المناطق الريفية كانت الحركات الاشتراكية تفضل إقامة القرى العلوية وهنا نبين الاندماج والائتلاف الذي حدث بين العلويين والحركات الاشتراكية خلال فترة الستينيات والسبعينات" بالإضافة إلى استراتيجية الحرب الأهلية لحزب الحركة القومي خلال مرحلة السبعينات والتي استهدفت المجتمع العلوي واعتبرت عامل تحفيزي للاندماج والانسجام بين العلويين واليسار الاشتراكي وكانت علاقتهم الضعيفة بالدولة أحد العوامل التي دفعتهم للاتفاق مع الحركات الاشتراكية وأن السمات المناهضة للإمبريالية في الحركات اليسارية شجعتهم في الحفاظ على اصولهم المحلية، وتم تأسيس الائتلاف بين العلويين واليسار الاشتراكي ضد حزب الحركة القومية عقب انتخابات 1977 وبعد الانتخابات العامة 1977 أوضحت الخطوات السياسية المتخذة أن حزب الحركة القومية لن يكون قادراً على أن يصبح في مركز السلطة من خلال الطرق المشروعة وبالتالي خطط حزب الحركة القومي أن يحشد حرباً أهليةً حتى يصل هو إلى السلطة وكان حشد المسلمين السنه ضد العلويين والقوى اليسارية ايضًا أحد السمات الرئيسية لحزب الحركة القومي وسياسته في اعلان الحرب الأهلية في أواخر السبعينات ، ونتيجة لهذه السياسة اتفق العلويون بأنفسهم مع الحركات اليسارية لأجل حماية انفسهم من هجمات المتشددين اليمينيين[2].

ظهرت التحالفات الإجبارية نتيجة لتطبيق نظام الانتخابات القائم على نظام التمثيل النسبي والذي دخل حيز التنفيذ العملي بعد عام 1961 ونجد أنه منذ عام 1961 وحتى عام 1980 أي خلال مدة 19 عامًا تم تشكيل 18 حكومة هذا يعني أن الحكومة كانت تسقط كل عام تقريبًا بالإضافة إلى الحكومات التي استمرت في ممارسة أعمالها دون ان تحصل على تصويت بالثقة من البرلمان خلال هذه الحقبة [3] فكان احدى نتائج أزمات الحكومة ظهور حادث اشتهر باسم " انتقالات النواب" فقد تم تسجيل انتقال 38 نائب خلال الفترة منذ أكتوبر 1973 وحتى اكتوبر 1976 خلال انتخابات النواب العامة المقامة في 5 حزيران 1977 ارسل مصطفي تيميسي الرئيس العام لحزب الوحدة التركي خطاب إلى بولند أجاويد الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري ليبلغه باقتراح تشكيل

(1) Mehmet Ertan , s. 114 .
(2) A.e, s. 115 .
(3) Mehmet Turhan, **Siyasal Elitler**, Gündogan Yayınları, Ankara, 1991, s. 193 .

تحالف انتخابي بين الحزبين وقد تحدث تيميسي في خطابه عن هذا التحالف الانتخابي كالتالي: "لقد أجرينا محادثات مع اعضاء حزبنا بشأن تشكيل تعاون انتخابي بين حزب الوحدة التركي وحزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية العامة لعام 1977 إذا كان هناك رد إيجابي تجاه هذه المقترحات فنحن على أتم الاستعداد لعقد المباحثات وننتظر ردكم في غضون اسبوع إن أمكن مع خالص تحياتنا ونتمنى لكم التوفيق مع فائق احترامي" مصطفى تيميسي: الرئيس العام لحزب الوحدة التركية[1].

جاء رد اجاويد على رسالة تيميسي، قائلاً فيها: " في ضوء اللقاءات التي تمت والخطاب الذي أرسلته لنا فقد قام مجلس الإدارة العامة بتقييم امكانيات تكوين تعاون بين "حزب الشعب الجمهوري وحزب الوحدة التركي" وإن التزام حزبنا بالديمقراطية التحررية ووجهات نظرنا الاقتصادية والاجتماعية رغم اختلافهما في بعض التفاصيل يعد أمر ذو فائدة كبيرة في توحيد القوى بالنظر إلى أوجه التشابه في خطوطهما الرئيسية المهم هذا هو الاتفاق على الشكل الأفضل لتوحيد القوى ونرى أن مثل هذا التحالف الذي يتشكل إجبارًا نتيجة للفروض القانونية لن يكن ناجح ، بالإضافة إلى أننا نعتقد أنه سوف يؤدي إلى بعض التطورات السلبية على مستوى الديمقراطية التركية نحن نرى أن توحيد القوى سيكون هو الحل الأفضل للدمج بين أحزابنا إذا كان لدى إدارة حزبنا الإمكانية من حيث المبدأ للاتحاد بهذا الشكل الذي يضم حزبكم بقواه الخاصة إلى حزبنا ، فنحن مستعدون لمناقشة تفاصيل ادارة مثل هذا الاتحاد ،وإننا نؤمن بأن الاتحاد سينهي ثقلًا مصطنعًا ويقوي ديمقراطيتنا وفوق كل شيء سيدعم وحدتنا الوطنية ويجعل مبدأ العلمانية أكثر واقعية وهو عامل مهم لأجل وحدتنا الوطنية هذا هو رأينا ، وأتقدم بخالص تحياتي لاقتراحكم هذا أتقدم بخالص تحياتي لحضراتكم وأعضاء الحزب المحترمين مع أطيب التمنيات ، قد أكد حزب الوحدة في المنشور الذي تم نشره لأجل الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الحزب أن اقتراح التعاون الانتخابي هذا قد تسبب في خيبة أمل كبيرة للفترة القادمة وفقًا إلى هذه الأفكار يتمنى الحزب بكل صدق ويوافق من حيث المبدأ على التعاون الانتخابي مع حزب الشعب الجمهوري مدركًا للمسؤولية التاريخية التي يتحملها مع التخلي عن كل أنواع المصالح الحزبية [2]

(1) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi Kurulusunun 12. Yılı 1969-1978, Nurdogan Matbaası stanbul,1978, s.20 .
(2) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi Kurulusunun, A.g.e., ss.22-23 .

لأجل التصدي للقوى الرجعية المسيطرة ومع كل ذلك ظلت هذه التصريحات جميعها غير مؤكده تحدث تيميسي عن خيبة أمله هذه في الحوار الذي أجراه في الاذاعة [1] " لقد حدثت تطورات هامه داخل حزب الشعب الجمهوري عقب أحداث 12 مارس1971 وقد اعطانا جميعا السيد اجاويد امل كبير بتصرفاته ومواقفه وخطاباته وبينما شاركنا في انتخابات 1973 كحزب الوحدة التركي لم نكن في مواجهه ضد حزب الشعب الجمهوري بل كنا داعمين له لقد كان هدفنا الوحيد هو خروج بلدنا الى طريق النور، وكان من واجبنا ان ندعم الحزب والشخص الذي يجتهد لتحقيق هذا النجاح فقد كان حزب الشعب الجمهوري مدعومًا بتصويت الاغلبية في انتخابات 1973 وشكل حزب الشعب الجمهوري الحكومة بالائتلاف مع حزب السلامة الوطني فعلى الرغم من كون الوضع صعب تحمله بالنسبة لنا الا اننا وجدنا أنه من المفيد لمستقبلنا أن يكون حزب الشعب الجمهوري في الحكومة"،عقب ان صرح إنه إلى جانب الشعب والعمال والعمالة في الحكومة على أمل أن يخطو بلدنا مرحلة جديدة فرحنا ولكن فرحتنا هذه لم تدم طويلاً فقد انشغل زعيم حزب الشعب الجمهوري بانتصار قبرص وفسد طاقم الحكومة حتى انحلت تمامًا لقد تم تسليم السلطة إلى الأحزاب اليمينية التي لن يمكنها تحمل مسئولية إدارة الدولة بأي شكل إذ قدمت الحكومة نموذج من الإهمال وتحمل المسئولية بشكل لم يحدث في أي دولة ، وقد فعل مسؤولوا حزب الشعب الجمهوري كل ما يلزم لأجل ضمان جلوس سليمان ديميريل الذي كان قد تمت الاطاحة به على مقعد رئاسة الوزراء مره اخرى وكان قد تمت مخاطبته في مذكرة 12 مارس وها قد وصل حزب الوحدة إلى عام 1977 في ظل الأزمات والمشاكل والمعاناة في ظل إدارة حكومة الجبهة اليمينية الأولى واسفرت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها هذه الحكومة عن الكثير من الانتقادات وقد أدت إلى دخول حكومة الجبهة في نفق لا مخرج منه حتى هب مسؤولو حزب الشعب الجمهوري لأجل انقاذ ديميريل ومساعدته واتخذوا قرار إجراء انتخابات مبكرة على الرغم من أن نتيجة الانتخابات العامة التي ستجرى في أكتوبر 1977 مؤكدًا سوف تنهى سلطة أحزاب الجبهة اليمينية لكنهم لم يتحملوا انتظار اربعة أشهر أخرى[2] واكدنا كحزب الوحدة بتحذير المسؤولين في حزب الشعب الجمهوري من هذه النقطة تحديدًا وكافحنا كثيرًا حتى لا تقوم القوى المسيطرة بإسقاط حزب العدالة في هذه الخدعة ولكن لم نتمكن من قول شيء وبغض النظر عن قول اي شخص لقد

(1) A.e., s.21 .
(2) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi 1977 Mahalli Seçimi Radyo Konusmaları, ss.6-7 .

خرج ديميريل وتوركش من هذه الانتخابات أقوى بكثير" ، لقد كان حزب الوحدة التركي في عهد تيميسي ينظر الى حزب الشعب الجمهوري نظرة الاخ الاكبر[1]تم تقييم الرد الذي صدر من حزب الشعب الجمهوري على اقتراح حزب الوحدة بتشكيل تعاون انتخابي بينهما بأنه نفاق وخيانة إذ جرى الرد بقوله" اغلق حزبك وانضم الينا" وقد تحدث تيميسي عن هذا الامر في الحوار الاذاعي الذي اجراه قبل الانتخابات المحلية ديسمبر 1977 كالتالي: [2] (اخواني الاعزاء ان حزب الشعب الجمهوري لم يقترب للتعاون معنا ورفض اقتراحنا فطلبوا منا اغلاق حزبنا والانضمام اليهم وقد ناقش المجلس العام لحزب الوحدة التركي هذه الاقتراح ورأى أنه اهانه فقد تأكدنا أن حزب الشعب الجمهوري لم يكن مخلصاً لنا ولهذا لم نغلق حزبنا ولا يوجد علينا أي خطأ لقد قمنا بواجبنا على أكمل وجه وشاركنا بهذا الوضع في الانتخابات)، نتيجة لفشل تكوين هذا التحالف الانتخابي قيل أن حزب الشعب الجمهوري ومجموعة رجاله من المسؤولين هم المتسببون في سوء إدارة حكومة الجبهة الوطنية الثانية التي تشكلت عقب الانتخابات وقد قيل أن حزب الشعب الجمهوري قد افسد وحدة القوى اليسارية التقدمية ، ويهدف إلى تشكيل سلطة يسارية ديمقراطية وقيم تيميسي هذا الوضع بعد ذلك" لقد تم اتهام مسؤولوا حزب الشعب الجمهوري بنفس قدر اتهام حكومة الجبهة على الأقل بأنهم المسؤولون عن الأزمات والمشاكل القائمة وعن شعور تركيا بالانعزال عن العالم وعن الدماء التي سالت وكذلك مسؤولون عن دخول اقتصاد الدولة في نفق لا خروج منه" [3].

(1) Mehmet Ertan . s. 195 .
(2) A.e., s.8 .
(3) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi 1977 Mahalli Seçimi Radyo Konusmaları, A.g.e., s.9 .

المبحث الثالث

موقف الحزب من الاحداث الداخلية والخارجية حتى عام 1980

أولاً- الانتخابات العامة للنواب في 5 يونيو/ حزيران1977 ومرحلة التفكك:

عدت انتخابات 1977 وما سبقها من تطورات على الصعيد الداخلي التركي بمثابة مقدمة للتفكك والانشقاقات السياسية ما بين الاحزاب وبين الحركات المعارضة لسياسة الحكومة التركية لما حملته من انعكاسات على الواقع السياسي اذ دخلت الحياة السياسية الحياه السياسية التركية في حلقة مفرغة أواخر السبعينات فقد كانت الطبقة العليا من المجتمع لديها استياء من الأوضاع القائمة وقد ابدوا استيائهم تجاه الممثلين السياسيين ، ومن ناحية أخرى كانت البيئة المحيطة شديدة التحدي، فكانت اواخرالسبعينات مرحلة صعبه وسنوات شديدة التحدي[1]، لقد انتقد امين عام حزب الوحدة مصطفى تيميسي الاوضاع وقال " أن ازمة الحكومة تحولت تدريجيًا الى ازمة نظام" وصرح أنه يرى أن الأحزاب التي يمكنها أن تجد حلًا لأزمة الحكومة تتخذ موقف في قمة الإهمال وعدم تحمل المسؤولية واشار إلى أن انقاذ الدولة من مشاكل الحكومة يعد واجب وطني وأكد على أنه " لا يوجد طريق أخر سوى الانتخابات المبكرة في ظل الأوضاع الراهنة" [2] وعندما جرت الانتخابات في حزيران 1977[3]، لم يتمكن اي حزب من الحصول على الأغلبية الكافية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده في انتخابات تمت بنسبة مشاركة 66,8% .

جدول رقم (7)

يبين توزيع الاصوات على الاحزاب في الانتخابات العامة1977م [4]

ت	اسم الحزب	نسبة التصويت (%)
1	حزب الشعب	%41,349
2	حزب العدالة	%36,888
3	حزب السلامة الوطني	%8,567
4	حزب الحركة القومية	%6,419
5	حزب الثقة الجمهوري	%2,493

(1) Yeni Halkçı, 5 Kasım 1974 .s.11.
(2) a.e,s.12.
(3) علي محافظة ، المصدر السابق ، ص109 .
(4) Ulaslararasl insan, Bilimleri Dergisi, s.22.

ت	اسم الحزب	نسبة التصويت (%)
6	الحزب الديمقراطي الجديد	%1,873
7	حزب الوحدة التركي	%0,395
8	المستقلون	%0,139
9	العمال التركي	%1,852

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على المصادر[1].

فعلى الرغم من حصول حزب الشعب الجمهوري في هذه الانتخابات على أعلى نسبة تصويت في تاريخه اذ حصل على 41% من الاصوات وهي تمثل 213 مقعدا اي بزيادة 28 مقعدا قياساً بانتخابات 1973 ويرجع سبب ذلك الفوز للتدخل العسكري التركي الناجح في قبرص[2] إلا أن أول حكومة أقلية في التاريخ التركي التي شكلها أجاويد لم تحصل على التصويت بالثقة في المجلس ، ورفض ديميريل اقتراح اجاويد بتكوين ائتلاف بينهما اذ حصل حزب العدالة على 189مقعداً[3]، مقابل 171 مقعدا في انتخابات 1973 اي بمجموع 41% من الاصوات[4]، واما حزب الحركة القومية فحصل على 16 مقعدا في المجلس الوطني [5] واما حزب العمل القومي فزادت اصواته في انتخابات 1977 من 3,4% في انتخابات 1973 الى 6,4% في انتخابات 1977 [6] واما حزب العمل التركي فحصل على 20,5 الف صوت ما يعادل 0,1% من مجموع الاصوات [7] واما حزب الثقة فحصل على 3 مقاعد والحزب الديمقراطي مقعد واحد ، والمستقلون 4 مقاعد [8] واما حزب الوحدة التركي فحصل على نسبة 0,4% من الاصوات ولم يستطع الحصول على اي مقعد في المجلس الوطني الكبير[9] فتشكلت حكومة الجبهة الوطنية الثانية مع حزب السلامة الوطني وحزب الحركة الوطنية وسقطت حكومة الجبهة الوطنية الثانية عام 1977 بطلب لسحب الثقة ، وكان حزب الشعب الجمهوري المتعلق بالأمل موجوداً في صفوف المعارضة بشكل غير بارز يوضح وجوده أو غيابه

(1) طلال يونس احمد الجليلي ، المصدر السابق، ص68؛ احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق، ص210.
(2) ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق ن ص 129 .
(3) T.B.M.M, lhsan Ezherli , A.G.E, S. 98 , Hanife Kuru , A.G.E, S . 216 .
(4) خالد عبد الله محمد عامر ، المصدر السابق ، ص 123 .
(5) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ، (بغداد : المكتبة الوطنية ، 1981) ، ص202 .
(6) وليد رضوان ، المصدر السابق ، ص182 .
(7) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، ت: يوسف ابراهيم الجهماني ، (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، د. ت) ، ص 312 .
(8) علي محافظة ، المصدر السابق، ص 110.
(9) طارق احمد شيخو الهسنياني ، المصدر السابق ، ص 87 .

لذلك نحن نتعامل مع هذه النتيجة بكل وعي ولكن حزننا وألمنا كبير لأجل الشعب الفقير المسحوق فإن دخولنا المجلس أو لا ليست مسألة ذات اهمية يكفينا فقط انقاذ شعبنا وإخراجه إلى النور ولهذا الهدف رشحنا أنفسنا للمشاركة في المجلس ولكنكم لم تستمعوا إلينا وفعلتم نفس الخطأ مره أخرى ونحن كشعب ندفع فاتورة هذه الأخطاء الكبيرة جدا اليوم" [1] وتحدث تيميسي في هذا اللقاء الإذاعي عقب انتخابات النواب العامة السابقة بأسلوب عتاب نتيجة للخطأ الذي ارتكبه الشعب معبرًا عن حزنه الشديد للنتائج المترتبة [2] وهكذا بالنسبة للانتخابات المحلية التي جرت بعد انتهاء الانتخابات العامة والتي عكست هي الاخرى مدى الاختلاف والتناحر بين الاحزاب التركية والتي نزلت الاحزاب بكامل ثقلها فيها لتوسيع مساحة تأثيرها على الواقع الاداري في المدن التركية ومن بينها حزب الوحدة ، اذ شارك حزب الوحدة في هذه الانتخابات في 13 مدينه فقط وتعد هذه الانتخابات ذات اهمية خاصة بالنسبة لحزب الوحدة التركي وذلك لأنها المرة الاولى التي سعى الحزب فيها الى نيل رئاسة احدى البلديات في هذه الانتخابات كونه لم يتمكن من الحصول على رئاسة اي بلدية خلال الانتخابات السابقة وبهذا الخصوص اجرى مصطفى تيميسي حوار إذاعي في 5 كانون الثاني 1977 قبل الانتخابات المحلية واوضح للجميع أن كل توقعاتنا التي أعلناها للشعب مسبقًا بشأن الانتخابات العامة 5 حزيران 1977 كانت صحيحة فقد قلنا "لن يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفردة وستكون هناك حكومات ائتلافية أخرى في بلدنا [3] .

جدول رقم(8)

يبين نتيجة الانتخابات المحلية لعام1977م[4]

ت	الاحزاب	العدد الكلي	النسبة	مراكز المدن	النسبة
1	حزب الشعب الجمهوري	694	40,58	40	59,70
2	حزب العدالة	699	40,88	15	22,38
3	السلامة الوطني	48	2,80	3	4,47
4	الحركة القومية	55	3,22	4	5,97

(1) Türkiye Birlik Partisi 1977 ,s.3.
(2) Bulent Bingol , s .182 .
(3) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi 1977 Mahalli Seçimi Radyo Konusmaları,s.2.
(4) Bulent Bingol , s .182 .

ت	الاحزاب	العدد الكلي	النسبة	مراكز المدن	النسبة
5	الثقة الجمهوري	8	0,47	-	-
6	الحزبالديموقراطي الجديد	5	0,29	-	-
7	حزب الوحدة التركي	1	0,06	-	-
8	المستقلون	200	11,70	5	7,46
	المجموع	1680	%100	67	%100

المصدر : استند الباحث على المصدر[1] .

لا بد من الاشارة هنا الى انه نسبة المشاركة بالانتخابات كانت منخفضة مقارنة بالانتخابات العامة التي اجريت قبل ستة اشهر اذ بلغت (72,4%) وبلغت نسبة المشاركة بالانتخابات لرئاسة البلديات(53,5%) وفي انتخابات مجالس البلديات (52,89%) اما انتخابات مجالس المقاطعات بلغت (61,88%) والجدول اعلاه يوضح عدد الاصوات والنسب التي حصلت عليها الاحزاب المشاركة [2] وعانى حزب الوحدة التركي من هزيمة كبيرة في هذه الانتخابات المحلية ونجح في الحصول على رئاسة بلدية واحدة فقد حصل "ابراهيم سفينديك" على رئاسة بلدية" قايا دوزو" في مقاطعة أماسيا ومارزيفون في الانتخابات المحلية بحصوله على 321 صوت من بين 984 ناخب ليكن ابراهيم سفينديك رئيس البلدية الأولى والوحيدة لحزب الوحدة التركي[3].

ثانياً -"مجزرة مرعش" [4] 22 الى25 كانون الاول 1978 :

لم تكن احداث مرعش عام 1978 بالحدث الطارئ لا بل علامة بارزه ومنعطف خطير في تاريخ العلويين الاتراك لما حمله من تأثيرات على المكون من الناحية البنيوية والاجتماعية والسياسية

(1) علي اسماعيل زيدان الجبوري ، المصدر السابق ، ص244.
(2) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 206-207 .
(3) Bulent Bingol ,a.g.e, s .183 .
(4) **مدينة كهرمان مرعش** : تقع جنوب شرق تركيا حدثت فيها اضطرابات طائفية بين السنة والعلويين ، وادى حزب الحركة القومية بزعامة الب ارسلان توركيش دوراً كبيراً في تصعيد احداث العنف الطائفي والسياسي في هذه المدينة فقتل اكثر من 100 شخص نهاية عام 1978 على ايدي متطرفو الذئاب الرمادية وعبرت حكومة اجاويد عن الاحداث بأنها مأساة قاسية لليساريين الشيعة غير القادرين الدفاع عن انفسهم من قبل القوى الفاشية الجديدة وتم اعلان الاحكام العرفية في 13 مقاطعة ، واصر اجاويد على ان يشرف على تطبيق عملية الاحكام العرفية بنفسه وبعد التردد من الجنرالات تمت الموافقة على طلبه ، ينظر : احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا 1945-1980 ، (بغداد : جامعة بغداد ، 1989م) ، ص 219 ؛ احمد حجي ابراهيم الريكاني، انقلاب 12ايلول عام 1980في تركيا دراسة في دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية ، رسالة ماجستير،(جامعة الموصل :كلية الاداب)،2017،ص71.

بالنسبة لهم ، بوصفه حدث مترتب ، ولا بد من الاشارة هنا الى احد اهم اسباب الوقائع والاحداث التي سبقت او رافقت تلك الاحداث تتمثل بوقوف حكومة اجاويد والذي وصف بالمتساهل حيال كثير من الاحداث ،والسبب الاهم اي الشرارة الاولى هو العرض السينمائي لعرض فيلم (متى ستشرق الشمس) وضعت قنبلة في دار السينما في 19 كانون الاول 1978 [1]، وفي 21 كانون الاول قتل اثنين من مدرسي المدرسة الثانوية اليساريين ، نتيجة لهجوم مسلح اثناء عودتهما الى المنزل من المدرسة ، فنشر اليمينيون شائعات لاستفزاز الناس وايد مفتي مرعش الاستفزاز بالتجول في سيارة رسمية بقوله العلويون الشيوعيون سيفجرون المساجد خلال صلاة الجمعة ، وقال باغلربشي (الامام مصطفى يلدز) (لا يمكن للمرء ان يصبح حاجا بالصوم والصلاة فمن يقتل علويا كما لو انه ذهب للحج خمس مرات في سبيل الله) فاطلقوا النار على العلويون الكفار واحرقوا بيوتهم فلذلك قتل مئات العلويون وجرح الالاف وصودرت ممتلكاتهم كغنائم او تم حرقها وتدميرها ، واستمر التعاون بين اليمين المتطرف في ذبح العلويين والقتل دون التمييز في العمر وحتى رجال الاطفاء وسائقو سيارات الاسعاف وبعض رجال الشرطة الذين حاولوا منع المجزرة قد قتلوا ، وفي يومي 24 –25 كانون الاول كانت الأحداث أكثر قسوة عندما اشتدت حدة هجمات اليمينيين على المناطق والقرى التي يسكنها العلويين ، وبالتالي اشتعلت رغبة العلويين في الانتقام حتى تحولت الأحداث إلى حرب أهليه حقيقية [2] .

ولكن سرعان ما تم السيطرة على الأوضاع بإعلان فرض الأحكام العرفية في المقاطعة في 26 كانون الاول وتشير الوثائق الرسمية إلى أن حصيلة ضحايا هذه الايام الثلاثة كانت 111 قتيل و 1000 مصاب وشهدت الاحكام عدد من المحافظات ورفعت دعوى قضائية ضد ما يقارب 800 يميني قومي في محاكم الاحكام العرفية ، فحكم على 22 شخصا بالأعدام و7 بالسجن المؤبد و321 من سنة الى 24 سنة سجن ، وكان هناك 68 شخصا لم تصل الشرطة لهم وكانوا مسؤولين عن المجازر [3] مع ذلك نقض قرار المحكمة العسكرية من قبل المحكمة العليا ، وبسبب اعادة المحكمة لم يتم تطبيق عقوبة الاعدام ، بسبب تحيز الحاكم(رأفت تشيلي) في الاحداث ، ومن المفهوم ان السبب الرئيسي للمذابح العلوية انها كانت مخططة على اساس دعوات دينية شجعت الشباب

(1) اريك زوكر ، المصدر السابق ، ص 374.
(2) T.B.M, Bellek, Hakikat, Yüzleşme ve Alevi Katliamları ,s.17 .
(3) a.e,s.18 .

الاسلامي[1]،وعلى اثرها حصلت أحداث سيواس وملاطيه ومرعش كانت بداية تطبيق هذه الاستراتيجية هي حشد جماهيري واسع النطاق في **(ملاطيه)** اذ تم اغتيال "حميد وند أغلو" [2] في 17 نيسان 1978 وشارك في جنازته 10 ألاف مواطن ثم تم تدمير مكاتب حزب الشعب الجمهوري ثم حدثت هجمات عنيفة على المناطق التي يسكنها العلويون في المدينة واستمرت هذه الصراعات حتى 20 إبريل /نيسان وقد اسفرت عن سقوط 8 قتلى و 100 جريح وتم حرق 960 ورشة عمل ودكان ومنزل عقب كل هذه الأحداث الكارثية التي وقعت في ملاطيه[3] حدث مثلها في **(سيواس)** خلال الفترة 3-4 ايلول 1978 عندما قام رجل علوي مسن بمحاولة فض شجار بين طفلين في الشارع أحدهما ينتمي إلى أسره علوية والآخر ينتمي إلى أسرة سنية هاجمه 20 حقوقي يميني وتصاعدت الأحداث بعد ذلك وتوفت سيدتين كانتا قد شاركتا في هذه المشاجرة وانتشرت في المدينة الشائعات مثل أن " العلويين الشيوعيين قد فجروا مسجد علي بابا" بعد ذلك بدء هجوم كبير على سيواس مستهدفًا مبنى البلدية" لان رئيس البلدية كان عضو بحزب الشعب الجمهوري" والمتاجر والمحال التي يملكها للعلويين أيضًا وقام يمينيون متشددون بالهجوم على المناطق التي يسكنها العلويون هناك مثل "علي بابا أي دوغان وجيجكلي" وقاوم أهالي هذه المناطق تلك الهجمات عليهم حتى انتهى اليوم بسقوط 5 قتلى و50 جريح وفي اليوم التالي تجمع المتشددون اليمينيون في المساجد لأجل تشيع جثامين قتلاهم وبدئت الهتافات والصيحات لقد قتل الشيوعيين والعلويين إخواننا" الموت للشيوعيين" سوف تكن سيواس مقبرة الكفار وانتهت هذه المسيرات بسقوط 9 قتلى و100 جرحى[4] .

كان حزب الوحدة التركي اداة لجذب حزب الشعب الجمهوري لاتهامه بالطائفية[5] من الواضح أن المذابح العلوية قد اثارت الإزعاج والتوتر داخل حزب الشعب الجمهوري إذ كان هناك 23 نائب

(1) Omer Laciner, "Malatya Olayı–Türkiye'de Faşist Hareketin Yapısı ve Gelişimi", Birikim, no: 39(May 1978) s.15-16 .

(2) **حميد وند اغلو** : شخصية سياسية وتم انتخابه عمده في عهد الائتلاف الذي شارك فيه حزب الحركة القومية" وذلك عندما قام بفتح هدية مغلقه اتضح أنه كان بداخلها قنبلة مفخخة راح ضحيتها هو وزوجته وأحفاده ، ينظر :

-Burak Gürel, Political Mobilization in Turkey in the 1970s: The Case of the Kahramanmaraş , Incidents. M.A Thesis, Ataturk Institute for Modern Turkey History, 2003. pp. 100 .

(2) Omer Laciner, A.g.e,s.19.

(3) Mehmet Ertan , s . 95 .

(4) Ata, Alevilerin İlk Siyasal Denemesi: (Türkiye) Birlik Partisi 1966–1980, p. 299.

علوي داخل حزب الشعب الجمهوري قد انزعجوا من تجاهل الحزب لكل هذه الأحداث الجارية وفي ظل هذه الأوضاع قام علي حيدر وزير أغلو "نائب تونجلي عن حزب الشعب الجمهوري بالاستقالة من الحزب والانضمام إلى حزب الوحدة التركي على الرغم من ذلك نجد أن الاستقالة اقتصرت على وزير أغلو فقط ولم يستقيل أحد من باقي النواب العلويين الأخرين من الحزب وعلى الرغم من انتقاد النواب العلويين لقيادات حزب الشعب الجمهوري إلا أنهم ايضًا كانوا على وعي بعدم كفاءة السياسة التي يتبعها حزب الوحدة التركي لذلك لم ينسحبوا لأجل الانضمام إليه [1] يمكن القول أنه بسبب حدوث المذابح العلوية في مرحلة وجود حزب الشعب الجمهوري في السلطة فقد الحزب دعم العلويين بشكل كامل وقد أعلن أحد النواب العلويين في حزب الشعب الجمهوري في سيواس في السبعينات ان حزب الشعب الجمهوري قد تجاهل تمامًا ما تعرض له العلويون في سيواس وبالتالي تراجع العلويون عن دعمهم لأجاويد كنتيجة طبيعية لسلبية الحزب تجاه الأحداث[2].

تعهد حزب العدالة بالقضاء على العنف السياسي والارهاب الذي تمارسه المنظمات اليسارية واكد عزمه على الاهتمام بأصلاح الواقع التعليمي وازالة الاحتقان من الجامعات والمدارس بعد قيام حزب الشعب الجمهوري بأستغلالها وزرع الفتنة بداخلها لتحقيق مصالحه الحزبية فأصبحت ساحة للعنف السياسي مما أنعكس سلبا على التعليم[3] وعلى الرغم من أن اتجاه العلويين لقطع العلاقات مع حزب الشعب الجمهوري لم يكن اتجاه عام إلا أن أثاره انعكست على انتخابات مجلس الشيوخ 1979 إذ نجد ان نسبة التصويت التي حصل عليها حزب الوحدة التركي قد ارتفعت في المدن الكبيرة تحديدًا بالمقارنة مع انتخابات 1977 وانخفضت نسبة التصويت التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري وقد اسفرت نتيجة انتخابات 1979عن تشكيل" الحكومة الائتلافية الثالثة" بواسطة حكومة ديميريل" الرابعة"، وكانت الانتخابات التجديدية النصفية عام 1979 هي اخر انتخابات تمت قبل 12 سبتمبر وكانت الشعارات الانتخابية التي اعلنها " درسون بيلا" السكرتير العام لحزب الوحدة التركي كالتالي: فلينتهي الاستعباد والعبودية ولنقضي على هذا الاستغلال الان، فليقل اصحاب العقارات والاراضي

(1) A . e , s. 298 .
(2) This speech is derived from, Massicard, Türkiye'den Avrupa'ya Alevi Hareketinin Siyasallasması,p.201 .
(3) T.B.M.M, Kutuphanesi , Adalet partisi 1977 , A.G.E, S. 10-15 .

وداعًا للاستغلال للابد، لقد اتحدنا عمال وفلاحين وشباب في حزب الوحدة التركي، لتأمين الحياة وحرية التعليم، يجب ان يكن البحر الأبيض المتوسط لأصحابه، العمل للجميع الأرض للفلاح والحرية للشعب، الإغلاق جريمة وليس حق، الإضراب العام حق[1] ولقد صرح المجلس العام لأفرع شباب ايلازيغ في المؤتمر الصحفي الذي انعقد كالتالي: تحياتي لكم يا شباب الجامعة والمدارس الثانوية يا من تناضلون بلا كلل ضد الفاشية والفاشية الاجتماعية [2] يبدوا ان التنظيمات الشبابية والمنظمات الريفية ايضًا قد اعتادت خلال هذه الفترة اتباع السياسة الاشتراكية والخطابات الاشتراكية" نحن نعلن ان جلادين الفاشية الديكتاتورية الرسمية والمدنية عملوا على سحق وقمع طبقات الشعب الفقيرة وشبابهم بمنتهى الظلم لكنهم لم ينجحوا في تخويفهم واكد شباب الاتراك والاكراد انهم مستمرون بحربهم ضد الفاشية حتى النهاية[3] نتائج انتخابات مجلس الشيوخ 14 أكتوبر 1979 بالنسبة لحزب الوحدة التركي:

جدول رقم(9)

يبين المقاطات التي شارك فيها حزب الوحدة التركي 1979م

المقاطعة	أصوات حزب الوحدة التركي%	المقاطعة	أصوات حزب الوحدة التركي%	المقاطعة	أصوات حزب الوحدة التركي%
أماسيا	1.6	أرزنجان	0.6	مانيسا	0.5
أنطاليا	0.6	خطاي	0.4	موش	0.4
أرتوين	0.7	اسبرطا	0.5	سرت	0.3
بالي كثير	0.5	اسطنبول	2.0	توقات	8.1
بوردر	0.6	قارس	1.0	يوزغات	0.5
جناق قلعة	0.5	كوتاهية	0.7	المجموع	1.1

اعداد الباحث استنادا على المصدر ([4])

لقد ازدادت الأصوات التي حصل عليها حزب الوحدة التركي في انتخابات مجلس الشيوخ لترتفع من 0.4% إلى 1.1%. ذلك على الرغم من أن الانتخابات لم تنعقد في مرعش وسيواس وملاطيه إذ

(1) Milliyet, 14 Mayıs 1977 .
(2) Halkın Kurtulusu Yolunda Gençlik, 23 Mayıs 1977 .
(3) A.e , s.
(4) Ali haydar soysuren ,a.g.e,s .369.

كانت هذه المدن مشتعلة بالهجمات على العلويين وإذا اتفقنا على أن تجاهل حزب الشعب الجمهوري للهجمات التي حدثت ضد العلويين قد تسببت في ارتفاع نسبة التصويت إلى حزب الوحدة التركي يمكننا القول إذًا أن حزب الوحدة التركي كان سيمكنه أن يحصد نسبة تصويت اعلى بكثير إذا انعقدت انتخابات الشيوخ 1979 في تلك المقاطعات التي شهدت الأحداث المذكورة [1] .

ثالثاً - بداية النهاية:

عقب انتخابات 1977 تحرك حزب الوحدة التركي أكثر نحو اليسار ليميز نفسه عن مفهوم اليسار الديمقراطي لأجاويد وكان الدافع وراء ذلك هو المذابح العلوية والموقف السلبي الذي اتبعه حزب الشعب الجمهوري في هذا السياق اتهم تيميسي حزب الشعب الجمهوري بأنه تحول إلى تنظيم سياسي تابع إلى نظام رأسمالي لذلك اعتبر ان حزب الشعب الجمهوري حزب يميني [2] .

قد اشار تيميسي إلى ان الديمقراطية الاجتماعية لن يمكنها أن تكن هي الحل لكل مشاكل الشعب والحل الوحيد للتغلب على الأزمات الاقتصادية هو ترك النظام الرأس مالي واشار إلى أن النظام الاجتماعي الديمقراطي وحده يجب أن يكن قادر على حل مشاكل تركيا وكان واضحًا من المصطلحات التي استخدمها تيميسي في خطابه أن الحزب توجه بشكل اكبر نحو الايديولوجية اليسارية كان هذا التحرك متبوعاً بتغير في طبيعة الحزب للمرة الثالثة، إذ كان شعار الحزب في المرة السابقة هو أن الحزب أقيم بهدف النضال في مواجهة الانفصالية والتمييز والعنصرية والحركات اليمينية او اليسارية المتشددة والاحتكار والإمبريالية والفاشية والنازية والديكتاتورية بكل اوجهها وانواعها [3] نجد في البرنامج الجديد للحزب ان معارضة الاتجاه الشيوعي قد انفصلت وتم وصف شخصية الحزب كالتالي: "ان حزب الوحدة التركي الذي يسعى لحكم طبقة الموظفين بالكامل بطريقة شرعية هو مؤسسة ثورية اشتراكية مناهضة "للإمبريالية " [4] والفاشية [1].

---

(1) Hulusi Konuk, TBP'nin Kurulusunun 12. Yılında Mustafa Timisi ile Yaptığı Sorulu-Cevaplı, s.8 .

(2) Konusma: Türkiye Birlik Partisi 1966-1978 (İstanbul: Nurdoğan Matbaası, 1978), s. 9.

(3) A.e , s. 10.

(4) **الامبريالية** : وهي مرحلة متطورة من الرأس مالية لها مظاهرها السياسية والعسكرية والاقتصادية جوهرها التوسع والهيمنة ويمتد عمقها التاريخي الى ظاهرة الامبراطوريات التوسعية آبان العصور القديمة واعيد انتاجها بشكل

قد ادعى البرنامج أنه على مستوى هذه المرحلة التاريخية كانت الإمبريالية هي السبب الرئيسي في حدوث هذه الأزمات الاجتماعية والسياسية ،إذ تم اعتبارها كأداة في أيدي القوى الإمبريالية للقضاء على كل الطموح الثوري في الحصول على الاستقلال التام وقد ذكر البرنامج أن هدف حزب الوحدة التركي هو القضاء على سيطرة البرجوازية الاحتكارية ومالكي الأراضي في سياق إرساء دعائم الديمقراطية [2].

عقب كل هذه التحليلات تم إعادة ذكر المبادئ الاثني عشر الخاصة بالحزب ومقترحاتها والتي كانت جزء من البيان الانتخابي للحزب عام1977 وقد أعلن البرنامج أن حزب الوحدة التركي قد تحرك نحو اليسار أكثر من موقفة السياسي المعهود لما قبل انتخابات 1977 وقد تم حذف عبارة " مناهضة الشيوعية" من شعار الحزب بالإضافة إلى ذكر كلمة " اشتراكية" في مواضع متكررة بأسلوب ايجابي وقد تم انتقاد انقلاب 27 مايو العسكري أنه قد أثر على المناخ السياسي لتركيا عام 1980بغض النظر عن هذا التغير الكبير لم يتمكن قادة حزب الوحدة التركي من رؤية نتيجة التغيرات التي تمت في البرنامج وذلك لأنه تم الحشد للانقلاب العسكري في 12 سبتمبر1980 فقد تم إغلاق كل الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوحدة التركي وهكذا كانت الحياة السياسية لحزب الوحدة التركي التي كان قد بدأت في 17 أكتوبر/تشرين الاول 1966 قد انتهت في 12 سبتمبر 1980.

رابعاً - موقف الحزب حيال اهم القضايا الخارجية :

تعتبر قبرص ثالث اكبر جزيرة في البحر المتوسط وهي ساحة للخلاف بين تركيا واليونان لما يقارب 40 سنة واغلب سكانها من اليونانيين ويمثلون 79% من السكان واما الفئة الاخرى فهم من القبارصة ذو الاصول التركية ونسبتهم 19% من السكان تربط الجزيرة ثلاث قارات اسيا وافريقيا واوربا فلها اهمية كبيرة في قطاع النقل والتجارة والاتصالات [3] فبرزت الازمة عندما حصلت قبرص على

مختلف بعد توسع السوق الرأس مالية ، ويؤلف النظام الرأس مالي ونزعاته الاستغلالية مضمونها وبذلك فان مفهوم ظاهرة الامبريالية يرتبط بالاستعمار والرأس مالية. للمزيد ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، (الاردن، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع)، 2003 ، ص21.

(1) (Istanbul: Zafer Matbaacılık, 1980), s. 3.

(2) (Istanbul: Zafer Matbaacılık, 1980).Ibid. , pp. 71–74.

(3) فاطمة هارون العمارات ، الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الاطراف الاقليمية ، (مجلة) جامعة تكريت ، العدد (24) ، 2021، ص 378 .

استقلالها سنة 1960 [1] واكد الحزب بأن قبرص دولة تستغلها الإمبريالية وتسيطر عليها من كل الأوجه ، وإن حزب الوحدة التركي يرفض تمامًا ممارسة جميع السياسات الإمبريالية التي يتم تنفيذها على الشعبين التركي واليوناني في قبرص ذلك بالإضافة إلى الصراعات الاجتماعية المفتعلة المناهضة للديمقراطية، ويدافع حزب الوحدة التركي عن التعايش الحر والسلمي بين الشعبين التركي واليوناني في قبرص، وعن اتحادهما في نضال مشترك ضد الأمبرياليون والمتأمرون معهم من الطبقات الحاكمة في قبرص من أجل بقائهما ومن أجل نظام اجتماعي والديمقراطية والحرية والتقدم الاجتماعي، فقد صرح حزب الوحدة أنه مؤيد إلى إتباع سياسة مستقله تمامًا على مستوى السياسة الخارجية[2] وضرورة حل الازمة بالطرق السلمية والحفاظ على المواطنين الاتراك وحقوقهم في قبرص[3].

اتبع الحزب سياسة اتاتورك للسلام في الداخل والسلام في العالم وسنتخذ سياسة خارجية مستقلة مع بعض المبادئ الاساسية فلا شك ان حدود صداقتنا هي في مصلحتنا الوطنية ، نظراً لعدم وجود دولة ترى مصالح تركيا فوق مصالحها فعلينا قبول العلاقات الجيدة بدلاً من الصداقة ونحدد النقاط التي يجب مراعاتها من خلال علاقاتنا واتفاقاتنا الخارجية على النحو التالي : 1) الاحترام المطلق لحقوق السيادة وسلامة الاراضي التركية 2) عدم التدخل في الشؤون الداخلية . 3) ايجاد حلول عادلة ومناسبة في المصالح المشتركة 4) الاعتراف بتكافؤ الفرص وحقوق الامتيازات والتخلي عن الرغبة في الامتياز على اساس التفوق والقوة في علاقاتنا الخارجية ، ونؤيد ان يؤخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار في الاتفاقيات الثنائية وندعو لأنهاء الاتفاقيات الثنائية التي تتعارض مع مصالح بلدنا [4] اكد الحزب بالسعي للحفاظ على الدولة وسلامة اراضيها وشجع التعاون مع بقية الدول بمختلف المجالات وتشجيع المؤسسات والشركات الدولية الكبيرة للأستثمار في تركيا بشرط ان تكون الفائدة تليق بما تبذله تركيا من جهود للتقارب وتذليل العقبات التي تقف بوجه تلك المؤسسات والشركات

(1) حنا عزو بهنان ، تطورات الازمة القبرصية (1967 – 1983) ، (مجلة) ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية ، المجلد 7 ، العدد 21 ، 2011، ص 166 .
(2) (Istanbul: Zafer Matbaacılık, 1980),A.g.e., s . 59-61 .
(3) T.B.M.M, Kutuphanesi , Adalet partisi , Secim Beyannamesi , 1969 , A.G.E, S.44-49 .
(4) T.B.M,Pillik Partisi Sscim beyannameesi , s.18 .

الاستثمارية[1] دعا "حسن علي أسلان" رئيس محافظة اضنه عن حزب الوحدة التركي جميع القوى التقدمية للكفاح إلى جانب صفوف حزب الوحدة التركي لأجل سلطة ديمقراطية شعبية قائلا" يجب أن يكن حل هذه الأزمة حل شعبي وسوف تكن السلطة يسارية ديمقراطية مطلقه" ويشير حديث رئيس محافظة أضنه إلى أن هذه السياسات التي يتبعها الحزب قد تم وضعها والموافقة عليها من خلال القاعدة الحزبية واستكمل حديثه كالتالي: (عصرنا الان عصر التقدم العلمي والتكنولوجي السريع ومن خلال هذا التقدم التكنولوجي أصبح الإنسان هو المسيطر على الطبيعة لقد نجحت البرجوازية التي قامت بالقضاء على أسلوب الإنتاج الإقطاعي في اتمام مهمتها التاريخية ، اليوم تكافح جميع شعوب العالم من أجل نمط متقدم للإنتاج ويرى حزب الوحدة التركي أن حق الإغلاق الذي تم منحه إلى أصحاب الأعمال عام 1971 مناهض للديمقراطية ويقف حزب الوحدة ضد محاكم أمن الدولة من الأساس فهو يرى أنها تضر بسيادة القضاء وتضلل القوانين كما أن الحزب لم يعترف بالجريمة الفكرية كتقييد الافكار بالسلاسل والقيود ، ويريد الحزب تركيا مستقلة وغير مستغله ودافع عن التطلعات والطموحات الديمقراطية للطبقة العاملة وعن النظام الذي سيقوم بوضعه)[2] وادعى" درسون بيلا" السكرتير العام لحزب الوحدة التركي أن الفلسفة الأساسية للسلطة القائمة على الأعمال حتى اليوم هي الاقتراض الخارجي والاعتماد على القوى الإمبريالية ولهذا أكد أن مستقبل بلدنا سوف يكن مهدد في ظل هذه السياسة ودافع عن "ضرورة التوجه إلى سياسة خارجية غير معطله" وأكد بأن الهدف الأساسي للحزب هو " العمل مع الشعب ولأجل الشعب"[3] .

كان رأي حزب الوحدة بشأن السوق المشتركة والمشاركات مع الدول الأخرى كالتالي:" إن السوق المشتركة ما هي الا حرب مشتركه اعلنتها الرأسمالية في اوروبا لمواجهة القوى التقدمية والديمقراطية في أوروبا فقد نشأت هذه السوق نتيجة للاضطرار للتكاتف وتحقيق التكامل فيما بينهم لفترة مؤقته لمواجهة الامبريالية الامريكية فإن السوق المشتركة هي محاولة قامت بها دول غرب أوروبا لتوسيع السوق وتحويل التجارة العالمية وبالتالي الأرباح أيضًا إلى قنوات جديد ولن تحقق تركيا أي استفادة مجتمعية بانضمامها إلى السوق المشتركة بل سوف تزداد طبيعتها المشوهة سوءًا أكثر

(1) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، المصدر السابق ، ص 41 .
(2) T.B.M,Pillik Partisi Sscim beyannameesi, 26 Eylül 1973 ,s.9.
(3) Milliyet, 14 Mayıs 1977 .

وأكثر كما ستنتشر الصناعات التجميعية بشكل تدريجي في اقتصاد الدولة فاتحدت تطلعات البرجوازية الاحتكارية المحلية والضروريات الاقتصادية مع امبريالية السوق المشتركة وقد حققوا اهدافهم من هذا الاتحاد أيضاَ إذ سيتم تجميع المنتجات والسلع الأوروبية في تركيا كما أنهم سيحصلون على ضمانات بقاء سلطتهم وكيانهم الطبقي[1].

إن المعنى الحقيقي للسوق المشتركة هو غزو الدول المتخلفة والسيطرة عليها بخطة اقتصادية وتحويلها إلى سوق لها فإن السوق المشتركة تعد إحياء لشكل من اشكال الامتيازات والتنازلات نحن ندعوا شعبنا للتصدي ورفض هذه السرقة فمع دخول السوق المشتركة سوف تصبح تركيا دولة يتسابق فيها المارك الألماني والفرنك الفرنسي إلى جانب الدولار الأمريكي باختصار سوف يكونوا هم الشركاء ونحن السوق [2] كان تيميسي يقود السياسة الخارجية لحزبه وفقًا لهذا الاتجاه خاصة مع تأسيس الموجة اليسارية في الحزب" اذ لا نعتبر أنفسنا مستقلين بشكل كامل بسبب علاقاتنا الخارجية لذلك نحن ضد الناتو والسوق المشتركة والاتفاقيات الثنائية [3] إن حزب الوحدة التركي يرفض بشده كل أنواع الاتفاقيات والتحالفات العسكرية وجميع التكاملات الاقتصادية التي تضر بالاستقلال التام للبلد وبناء عليه فإن الحزب يتطلع إلى تركيا مستقله ويؤمن أنه بهذا الشكل سيمكن وضع نظام اشتراكي ديمقراطي في البلد وتتم السيطرة على الاستغلال تدريجيًا" [4] .

خامساً-الثورة الإسلامية الإيرانية [5]وأثرها في العلويين:

اثرت الثورة الإيرانية في تركيا من الناحية الأيديولوجية، إذ نجد أن اليساريين نظروا إليها كثورة مناهضه للإمبريالية ولم يضعوا أي حكم ديني لها ، أما التيار اليميني والإسلامي فقد تحركوا نحو

(1) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi, 1973 Seçim Bildirgesi, s.36 .
(2) T.B.M,Türkiye Birlik Partisi, 1973 Seçim Bildirgesi, s.37.
(3) Yeni Halkçı, 23 Agustos 1973,s11 .
(4) a.e,s.12 .
(5) **الثورة الايرانية** : عام 1979 اندلعت في ايران ثورة شعبية كبرى قادها علماء الدين ذات النفوذ الشعبي لدى الشيعة اضافة لزعامة الامام الخميني وقيادته لها ادت الى اسقاط نظام الشاه الملكي واعلان الجمهورية الأسلامية ، وكان للأحزاب والتنظيمات اليسارية والوطنية دورا في ذلك بالأضافة لعلماء الدين المسلمين الذين أسهموا بدور قيادي في الثورة من خلال تشكيل إدارة تعتمد على النهج الاسلامي ومن ثم الاعتماد على الجماهير لتزويدها بالطاقة التي تضمن ديمومة الثورة ، ينظر : **أمال السبكي ، تاريخ ايران** السياسي بين ثورتين (1906-1979)، (الكويت : عالم المعرفة)، 1999 ، ص203.

الجانب الذي وقع تحت التأثير السوفيتي وتناولوا الثورة باتجاه التيار الشيعي دون أي تعاطف معها وبفضل هذه الثورة اكتسبت الجماعات الإسلامية شهرة واسعة في إطار تكوين هذه الفكرة حتى أن التيارات الإسلامية في تركيا اتخذت حركة الثورة نموذج وقدوة لها، إذ بدأوا إعلان آرائهم المدافعة عن الأفكار الأساسية حول الهوية العلوية والشريعة السنية، فقد لفتوا الأنظار إلى الخطابات المعاصرة للدولة وحجم الظلم الواقع على العلويين وكان السبب الآخر لحصول العلويين على الدعم هو التصدي لقوة الإسلام السنى المتزايدة في الساحة السياسية، فتعمقت مفاهيم الكمالية والعلمانية مع مفهوم العلوية لقد كان خروج العلويين من القرى التي انعزلوا بداخلها وهجرتهم إلى مراكز المدن الكبرى في تركيا وإلى خارج البلاد سببًا كافيًا لتغيير طباعهم وشبكات علاقاتهم الاجتماعية وتحديدًا لإصدار المجلات والاعتراف عالميًا بأن الهوية حق إنساني كل هذا أسهم في انخراطهم في قلب العالم الحديث[1] كانت لهم عدة مطالب من الدولة في إطار سعيهم للانتقال والعيش في المدن وذكروا في بيانهم أنهم(**يطالبون بإقامة مراكز ثقافية ومدارس في القرى التي يعيشوا بها و ليس مساجد فقط)** وعلى المستوى الرسمي بدء العلويين مرحلة إعادة انشاء بشكل كبير وكانت الجهود المبذولة لأجل استخدام العلويين كهوية مضاد لمواجهة الحركات الإسلامية والكردية أحد الأخطاء التي ارتكبتها الدولة على المستوى الديني والسياسي.

سادساً- انقلاب 1980 و اغلاق حزب الوحدة التركي :

مثل انقلاب 1980 احدى اهم محطات تاريخ تركيا المعاصر ، لما تركه من اثار سياسية والذي يعد الدستور احد اهم مقوماته اذ اكد على حق الجيش بالتدخل في السياسة بأي وقت بحجة ان اعمال الحكومة تهدد العلمانية ومبادئ اتاتورك ،لذلك لعبت المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في الحياة السياسية التركية وكانت الذرائع هي حماية تلك المبادئ بأعتباره القوة الرئيسية الضامن لها[2].

ويعتبر اغلب العسكر التركي من المؤمنين بالمبادئ الأتاتوركية التي بنيت عليها الجمهورية التركية فعملت القيادات على الابقاء عليها من خلال التربية والتلقين المستمرين على هذا اللون من

(1) A.e,s.52 .

(2) حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، المجلة السياسية والدولية ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية)، ص 83-84 .

التفكير في عقول الاجيال الجديدة من العسكر، ومن ثم تهيئتهم للدفاع عنها في حال تعرض أي من هذه المبادئ لتهديد داخلي أو خارجي، وعلى هذا الأساس تم رصد عدد من الحالات التي جعلت الجيش فيها على استعداد للتدخل في السياسة بوصفها خرق لمبادئ وأسس الكمالية في نظر أفراده ، وهناك تبرير قانوني لمثل هذا التدخل جاء جاهزاً من خلال ما وفرته لائحة قانون المهام الداخلية للجيش المرقمة (2771) التي ترجع بتاريخها إلى (18/6/ 1935) إذ نصت المادة (34) منه على أن "**مهمة القوات المسلحة التركية حماية الوطن التركي والجمهورية التركية في الداخل والخارج كما هي محددة في الدستور وفي المادة (84) من هذا القانون**" ، وبعد كل انقلاب قام به الجيش التركي كان يعمد إلى تذكير الرأي العام بهذا القانون ليضفي الشرعية على حركته [1] وكانت انقلابات 1960 و 1971 و1980 ضد حكومات منتخبة من قبل الشعب التركي ، فأن الديمقراطية كانت طريق الشعب للتغيير واما الانقلابات العسكرية فكانت طريقا لمنع التغيير اي منع الارادة الشعبية من ان تعبر عن نفسها بالانتخابات الديمقراطية والتعددية الحزبية [2] .

واعتبر هذا الانقلاب هو الثالث بعد عشرون سنة [3] اذ كان الجيش يراقب الاوضاع الداخلية لتركيا نهاية السبعينيات اذ شهدت موجة من التوتر والعنف والارهاب [4] فأعتبرت فترة السبعينيات فترة الانتعاش لليمين المتطرف وكان يحظى بتأييد بعض القوى الاجتماعية الفاعلة وخاصة احزاب اليمين المعتدل فأنعكس تأثيره سلبا على حالة الاستقرار السياسي فأصبحت حكومات انقرة ضعيفة امام مواجهة ذلك العنف الذي زعزع الحالة السياسية والاجتماعية للبلاد[5] .

اذ شهدت بداية 1979 ما يقارب 1126 عملية اغتيال سياسي وبلغت ذروة التوتر عام 1980 اذ بلغت جرائم الاغتيال السياسي حوالي 1500 جريمة قبل نهاية ذلك العام اضافة للاحداث الخارجية

(1) دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (1980-2002) ، رسالة ماجستير ، (جامعة صلاح الدين : كلية القانون والسياسة ، اربيل ، 2009) ، ص 61-62 .
(2) محمد زاهد جول ، الانقلابات العسكرية في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، (بيروت : دار بن حزم) 2017 ، ص 41 .
(3) عبد المحسن براك الضبيبي ، الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي 2002-2017 ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، معهد بيت الحكمة ، الاردن ، 2016-2017 ، ص 28 .
(4) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980 (دراسة تاريخية) ، المصدر السابق ، ص 17 .
(5) طلال يونس احمد الجليلي ، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، 1988، ص142-143 .

كالاطاحة بشاه ايران عام 1979 وقيام الثورة الايرانية فأثارة هذه الاوضاع المخاوف داخل وخارج تركيا [1] ، اضافة الى الازمات الاقتصادية وتعدد الحكومات التي لم تستطيع ايجاد حلول لمثل هذه الفوضى فسميت تلك الحقبة بظاهرة العنف السياسي[2].

وجه الجيش رسالة لرئيس الجمهورية "توركوت اوزال " [3] موضحا فيها نية الجيش للتدخل والحفاظ على سلامة امن تركيا فأسهمت الأحداث الاجتماعية كصراعات تيارات اليسار واليمين والسنه والشيعة في ابتعاد العلوية عن الدولة وعن حزب الشعب الجمهوري شريك الحكومة في ذلك الوقت فنجد أنه عقب أحداث قهرمان مرعش قام بعض النواب العلويين وخاصة التابعين لحزب الشعب الجمهوري بانتقاد الحكومة وفكروا في الانسحاب من اغلبية المجلس ولكن السبب الوحيد الذي أجبرهم على التراجع عن هذا التفكير هو عدم ترك زمام الأمور للتيار اليميني لكنهم طالبوا بإعلان الأحكام العرفية [4] .

وافق "أجاويد" رئيس الوزراء على تنفيذ هذا الطلب في 13 محافظة من بينها اسطنبول وانقره وتم إعلان الأحكام العرفية عام 1978 وتعد هذه هي نقطة البداية التي أدت إلى انقلاب 1980 وعانت الجمهورية من أزمة اقتصادية كبيرة خلال مرحلة السبعينات إذ وقعت أزمة النفط عام 1973 وتم تجميد كل تمويلات الدول الأوروبية عقب احتلال قبرص عام 1974 [5] مما أدى إلى حدوث تضخم وضائقة اقتصادية كبيرة وكان كل هذا في ظل انعدام الاستقرار الحكومي ولم يتمكن اي حزب

(1) جلال ورغي ، الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، ط1 ، قطر ، الدوحة ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010، ص 45-46 .

(2) **ظاهرة العنف السياسي** : سميت بهذا الاسم بسبب تفاقم اعمال العنف والارهاب السياسي الذي مارسته الاحزاب والمنظمات السياسية اليمينية واليسارية لتحقيق اهدافها ، فاستخدمت الاسلحة والمتفجرات وحوادث الاغتيالات السياسية ، ينظر : **مظهر نصار سليمان السعدون** ، برنامج الاصلاح الاقتصادي واثره على الاوضاع الاقتصادية في تركيا 1980-1983 ، (مجلة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد (68-86) ، 2018، ص 82 .

(3) **توركوت اوزال** : ولد عام 1927 في مدينة ملاطيه شرقي الاناضول تخرج من جامعة التكنيك لهندسة الكهرباء في استانبول عام 1950 وعين وزيرا للتخطيط عام 1967 وبعد انقلاب 1971 سافر الى الولايات المتحدة وعمل في البنك الدولي مستشارا للمشاريع وبعد عودته اصبح مستشارا في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء ، وبعد انقلاب 1980 اصبح مستشارا اقتصاديا من قبل الهيئة العسكرية ، ينظر : عوني عبد الرحمن السبعاوي ، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية 1927-1993 ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2014) ، ص23-26 .

(4) Massicard, a.g.e. , ss.62-65 .

(5) a.g.e. , s.62-65 .

من الحصول على الأغلبية اللازمة في المجلس خلال انتخابات 1973 –1977 مما أدى إلى تشكيل العديد من الائتلافات التي كانت تحل سريعًا وتعمل بشكل مضاد لطبيعة النظام لأنها مؤقته وبالتالي أدى عدم استقرار الحكومات إلى عدم القدرة على إدارة البلد بشكل مناسب وبسبب انتشار الفوضى والاضطراب ازدادت الصراعات فيما بين الجماعات المسلحة لدرجة ان سقط 5 ألاف قتيل في هذه الصراعات خلال المدة من 1975 وحتى 1980 [1] .

بدأ الانقلاب العسكري الثالث في يوم الجمعة 12 ايلول1980 للأطاحة بحكومة ديميريل فسيطر الجيش على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف النشاطات الحزبية السياسية واستولى الجيش على محطة الاذاعة والتلفزيون وتم الاتصال بزعماء الاحزاب لنقلهم للسجن فسلموا انفسهم [2] فرأى الشعب التركي قادة القوات الأربعة وبينهم "كنعان أفرين"[3] رئيس أركان الحرب في التلفاز في صباح يوم 12 سبتمبر وقد وقع هذا الانقلاب بموافقه من الولايات المتحدة الأمريكية إذ نجد أن" باول هانز" أحد القادة في مركز الاستخبارات الأمريكية والمتابع للسياسة التركي قد نقل أنباء الانقلاب إلى البيت الأبيض قائلا" لقد نجح أبنائنا" وقد بدئت إدارة هؤلاء القادة الخمسة الذين اطلقوا على نفسهم اسم (مجلس الأمن القومي)[4] اعمالها بتعليق العمل وفقًا لكل الحركات الديمقراطية وكل حقوق الإنسان الأساسية في تركيا وتقرر إغلاق مجلس الأمه التركي الكبير ووضعة مراقبة على كل قادة الأحزاب السياسية والنواب والأعضاء النقابيين ورؤساء النقابات المهنية أيضاً، إذ تم اعتقال كلا من سليمان

---

(1) A.e. , s.63.

(2) نور اجقو ، المصدر السابق ، ص 105 .

(3) **كنعان افرين** : ولد عام 1918 في Alaschir غربي تركيا تخرج من كلية انقرة الحربية عام 1938 وكلية الاركان العسكرية عام 1949 ضابط ركن وكان مدفعيا وشغل منصب امر كتيبة مقاومة طائرات للمدة من 1940-1946 واصبح نائبا لرئيس العمليات ومعلما في كلية الاركان العسكرية من 1957- 1958 وشغل منصب رئيس مدارس الاركان العسكرية ورئيسا للعمليات من 1959- 1961 ونائب رئيس الاركان العامة من 1976-1977 ورئيس الاركان العامة من 1976-1983 ،للمزيد ينظر : نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، المصدر السابق ، ص 149-150 .

(4) **مجلس الامن القومي** : وهو الهيأة التي حكمت تركيا لحين الانتخابات العامة في تشرين الثاني 1983 يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة ، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ، وقادة الافرع الرئيسة للقوات المسلحة والقائد العام القوات الامن (الجندرمة) ويمكن دعوة اخرين من الوزراء او غيرهم لحضور عدد من اجتماعاته طبقاً لجدول اعماله ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة ويقدم توصياته بشأنها الى **مجلس** الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وامنها القومي . وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء في حالة غياب الاول . انظر : جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار السياسي في تركيا ، ط1 ، (بيروت ، 1998) ، ص21 .

ديميريل رئيس حزب العدالة وبولنت أجاويد رئيس حزب الشعب الجمهوري في مؤسسة عسكرية في "غاليبولي"[1] وتم اعتقال نجم الدين أربكان الرئيس العام لحزب السلامة الوطني وألب أرسلان توركش الرئيس العام لحزب الحركة القومي في مؤسسة عسكرية في " فوجه" كان هناك اهتمام بالغ بمراقبة تطورات الانقلاب في البلد خلال الايام الاولى وتم إطلاق حملات الجمع، إذ تم القاء القبض على قادة واعضاء كل التنظيمات الشبابية التي شاركت والتي لم تشارك في الصراعات المسلحة وتم رفع العديد من الدعاوى وصدرت احكام الإعدام بأعداد كبيرة وتم تنفيذها وكان المجلس العسكري المكون من القادة الخمس هو القوة المسيطرة خلال هذه الفترة[2].

وعين المجلس " بولنت أولوسوى" قائد القوات البحرية السابق كرئيساً للوزراء وتعيين المعارض تورجت أوزال في 24 يناير مساعدًا لرئيس الوزراء و مسؤولاً عن الاقتصاد ، وتم فرض نظام رأس مالي وحشي بلا رحمه في تركيا واصدر " مجلس الأمن القومي" بيانه السابع بتاريخ 12-9-1980 و الذي تم نشره بتاريخ 12-9-1980 في العدد رقم 17103 في الجريدة الرسمية" بإيقاف كل أنشطة الاحزاب ، وبينما تم **إغلاق حزب الوحدة** في 16-10- 1981 وفقًا للقانون رقم 2523 الصادر بتاريخ10-10-1981[3] وكذلك حزب السلامة الوطني وحوكم زعمائه[4] هكذا قام انقلاب 12 سبتمبر بإغلاق كل الأحزاب السياسية الأخرى في الدولة[5].

(1) **غاليبولي** : هي شبه جزيرة تقع في تراقيا الغربية في الجزء الاوربي من جمهورية تركيا وتطل على بحر ايجه من جهتها الغربية وعلى مضيق الدردنيل من جهتها الشرقية ، انظر : رضا هلال ، المصدر السابق ، ص 141 .

(2) Bulent Bingol , s .204 .

(3) Cavdar, a.g.e., s. 279 .

(4) خالد الاضور ، المد الاسلامي في تركيا من اربكان الى اردوغان ، ص 69 .

(5) المصدر نفسه ، ص69.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة حزب الوحدة في مباحث الرسالة تم التوصل الى نتائج تاريخية مهمة مقرونة بتاريخ ذلك الحزب والاعوام التي عمل بها في الساحة السياسية التركية خلال 1966–1980 وتم التوصل الى النتائج الاتية :

- اسس الحزب من قبل مجموعة من الشخصيات المختلفة والمتفاوتة في انتماءاتها الفكرية جمعتها مصالح شخصية لتحقيق مكاسب سياسية مما اضعف الحزب فحدثت انشقاقات في صفوفه خلال مسيرته السياسية .
- واجه الاعضاء المؤسسين صعوبة في تنظيم الحزب لكونهم لم يشاركو او ينظموا الى الاحزاب السياسية سابقا ، وسعوا لأظهار الصوت العلوي والمطالبة بحقوقه وشغل منصب له على الساحة السياسية .
- كان للشخصيات الضعيفة التي ترأست الحزب وانانيتهم والتفرد بالقرارات اثر كبير على تدني شعبية الحزب .
- أكد اعضاء الحزب على تمسكهم بالمبادئ الاتاتوركية ودعوا لضرورة تطبيق الديمقراطية بالشكل الذي يتناسب مع تلك المبادئ .
- ضم الحزب شخصيات سياسية تمتعت بالحنكة السياسية وكان الحزب يميل لحزب الشعب الجمهوري ، وبسبب التنافسات الداخلية للحزب تم تغيير اثنتين من رئاساته بمدة قصيرة لم تتجاوز الثلاث سنوات واما صاحب الشخصية القوية لرئاسة الحزب فهو الرئيس مصطفى التيميسي الذي كان له دور فعال في توجيه الحزب والكل كان خاضعا لرأية وافكاره واستطاع إضافة كلمة(تركي) الى الحزب في المؤتمر الثالث بعد انقلاب 1971 اذ اصبح يطلق عليه اسم حزب الوحدة التركي ، وكان صاحب

القرار الاول والاخير للحزب حتى جاء انقلاب 12 ايلول 1980 ، فأصبح هذا الحزب من المناصرين والمدافعين عن التيار اليساري الوسط .

- خاض الحزب مواجهات احتجاجية واعتصامات ضد اليمينيين المتشددين اذ سقط المئات من الضحايا بمختلف المقاطعات التركية ، وكانت الشائعات الموجهة لحزب الوحدة التركي بأنه طائفي هدفها تشويه صورته السياسية امام المجتمع التركي اذ وصفوه بأنه يمثل الطائفة العلوية فقط وهذه الاتهامات لا صحة لها اذ تبنى هذه الحملة ضد العلويين حزب الحركة القومية بقيادة الب ارسلان توركش.
- عند بداية اضعاف الحزب في السبعينيات والذي توضح من خلال نسب التصويت المتدنية التي حصل عليها في الانتخابات لعامي 1973 و1977 حاول الاتجاه للمنظمات الاشتراكية للإئتلاف معها لكن لم ينجح في اقناعهم وبعدها توجه لحزب الشعب الجمهوري الذي طالب بشروط تعجيزية من رئيس الحزب وقتها مصطفى التيميسي ايضا تم رفض تلك الشروط من قبل حزب الوحدة التركي فهذا ادى لتدني شعبية الحزب كثيرا ولم يحصل في انتخابات 1977 على اي مقعد برلماني .
- وبسبب الاحداث والاضطرابات المتصاعدة والعنف السياسي وعدم تمكن اي حكومة في تركية ذلك الوقت من معالجتها خلال تلك السنوات اذ كانت تلك من اهم العوامل التي ادت للانقلاب العسكري بتوجيه ودعم من الولايات المتحدة الامريكية وسبب ذلك الخوف على مصالح تركيا من التمدد الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي سابقا، والخوف من نتائج الثورة الايرانية التي اطاحت بحكومة الشاه.
- من المعتقد أن الهزيمة التي لحقت بحزب الوحدة كانت نتيجة إلى أنه لا مكان لحزب موجه للدفاع عن المجتمع الطائفي وإن كان بأسلوب غير مباشر ، كان هذا الوضع الذي بدء خلال فترة الستينات "1960" وازداد خلال فترة السبعينات "1970" يشير إلى عدم وجود اي إمكانيه للإعلان عن الحراك السياسي الذي وصل إلى مستوى حرب داخلية سرية.

- لم يحصل حزب الوحدة على دعم كل العلويين بالكامل لان العلويين في الأساس كانوا منظمين داخل حزب الشعب الجمهوري الحزب الذي اسسه مصطفى كمال كأساس للعلويين وأعلن كونه حزب يساري وسطي" وحصل الحزب على مكانته خلال فترة الستينات.
- كان حزب الوحدة هو الحزب الذي أسسه السياسيون والمثقفون العلويون التابعون لحزب الشعب الجمهوري ، عندما وجدوا أن حزب الشعب الجمهوري لم يستطيع اتخاذ رد الفعل اللازم تجاه بعض السلبيات التي تم اعلانها في مواجهة العلويين .
- لم يتمكن حزب الوحدة من محو صورة " الحزب العلوي" التي تكونت نتيجة عدة انطباعات خلال التأسيس وكان هذا أيضًا سبب هام جدًا في هزيمة الحزب وكانت هذه من أهم الأسباب التي أدت إلى الهزيمة فقد تسببت" صورة الحزب العلوي" في ابتعاد الطبقة المثقفة عن الحزب وقد بذل تيميسي كل الجهود الممكنة لتغيير هذه الصورة وخلق حزب" ديمقراطي اجتماعي" ذو قاعدة شعبية عريضة لكنه فشل في فعل ذلك في مواجهة حزب الشعب الجمهوري ذو التاريخ العريق والشعبية الواسعة.
- ولم يستطع الحزب تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي السيء الذي يعيش فيه المهاجرون العلويون وخاصة في اطراف المدن المسماة بمدن الصفيح.
- وبعض العلويين ايدوا الاحزاب القومية الكردية لأسباب تتعلق بقوميتهم الكردية اكثر من المذهبية وعندما تم حضر الحزب توجه العلويون نحو حزب الشعب الجمهوري الذي نادى بسياسة يسار الوسط.

الملاحق

ملحق رقم (1)

شعار حزب الوحدة 1966-1971

- T.B.M,Birlik Partisi Tuzuk ve Programi, 1972,s.I.

ملحق رقم (2)

شعار حزب الوحدة (التركي) 1972-1980

- Turkiye Birlik PARTIS(TBB)DENEYimi,s.I.

ملحق رقم (3)

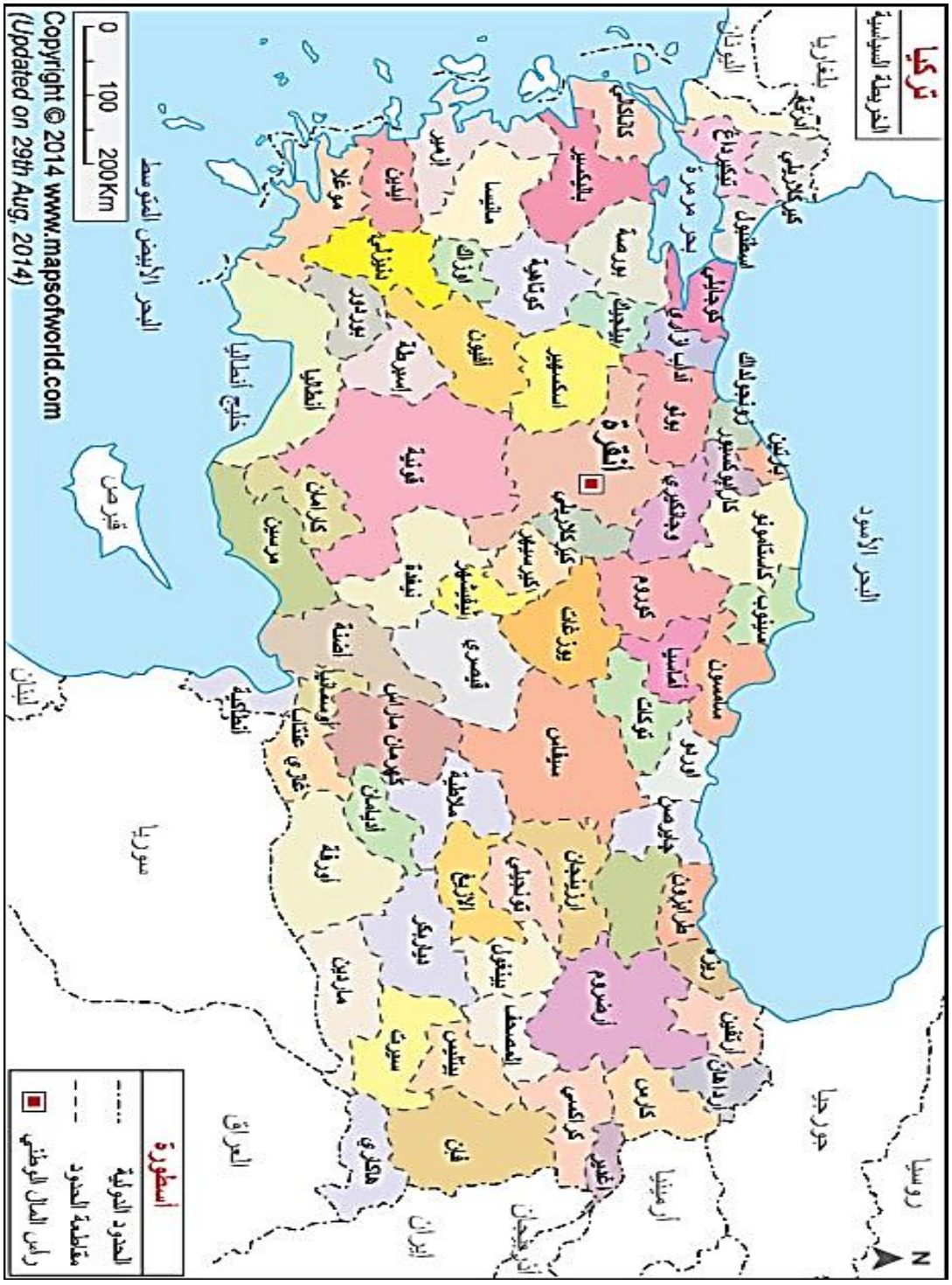
تركيا
الخريطة السياسية
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
خليج أنطاليا
قبرص
سوريا
العراق
إيران
أرمينيا
جورجيا
روسيا
بلغاريا
اليونان
لبنان
أنقرة
إسطنبول
إزمير
بورصة
أنطاليا
قونية
سامسون
طرابزون
غازي عنتاب
ديار بكر
فان
سيرت
هكاري
كارس
أرضروم
أسطورة
الحدود الدولية
مقاطعة الحدود
رأس المال الوطني
0 100 200Km
Copyright © 2014 www.mapsofworld.com
(Updated on 29th Aug, 2014)

قائمة المصادر والمراجع

المصـــــــــــــــــادر

- القرأن الكريم

اولاً -الوثائق غير المنشورة:

(1) M.M.Tutanak Dergisi ,C:28,T.B.M.M. MatbaasI , 1968.

(2) T.B.M,12 Ekim 1969 milletvekili Genel Sonuclarl (Ankara : Devlet istatistik Enstitusu, 1970).

(3) T.B.M,Birlik partisi` nin Gorusu , Aksam ,28 Subat 1970.

(4) T.C . Resmi Gazete, 15 Ağustos 1971, Sayı.

(5) T.B.M, Kasim 1971 Birlik Partisi Yayini , Ankara : 1971.

(6) T.B.M, Birlik Partisi 3.Büyük Kongresi. 1971.

(7) T.B.M, Birlik Partisi Tuzuk ve Programi , 1972.

(8) T.B.M,Turkiye Birlik Partisi , 1972 .

(9) TBP Program ve ilkeleri , Birlik , Sayi:3(Subat 1973).

(10) T.B.M, Birlik Partisi'nin yasalara , Ankara, 1980.

(11) T.B.M, ulusal Birlik Partisi hukumet Programl 11 mayis 2009.

ثانياً -الوثائق المنشورة :

(1) T.B.M.M, Kutuphanesi, Adalet partisi , Secim Beyannamesi , 1965.

(2) T.B.M.M, Kutuphanesi , Adalet partisi , Secim Beyannamesi , 1969 .

(3) M.M.T.D, Donem : 3,cilt : 3,Toplantl: 1,m. Meclisi .1970.

(4) T.B.M, Şerafettin Turan, Türk Devrim Tarihi, Cilt- 5: Cağdaşlık Yolunda Yeni Türkiye (27 Mayıs 1960-12 Eylül 1980) , Bilgi Yayınevi, Ankara ,

(5) T.B.M.M , Ihsan Ezherli , Turkiye Bukuk Millet meclisi (1920 – 1992) Ve Osmahli Meclisi Mebusani (1877 – 1920).

(6) T.B.M.M, kultur , Sanat Ve Yayin Kurulu Yayinlari , Ankara , 2014.

ثالثاً -الرسائل والاطاريح الجامعية :

(1) أحمد بن عبد الله بن جمعان أل سرور الغامدي، اسباب سقوط الشيوعية (الماركسية)، رسالة ماجستير، (جامعة أم القرى: كلية الدعوة وأصول الدين)،1417هجرية.

(2) اسماء عبد الكريم مطر المفرجي ، عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا 1945–1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربية ، 2015م) .

(3) احمد حجي ابراهيم الريكاني، انقلاب 12ايلول عام 1980في تركيا دراسة في دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية ، رسالة ماجستير،(جامعة الموصل :كلية الاداب)،2017م.

(4) امجد نعمة كيطان منسي الوزني ، حزب الحركة القومية في تركيا 1969–1980 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة كربلاء : كلية التربية ، 2020م).

(5) ايمان متعب محي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين ايار 1950–1960 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية التربية الاولى ابن رشد ، 1999).

(6) ايمن محمد خليل الشهواني ، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيراتها اقليميا ودوليا 1980–2002 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2013م).

(7) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري ، التطورات السياسية في تركيا 1960–1963 ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية : معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سابقا ، 1989م).

(8) جاسم محمد شطب ، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا 1932–1939، رسالة ماجستير ،(جامعة بغداد: كلية الاداب ،1990).

(9) حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي ، حزب العدالة واثره في السياسة الداخلية لتركيا (1961–1980) ، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء : كلية التربية ، 2019م) .

(10) خالد عبد الله محمد عامر ، الحكومات الاسلامية في تركيا (1961–1980) ، رسالة ماجستير، (الجامعة العراقية : كلية الأداب ، 2017م) .

(11) دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (1980–2002)، رسالة ماجستير ، (جامعة صلاح الدين : كلية القانون والسياسة ، اربيل ، 2009م).

(12) سعاد حسن جواد ،التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929–1933،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد:كلية الاداب،1989م).

(13) سعدي عائشة ، مظاهر الصراع الايديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي (1945–1989)، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر –بسكرة : كلية التربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، 2013–2014م).

(14) طلال يونس احمد الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971–1980 ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 1988م).

(15) عبد المحسن براك الضبيبي ، الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي 2002–2017 ، رسالة ماجستير ، (جامعة ال البيت ، معهد بيت الحكمة ، الاردن ، 2016–2017م).

(16) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية 1927–1993، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2014م).

(17) فادي محمود صبري صيدم، المعارضة السياسية في تركيا (الاسلاميون نموذجا) في فترة 1996–2007م، رسالة ماجستير، (جامعة الازهر : كلية الأداب والعلوم الانسانية، غزة، 2012م).

(18) فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا(1980–1989) ، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة : كلية التربية ، 2015م).

(19) فوزي محمد صالح وهيب ال اسود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح 1983–1997، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 2012م).

(20) قاسم خليف عمار العكيلي ، العلويون الاتراك والتجربة الكمالية 1923– 1938 ، رسالة ماجستير ،(الجامعة المستنصرية :كلية التربية ، 2009م).

(21) محسن حمزة الزبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 1989م).

(22) مشعل حبيب الفرج ، حلف الشمال الاطلسي (الناتو) واسهاماته في حفظ السلم والامن في منطقة الخليج العربي من 1991–2012 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الاوسط : كلية الأداب والعلوم ، 2012 – 2013 م).

(23) نبأ مكي وهيب حمدي ، الحركة العمالية والنقابية في تركيا 1945–1980 ، رسالة ماجستير ، (جامعة سامراء : كلية التربية ، 2016م).

(24) نور اجقو ، الانقلابات العسكرية في تركيا 1960–1980م الاسباب والنتائج ، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 –2017م).

(25) وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي1960–1980 ، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية ، 1988م).

(26) ويفي خيرة ، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، (جامعة منشوري قسنطينة : كلية الحقوق ، الجزائر ، 2005م) .

(27) ياسر عدنان عليوي ، جلال بايار ودوره السياسي والاقتصادي في تركيا 1883–1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة سامراء : كلية التربية ، 2013م).

(28) افراح ناثر جاسم حمدون ، الحركات الاسلامية في تركيا 1980 –2002م دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، 2008م).

(29) حامد محمد طه احمد السويداني ، بولند اجاويد ودوره في السياسة التركية 1957–2002 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2010م).

(30) حسن علي خضير علاوي العبيدي ،تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988–1998دراسة في العلاقات السياسية ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل : كلية التربية)، 2010م).

(31) حفيظة طالب ، العلاقات المدنية العسكرية في تركيا وانعكاساتها على السلوك الخارجي التركي في الشرق الاوسط 2002–2019 ، اطروحة دكتوراه، (جامعة محمد بو قرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2020–2021م).

(32) حنان عطية الله ضيف الله المعبدي ،التصوف واثاره في تركيا ابان العصر العثماني، اطروحة دكتوراه ،(جامعة ام القرى :كلية التربية للبنات بمكة، 1428–1429 هجرية).

(33) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي 1945–1974، اطروحة دكتوراه ،(الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، 2008م).

(34) ريزان جلال احمد ، هجرة الاتراك الى المانيا الاتحادية (1961–1990) ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، 2016م).

(35) طارق احمد شيخو الهسنياني ، الاحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961 – 1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل : كلية التربية ، 2013م).

(36) علاء جابر موسى اليعقوبي ، الانتخابات البرلمانية في تركيا 1946–1965 ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة بغداد : كلية التربية ، 2013م).

(37) علاء طه ياسين ، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884–1973 ، اطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، 2006 م) .

(38) علي اسماعيل زيدان الجبوري، حزب الشعب الجمهوري واثره في السياسة التركية 1960–1980 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة ديالى : كلية التربية ، 2020م).

(39) علي هادي عباس ، الحروب البلقانية 1912–1913 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، 1997م) .

(40) محسن حمزة الزبيدي ، التطورات الداخلية في تركيا 1960–1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل : كلية التربية ،2002م).

(41) محمد مسير الربيعي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا 1960–1980 ، اطروحة دكتوراه ،(جامعة واسط ، كلية التربية ، 2017م).

(42) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960–1980 دراسة تاريخية ،اطروحة دكتوراه ،(جامعة الموصل :كلية التربية، 2002م).

(43) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، التطورات الدستورية في تركيا واثرها في السياسة الداخلية 1937–1987 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية أبن رشد ، 2012م).

رابعاً - الرسائل والاطاريح التركية:

(1) Ali Haydar SOYSÜREN,TÜRKİYE BİRLİK PARTİSİ'NİN KURULUŞU VE FAALİYETLERİ (1966 – 1980) , DOKtora , T.C. MARMARA ÜNİVERSİTESİ TÜRKİYAT ARAŞTIRMALARI

ENSTİTÜSÜ ATATÜRK İLKELERİ VE İNKILAP TARİHİ ANA BİLİM DALI , İstanbul 2014.

(2) Bülent BİNGÖL , TÜRK SİYASAL YAŞAMINDA BİRLİK PARTİSİ-TÜRKİYE BİRLİK PARTİSİ , YÜKSEK LİSANS TEZİ , T.C. DOKUZ EYLÜL ÜNİVERSİTESİ ,2008,.

(3) ESTER RUBEN , TÜRK SAĞININ ALEVİ ALGISI (1960-1980) , T.C. YILDIZ TEKNİK ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜS Ü ISTANBUL , 2019.

(4) Fatiin Tugluoglu , Yillarl ArasinDa Turk Siyasi Hayati (1960-1971) Yuksek Lisanss Tezi serap ilkhan , Aksary Unlversitesi sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Anabilim Daly , Aksary, 2020.

(5) Mehmet Ertan , THE CIRCUITOUS POLITICIZATION OF ALEVISM: THE AFFILIATO BETWEEN THE ALEVIS AND THE LEFT POLITICS (1960-1980), Boğaziçi University 2008 .

(6) Metin Acar, Alevi Toplumu ve Devlet İlişkisi, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, (Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi), Ankara, 2003 .

(7) Sabır GÜ LER , Aleviligin Siyasal Orgutlenmesi Modernlesme , Cozulme ve Turkiye Birlik partisi , Dipnot, Ankara,2008.

(8) Serap iLkhan , 1960-1971 YILLARI ARASINDA TURK SiYASi HAYATI , YUKSEK LiSANS TEZi, AKSARAY UNiVERSiTESi SOSYAL BiLiMLER ENSTiTUSU TARiH ANABiLiM DALI , AKSARAY, 2020.

(9) T.C. Babakahlik Devlet Dstatistik Enstituu (2004) cumhuriyet ten Gunumuze milletvekilleri scimleri 1923-2002. Ankara: T.C.B.D.D.E.Yayinlari , yarinno: 2927 .

(10) Ferit Tolga AYAN, xiv. donemturkiye buyuk millet meclisi , yuksek lisans tezi, Ankara,2006,s.12.

(11) Hasan Tahsin Özati, Avrupa Birliği'nin Türkiye'deki Faye Topluluklarına Bakış Açısının Ara Raporlarla İncelenmesi, Doktora Tezi, (Bilesek Shih Edbali Üniversitesi: Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Enstitüsü, Bilecik, 2018), s.45.

خامساً-الكتب العربية والمعربة:

(1) ابراهيم خليل العلاف ، تاريخ تركيا المعاصر،(بغداد :دار قناديل للنشر والتوزيع ، 2021م) .

(2) احمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين ،(جامعة صلاح الدين : كلية الاداب ، 2012م).

(3) احمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة،(بغداد : دار الحرية ، 1990م) .

(4) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا 1945–1980 ، (بغداد : جامعة بغداد ، 1989م).

(5) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ،(بغداد : المكتبة الوطنية ، 1981).

(6) اريك زوكر، تاريخ تركيا الحديث ، ت: عبد اللطيف الحارس ،(بيروت : دار المدار الاسلامي ، 2013م).

(7) اسد خياط ، العلوية الاناضولية ، (شمس للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010م).

(8) الاكاديمية العربية في الدنمارك ، تعاريف ومصطلحات سياسية هامة ، قسم الدراسات والابحاث ، د. ت.

(9) اميل عباس آل معروف، تاريخ العلويين في بلاد الشام، ط1،ج1، (لبنان ، دار الامل والسلام ، 2013م).

(10) انجيل راباسا واف وستيفن لارابي ، صعود الاسلام السياسي في تركيا ، ترجمة : ابراهيم عوض ، (مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2015م).

(11) انور الجندي ، يقظة الاسلام في تركيا ، (القاهرة ، دار الانصار ، د.ت ، ص 14).

(12) أمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين (1906–1979)،(الكويت :عالم المعرفة) ، 1999م .

(13) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار السياسي في تركيا ، (بيروت ، 1998م) ، .

(14) جلال ورغي،الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي،(قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010م).

(15) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002م).

(16) حسان القالش ، قطار العلويين السريع – الوعي السياسي عند العلويين النشأة والتطور (1822–1949) ،د.ط ،(فرنسا ، 2016م).

(17) حسن صادق ابراهيم ، دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة، (بغداد : دار ومكتبة عدنان للطباعة وللنشر والتوزيع ، 2022م).

(18) خالد الاضور ، المد الاسلامي في تركيا من اربكان الى اردوغان ،(دار الهيثم للطباعة والنشر ،2007م).

(19) خضير البديري ، التاريخ المعاصر لأيران وتركيا ، ط2، (بيروت: مكتبة مؤمن قريش، 2015م).

(20) خليل ابراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا،(مركز الامارات، 2004م).

(21) خليل ابراهيم محمد العبد الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ،(بغداد : مطبعة الراية ، 1990).

(22) خليل علي مراد وابراهيم خليل احمد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، (الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ، 1992 م).

(23) رشيد الخيون ، النصيرية العلوية بسوريا ، (الامارات : دار ومدارك للنشر ، 2012م).

(24) رضا هلال ، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان ، (القاهرة : دار الشروق ، 1999م).

(25) سيار الجميل ، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م).

(26) طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا ، ط2 ، (دار نهضة مصر للنشر، 2013م).

(27) طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا 1958–1965، (بيروت ، 1969م).

(28) عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الشرقية ، د. ت).

(29) عقيل سعيد محفوظ ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا– المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (الامارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008م).

(30) علي صراط الحق ، تفسير الاحلام للأمام الصادق (ع) ، ط3 ، (بيروت : دارالبيضاء للطباعة والنشر، 2000م).

(31) علي محافظة ، تركيا بين الكمالية والاردوغانية 1919–2014 ، ط3 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2015م).

(32) عليان محمود عليان ، التوافق والصراع في العلاقات الدولية : العلاقات الروسية التركية مثالا ، (المانيا ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017م).

(33) فريد صلاح الهاشمي، تركيا في ضوء الحقائق ، ط2 ،(اسطنبول: العبر للطباعة والنشر ، 2014م).

(34) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني ، (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر ، د. ت).

(35) فيليب دونيس، تركيا والشرق الاوسط ، ت: ميخائيل نجم خوري ، (القاهرة : دار قرطبة للنشر ، 1993م).

(36) كريم مطر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا الحديث ، (بابل: دار الرياض للنشر والتوزيع، 2018 م).

(37) لقاء مكي ، تركيا صراع الهوية ، (شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات ، 2006م).

(38) محمد زاهد جول ، الانقلابات العسكرية في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، (بيروت ، دار بن حزم ، 2017م).

(39) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة – مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، 1998م).

(40) مصطفى الزين ، ذئب الاناضول ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1991م).

(41) مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان 1842–2006م ، ج2، (اوراق مسافر ، 2007م) .

(42) موسى مخول ، العلويون من الوجود في التاريخ الى التاريخ – مع مدخل الى التعريف بالاسلام والطرق الاسلامية ، ج2، (القاهرة :مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، 2017م).

(43) نضير الخزرجي ، ارومة المراد قراءة موضوعية في الموسوعة الحسينية ،(بيروت :بيت العلم للنابهين ، 2019م) .

(44) نوبار هوفسبيان و فيروز احمد ، تركيا بين الصفوة البيرقراطية والحكم العسكري ، (بيروت:مؤسسة الابحاث العربية ، 1985م).

(45) هاشم صالح التكريتي ، تاريخ تركيا المعاصر ، د.ط ، (السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، 2007م).

(46) هاشم عثمان ، تاريخ العلويين وقائع واحداث ، (بيروت :مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، 1997م).

(47) هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة: فاضل خيكر ، (السعودية : مكتبة العبيكان ، 2001م).

(48) وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي اواخر العهد العثماني ، ط2 ، (بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 1917م) .

(49) وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ،(بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 2006م) .

سادساً- المصادر التركية:

(1) Abdi İpekçi, Liderler Diyor ki, Ant Yayınları, İstanbul, 1969.

(2) Ahmad Feroz, Modern Türkiye'nin Oluşumu, Sarmal Yayınevi, İstanbul, 1995.

(3) Ali Murat İrat, Devletin Bektaşi Hırkası Devlet Aleviler ve Ötekiler, Chivi Yayınevi, İstanbul, 2006.

(4) Anton Jozef Dierl, Anadolu Aleviliği, Ant Yayınları, İstanbul, 1991.

(5) Battal Pehlivan, Aleviler ve Diyanet, Pencere Yayınları, İstanbul ,1994,.

(6) Cem Eroglu , cok Partili Duzenin Kurulusu , Gecis surecinde Turkiye , Der . Irvin Cemil Schick-E. Ahmet Tonak , Istanbul , 1992.

(7) Cemal Özbey , Alevilik Üzerine Tartışmalar, Emek Basımevi, Ankara, 1963.

(8) Cemal Ozbey , Birlik Partilileri Uyarmalar , Birlik Yolu-Ataturk Yolu Dizisi, Ankara, 1969.

(9) Cemal ozby , uyarmalar : Birlik partisi nin3 . Kurulus , Yildonumu munasebetiyle Birllk partililеyle Bir Konusma , Birlik Yolu – Ataturk Yolu Dizisi , Ankara , 1969.

(10) Kelime ATA, Alevilerin ilk Siy6561, ehemesi (Turkiye) Birik p.6rtisi(1966-1980)2007

(11) Cemal Sener , Derleyn, Alevilik Ustune ne Dediler, Ant, istanbol , 1994،

(12) Dogan Duman , Surecinde Turkiye ‘de islamcilik Demokrasi , Dokuz Eylul , azmeer , 1999.

(13) Elise Massicard, Alevism in the 1960: Social Change and Mobilisation, In: Hege Irene Markussen (ed), Alevis and Alevism, Transformed Identities, Istanbul, Isis, 2005.

(14) Erdoğan Aydın, Aleviliği Ne Yapmalı, Nokta Kitap, İstanbul, 2005,.

(15) Erkin Topkaya , program Ve Tuzukleriyle Turkiyada Baslica iyasi partiler , ulusal Basimevi,Ankar,1969.

(16) Fuat Bozkurt , cagdaslasma Surecinde Alevilik , Dogan Kitapcilik , Istanbul , 2005 .

(17) Fuat Bozkurt, Çağdaşlaşma Sürecinde Alevilik, Doğan Kitapçılık, İstanbul, 2000.

(18) Genclik KollarI Genel merkezi , Birlik PostasI Aylik Genelg No:1, subat 1968.

(19) H. Nedim Şahhüseyinoğlu, Alevi Örgütlenmelerinin Tarihsel Süreci, İtalik Kitapları, Ankara, 2001.

(20) Hakkı UYAR, 1923’ten Günümüze CHP Tüzükleri Üzerine Genel Bir Değerlendirme, TÜSES yay., İstanbul, Mayıs 2000.

(21) Hasan Dogan ve Sahin Ulusoy `la gorusmelerinden akt : Ata ,a.g.e ,.

(22) Haz: Orsan Akbulut , secim sonuclarI Degerlendirmesi 1968,İhsan Tombuş, Politikada 41 Yıl (1946-1987),İzgi Yayınları, Ankara, 1997.

(23) İlhan Selçuk, Gencay Şeylan, Kalkan Şenay, Türkiye'de Alevilik ve Bektaşilik, Yön Yayıncılık, İstanbul, 1994.

(24) İsmail Kaygusuz, Alevilik Diyanet Siyaset, Alev Yayınları, İstanbul, 2004 .

(25) İştar Gözaydın Tahranlı, Türkiye'de Diyanet, Yeni Yüzyıl Kitaplığı,İstanbul, 1993.

(26) Kemal H. Karpat, Türk Demokrasi Tarihi Sosyal, Ekonomik, Kültürel Temelleri, Afa Yayınları, İstanbul, 1996.

(27) Lutfu Kaleli , Alevi Kimligi ve Alevi Orgutlenmeleri , Can , istanbol , 2000.

(28) Mihri Belli , Yazilar 1965-1970, Sol Yayinlari, l .Baski , Ankara:Haziran 1970.

(29) Murat Kucuk , Mezhepten millete . Aleviler Ve Turk Milliyetciligi , modern Turkiye de siyasi Dusunce , cit . 4, milliyetcilik , iletisin Yayinlarl , Istanbul , 2003 .

(30) Muzaffer Sencer, Türkiye'de Siyasal Partilerin Sosyal Temelleri, May Yayınları, İstanbul, 1974.

(31) Nusret Kiriscioglu , Partilerimiz Ve Liderleri 1973-1975 Bana Matbaasl , istanbul، 1975 .

(32) Ozcan koknel , Turk Toplumunda Bu gunun Gencligi , Bozak matbaasi , Istanbul, 1970.

(33) Suavi Aydın, "Amacımız Devletin Bekası" Demokratikleşme Sürecinde Devlet ve Yurttaşlar, TESEV Yayınları, İstanbul, 2005.

(34) Süheyl Batum, Devlet-Toplum İlişkileri Çerçevesinde Cumhuriyet Dönemi Anayasaları, 75. Yılda Tebaa'dan Yurttaş'a Doğru, Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal Tarih Vakfı Yayınları, İstanbul,1998.

(35) Türkiye Ekonomik Ve Toplumsal Tarih Vakfı Yayınları, istanbul,1998. .

سابعاً – البحوث العربية (مجلات):

(1) أحمد بهاء عبد الرزاق ، المنظمات الفاشية وتغلغلها في السياسة الفرنسية 1934–1936، (مجلة)جامعة الكوفة: كلية التربية ، العدد32، المجلد1، 2017،ص378.

(2) أحمد فرطوس حيدر ، اصول العقيدة الشامانية ديانة متعددة الالهة ام توحيدية (دراسة في اوضاع الدين والمعتقد عند المغول) ، (مجلة)جامعة واسط : كلية التربية ، العدد(39) ، المجلد (2) ، 2020م.

(3) احمد محمود علو السامرائي ومحمد حمزة حسين الدليمي ، الانكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى سنة 1826 ، (مجلة) جامعة تكريت : كلية التربية ، العدد (2) ، المجلد (17) ، 2010م .

(4) افراح ناثر جاسم ، مدارس ومعاهد امام خطيب في تركيا 1951–1994 ، قسم الدراسات التاريخية والثقافية ، مركز الدراسات الاقليمية ،العدد 31،المجلد 10، 2013.

(5) امين عباس نذير ، دور المهاجرين الاتراك في العلاقات التركية –الامريكية 1923–1980م ، (مجلة) الجامعة العراقية :كلية التربية ، العدد 4 ، المجلد 3 ، 2019م.

(6) انس يونس عبد ، سياسة تركيا تجاه الاقليات الاثنية ، (مجلة) جامعة الانبار :كلية التربية ، العدد1،المجلد1، 2021.

(7) ايات ناصر جابر ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، (مجلة)جامعة النهرين : كلية التربية ،العدد85، المجلد 20 ، 2014م.

(8) اياد ناجي علي ،الحركات العمالية في تركيا 1945–1980 ،(مجلة) جامعة واسط : كلية التربية ،العدد 44 ، ج 1، 2021م.

(9) جبار درويش جاسم الشمري ، العلاقات السياسية التركية –السوفيتية 1950–1980، (مجلة) الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، العدد (72) ، 2020.

(10) جمال كمال اسماعيل ، احزاب اليمين التركي(1999 – 2007) ،(مجلة)اداب الرافدين،كلية العلوم السياسية ، العدد 68 ،المجلد43، 2013م.

(11) حسن خلف هاشم العلاق ، التجربة الاصلاحية في ايطاليا 1974–1988 دراسة تاريخية ، (مجلة) الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، العدد 51، 2021م.

(12) حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، (مجلة) جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ،العدد13، 2009.

(13) حنا عزو بهنان ، تطورات الازمة القبرصية (1967 – 1983) ،(مجلة)جامعة الموصل :مركز الدراسات الاقليمية ،العدد21، المجلد 7 ، 2011م.

(14) حيدر حميد رشيد ،العراق والاجتماع الوزاري الثاني لمجلس ميثاق بغداد 16–19نيسان 1956في وثائق الدبلوماسية المصرية،(مجلة)جامعة بغداد :كلية التربية،العدد(38)، 2018م.

(15) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، الصراع بين اليمية واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية 1960 – 1971،(مجلة) الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، العدد(71) ، 2011م.

(16) خالد عبيد صالح العزاوي ، (القزلباش والكاكائية والبكتاشية والشبك)اصولهم ، وعقائدهم وعباداتهم دراسة وتحليل ، (مجلة) الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة) ، العدد (23) ، المجلد (8)، 2016م .

(17) رغد نصيف جاسم ،الرأسمالية المطلقة والفاعل الاجتماعي ،(مجلة) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 78، المجلد 19، 2022.

(18) ريان ذنون العباسي ، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية ، (مجلة) مركز الدراسات الاقليمية ، العدد1 ،المجلد 17،2010.

(19) زينب ناجي شويع ،جودت صوناي ودوره السياسي والعسكري في تركيا حتى عام 1966م ، (مجلة) جامعة بابل : كلية التربية ، العدد (2)، المجلد (38)، 2013م.

(20) شذى فيصل رشو، الب ارسلان توركيش ودوره في السياسة التركية 1960–1980،(مجلة) جامعة تكريت :كلية التربية ، العدد8،2021م.

(21) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري ،تركيا وسياسة الاحلاف الاقليمية(حلف البلقان 1934انموذجا)،(مجلة) جامعة الموصل :كلية العلوم السياسية،العدد 18، المجلد 5،2009.

(22) عصمت برهان الدين عبد القادر،تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة،(مجلة) دراسات اقليمية 5-2 ،العدد 4،المجلد2، 2005.

(23) عطارد عبد الامير حوشان ، انقلاب 27 ايار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، (مجلة) جامعة البصرة : كلية التربية ، العدد17، 2014م.

(24) علي ارسلان ،الهيكل السياسي لتركيا على اساس نتائج الانتخابات العامة من عام 1950 الى التدخل العسكري في 12 ايلول1980،(مجلة)، العدد1، المجلد4 ، 2007م.

(25) علي حمزه سلمان الحسناوي ،ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980 م،(مجلة) جامعة كربلاء: كلية التربية ،العدد 3، المجلد 8 ، 2010م.

(26) علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام 1960 ،(مجلة)جامعة القادسية : كلية التربية ، العدد2، المجلد9 ، 2010م.

(27) فائز ذنون جاسم،اشكال النظم الانتخابية،(مجلة) كلية التراث الجامعة : العدد 22، 2017.

(28) فاضل كاظم حسين، الاسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الاسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب 1980 ، (مجلة) المعهد التقني : بعقوبة ، العدد 51 ، 2011م.

(29) فاطمة هارون العمارات ،الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الاطراف الاقليمية ،(مجلة) جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية ، العدد 24 ، 2021م.

(30) فراس حمد خلف عويد ،المورسيكيون بين اتفاقية التسليم ووحشية محاكم التفتيش ،(مجلة) اداب الفراهيدي ، العدد 34، 2018م .

(31) فراس صالح خضر الجبوري ، مشروع مارشال واثره على القطاع الزراعي في تركيا ،(مجلة) جامعة تكريت :كلية التربية ، 2020م .

(32) قابل محسن كاظم الركابي واحمد شنين شلال المياحي ، الحياة الحزبية في تركيا (1859 – 1939) ،(مجلة) جامعة واسط : كلية التربية ، العدد 33، 2019م.

(33) كمال السعيد حبيب ، الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة حالة حزب الرفاه ، (القاهرة: كلية الاقتصاد للعلوم السياسية ، 2006م).

(34) ماجد محيي عبد العباس ، الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980،(مجلة)جامعة بابل : كلية التربية ،العدد1، المجلد14، 2007.

(35) محمد احمد عطا الله ، النظام السياسي التركي بين العلمانية والاسلام السياسي ، (مجلة) شؤون الاوسط : مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد 152، 2016م.

(36) محمد الملقب الداه ولد الشيخ،الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي(دراسة في الاسباب)،(مجلة) جامعة نواكشوط :كلية العلوم القانونية والاقتصادية،العدد1 ،المجلد 3 ، 2019م.

(37) محمد كامل الربيعي،التطورات السياسية في تركيا 1960-1980 وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها،(مجلة) الجامعة المستنصرية: كلية الأداب ،العدد 36، المجلد1 ، 2019م.

(38) مرفت صبحي ، مشروع مارشال والوحدة الاوربية ، (مجلة) جامعة القاهرة : كلية الاداب ، العدد 48 ، 2016م.

(39) مظهر نصار سليمان السعدون ، برنامج الاصلاح الاقتصادي واثره على الاوضاع الاقتصادية في تركيا 1980-1983 ، (مجلة) كلية التربية ، العدد 68 ، 2018م.

(40) مهدي جمالي فر ومهري ادريسي ، علويو الاناضول 0 تاريخهم وعقائدهم) ، مجلة اهل البيت (عليهم السلام) ، العدد 19 ، المجلد 1، 2016م.

(41) ميس مصطفى ناظم ، دور الرئيس التركي جمال كورسيل في تشكيل الحكومات الائتلافية اثناء المدة 1961 – 1965 والتصدي للمحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين واجراء انتخابات 1965م ، (مجلة) اداب الفراهيدي ، العدد 21 ، 2015م.

(42) نشأت الحاج علي ، تركيا بين علمنة اتاتورك واسلام اردوغان ، (مجلة الحداثة) ، العدد 193-194 ، 2018م.

(43) نغم سلام ابراهيم ، الجذور التاريخية للثورة البلشفي،(مجلة) جامعة المستنصرية: كلية التربية العدد61،المجلد2013،37.

(44) نوره كطاف هيدان، النظرية الماركسية (الاسس والتقييم)،(مجلة) الجامعة العراقية : كلية القانون والعلوم السياسية ،العدد5،المجلد2020،1 .

(45) هزبر حسن شالوخ ،انقلاب 27 ايار 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها ،(مجلة) جامعة واسط : كلية التربية ،العدد 4،المجلد 1 ، 2008م.

(46) هزبر حسن شالوخ العنبكي ،المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920–1924، (مجلة) جامعة ديالى :كلية التربية ،العدد(59)، 2013م.

(47) هزبر حسن شالوخ العنبكي ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980 دراسة تاريخية ،(مجلة) جامعة ديالى: كلية التربية ، العدد 28 ، 2008م.

(48) وليد محمود احمد ، المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية في تركيا ، (مجله) جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية ،العدد4، 2005م.

ثامناً -الموسوعات:

(1) فراس البيطار،الموسوعة السياسية والعسكرية،(الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع)،2003.

(2) محمود شفيق غربال ،الموسوعة العربية الميسرة ،شركة ابناء الشريف الانصاري،(صيدا – بيروت – لبنان، المكتبة العصرية)، ط1، 2010م.

(3) Britannica Concise Encyclopedia , Encyclopædia Britannica, Inc , Chicago , 2006.

(4) GULER EREN,OSMAHLI,SIYASET,2 ANKARA,1999 .

تاسعاً - الصحف التركية:

(1) Aksam , 4Haziran, 17 Eylul, 1968.

(2) Yeni Gazete , 2Mayls 1968.

(3) Aksam, 14 Ekim 1969 .

(4) Yeni Gazete , 22 Eylul , 26 Ekim, 28 Agustos, 27 AGUSTOS 1969.

(5) Milliyet , 17 Mart, 19 Mart, 1970.

(6) Aksam , 14 Haziran, 5 Mart,1Mart ,26 Mays ,28 Subat 1970.

(7) Cumhuriyet , 18 Mayis ,10Mart , 26 Aralik , 26 Agustos, 1969 .

(8) Yeni Gazete, 16 mart , 17Mart, 10 Haziran, 14 Haziran , 16 Mart ,25 Subat 1970.

(9) Comhuriyet , 21Mayis 1968 .

(10) Tercuman . 12 Subat 1970.

(11) 12 Mart`a Bes Kala , Tekin Yayinevi , 2.Basim , Istanbul , Mart1986 .

(12) Cem , s . 10 , Ocak ,12 , subat, 1967.

(13) Cem, 1 Kasım 1966.

(14) Comhuriyet , 17 Mart , 18Mart , 19Mart, 15 Haziran,1970.

(15) Milliyet , 1Temmuz, 21Haziran 1968.

(16) Ehli-beyt, 5.11.1969 .

(17) Ekim 1969 milletve kili Genel sunuclari (Ankara: Devlet istatistik Enstitusu 1970).

(18) Ehlibeyt Yolu , Sayi : 13,7Aralik 1966,.

(19) Halk Postasi , 15 Aralik 1969

(20) Hurriyet , 11 Haziran, 10Ekim 1969.

(21) Hurriyet ,18 Eylul 1960.

(22) Yeni Gazete , 4Nisan , 2Mayls, 19Mayis 1968.

(23) Miliyet , 13Mayis 1967 .

(24) Millet Meclisi Tutana Dergisi ,1969.

(25) Cumhurwet , 24 Subat 1970.

(26) Osak 2010 tarihli gorusmemiz.

(27) Comhuriyet , 13mayis, 16Mayis, 1968 .

(28) Yeni Ehli-ibeyit, 03.06.1969 .

(29) Yeni Halkçı, 17 Kasım 1977.

(30) Yeni Halkcl , 23Agustos 1973.

(31) Vatan , 19 Ekim 1967 .

عاشراً – شبكة المعلومات الدولية :

(1) الاكاديمية العربية في الدنمارك ، تعاريف ومصطلحات سياسية هامة ، قسم الدراسات والابحاث ، د . ت .

(2) Https :// www. Constituteproject . org .

Abstract:

The political and party life in Turkey during its modern and contemporary history has received the attention of many researchers and writers, due to the political importance of Turkey and its regional weight and geographical location. Turkey went through political developments that affected its political, social and economic conditions. Al-Wahdat (Turkish) is one of those parties that practiced political work, and it had an impact on most of the situations and crises of events in Turkey since its founding. However, this party did not have detailed academic studies, but was mentioned occasionally. The party had a prominent role in forming coalition governments, which was reflected in social life. economic as well as political.

Hence the importance of this study, which was titled (Unity Party and its political role in Turkey 1966-1980). As for determining its time frame, it passes through two important dates. The first is the date of forming the party and obtaining the fundamentalist approvals. The second is the end of the party after the 1980 coup d'état, and it was finally attended, as well as the end of the Third Turkish Republic. Because of the difficulty of determining the influence of the party in the domestic arena, we adopted the methodology of pairing the unity of the subject with the chronology of the study.

As for the problem of the letter, it is related to an attempt to understand the role of the Unity Party in Turkey and its treatment of the

issues of the Alawite community in particular and the Turkish society in general during its presence in the Grand National Council during the period (1966-1980). The conditions of the Alawite sect, and did it adhere to secularism as a way to get rid of sectarian segregation, and was it able to obtain many gains for the sect during its accession to the National Assembly, and to what extent the political conflict reflects on the party's performance, and will the party succeed in its endeavor and determine its political influence and answer the hypotheses put forward The study was divided into an introduction and three chapters, as well as an introduction and a conclusion.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Karbala
College of Education for Human Sciences
Department of History

The Turkish Unity Party 1980 -1966 (Historical Study)

A Thesis to
Master's of the College of Education for Human Sciences / University of Karbala,
which is part of the requirements for obtaining a master's degree in modern and contemporary history

from the student
Wathiq Mofaq Al-Tamimi
Supervised by
ASST.Prof. Dr. Kadhim Hassan Jassim Al-Asadi

1444 AH *2023 AD*